



135

العرب واليونسكو

تأليف

د. حسن نافعة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

135

العرب واليونسكو

تأليف

د. حسن نافعة



المحتوى

المحتوى
المحتوى
المحتوى

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل إلى أستاذنا الدكتور فتح الله الخطيب مندوب مصر الدائم لدى اليونسكو وعضو المجلس التنفيذي لتشجيعه الدائم وقيامه شخصيا بتذليل العديد من العقبات التي اعترضت تنفيذ هذا العمل، وتقديم كل التسهيلات الممكنة أثناء وجودي في مقر اليونسكو لجمع المادة العلمية اللازمة في الفترة من أول يونيو حتى نهاية أغسطس 1987 .

كما أتقدم بخالص الشكر لأصحاب السعادة المندوبين الدائمين للدول العربية لدى اليونسكو والعاملين بمكاتبهم، وممثلي جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على ما قدموه من تعاون في هذا المجال. وأخص بالشكر منهم السيد الدكتور/ عزيز الحاج مندوب العراق الدائم، والسيد/ عمر مصالحه ممثل منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تشرفت بمقابلتهما أكثر من مرة.

وإذا كان من المتعذر في هذا الإطار أن أذكر هنا بالاسم كافة موظفي اليونسكو الذين تشرفت بمقابلتهم نظرا لكثرة عددهم فإن اللياقة تقتضي أن أوجه لهم جميعا الشكر إجمالا، وأن أخص منهم السيد/ أحمد مختار أمبو المدير العام السابق

لليونسكو، والسيد/ دودو ديان المتحدث الرسمي باسم المنظمة، والأستاذ الدكتور سعيد المغربل مدير مكتب العلاقات مع الدول العربية وكافة مساعديه وبالذات مدام برنارد سكرتيرته التي أشعر تجاهها بامتنان كبير لكل ما قامت به من جهد حقيقي رغم كثرة أعبائها، والسيد/ جارفنن رئيس قسم الأرشيف.

وأخيرا أود أن أشيد هنا بجهد الأستاذ/ مصطفى عبد الرزاق، الصحفي، خريج قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة، والذي ساعد بجد وإخلاص في جمع جانب من المادة العلمية اللازمة لهذا البحث.

مقدمه

شهد العالم العربي في الخمسينات والستينات من هذا القرن نمو وتصاعد التيار القومي والوحدوي على نحو لم يسبق له مثيل. وقد جاء هذا التصاعد والنمو كنتيجة مباشرة لتوافر عديد من العوامل كان من أهمها تصدي مصر، أكبر وأهم دولة عربية، لتحمل مسؤولية وتبعات قيادة هذا التيار، وخصوصا بعد بروز شخصية عبد الناصر الكاريزمية «سحر الشخصية» التي وثق بها الشعب العربي وتعلق بها من المحيط إلى الخليج.

ومن المفارقات أن هذه الفترة نفسها لم تشهد ازدهارا مماثلا في الدراسات المتعلقة بالعالم العربي، وكأن قضية الوحدة العربية قد أصبحت مسألة محسومة، بحيث لم يتبق سوى إثارة حماس الجماهير عن طريق الصياغات البلاغية لكي تتحقق هذه الوحدة المنشودة بطريقة آلية. ولأسباب كثيرة، لا مجال لاستعراضها هنا، تراجعت الدراسات الموضوعية والمقارنة التي حاولت الاقتراب من الواقع العربي وتحليله من خلال تطبيق المنهج العلمي السليم، وسادت الكتابات ذات الطابع الأيديولوجي أو الديماجوجي.

وجاءت هزيمة 1967 وما تلاها من تطورات محلية وإقليمية ودولية لتؤكد على أن الواقع العربي أكثر تعقيد مما حاولت كتابات الخمسينات والستينات أن توحي به، وأن العالم العربي يحتوي

من التناقضات وعدم التوازن في هياكله الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل في داخل الوحدات المكونة له، ما يحتم تبني نظرة جديدة أقرب إلى العلمية وأكثر التصاقا بالواقع مما جرى عليه الحال من قبل. وعلى الرغم من تراجع التيار القومي وتفكك العالم العربي تدريجيا بعد عام 1967 حتى وصل الآن إلى حالة من الشلل الكامل، فقد شهدت الفترة نفسها ازدهارا في البحوث والدراسات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في العالم العربي.

غير أن هذه البحوث والدراسات لا تزال في مراحل تطورها الأولى. فهناك حقول بحثية كاملة لم يقترب من تربتها باحث واحد يحاول أن يستكشف قابليتها للحرث أو الغرس. من هذه الحقول مثلا، فيما يتعلق بالعلوم السياسية، حقل المنظمات الدولية. فلم يحاول أحد دراسة سلوك المجموعة العربية داخل المنظمات الدولية وخصوصا المنظمات العالمية مثل: الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتعمير والتنمية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونسكو.. .. الخ، على الرغم من أن هذا الميدان من ميادين الدراسة يكاد يكون هو الميدان الوحيد الذي يمكن أن تتكشف فيه قدرات العالم العربي ككل في مواجهة التجمعات الدولية الكبرى، ومدى تجانسه أو تنافره حين يحتك بالعالم الخارجي ويتفاعل معه، ومدى إسهامه في أو عجزه عن توجيه دفة السياسات الدولية في العالم المعاصر. ذلك أن المنظمات الدولية العالمية تعتبر، رغم عجزها عن أن تصبح الأداة الرئيسة للتحولات الدولية، المكان الأصلح لقراءة «البوصلة» الدولية. فهذه المنظمات تشكل المرآة العاكسة لكافة التفاعلات التي تتم بين مركز النظام الدولي وأطرافه.

وتحاول هذه الدراسة، التي نتشرف بتقديمها للقارئ العربي اليوم، أن تبحث وتحلل سلوك الدول العربية، كمجموعة إقليمية تشكل نظاما دوليا فرعيا، داخل منظمة عالمية هي اليونسكو، والتي تشكل بداهة إطار النظام العالمي في مجالات تخصصها وهي التربية والثقافة والعلوم والإعلام. وقد وقع اختيارنا على اليونسكو لأسباب وعوامل موضوعية عديدة.

أولا: إن العوامل اللغوية والثقافية والحضارية تشكل الدعامات الرئيسة للوحدة العربية، ومن ثم فإن بحث سلوك الدول العربية داخل منظمة دولية

تعنى أساسا بهذه القضايا على الصعيد العالمي من شأنه إلقاء الضوء على حقيقة ما إذا كانت الدول العربية تشكل حقيقة وحدة ثقافية وحضارية متجانسة في مواجهة الثقافات والحضارات الأخرى، كما يوضح في الوقت نفسه نمط تفاعل هذه المجموعة الدولية مع الثقافات والحضارات التي تمثلها مجموعات دولية أخرى. وتلك كلها مسائل لم تتطرق إليها الدراسات المتعلقة بالوحدة العربية.

ثانيا: إن اليونسكو كمنظمة دولية تواجه منذ عدة سنوات أزمة حادة تكاد تعصف بوجودها ذاته. وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها مع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها في نهاية عام 1984، وانسحاب المملكة المتحدة في نهاية عام 1986 وتهديد بعض الدول الأخرى بالانسحاب إذا لم تغير المنظمة من طريقة معالجتها لبعض القضايا ذات الحساسية الخاصة، والتي تسببت في انسحاب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. ومن الجدير بالذكر أن من أهم الانتقادات التي توجه إلى اليونسكو من جانب العديد من الأوساط الغربية هو «التسييس» المتصاعد لهذه المنظمة العالمية والتي تعتبرها هذه الأوساط منظمة «فنية متخصصة» أي «غير سياسية». وتأتي الدول العربية في مقدمة الدول المتهمة بتعمد الإسهام في «التسييس» المتزايد لليونسكو. وفي إطار مثل هذه الدراسة يمكن أن تتاح فرصة لتأصيل ومعالجة هذه القضية بالغة الأهمية.

ثالثا: إن اليونسكو كانت هي التربة التي نبتت فيها أفكار على جانب كبير من الأهمية مثل: «حوار الثقافات والحضارات»، «التراث الثقافي للإنسانية»، «النظام الإعلامي العالمي الجديد»... . الخ، وهي أفكار لم تأخذ حظها من البحث والتمحيص والمناقشة في العالم العربي رغم أنها أصبحت تشكل في الواقع ملامح لأيديولوجية عالمية متكاملة. وسوف تتيح هذه الدراسة أيضا فرصة أمام القارئ العربي للتعرف بشكل أعمق على مضمون هذه الأفكار والسياق الذي ظهرت فيه.

وخلاصة القول إن هذه الدراسة تطمح إلى تحقيق هدفين مختلفين:

الأول: علمي أكاديمي يحاول تمهيد الطريق نحو استكشاف إمكانات حقل متكامل من البحوث لم يزل بكرا لم يمسسه أحد بعد من الدارسين العرب، سواء فيما يتعلق بدراسة بعض الأبعاد والقضايا المتصلة بالوحدة

العربية، أو تلك المتعلقة بالبحوث في مجال التنظيم والمنظمات الدولية بصفة عامة.

والثاني: تثقيفي-تعليمي يحاول أن يحيط القارئ العربي علما بجانب من القضايا الدولية الهامة المطروحة على عالمنا المعاصر، ويثير اهتمامه بها، ويقدم إليه أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بها في جو من التجرد والموضوعية-الممكنة إنسانيا-وبعيدا عن جو الإثارة والتشويه الذي يصاحب عملية نقل المعلومات التي تسيطر عليها حفنة من وكالات الأنباء العالمية والتي عادة ما تسخر لخدمة أهداف ومصالح سياسية وأيديولوجية واقتصادية محددة.

وقد يبدو لأول وهلة أن التوفيق بين هذين الهدفين عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة. ذلك أن تحقيق الهدف الأول قد يفرض على الباحث قيودا خاصة في أسلوب التناول والمعالجة تجعله يتوجه أساسا إلى القارئ الخبير والمتخصص، أو !إلى النخبة الأكاديمية المحدودة، بينما يفرض تحقيق الهدف الثاني على الباحث أن يختار أسلوبا للعرض والمعالجة يمكنه من الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من المثقفين أو المتعلمين العرب. غير أنني أعتقد مخلصا أن تحقيق هذين الهدفين هو مسألة ليست فقط ممكنة، ولكنها واجب يفرضه الالتزام العلمي والوطني للباحث. ذلك أنني أؤمن من حيث المبدأ أن وزن الباحث الأكاديمي لا يقاس بقدرته أو مهارته في ابتكار اللغة والمفردات التي لابد من أن تستعصي على فهم القارئ غير المتخصص أو الخبير، وإنما على العكس فإنني أعتقد أن القدرات الحقيقية للباحث الأكاديمي تتجلى في أروع صورها حين يستطيع تناول أعقد المشكلات والقضايا بأسلوب يمكن للقارئ العادي أن يستوعبه. وقد يبدو هذا الرأي غريبا على بعض الأوساط «الأكاديمية» التي تهيم كتاباتها في عالم من الغموض والإبهام غير المبررين إلى درجة أصبح الغموض والإبهام كأنهما صفتان ملازمتان «للأكاديمية»، وكأنه لا وجود «للأكاديمية» بلا غموض أو إبهام.

فصل تمهيدي

ما قبل اليونسكو

لم تكن اليونسكو هي أول منظمة عالمية تهتم بتنظيم التعاون الدولي في ميادين التربية والثقافة والعلوم والإعلام. فقد جرت في إطار عصبة الأمم محاولات لتنظيم التعاون الدولي في هذه الأمور. ولعبت فرنسا دورا رئيسا ومحوريا في هذا الإطار حيث نجحت، بفضل جهود ليون بورجوا في أن تتبنى جمعية العصبة قرارا يرمي إلى«إنشاء لجنة لدراسة القضايا الدولية المتعلقة بالتعاون الثقافي والتربية». وفي 4 يناير عام 1922 شكل مجلس العصبة«لجنة دولية للتعاون الفكري». وعلى أثر نداء وجهته هذه اللجنة إلى كل هؤلاء«المعنيين بالأزمة الحادة التي تواجه الحياة الثقافية في العالم» لدعم جهودها وأنشطتها، بادرت الحكومة الفرنسية بالتقدم باقتراح لإنشاء«معهد دولي للتعاون الفكري» وعرضت تقديم دعم مالي سنوي ضخم يبلغ مليوني فرنك سنويا.

والواقع أن هذا العرض السخي قوبل بفتور في بداية الأمر من جانب الرأي العام الذي خشي أن يكون هذا المعهد مجرد غطاء يخفي محاولة خبيثة للسيطرة الإمبريالية الثقافية من جانب فرنسا، لكن سرعان ما بدأت هذه الشكوك تتبدد حين تعهدت

فرنسا في مذكرة وجهتها إلى«اللجنة الدولية للتعاون الفكري» بتاريخ 8 ديسمبر, 1924 بضمان الصفة الدولية لهذا المعهد، واقترحت أن يتولى إدارته مجلس إدارة مكون من أعضاء«اللجنة الدولية للتعاون الفكري» التابعة لعصبة الأمم [1].

وقد نصت اللائحة الأساسية للمعهد على تمتعه بالشخصية القانونية المستقلة وعدم تبعيته لسلطات دولة المقر وأهليته في قبول التبرعات والمنح والإعانات والاشتراكات من جانب الحكومات أو الهيئات العامة أو الخاصة أو الأفراد. وبقيام المعهد برز إلى حيز الوجود أول هيئة دولية تعنى بتطوير التعاون بين الحكومات المختلفة في ميادين الفكر والثقافة.

وعلى الرغم من أنه كثيرا ما يشار إلى المعهد بوصفه«منظمة دولية للتعاون الفكري» إلا أنه لا يمكن اعتباره حقيقة منظمة دولية حكومية بالمعنى الدقيق. فهذا المعهد لم ينشأ كنتيجة اتفاق تعاقدي إرادي بين حكومات الدول الراغبة في إنشاء منظمة دولية للتعاون الفكري، ولكنه نشأ بجهود خاصة من جانب دولة واحدة هي فرنسا، وقبلت عصبة الأمم الإشراف على إدارته والرقابة على نشاطه. وفي غيبة مثل هذه المعاهدة الدولية المنشأة لم تكن هناك قواعد محددة لاكتساب العضوية أو فقدانها أو تحديدا دقيقا للحقوق والالتزامات المترتبة على«عضوية» الدول التي تقبل أو ترغب في المشاركة في أنشطة المعهد. وباستثناء المعونة السنوية التي تقدمها فرنسا للمعهد لم تكن للمعهد ميزانية محددة سلفا، أو كانت هناك التزامات مالية تقع على جانب الدول المشاركة في أنشطته، وإنما ترك هذا الأمر تماما لتقدير الدول المشاركة. ولم تكن إدارة«المعهد» إدارة حكومية بالمعنى المتعارف عليه في المنظمات الدولية. فاللجنة الدولية للتعاون الفكري التي تشرف على إدارة المعهد هي لجنة معينة من جانب مجلس عصبة الأمم. وأعضاء هذه اللجنة لا يمثلون حكوماتهم، وإنما يختارون بصفتهم الشخصية من بين العلماء والأدباء والفنانين من ذوي السمعة العالمية. ولم يكن مجلس العصبة يهتم كثيرا، عند اختياره لأعضاء هذه اللجنة، بأهمية التمثيل المتوازن للثقافات والحضارات المختلفة قدر اهتمامه بالتوازن بين فروع المعرفة المختلفة. وقد ورد في تقرير إحدى اللجان التي كلفت بدراسة كيفية إعادة تنظيم التعاون الثقافي اقتراحا بان يعكس تشكيل«اللجنة الدولية للتعاون

الفكري» تمثيل الفروع المعرفية المختلفة«وتوازنا ما بين ممثلي العلوم الدقيقة والطبيعية من ناحية وممثلي العلوم الإنسانية من ناحية أخرى» [2].

كذلك يلاحظ أن أجهزة المعهد ذاتها لم تكن أجهزة تمثيل حكومي *. فهناك لجنة إدارة مكونة من خمسة أفراد تعينهم اللجنة الدولية للتعاون الفكري بعد موافقة مجلس العصبة. وهناك لجنة تنفيذية مكونة من ثمانية أعضاء خمسة منهم من بين أعضاء اللجنة الدولية وثلاثة من خارجها.

ومن خلال بحثنا المدقق لوثائق وملفات المعهد المحفوظة في أرشيف اليونسكو لم نعثر على أي وثيقة تنظم شروطا أو إجراءات انضمام الدول للمعهد أو أشكال التعاون المؤسس بين الدول وبين المعهد.

لكن هذه الملفات توضح أن التعاون بين المعهد وبين الدول كان ينظم من خلال قناتين رئيستين:

الأولى: مندوبو الدول لدى المعهد. فقد جرت العادة، منذ إنشاء المعهد في باريس وبداية ممارسته للنشاط عام 1926، أن تقوم الدول الراغبة في المشاركة في نشاطه بتعيين مندوب دائم لها لدى المعهد. ووظيفة هذا المندوب هو أن يعمل كحلقة اتصال بين المعهد وبين حكومته. وفي الغالبية العظمى من الأحوال كان هؤلاء المندوبون من بين أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الحكومة الفرنسية. ولم يكن هناك أي التزام على الدول«الأعضاء» بتعيين مثل هؤلاء المندوبين الذين لم يكن لهم في المعهد أي وضع مؤسس خاص. وتقول إحدى الوثائق الصادرة عن المعهد إنه«إذا قررت الحكومات أنه من المفيد تعيين مندوبين لها لمتابعة نشاطات المعهد فإن علاقة المعهد بهؤلاء المندوبين هي علاقات فردية» وعلى الرغم من أن المعهد الدولي للتعاون الفكري لم يول عناية تذكر لتحديد الإطار المؤسس الذي تندرج فيه العلاقة بين المعهد وهؤلاء المندوبين الدائمين، إلا أن أهمية قرار أي حكومة بتعيين مندوب لها لدى المعهد تكمن في أن هذا القرار كان يعني بداية إقامة علاقة رسمية بين الدولة المعنية و المعهد.

الثانية. اللجان الوطنية للتعاون الفكري في الدول الأعضاء: فقد حرص المعهد أشد الحرص على أن تقوم الدول التي ترغب في المشاركة في أنشطة المعهد بتشكيل لجنة وطنية للتعاون الفكري تضم أبرز قيادات العمل الثقافي فيها بالإضافة إلى المسؤولين عن السياسات التربوية والتعليمية والثقافية،

ولم يحدد المعهد قالبا جامدا لكيفية تشكيل مثل هذه اللجان، ولكنه ترك هذه المهمة لظروف وأوضاع كل دولة على حدة. ولذلك جاء تشكيل هذه اللجان متباينا أشد التباين كما تباينت أوضاعها القانونية وعلاقاتها بحكوماتها وبالأجهزة الرسمية القائمة على شؤون الفكر والثقافة والعلوم. ففي بعض الدول كانت هذه اللجان مستقلة تماما عن الحكومات، وفي بعضها الآخر كانت تابعة مباشرة لرئيس الدولة أو الحكومة أو وزير التعليم أو الإرشاد.. . الخ.

وكان طموح المعهد من وراء حث الدول على تشكيل مثل هذه اللجان تحقيق هدفين في الوقت نفسه:

أولهما تنشيط الحياة الثقافية داخل الدول المختلفة من خلال صيغة مؤسسية تضم كافة المسؤولين والعاملين في حقل الإبداع الثقافي والفكري بكل ألوانه وثانيهما تحقيق التفاعل الخلاق بين هذه العناصر على الصعيد الوطني، ثم ربط هذه اللجان الوطنية معا من خلال المعهد الدولي ذاته لتحقيق التفاعل الثقافي المنشود على الصعيد العالمي. وهكذا تصور المعهد أن دوره الرئيس يكمن في أن يصبح بمثابة القلب الذي ينظم دورة الدم في الشرايين الممتدة في جسد الحياة الثقافية باتساع العالم أجمع، أو أن يصبح مركز التنسيق والتوجيه والرصد لأشكال الإبداعين الثقافي والتربوي على الصعيد الدولي، ويحقق التفاعل والتبادل المثمر بين هذه الأشكال.

وإلى جانب هاتين القناتين الرئيستين للاتصال بين الدول والمعهد كانت هناك زيارات دورية يقوم بها كبار الموظفين في المعهد أو أعضاء اللجنة الدولية للتعاون الفكري إلى الدول الأعضاء سواء لمتابعة أوجه الحياة الثقافية في هذه الدول، أو مناقشة مسائل خاصة بالعلاقات الثنائية بين المعهد وهذه الدول.

وقد اهتم المعهد بألوان متعددة من النشاطين التربوي والثقافي منها ما يطرح قضايا فلسفية وثقافية وإنسانية كبرى: مثل مناهج ومحتوى الكتب المدرسية، وبالذات كتب التاريخ، وكيف تقوم الأمم المختلفة بتلقين تاريخها وتاريخ الشعوب الأخرى للنشء، وإمكانية استخدام وسائل الإعلام الحديثة«المذياع في ذلك الوقت» لخدمة قضايا السلام العالمي، وأيضا دورها في نشر التعليم وتوسيع نطاق المتلقين له، أو دور الآلة وأثر التوسع في

استخدامها على الإنسان والمجتمع والبيئة، والمسائل الخاصة بحقوق العالم أو المؤلف... . الخ. كما اهتم أساسا بالجوانب الفنية للعديد من المشكلات التعليمية والثقافية مثل مشكلات تنظيم التعليم الجامعي: التقسيمات العلمية والكليات ومعايير القبول في التعليم العالي، والتبادل الدولي بين الطلاب والأساتذة، والقوائم الببليوغرافية«وخصوصا في مجالات العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية»، وقضايا المكتبات، والمتاحف، والسينما ... الخ. واهتم المعهد اهتماما خاصا بالدراسات العلمية للعلاقات الدولية وتمكن من إنشاء المؤتمر الدائم للدراسات الدولية العليا«وهو عبارة عن جهاز دائم للتعاون والاتصال والتنسيق بين المعاهد أو المؤسسات الوطنية المهتمة بالبحث العلمي في قضايا ومشكلات العلاقات الدولية». وحاول أن يسهم في التعريف بالإنتاجين الفكري والأدبي غير الأوروبيين وبالذات الإنتاجين الياباني والأمريكي اللاتيني. وقام بإصدار العديد من النشرات والإحصاءات والدوريات في كافة هذه المجالات. وكان ينشر سنويا قائمة بأهم الكتب الصادرة في العالم [3].

وقد مارس المعهد هذا النشاط كمركز للاتصال والتنسيق بين مفكري العالم تدعمه حكومات الدول بوسائل وأساليب متباينة، ولكن دون أن يتحول إلى منظمة دولية حكومية بالمعنى الدقيق. واستمر الحال على هذا المنوال حتى عام 1938 حين تمكن المعهد، بالتنسيق مع اللجنة الدولية للتعاون الفكري، من التحضير لمؤتمر ديبلوماسي عقد في باريس في الفترة من 30 نوفمبر حتى 3 ديسمبر 1938 حضره ممثلو حكومات 40 دولة عضو بالإضافة إلى ممثلي خمس دول أخرى (من بينها الولايات المتحدة) شاركت في المؤتمر كأعضاء مراقبين، وقد أسفر المؤتمر عن إبرام ميثاق دولي للتعاون الفكري:- Act international de Cooperation inteIIectuelIe. وقد دخل هذا الميثاق حيز التنفيذ بالفعل بعد أن أودعت الدولة الثامنة أوراق تصديقها عليه لدى الحكومة الفرنسية وفقا لنص المادة التاسعة من هذا الميثاق. وهكذا تحول المعهد إلى«المنظمة الدولية للتعاون الفكري». لكن أعاصير الحرب العالمية الثانية كانت على الأبواب، ومثلما اجتاحت هذه الحرب في طريقها عصبة الأمم لتحل محلها«الأمم المتحدة»، في محاولة للتنظيم السياسي لعالم ما بعد الحرب، اجتاحت أيضا المعهد الدولي للتعاون الثقافي لتحل محله

منظمة اليونسكو، في محاولة لإعادة تنظيم العلاقات الثقافية بين الدول في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

1 - العلاقات المؤسسية بين الدول العربية والمعهد الدولي للتعاون الفكري

بذل المعهد الدولي للتعاون الفكري جهدا غير قليل لتطوير علاقاته مع أكبر عدد ممكن من الدول، بصرف النظر عما إذا كانت هذه الدول أعضاء في عصبة الأمم أم لا. ولم يكن حصول الدول على استقلالها الكامل شرطا لإقامة مثل هذه العلاقات وفقا للقواعد المعمول بها في المنظمات الدولية الحكومية كما سبق أن أشرنا. ولذلك لم يكن غريبا أن يقيم المعهد، أو يحاول إقامة علاقات مع عدد من البلدان العربية على الرغم من أن الأغلبية العظمى من هذه البلدان لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد. ويمكن القول إن كثافة العلاقة بين المعهد والدول الأعضاء جاءت محصلة لعاملين رئيسين:

الأول: درجة اهتمام المعهد بالدولة المعنية ومن ثم بتطوير علاقاته معها. وعادة ما يكون الباعث على هذا الاهتمام إما توافر اعتبارات موضوعية معينة: كوجود تراث حضاري وتاريخي وثقافي لدى هذه الدول يثير اهتمام الأوساط الثقافية في العالم، وإما أن تكون هذه الدولة ملتقى لحضارات وروافد وتيارات ثقافية متعددة تجعل منها مركزا للإشعاع الإقليمي أو الدولي، وإما أن تكون هناك محاولات جارية في هذه الدولة لتحديث مؤسساتها الثقافية والتعليمية على نحو يثير اهتمام الأوساط الغربية، أو لدوافع سياسية أو شخصية سافرة أو مستترة.. .. الخ. أو لكل هذه الاعتبارات مجتمعة.

الثاني: درجة اهتمام الدولة نفسها بتطوير علاقاتها مع المعهد الدولي. وقد تتعدد الدوافع الباعثة على هذا الاهتمام. فقد يكون للدافع مظهرا سياسيا حين ترى الدولة أن في مشاركتها في نشاطات المعهد تدعيما لوجودها على المسرح الدولي ودعما لاستقلالها أو لمطالبها في الاستقلال. وقد يكون للدافع طبيعة مهنية بحتة حين تقتنع بفائدة النشاط الذي يقوم به المعهد أو الخدمات التي يمكن أن يقدمها لتطوير بعض مؤسساتها التعليمية

والثقافية. وأحيانا تلعب العلاقات الشخصية بين أوساط النخبة الثقافية وكبار المسؤولين في المعهد، أو في اللجنة الدولية دورا هاما في دعم مثل هذه العلاقات.. .. وهكذا.

في هذا الإطار تباينت علاقات المعهد بالدول العربية تباينا شديدا نظرا للفروق الضخمة والكبيرة سواء في درجة اهتمام المعهد نفسه بالدول العربية، أو في درجة اهتمام الدول العربية نفسها بأنشطة المعهد، أو لتباين الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول، وقدرة كل منها على التمتع بدرجة أو بأخرى من حرية الحركة على الصعيد الدولي. وغني عن الذكر أن الخريطة السياسية للعالم العربي فيما بين الحربين العالميتين، وهي الفترة التي مارس فيها المعهد نشاطه، تختلف تماما عن الخريطة السياسية للعالم العربي فيما بعد الحرب العالمية الثانية.

فقد كان العالم العربي كله في تلك الفترة إما واقعا تحت الاحتلال العسكري المباشر والكثيف، إلى حد اعتبار بعض أطرافه جزءا لا يتجزأ من الإمبراطوريات الأوروبية القديمة، وإما تحت مسميات وأشكال استعمارية مختلفة (بالإضافة إلى تواجد عسكري أقل كثافة أحيانا)، مثل«الحماية» أو«الانتداب» أو مناطق النفوذ... . الخ. ولم ينضم إلى عصبة الأمم، في مرحلة متأخرة من وجودها، سوى دولتين عربيتين فقط هما مصر والعراق.

ولذلك فإن الدول الأربعين التي حضرت المؤتمر الديبلوماسي عام 1938، كأعضاء مشاركين ومفوضين من قبل حكوماتهم، والذي أسفر عن إبرام الميثاق الدولي للتعاون الثقافي الذي أشرنا إليه، لم يكن من بينها سوى دولتين عربيتين فقط هما مصر والعراق. وحتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يكن قد صدق على هذا الميثاق سوى إحدى عشرة دولة فقط، كانت مصر في الواقع هي أولاها جميعا، كما كانت هي الدولة العربية الوحيدة التي صدقت على هذا الميثاق.

غير أنه نظرا إلى أن المعهد الدولي للتعاون الفكري كان منظمة دولية ذات طابع خاص على النحو الذي أشرنا إليه، فإنه حاول تنمية علاقاته بأكبر عدد ممكن من الدول كان من بينها بعض الدول العربية. وبفحص ملفات ومراسلات المعهد الموجودة بأرشيف اليونسكو بباريس فقد اتضح أن الدول العربية التي عقد معها فعلا أو حاول عقد صلات معها بشكل أو

بآخر هي: مصر وسوريا ولبنان وفلسطين. وكانت هذه العلاقات في الواقع جد متباينة. فلنحاول الآن أن نفحص طبيعة هذه العلاقات بشيء من التفصيل.

ا - العلاقة بمصر:

طرحت فكرة انضمام مصر إلى المعهد الدولي للتعاون الفكري أول مرة على ما يبدو في صيف عام 1927 خلال حفل غذاء نظمته دوقة روشفوكو Duchesse de lo Rochefoucauld على شرف الملك فؤاد وحضره عدد من كبار المثقفين في فرنسا كان من بينهم السيد/ لوشير Luchaire مدير المعهد. وبعد أن أبدى الملك فؤاد اهتمامه بنشاط المعهد وجه الدعوة إلى مديره لزيارة القاهرة ومناقشة موضوع انضمام مصر إلى المعهد مع المسؤولين المعنيين. وبعد أن استطلع السيد/ لوشير رأي السلطات البريطانية التي لم تمانع من حيث المبدأ في انضمام مصر إلى المعهد قام بزيارته للقاهرة في ديسمبر من العام نفسه. وكانت هذه الزيارة، وفقا لما ذكره مراسل صحيفة الأهرام الصادرة في 9 ديسمبر 1927«هي أول اتصال يتم على الطبيعة في ميدان التعاون الفكري بين منظمة دولية ودولة إسلامية».

ويرجع اهتمام المعهد بمصر منذ هذه المرحلة المبكرة من وجوده إلى عدد من الأسباب الموضوعية. فمن ناحية كان المعهد يحاول أن يدعم صفته الدولية بضم عدد من الدول التي تنتمي إلى حضارات غير أوروبية. وكان وضع مصر الثقافي والحضاري يؤهلها، في رأي المسؤولين عن المعهد، إلى أن تصبح حلقة الوصل بين الحضارة الأوروبية والشرق الإسلامي. يقول مدير المعهد في خطاب بعث به إلى الملك فؤاد:«إن انضمام مصر إلى منظمة التعاون الفكري يعني إبراز رغبتها في دعم الجهود الرامية إلى التقارب الفكري والروحي بين الشعوب. وفي هذه الحالة سوف تبدو مصر كهمزة وصل بين الحضارة الأوروبية والحضارة الإسلامية، وذلك دور رائع يؤهلها كل تاريخها للقيام به» (4).

من ناحية أخرى فقد كانت عملية التحديث التي بدأت في مصر مع عهد محمد علي قد بدأت تفرز نخبة ثقافية مصرية متميزة ذات علاقات وثيقة بالأوساط الثقافية الغربية، وكان بعض المؤسسات التربوية والتعليمية

الحديثة في مصر يثير اهتمام الأوساط المعنية في المعهد الدولي. يقول السيد/ لوشير مدير المعهد في إحدى المذكرات التي بعث بها إلى السلطات المصرية:«لقد بهرنا الطابع الفريد (للجامعة المصرية).. وفي بعض الأحيان يمكن لشعب حديث العهد بالحياة الثقافية أن يعطي المثل للشعوب الأخرى، ذلك أن للجامعة المصرية، بحكم تكوين أعضاء هيئة التدريس بها، طابعا دوليا يجعلها مثار اهتمامنا على نحو خاص» [(5)]. يضاف إلى ذلك أن عددا كبيرا من جامعات ومتاحف العالم كانت لها علاقات وثيقة بمصر من خلال أعمال الحفريات التي بدأت بمصر في منتصف القرن التاسع عشر بحثا عن كنوزها الأثرية عبر عصور التاريخ. وندر أن توجد جامعة، وخصوصا في أوروبا، لم يكن فيها قسم هاو عن«المصريات».

ومن ناحية أخرى كانت للسلطات المصرية وللأوساط المعنية بالتربية والثقافة والعلوم أسبابها الموضوعية للاهتمام بالمعهد الدولي للتعاون الفكري. فمن ناحية كانت مصر ترى في انضمامها للمعهد الدولي فرصة لدعم وجودها وحضورها على الساحة الدولية كدولة مستقلة (بعد صدور إعلان 1922 الذي منحها استقلالا شكليا). ومن ناحية أخرى كانت الأوساط الثقافية ذات التوجه الليبرالي الغربي في مصر، وهي الأوساط الأكثر نشاطا وديناميكية وأعلاها صوتا، ترى أنه من الطبيعي أن تنفتح مصر الحديثة على كافة التيارات الثقافية في العالم من خلال هذا المعهد. وكان الثقل الفرنسي، سواء داخل اللجنة الدولية للتعاون الفكري-التابعة لعصبة الأمم- أو داخل المعهد الدولي للتعاون، عنصرا مطمئنا أكثر منه عنصرا باعثا على القلق نظرا لعمق الروابط الثقافية بين مصر وفرنسا، كما كان عنصرا جاذبا أكثر منه عنصرا منفرا. وربما لو كان الثقل البريطاني داخل المعهد مساويا أو راجحا على الثقل الفرنسي لاختلف الموقف المصري من هذا العرض. يضاف إلى ذلك عنصر لا يقل أهمية وهو أن عددا من المؤسسات الثقافية والتعليمية في مصر كانت تضم العديد من الأساتذة والعلماء والموظفين الأجانب، وكان من الطبيعي أن يتحمس هؤلاء لانضمام مصر إلى المعهد الدولي. وتعبر السيدة/ لورا دريفوس-بارني التي زارت مصر كمبعوثة من المعهد الدولي عام 1935 عن مشاعر الأوساط غير الرسمية في مصر تجاه مشاركة مصر في نشاطات المعهد بقولها:«إنها تعكس اهتماما

حيا لكل قضايا التعاون الثقافي، ولدي إحساس بأن هذا الاهتمام ليس سطحيا ولكنه يكاد يكون احتياجا لكل الأجانب المثقفين الذين يقطنون هذا البلد ولكثير من المصريين المتطورين» [6].

وهكذا لم يكن هناك ما يدعو مصر لأن تحجم عن (الانضمام) إلى المعهد الدولي للتعاون الفكري. وكما هي العادة في مثل تلك الأحوال فإن هذا (الانضمام) كان يتم بمجرد أن تقوم الدولة المعنية بإخطار المعهد بتعيين مندوب لدى المعهد، ودون الالتزام بأي شروط أو قواعد محددة أو التوقيع على أي وثيقة أو حتى الالتزام بدفع حصة ما في ميزانية المعهد. ولهذا فلم يكد ينتهي عام 1928 حتى أخطرت مصر مدير المعهد أنها قامت بتعيين السيد فخري باشا، الوزير المفوض بالسفارة المصرية في باريس، مندوبا رسميا لها لدى المعهد. لكن حقيقة الأمر أن وظيفة هذا المندوب لم تكن تتعدى قيامه بطلب وثائق أو منشورات المعهد، وتقارير عن نشاطه لإرسالها إلى الجهات المعنية في مصر. ولذلك فإن هذا التعيين وإن كان يعبر عن«التحاق» مصر رسميا بالمعهد إلا أنه لم يكن يعني أن مصر قد بدأت تلعب دورا فاعلا داخل المعهد. والواقع أن المعهد لم يول هذا الشكل من قنوات الاتصال بينه وبين الدول عناية كبيرة لأنه كان مقتنعا بأن فاعلية العلاقة بينه وبين الدول لا تتأكد إلا من خلال تنظيم الجماعة الثقافية في الدول داخل لجان وطنية وربط هذه الجماعة بالمعهد وباللجنة الدولية للتعاون الفكري التابعة لعصبة الأمم. ولذلك فإن جهد المعهد تركز بعد هذه الخطوة على حث الحكومة المصرية على إنشاء لجنة وطنية للتعاون الفكري.

ولم يكن قرار تكوين اللجنة المصرية للتعاون الفكري في مثل سهولة قرار التحاق مصر رسميا بالمعهد وتعيين مندوب رسمي لها لديه. إذ تدل ملفات المعهد ومراسلاته مع الحكومة المصرية على أن مصر لم تشكل هذه اللجنة إلا في يونيو 1937، أي بعد حوالي ثماني سنوات من التحاق مصر بالمعهد. وربما يفسر عدم استقرار الحكم في مصر في تلك الفترة، ومعدل التغير السريع في التشكيلات الوزارية المتعاقبة، هذا التأخير الكبير في تشكيل اللجنة. فقد كان أمام الوزارات المعنية مهمات أكثر إلحاحا من عملية تشكيل اللجنة خلال فترة وجودها القصيرة عادة. لكن عددا من المراسلات المتبادلة بين بعض كبار الموظفين في اللجنة الدولية للتعاون

الفكري وفي المعهد من ناحية، وبين المسؤولين في الحكومة المصرية من ناحية أخرى أن تلقي بعض الضوء على أسباب أخرى، ربما تكون أكثر أهمية، تفسر سبب تأخر تشكيل اللجنة تلك الفترة الطويلة.

فبعض هذه المراسلات يؤكد أن بعض الموظفين العاملين في اللجنة الدولية للتعاون الفكري، وبالذات الأميرة جابربيل راد زويل، كانت تلح على أن يتضمن تشكيل هذه اللجان شخصيات أجنبية من العاملين في المؤسسات التعليمية والثقافية في مصر، وكانت هذه المحاولات تواجه بالرفض من جانب السلطات المصرية.

ولحسن الحظ فإن المسؤولين في المعهد تنبهوا إلى خطورة هذه المحاولات. يقول مدير المعهد في تعقيبه على إحدى مذكرات الأميرة التي تضمنت مثل هذا الاقتراح:«هذا الاقتراح قد يزج بنا نحو منزلق خطر، وعلينا أن نتفادى بعناية أن نتقدم من جانبنا باقتراحات حول تشكيل اللجان الوطنية» [7].

يضاف إلى ذلك أنه يبدو أن بعض القلق كان قد بدأ يساور المسؤولين المصريين حول الأهداف الحقيقية للمعهد ودور القوى الكبرى فيه.

يقول مندوب مصر لدى المعهد في خطاب بعث به إلى مدير المعهد:«لما كانت الحكومة المصرية تعتزم إنشاء لجنة وطنية للتعاون الفكري فإنها تأمل أن تحصل على كافة الوثائق اللازمة التي توضح كيفية مشاركة القوى الكبرى في نشاطات المعهد والقواعد التي تحكم تشكيل اللجان الوطنية والعناصر المؤهلة لعضويتها»[8].

وقد صدر قرار مصر بتشكيل لجنة وطنية للتعاون الفكري في يونيو 1937.

وكانت مصر قد بدأت تحس بثقة أكبر في نفسها بعد إبرام معاهدة 1936، وقدرتها على حرية حركة أكبر نسبيا على الصعيد الدولي.

ويعكس تشكيل اللجنة المصرية مدى الاهتمام الذي أولته الحكومة المصرية للتعاون الفكري الدولي كما يعكس في الوقت نفسه سيادة التيار الثقافي الليبرالي في تلك الفترة.

فقد رأس هذه اللجنة أحمد لطفي السيد رئيس الجامعة، وتولى سكرتيرتها محمد عشماوي وكيل وزارة الإرشاد، وأصبح طه حسين عضوا

بارزا بها ومكلفا من قبل اللجنة بحضور اجتماعات اللجان الوطنية في باريس.[9]

ومنذ ذلك التاريخ أصبح حماس مصر للمشاركة في التعاون الدولي في ميدان الثقافة والفكر منقطع النظير. يدل على ذلك أنه المعهد يدعو إلى عقد مؤتمر ديبلوماسي لإبرام اتفاقية دولية ملزمة يتحول المعهد الدولي بمقتضاها إلى منظمة دولية حكومية حتى بادرت مصر إلى المشاركة في هذا المؤتمر.

وكان من اللافت للنظر تماما أن تصبح مصر أول دولة في العالم تصدق على هذه المعاهدة، والتي دخلت بالفعل حيز التنفيذ من الناحية القانونية في 10 يناير 1930، بعد إيداع أوراق تصديق الدولة الثامنة عليها وفقا لما تقضي به المادة التاسعة، لكنها لم تطبق مطلقا من الناحية العملية، لأن الجيش النازي كان قد اجتاح باريس مقر المنظمة الدولية المنشودة.

على صعيد آخر يمكن قياس درجة حماس الحكومة المصرية للمشاركة في أعمال المعهد الدولي للتعاون الفكري، بالإضافة إلى قيامها بتعيين مندوب دائم لها لدى المعهد منذ 1928، وتشكيل لجنة وطنية هامة للتعاون الفكري تعمل كفرع للمعهد في مصر منذ 1937، من خلال المعونة المالية السخية التي قدمتها إلى المعهد.

فمنذ يناير 1929 وحتى توقف المعهد الاضطراري عن ممارسة نشاطاته، بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، قدمت الحكومة المصرية بانتظام وبلا توقف معونة مالية مقدارها 500 جنيه إسترليني، رغم أنه لم يكن هناك أي التزام قانوني بتقديم مثل هذه المعونة.

ويتضح وضع مصر المتميز على هذا الصعيد إذا عرفنا أن عدد الدول التي كان لها مندوبون معتمدون لدى المعهد بلغ عام (1938) 44 دولة، كما كانت قائمة اللجان الوطنية للتعاون الفكري تضم في التاريخ نفسه 45 لجنة.

ومع ذلك فإن قائمة الدول التي قدمت معونة مالية للمعهد في ذلك التاريخ كانت أقل من ذلك العدد كثيرا حيث لم يتجاوز 17 دولة من بينها فرنسا، المموّل الرئيس لأنشطة المعهد.

كما يتضح سخاء المعونة المصرية، مقارنة بالمعونات المقدمة من هذه

الدول من فحص ميزانية المعهد عام 1938 والتي كانت على النحو التالي:

الميزانية الإجمالية للمعهد عام 1938 (2812328 فرنكا فرنسيا) موزعة على النحو التالي (1) :

1) فرنسا 2300000	10) الدانمارك 22500
2) البرازيل 100000	11) المجر 20000
3) مصر 83000	12) النرويج 17600
4) المكسيك 60000	13) كولومبيا 13400
5) بولنده 40000	14) سويسرا 13000
6) البرتغال 35584	15) فنزويلا 13000
7) رومانيا 35000	16) لوكسمبورج 8500
8) يوغوسلافيا 25000	17) موناكو 2000
9) تشيكوسلوفاكيا 24744	

فإذا استثنينا فرنسا، التي تحملت وحدها أكثر من ثلاثة أرباع الميزانية، نجد أن مصر تأتي في المرتبة الثانية بعد البرازيل. صحيح أن المعهد كان يحصل على تبرعات أخرى من المؤسسات الخاصة والحكومات، لكن هذه التبرعات كانت توجه لصالح مشروعات معينة يقوم بها المعهد بالاتفاق مع هذه المؤسسات والحكومات. وعلى سبيل المثال فإن مجموعة الأعمال الأدبية التي ترجمها ونشرها المعهد من أدب أمريكا اللاتينية كانت ممولة من بعض حكومات الدول المعنية، كما مولت مؤسسة روكفلر الأمريكية عددا من البرامج من بينها مؤتمر الدراسات الدولية العليا.. .. وهكذا[10]. لكننا لم نعثر في ملفات المعهد على أي برنامج محدد قام به خبراء المعهد لصالح المؤسسات الثقافية أو التربوية في مصر.

وكانت تقاليد العمل في المعهد قد جرت على إنشاء وحدة خاصة داخل سكرتارية المعهد لمتابعة احتياجات الحياة الثقافية في الدول التي تقدم إعانة مالية هامة للمعهد، وفقا لما أشارت إليه مذكرة مدير المعهد المرفوعة إلى الملك فؤاد والتي سبقت الاشارة إليها. ففي هذه المذكرة وعد مدير المعهد بأنه في حالة قيام الحكومة المصرية بتقديم دعم مالي هام للمعهد سوف يعين خبير مصري كموظف في المعهد لمتابعة تطور الحياة الثقافية

في مصر ويدلي برأيه، من وجهة نظر المصالح الوطنية لبلاده، في كافة المسائل التي تعالج داخل المعهد [11]. ومع ذلك فلم نعثر في التنظيم الداخلي لسكرتارية المعهد على أي وحدة إدارية خاصة بمصر، كما لم نعثر في قائمة الموظفين فيه على أي خبيرمصري، رغم أن بعض المراسلات يشير إلى أن اللجنة الإدارية للمعهد كانت قد أقرت تعيين محمود بك خليل كموظف بالمعهد. لكن يبدو أن هذا القرار لم يطبق بعد أن ترك السيد/ لوشير، والذي ربطته صداقة حميمة بالسيد/ محمود خليل، إدارة المعهد عام 1931.

2- العلاقة بسوريا:

إن أول ما يلفت النظر في طبيعة هذه العلاقة هو أن المكاتبات الرسمية الموجهة من المعهد الدولي للتعاون الفكري، الخاصة بسوريا، كانت توجه إلى مكتب المندوب السامي الفرنسي في سوريا، أو أحد كبار الموظفين العاملين بمقر الحاكم الأجنبي. وكثير من المكاتبات القادمة من سوريا إلى المعهد كانت تحمل في صدرها، مطبوعا، العنوان التالي: مقر المندوب السامي للجمهورية السورية لدى الدول: سوريا، لبنان الكبرى، العلويين وجبل الدروز.

Haut Commissariat de la Republique Francaise aupres des. Etats: Syrie, du Grand Liban, des Alaouites et du D]ebelDruze

كما أن عددا من هذه المراسلات كان يتم بين بعض موظفي المعهد وبين السيد/ سوفاجة J.SAUVAGET رئيس قسم المستعربين في المعهد الفرنسي للعاديات والفن الإسلامي بدمشق، والادارات بعضها الآخر مع موظفين في الثقافية لوزارة الخارجية الفرنسية مباشرة[12].

وبفحص ملفات المعهد في أرشيف اليونسكو يتضح أن مبادرة كانت قد اتخذت من جانب الحكومة السورية برئاسة أحمد نامي بك لإنشاء لجنة وطنية سورية للتعاون الثقافي. وتوجد في هذه الملفات صورة من المذكرة التي رفعها وزير المعارف السوري والتي عرضت على مجلس الوزراء في صيف 1927. وقد اقترحت هذه المذكرة أن تتشكل هذه اللجنة من رئيس الجامعة السورية (رئيسا)، وعضوية رئيس المجمع اللغوي (الأكاديمية العربية)، وعميد كلية الحقوق، وثلاثة من أساتذة كلية الحقوق، وثلاثة من

أساتذة كلية الطب، وثلاثة من المدرسين في مدارس الليسية، وثلاثة من العلماء الأجانب. كما اقترحت رصد ميزانية سنوية تبلغ 1000 ليرة ذهبية سورية. لكن يتضح من المراسلات اللاحقة أن هذه المبادرة لم تر النور. وتوجد صور من خطابات موقعة باسم السيد/ خير الله الخبير بالمعهد والمسؤول عن«المسائل الشرقية» موجهة إلى كل من محمد محمود علي وزير الإرشاد السوري، والشيخ تاج الدين الحسيني رئيس الحكومة توحي بأن هذه المبادرة الأولى قد تم التخلي عنها. ويحثهما، بصفة شخصية، على إعادة التفكير في تشكيل لجنة سورية للتعاون الفكري.

ويبدو أن قرارا بتشكيل لجنة وطنية سورية قد صدر في منتصف الثلاثينات وهي لجنة برئاسة رئيس الحكومة نفسه / محمد بك العابد، وسكرتيرها العام د. نجيب بك أرمنازي مدير مكتبه. ويتضح من مذكرة مؤرخه في 14 أبريل 1935 وموقعة من السيد/ مونتناك ,Montenach سكرتير اللجنة الدولية للتعاون الثقافي، بعد زيارة له إلى كل من سوريا ولبنان أن هذه اللجنة كانت قائمة في ذلك الوقت. ويقول مونتناك في مذكرته إنه اقترح على اللجنتين الوطنيتين في كل من سوريا ولبنان الاهتمام بالموضوعات التالية: الإعداد والتوجيه المهني للشباب، دراسة محتوى الكتب الدراسية وكيفية معالجة القضايا الدينية والتاريخية في هذه الكتب معالجة موضوعية، الدور التربوي والتثقيفي لوسائل الإعلام الحديثة.. . الخ. كما تساءل هناك عن إمكانية نشر الكتابة بالحروف اللاتينية في دول الإسلام!!!

لكن يبدو أن العلاقة بين اللجنة الوطنية السورية والمعهد الدولي لم تكن على هذه الدرجة من الكثافة. ومرة أخرى نجد خطاب الأميرة جابرييل رادزفيك نفسه الذي تقترح فيه على المسؤولين بالمعهد ضم شخصيات فرنسية وأجنبية إلى هذه اللجان لتنشيطها، وتجد الرد نفسه الذي يلفت نظرها إلى خطورة مثل هذه المقترحات وضرورة تفادي التقدم بمقترحات حول كيفية تشكيل اللجان الوطنية. ومن المؤشرات على أن العلاقة بين المعهد وبين اللجنة الوطنية السورية لم تكن على هذه الدرجة من الكثافة والاتصال المنتظم وجود خطاب موجه من مدير المعهد بتاريخ 4 سبتمبر1939 إلى السيد/ محمد علي بك العابد رئيس اللجنة السورية لكنه عاد إلى المعهد بتاريخ 20 ديسمبر 1939 وعليه كلمة«متوفى» مما دعا مدير المعهد

إلى الكتابة إلى السكرتير العام للجنة طالبا موافاته بنبذة عن حياة رئيس الحكومة السورية السابق ورئيس اللجنة، لتضمينها إحدى نشرات المعهد إحياء لذكراه...

ولم نعثر في المراسلات المتبادلة بين المعهد والسلطات السورية أو سلطات الاحتلال الفرنسي في سوريا ما يفيد قيام سوريا بتعيين مندوب دائم لها لدى المعهد، أو مشاركة الحكومة السورية في ميزانية المعهد. كذلك فإن هذه المراسلات لا تدل على أنه كان هناك نشاط واضح للمعهد في سوريا أو مشاركة من جانب اللجنة السورية في أنشطة المعهد. وباستثناء بعض الخطابات المتبادلة التي تفيد قيام المعهد بإدراج بعض الكتب الصادرة عن سوريا ضمن قائمة الكتب السنوية التي يصدرها المعهد، لم نجد شيئا يستحق الذكر. [13]

3 - العلاقات بلبنان:

تدل المراسلات بين المعهد وعدد من المسؤولين اللبنانيين على أن لجنة لبنانية. للتعاون الثقافي قد تشكلت وعقدت أول اجتماع لها في 3 نوفمبر 1927. وقد ضمت هذه اللجنة عددا كبيرا من الشخصيات المهتمة بالثقافة والتربية والعلوم في لبنان، وتم اختيار مكتب لها برئاسة السيد/ كميل إده، المحامي وعضو مجلس الشيوخ اللبناني، ونائبين للرئيس هما الأب دي بوفقيل عميد جامعة سان جوزيف، والدكتور حسن أسير رئيس رابطة الأطباء والصيادلة، وسكرتارية كل من د. وارد الأستاذ بالجامعة الأمريكية، والمهندس رامز مخزومي كبير المهندسين بوزارة الزراعة. وتعتبر اللجنة اللبنانية أضخم اللجان العربية للتعاون الفكري وأكثرها تنوعا في تمثيل الفروع المختلفة في مجالات التربية والثقافة والعلوم، كما تعتبر أقدم هذه اللجان.

ومع ذلك يبدو أن هذه اللجنة / تمارس نشاطا يذكر طوال سنوات عديدة. إذ تدل وثائق ومراسلات المعهد طوال أعوام عديدة على أن هذه اللجنة لم تبادر بالاتصال بالمسؤولين في المعهد، أو ترد على مكاتباتهم إلى درجة أن بعض هذه الوثائق أطلق عليها«اللجنة الشبح». وكان يتعين الانتظار حتى عام 1933 لكي ترد الحكومة اللبنانية على الاستفسارات القلقة من

جانب المسؤولين في المعهد حول مصير هذه اللجنة ووجودها من عدمه. ففي خطاب بتاريخ 21 / 11 / 1933 موقع من رئيس الجمهورية اللبنانية وموجه إلى مدير المعهد يفيد بأن اللجنة اللبنانية قد شكلت فعلا، وأنها تعمل تحت رعاية الحكومة اللبنانية، وأن جمعيتها العمومية قد اجتمعت بتاريخ 22 سبتمبر، وقررت تعيين السيد/ شارل هنري مندوبا معتمدا لها لدى المعهد.

ومن المفارقات التي تدل على وضع العالم العربي الغريب في تلك الفترة وانقسامه إلى كيانات سياسية جديدة وغير معروفة، وغيابه عن الساحة الدولية أن اللجنة الهولندية للتعاون الثقافي أرسلت خطابا بتاريخ 28 مارس 1930 يقول:«وجدنا في قائمة اللجان الوطنية (التي يعدها المعهد) دولة تسمى لبنان، وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلت فلم نتمكن من الاهتداء إلى أي معلومات عن دولة تحمل هذا الاسم. فلم نجد اسم هذه الدولة في أي أطلس أو في قائمة الدول الأعضاء في عصبة الأمم. كما أن إدارة البريد عندنا لم تتمكن من مدنا بأي معلومات في هذا الشأن. وسوف نكون ممتنين لو حصلنا منكم على أي معلومات عن هذه الدولة. [(14)]

4- فلسطين والمعهد الدولي للتعاون الفكري:

تحتوي ملفات المعهد الدولي للتعاون الفكري المحفوظة بأرشيف اليونسكو على عدد من الملفات التي تحمل اسم فلسطين. فهناك مثلا ملف خاص بـ«اللجنة الوطنية لفلسطين»، وهناك ملف عن«الإحصاءات الثقافية الخاصة بفلسطين». غير أن أول ما يفاجأ به الباحث بعد قراءة هذه الملفات التي تحتوي على العديد من المكاتبات أنها لا تحتوي على اسم عربي واحد، ولم توجه أي رسالة في هذه الملفات التي تحمل اسم«فلسطين» إلى أي شخصية عربية رسمية أو غير رسمية.

ويتضح من قراءة هذه الملفات أن الشخصيات اليهودية المسؤولة أو العاملة في المؤسسات التعليمية والثقافية اليهودية في فلسطين قد استغلت إلى أقصى حد علاقاتها الشخصية المباشرة أو غير المباشرة بالمسؤولين في المعهد الدولي للتعاون الفكري، وفي اللجنة الدولية التابعة لعصبة الأمم لحل بعض المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات. وعلى سبيل المثال فقد

حاول رئيس الجامعة العبرية بالقدس أن يستكشف إمكانية قيام المعهد الدولي أو اللجنة الدولية بإصدار«قانون» Charter يضفي الصفة الرسمية والشرعية على هذه الجامعة. لكن لم تكن اللجنة الدولية أو المعهد في وضع بالطبع يسمح لها بإصدار مثل هذا«القانون» [15]. وعلى سبيل المثال أيضا استغلت هذه الشخصيات نفوذ المعهد الدولي واللجنة الدولية للضغط على الحكومة البولندية للسماح بتحويل المبالغ اللازمة لتمكين الطلاب اليهود البولنديين الراغبين في الدراسة في الجامعة العبرية واستثنائهم من قرار وزير المالية بفرض قيود صارمة على التحويلات للخارج. ولعب كل من إدوارد هيريو، وبول مونيه دورا بارزا في هذا الصدد[16]. ولم تجد هذه الشخصيات مناسبة لإثبات وجودها وحضورها على المسرح الدولي في هذا المجال إلا استغلتها. من ذلك مثلا مشاركة الأستاذ بنتويتش، أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية بالجامعة العبرية، في عدد من أنشطة المؤتمر الدائم للدراسات الدولية العليا الذي كان يعقد تحت رعاية المعهد الدولي للتعاون الفكري [17].

غير أن معظم المراسلات الموجودة في هذه الملفات كانت تتعلق بإنشاء لجنة فلسطينية للتعاون الفكري. وهنا أيضا نجد أن المبادرة كانت يهودية وأخذ زمامها الأستاذ/ مانياس J.L.Magnes رئيس الجامعة العبرية. فقد كتب هذا الأخير رسالة بتاريخ 10 نوفمبر 1931 إلى الأستاذ/ موراي، الأستاذ بجامعة أكسفورد، وعضو اللجنة الدولية للتعاون الفكري، يقترح عليه إنشاء مثل هذه اللجنة. ورحب الأستاذ موراي بالفكرة وخاطب كلا من السيد/ يونية مدير المعهد في ذلك الوقت، والسيد/ مونتيناك سكرتير اللجنة الدولية بشأنها. وتساءل السيد/ مونتيناك في رده بتاريخ 11 يناير 1932 عما إذا كان من الضروري أن تتضمن اللجنة الوطنية المقترحة يهودا وعربا أم أنه من الأفضل ترك اليهود يمضون في هذا الطريق وحدهم. وبعد أن كلفت الجامعة العبرية الأستاذ/ بنتويتش بمتابعة هذاO.Bell الموضوع قام بالاتصال بالسيد/ أوليفر بل سكرتير اللجنة الوطنية البريطانية للتعاون الدولي.

وكان من رأي بل أن ميدان التعليم قد يكون هو الميدان المناسب للتقريب بين اليهود والعرب. وبدأت اتصالات مكثفة حول هذا الموضوع.

ويتضح من مذكرة كتبتها السيدة/ لورا دريفوس-بارني، سفيرة متجولة

في الشرق الأوسط، بعد زيارة عدد من الدول العربية ومنها فلسطين، بتاريخ 27 مارس 1935 ما يلي: [18]

1- إن كلا من الأستاذ مانياس وبنتويتش قاما باتصالات عديدة، ونظما عددا من الاجتماعات للترويج لفكرة إنشاء لجنة فلسطينية للتعاون الفكري حضر بعضها المندوب السامي البريطاني نفسه.

2- إن هذين الأستاذين عضوان في حزب بريت شالوم وأن هناك أحزابا يهودية متعددة في فلسطين بما يوحي باختلاف وجهات نظرها حول هذا الموضوع.

3- إن السيد/ بومان مدير الإدارة التعليمية في فلسطين شديد الحماس لإنشاء اللجنة ولكنه يقترح، نظرا لطبيعة الوضع في فلسطين، عدم التعجيل في إعلان تشكيلها إلا بعد دراسة وتمعن.

4- إنه وفقا لما جاء على لسان مدير الجامعة العبرية فإن العرب غير متحمسين لإنشاء هذه اللجنة لأن عصبة الأمم تعني الانتداب في نظرهم أي لا تحظى بثقتهم.

وكان من الغريب أن تنقل مبعوثة رسمية للجنة الدولية للتعاون الفكري والمعهد الدولي وجهة نظر العرب نقلا عن مسؤول يهودي. ولم يرد في مذكرتها قط، رغم أنها قابلت العديد من الشخصيات اليهودية والبريطانية، أي ذكر لأي اسم عربي.

واقترحت السيدة/ لورا دريفوس عدم الانتظار حتى تشكيل اللجنة وبدء التعاون في مجال المكتبات، وذكرت أن الجامعة العبرية ممتازة، وأنها غنية جدا حتى في مجال الإسلاميات!!

وتشير المراسلات أيضا إلى أن السيد/ ناحوم جولدمان قد رشح أثناء مقابلة له مع السيد/ مونتيناك شخصا اعتبره الأقدر على القيام بمهمة تشكيل اللجنة وهو الدكتور/ داني [19]. ويبدو أن رأي اللجنة الدولية للتعاون الفكري كان قد استقر في النهاية على ضرورة أن تضم اللجنة ممثلين لكل من العرب واليهود والسلطات البريطانية[20]. لكن لا يوجد في ملفات المعهد ما يشير من قريب أو بعيد إلى أن مثل هذه اللجنة قد ظهرت إلى حيز الوجود.

وقد يكون من المفيد هنا أن نذكر أن المراسلات المتبادلة حول الإحصاءات

المتعلقة بالأوضاع الثقافية في فلسطين كانت تتم بين السيد/ بريزوليني Brezzolini، رئيس قسم المعلومات والتوثيق بالمعهد الدولي للتعاون الفكري، والدكتور/ جاكوبسون-مندوب اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية-. ولفت نظري في أحد هذه الخطابات فقرة تقول:«سوف نكون ممتنين لو تمكنتم من أن ترسلوا لنا كافة النشرات المتعلقة بالإحصاءات الثقافية لبلادكم»[21].

وأخيرا قد يكون من المفيد أن نذكر أن المعهد عقد، في إطار نشاطاته المتعلقة بالجامعات والطلاب، صلات وثيقة مع«الاتحاد الدولي للطلاب اليهود». وملف مراسلات المعهد مع هذا الاتحاد من أضخم الملفات حجما.[22]

2- ملاحظات نقدية

لم يكن القصد من هذا الفصل التمهيدي القيام بدراسة تفصيلية أو نقدية للمعهد الدولي للتعاون الفكري الذي حاول، انطلاقا من تصور خاص للثقافة والفكر، أن ينظم العلاقات الدولية في ميادين التربية والثقافة والعلوم في فترة ما بين الحربين العالميتين. لكننا قصدنا، قبل أن ندخل في صميم الدراسة التفصيلية«للعرب واليونسكو»، أن يتعرف القارئ بشكل عام على أهم الملامح التنظيمية والفكرية للتجربة السابقة على قيام اليونسكو، لكي يستطيع أن يستخلص لنفسه فيما بعد عناصر التغير والاستمرارية في المحاولات الممتدة لتنظيم التعاون الدولي في هذه الميادين. كما قصدنا في الوقت نفسه أن نحيط القارئ علما بالسياق الذي جرت فيه محاولات ربط العالم العربي؛ أو أجزاء منه، بنشاطات هذا المعهد، لكي يستطيع القارئ حين نعرض للموضوع نفسه فيما يتعلق باليونسكو، أن يقيس طول المسافة التي قطعها العالم العربي على هذا الصعيد.

وقد التزمنا في هذا العرض بالوثائق الأساسية الصادرة عن المعهد الدولي نفسه، وبالمصادر الأولية المتمثلة في مكاتبات المعهد ومراسلاته والمحفوظة بأرشيف اليونسكو، ودون تعليق من ناحيتنا إلا في أضيق الحدود، لكنه قد يكون من الواجب علينا الآن أن نقوم، في ختام هذا الفصل، بسرد بعض الملاحظات التي نعتقد أنها يمكن أن تعين القارئ على الإمساك بالخيوط الرئيسة لموضوع هذه الدراسة. ونلخص ملاحظاتنا هذه فيما يلي:

أولا: إن تجربة المعهد الدولي للتعاون الفكري بنيت انطلاقا من فكرة محورية تم التعامل معها وكأنها مسلمة من المسلمات. ولهذه الفكرة بعدان رئيسان:

الأول: إمكانية الفصل الكامل بين«الثقافة والفكر» و«السياسة». والثاني عالمية الثقافة والفكر. وتعبر المادة الأولى لميثاق التعاون الثقافي الدولي عن جوهر هذه التجربة وخلاصتها حين تنص على«أن الأطراف المتعاقدة (الدول) قد لاحظت أن العمل في ميدان التعاون الثقافي مستقل عن السياسة ويرتكز بالكامل على مبدأ«العالمية».

وربما كان من الممكن أن تتجسد هذه الفكرة وتتحول إلى مسلمة لو كان من الممكن عملا أن يتحول مشروع التعاون الفكري الدولي الذي تصدى له المعهد !إلى مشروع«خاص» مستقل عن الحكومات والدول، ويضم أبرز المشتغلين بالثقافة والفكر والإبداع الفني والأدبي في العالم أجمع. لكن تجربة المعهد وقفت في منتصف الطريق. فلا هي طرحت نفسها منذ البداية كمنظمة دولية غير حكومية، لأنها في بحثها عن الصيغة الدولية تدثرت بعباءة عصبة الأمم، وهي منظمة دولية حكومية، وخضعت لإدارتها وإشرافها، واعتمدت اعتمادا كبيرا على الحكومات من الناحيتين المادية والتنظيمية، ولا هي تحولت بالكامل إلى منظمة دولية حكومية بالمعنى الدقيق للكلمة كما سبق أن أوضحنا. ولذلك فحين قطعت تجربة المعهد الطريق إلى آخره، وتحولت إلى منظمة دولية حكومية ثم بقيام اليونسكو، اتضح تماما أن الفكرة الجوهرية التي قام عليها المعهد هي بعيدة كل البعد عن أن تكون مسلمة. فمن ناحية أصبح من المستحيل عملا الفصل بين الثقافة والفكر والسياسة حين تكون الحكومات هي المتحدث الرسمي باسم الثقافة والفكر، لأن معنى ذلك ببساطة الانتقال من ميدان العمل الذهني الخالص إلى ميدان«السياسات الحكومية»، أو«سياسات الدول» في ميادين التربية والثقافة والعلوم، أي إلى ميدان السياسة الخالصة. ومن ناحية أخرى تصبح عالمية الثقافة، ترتيبا على ذلك، غير ذات موضوع، لأن جوهر الجدل الذي يمكن أن يدور في ساحة منظمة حكومية لابد من أن ينحصر في«السياسات الثقافية» بصيغة الجمع حتما، وليس في الثقافة بصيغتها المفردة.

ثانيا: إن اللجنة الدولية للتعاون الفكري التي أصبحت بمثابة مجلس إدارة المعهد الدولي للتعاون الفكري كانت معينة من جانب مجلس عصبة الأمم. صحيح أن اختيار الأعضاء كان يتم على أساس فردي ولم يكن تمثيلا للدول أو الحكومات، لكن هذا الاختيار ما كان يمكن إلا أن يعكس المناخ العام السائد في مجلس العصبة في ذلك الوقت، وعلاقات القوة على الصعيد الدولي التي يعبر عنها هذا المجلس. ولهذا لم يكن غريبا أن هذه اللجنة تكاد تكون أوروبية خالصة إذا نظرنا إليها من زاوية جنسية أعضائها، وذلك باستثناء حالات نادرة، وهي ليبرالية غربية مائة بالمائة إذا نظرنا إليها من زاوية الثقافة أو الحضارة التي تمثلها.

وأيا كان نبل الدوافع التي حركت الجهود العظيمة التي بذلها أعضاء هذه اللجنة والموظفون بالمعهد الدولي لدفع التعاون الفكري بين الأمم والشعوب إلا أنه من المؤكد أن الفلسفة التي ارتكز عليها هذا العمل كانت تنطلق، بوعي أو دون وعي، من الاقتناع بأن عالمية الثقافة تعني التوسع في نشر قيم الثقافة الليبرالية الغربية والربط بين كافة الأوساط الثقافية في العالم التي تؤمن وتروج لهذه القيم. يدل على هذا أن المعهد في اتصالاته بالثقافات والحضارات غير الغربية ركز أساسا على الأوساط الثقافية ذات التوجه الليبرالي الغربي.

ومن اللافت للنظر مثلا من المعهد في تعامله مع مصر لم يحاول أن يقيم روابط من أي نوع بجامعة الأزهر، أقدم جامعات الشرق وأكثرها تمثيلا للثقافة الوطنية، على الرغم من أن مثل هذه الصلة كان من الممكن أن تقود إلى حوار خصب ومفيد للجميع. كما كان من اللافت للنظر أيضا أن الأشخاص الذين تحمس لهم مسؤولو المعهد واللجنة الدولية، وكانوا يحثون على الاتصال بهم من أجل تشكيل اللجان الوطنية في بلادهم، كانوا أشخاصا من ذوي مواصفات غربية خاصة. وعلى سبيل المثال نجد السيدة / لورا دريفوس بارني «سفيرة المعهد الدولي في الشرق الأوسط» تقترح بعد أن استعرضت في تقريرها المؤرخ في 14 أبريل 1935 تفاصيل زيارتها لبعض دول الشرق الأوسط وبالذات سوريا ولبنان، تقترح على كل من سكرتير المعهد ومدير اللجنة الدولية الاتصال بالسيد/ فاضل الجمالي وزير الإرشاد العراقي دون أن تنسى أن تذكر بعض مبرراتها لهذا الاختيار موضحة أن

السيد/ فاضل الجمالي Munroe«متزوج من أمريكية وتلميذ سابق للأستاذ/ مونرو الأستاذ بجامعة كولومبيا» [23].

ثالثا: كان العالم العربي ككل بعيدا أو مبعدا عن حركة التفاعلات المتعلقة بالتعاون الدولي في المجال الثقافي، والتي حاول المعهد تجسيدها في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وذلك لأسباب تفاوتت من دولة عربية لأخرى، ومن منطقة عربية لأخرى.

فالمغرب العربي بالكامل بقى خارج إطار هذه التفاعلات تماما. ولم يحاول المعهد الدولي من جانبه إقامة أي نوع من الاتصالات مع دول المغرب العربي، ربما لأن فرنسا كانت تعتبر هذه الأجزاء من العالم العربي جزءا من الإمبراطورية الفرنسية. وحيث إن الإمبراطورية الفرنسية عقدت أمتن الصلات وأقواها مع المعهد الدولي للتعاون الثقافي، فربما اعتبر المعهد الدولي أنه يكفي أن تكون«ثقافة» هذه الإمبراطورية ممثلة فيه، أو في حاجة إلى عقد صلات مع«الثقافات الفرعية» المنبثقة من هذه الثقافة الأم. أما دول الشرق العربي التي كانت واقعة تحت الانتداب الفرنسي فقد حاول معها المعهد، لكنه من السهل أن نفهم أن حماس هذه الدول لم يكن طاغيا للتعامل مع المعهد نظرا للوضع الخاص الذي تمتعت به فرنسا، الدولة الاستعمارية المنتدبة، في توجيه سياسة هذا المعهد. بقيت المناطق الواقعة تحت الانتداب أو تحت النفوذ البريطاني. من هذه المناطق من لم يعرها المعهد الدولي أي اهتمام، كمنطقة الخليج العربي مثلا، ربما لأن القائمين على إدارة هذا المعهد اعتقدوا بأنه لا يوجد في التراث الثقافي أو الحياة الثقافية المعاصرة لهذه المنطقة ما يثير الاهتمام. ومنها ما اكتفى المعهد بعقد صلات مع المؤسسات الثقافية والتربوية للعناصر الوافدة والمستوطنة باعتبارها أقرب إلى«ثقافة» القائمين على أمره من«ثقافة» أصحاب الأرض الأصليين، خصوصا إذا كان لأصحاب هذه الأرض (كما هو الحال بالنسبة لفلسطين) تحفظات كثيرة على معهد تابع للمنظمة الدولية التي تسببت في بداية الكارثة. الاستثناء الوحيد على هذه الخريطة المعتمة كان مصر. فقد تحمس المعهد لعقد صلات قوية معها، وتحمست هي لعقد صلات قوية معه إلى حد تدعيمه ماليا أكثر مما دعمته أي دولة أوروبية أخرى باستثناء فرنسا. لكن محصلة هذا التعاون كانت هزيلة لأبعد الحدود.

والواقع أن مصر قد أملت كثيرا من تعاونها مع المعهد، خصوصا بعد إبرام معاهدة 1936، وبعد تشكيل اللجنة المصرية للتعاون الفكري، والذي عكس تشكيلها ثقلا ثقافيا واضحا داخل الأوساط الليبرالية التي كانت تقود حركة التحديث في مصر في ذلك الوقت. وكانت إحدى الصحف المصرية قد عبرت عن جانب من هذه الآمال حين ذكرت«أن مصر يمكن أن تتبنى على الفور العديد من المبادرات التي يقوم بها المعهد وتشارك في المشروعات التي يساعد في تنفيذها.. فالآداب والعلوم والفلسفة العربية يمكن أن تستفيد من بعض التسهيلات والمزايا التي يقدمها المعهد للمؤلفات الأمريكية اللاتينية أو اليابانية» [24].

غير أن الواقع لم يكن عند مستوى الطموح. فقد كان اهتمام المعهد منصبا أساسا على القضايا الأوروبية، ولم يكن لمصر داخل المعهد من الثقل السياسي، أو من أدوات ووسائل الحركة ما يمكنها من أن تصل إلى الفائدة المرجوة من تعاونها معه. ولذلك لم يول المعهد أي اهتمام يذكر بالأدب والثقافة والفنون العربية والإسلامية حتى بالقياس مع بعض الاهتمام النسبي الذي أولاه لبعض الآداب والفنون غير الأوروبية. يضاف إلى ذلك أن المشكلات الخاصة بقصور وسائل وإمكانات الدول الصغيرة والمتخلفة في ميادين التربية والثقافة والعلوم كانت غائبة تماما عن اهتمامات المعهد.

وقد عبر مندوب مصر في المؤتمر التأسيسي لليونسكو عام 1945 عن هذه المشاعر بشكل واضح حين قال:

«على الرغم من أننا نقدر الخبرة الكبيرة للمعهد الدولي للتعاون الفكري، والخدمات التي أداها فيما يتعلق بقضايا الفكر العالمي. إلا أن وزارة التربية في مصر تعتقد أنه من واجبها أن تلفت نظركم إلى أن اهتمامات المعهد كانت أوروبية خالصة» [25].

الباب الأول

الإطارُ المؤسسي وشَبكة العلاقات

١ اليونسكو: الأهداف والوسائل وآليات العمل

١ - طبيعة اليونسكو وأهدافها.

كان اندلاع الحرب العالمية الثانية يعني أن الإطار المؤسسي لتنظيم العلاقات الدولية في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم يعد قادرا على استيعاب حركة المجتمع الدولي على نحو يسمح بتحقيق التناغم والتفاعل السلمي بين أهداف ومصالح القوى المتصارعة على الساحة الدولية. وأمام هول الدمار الذي خلفته الحرب، على كافة المستويات، كان واضحا أنه لا بديل من وضع إطار مؤسسي جديد لتنظيم العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب على أسس متينة تتلافى أوجه القصور والثغرات التي اتسم بها التنظيم الدولي في عهد عصبة الأمم. ومن هذا المنطلق تكاتفت جهود الدول المتحالفة في الحرب لوضع أسس هذا التنظيم الجديد.

وكان واضحا منذ البداية أن التنظيم الدولي الجديد لابد من أن يكون عاما وشاملا بمعنى ألا يقتصر على معالجة المشكلات السياسية المباشرة، أي النزاعات التي قد تثور بين الدول وتؤدي إلى

تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين، وإنما يمتد ليشمل كافة نواحي العلاقات الدولية. وارتكزت هذه النظرة الشمولية على قناعة بأن النزاعات والحروب الدولية إنما تعبر في الواقع عن خلل في هيكل العلاقات الدولية لأسباب قد تكون في جوهرها اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ومن ثم فإن المعالجة الحقيقية لقضايا السلم والأمن في العالم تحتم عدم الاقتصار على معالجة مظاهر الخلل (المتمثلة في الاضطرابات والحروب الدولية)، وإنما أيضا البحث عن جذور المشاكل التي قد يؤدي تفاقمها إلى تهديد السلم والأمن الدوليين. ومن هنا نشأت منظمة الأمم المتحدة، كمنظمة بديلة من عصبة الأمم، لمعالجة القضايا المباشرة المتصلة بمشاكل السلم والأمن الدوليين، كما نشأت معها في الوقت نفسه، أو تدريجيا فيما بعد «وكالات دولية متخصصة» تعمل كل منها على معالجة قضايا العلاقات الدولية الأخرى في ميادين محددة، وترتبط بالأمم المتحدة عضويا في إطار «منظومة» شاملة. وفي هذا الإطار ظهرت إلى حيز الوجود منظمات دولية مثل اليونسكو لمعالجة قضايا التربية والثقافة والعلوم، ومنظمة الصحة العالمية لمعالجة القضايا المتعلقة بالأوبئة وانتشار الأمراض، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لمعالجة بعض القضايا الاقتصادية... .. وهكذا. أي أن كلا من هذه المنظمات الدولية المتخصصة تشكل ترسا في آلة ضخمة واحدة نطلق عليها منظومة أو عائلة الأمم المتحدة وظيفتها الأساسية تحقيق السلم والأمن الدوليين كل في نطاق تخصصه.

وكما أن فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة نفسها قد انبثقت من معسكر الحلفاء في السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية، كذلك كانت فكرة إنشاء اليونسكو. فقد بادر كل من رئيس مجلس التعليم البريطاني ر. أ. بتلر R.A.Butler، ورئيس المجلس البريطاني سير مالكولم روبرتسون بدعوة وزراء تعليم حكومات الدول المتحالفة للاجتماع في لندن، والتي كانت مقرا مؤقتا لكثير من هذه الحكومات خلال سنوات الحرب. وقد أسفرت هذه المبادرة عن إنشاء مؤتمر وزراء التعليم في الدول المتحالفة عام 1942 الذي بدأ يجتمع بصفة دورية. ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية نوقشت في هذا المؤتمر فكرة إنشاء منظمة دولية تعمل على تحقيق التناغم بين السياسات التربوية لخدمة أهداف السلام. وشكلت لهذا الغرض، بناء على

اقتراح رينيه كاسان ممثل فرنسا في المؤتمر، لجنة لدراسة هذا الموضوع. وبعد الانتهاء من هذه الدراسة استقر الأمر على أن تقوم كل من فرنسا وبريطانيا بتوجيه دعوة مشتركة لعقد مؤتمر تحضيري لمناقشة مشروع دستور المنظمة المنشودة.

وانعقد هذا المؤتمر في لندن في الفترة من 1- 16 نوفمبر 1945، أي بعد دخول ميثاق الأمم المتحدة حيز التنفيذ في 25 أكتوبر 1945. ولذلك فقد كان واضحا منذ البداية أن المؤتمر ينعقد بهدف إنشاء واحدة من تلك «الوكالات المتخصصة» التي ورد ذكرها في المادة 57 من الميثاق. وقد حضر هذا المؤتمر ممثلو 45 دولة. وفي هذا المؤتمر التحضيري انقسمت الآراء حول قضيتين بالغتي الأهمية لا يزال بعض جوانبهما يثير جدلا كبيرا حتى الآن:

القضية الأولى:

تتعلق بطبيعة المنظمة الدولية المزمع إنشاؤها، وبالدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات داخل منظمة دولية تختص بالتربية والثقافة والعلوم. فقد رأى بعض وفود الدول المشتركة في المؤتمر التحضيري أن المؤسسات والتنظيمات الخاصة بمثل هذه الميادين يجب أن تمارس دورها وحركتها بعيدا قدر الإمكان عن السلطة السياسية، وترتبط مكانتها العالمية بقدرتها على ضم كبار المفكرين والعلماء وأصحاب الرأي وتوفير المناخ الملائم لهم للعمل بعيدا عن تدخل أو عسف السلطات الحكومية. وقد تأثر أصحاب هذا الرأي في ذلك بتجربة المعهد الدولي للتعاون الثقافي الذي ضم بين صفوفه شخصيات من أمثال آينشتين وبول فاليري وفرويد وغيرهم. وقد خشي هؤلاء من تعثر وارتباك التعاون الدولي في مجالات التربية والثقافة والعلوم بسبب الخلافات الحكومية، خصوصا وأن بوادر الانشقاق بين الشرق والغرب كانت قد بدأت تلوح في الأفق في ذلك الوقت. غير أن أكثرية الوفود رأت أن المنظمة المزمع إنشاؤها لابد من أن تكون حكومية لأن الحكومات هي التي تملك مقاليد السلطة وتهيمن، في نهاية الأمر، على كل شيء، ومن ثم فإن منظمة يديرها أفراد يمارسون عملهم بمعزل عن الحكومات لن تستطيع أن تذهب بعيدا مهما بلغ الوزن العلمي والفكري لهؤلاء وستبقى محصورة في إطار الفكر المجرد والأماني الحالمة. [1]

وقد حسم الأمر في النهاية لصالح الطابع الحكومي للمنظمة، مع ضرورة

إفساح المجال قدر الإمكان لكي تلعب القيادات الفكرية والعلمية دورا هاما ومؤثرا في حياة المنظمة. وذلك من خلال وسيلتين: الأولى: تتمثل في أن يختار المؤتمر العام أعضاء المجلس التنفيذي من بين أبرز القيادات في العلوم والفنون والآداب، التي تضمها وفود الدول الأعضاء في المؤتمر العام، على أساس شخصي والثانية. أن تلتزم الدول الأعضاء، كلما كان ذلك ممكنا، بإنشاء لجان وطنية لليونسكو تضم شخصيات تمثل كافة المؤسسات والتيارات الفكرية والتربوية والثقافية المحلية وتزودها بالصلاحيات والإمكانات اللازمة لكي تلعب دورا مؤثرا في الحياة الثقافية كحلقة وصل بين اليونسكو والدول الأعضاء.

غير أن الواقع أن تجربة اليونسكو قد أثبتت أنه في منظمة دولية حكومية، حتى لو كانت في مجال التربية والثقافة والعلوم، يصعب إفساح المجال للأفراد الذين لا يمثلون حكوماتهم لكي يلعبوا دورا مؤثرا في حياة المنظمة أو في أجهزتها الرئيسة. وسوف نرى أن المجلس التنفيذي قد تحول تدريجيا إلى مجلس حكومي، كما كان من الصعب تفادي وقوع اللجان الوطنية لليونسكو، في معظم الحالات تحت السيطرة الكاملة للحكومات، وإلا فقدت فاعليتها تماما.

القضية الثانية:

ميدان ونطاق عمل اليونسكو، هل هي منظمة فنية أم منظمة فكرية وأيديولوجية؟ الواقع أن الفحص المدقق لأعمال المؤتمر التأسيسي لليونسكو يظهر بجلاء تام أنه لم يكن يدور بخلد المؤسسين أن تصبح اليونسكو منظمة فنية بحتة، أي أن يقتصر دورها على معالجة بعض قضايا التعاون الدولي الثقافي والتربوي ذات الطابع الفني مثل معادلة الشهادات الجامعية مثلا، أو أن تتحول إلى مجرد مركز دولي للمعلومات يعكس أحدث ما وصلت إليه تجارب العالم المختلفة في ميادين التربية والثقافة والعلوم، وإنما تقوم اليونسكو بعمل مباشر ورائد لقيادة الفكر العالمي وتسخيره لخدمة قضية السلام، وتوجيه سياسات الدول في ميادين التربية والثقافة والعلوم بما يكفل الارتقاء بالبشر في كل مكان كي يضطلع الإنسان بدوره ومسؤولياته بعيدا عن الجهل والتعصب.

ولأن هذه القضية هي مثار جدل كبير الآن فربما كان من المفيد أن

نستعرض بقدر ما من التفصيل بعض الفقرات التي وردت في مقدمة الميثاق التأسيسي وفي مادته الأولى، والتي توضح بشكل قاطع أن المؤسسين لليونسكو أرادوا لها أن تضطلع بدور فكري وأيديولوجي إلى جانب دورها الفني في ميادين التربية والثقافة والعلوم.

يبدأ ميثاق اليونسكو بهذه العبارة الشهيرة: «لما كانت الحروب تبدأ في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام» بعدها يؤكد على أن الحرب العالمية الثانية قد نشبت «بسبب التنكر للمثل العليا للديمقراطية التي تنادي بالكرامة والمساواة والاحترام للذات الإنسانية، وبسبب العزم على إحلال مذهب عدم المساواة بين الأجناس محل هذه المثل العليا عن طريق استغلال الجهل والانحياز». بعد ذلك يقر الميثاق «أن السلم المبنى على مجرد الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات لا يقوى على دفع الشعوب إلى الالتزام به التزاما إجماعيا ثابتا مخلصا، وكان من المحتم أن يقوم السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين البشر». وهكذا تخلص مقدمة الميثاق التأسيسي إلى أن الدول الموقعة تلتزم بالسعي «عن طريق تعاون أمم العالم في ميادين التربية والعلم والثقافة إلى بلوغ أهداف السلم الدولي، وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري وهي الأهداف التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة والتي ينادي بها ميثاقها».

وانطلاقا من هذا الالتزام توضح المادة الأولى للميثاق نطاق عمل اليونسكو وأساليب بلوغ هذا الهدف الرئيس، وذلك على النحو التالي:

1- تسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة، وتمكين الشعوب جميعها من أن تضطلع على ما ينشره كل شعب منها.

2- اقتراح الأساليب التربوية المناسبة لتهيئة أطفال العالم أجمع للاضطلاع بمسؤوليات الإنسان الحر.

3- صون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العلمية.

ولأن المنظمات الدولية الحكومية، ومنها اليونسكو، لا تعتبر سلطة فوق الدول أو بديلا منها فقد أكد الميثاق أنه «حرصا على تأمين استقلال الثقافات والنظم التربوية وسلامتها وتنوعها المثمر في الدول الأعضاء،

فليس للمنظمة أن تتدخل في أي شأن يكون من صميم السلطان الداخلي لهذه الدول».

من هذا يتضح أن دور اليونسكو، كما حدده ميثاقها التأسيسي، ليس دورا فنيا محضا، وإنما هو دور له بعد فكري وأيديولوجي-أي سياسي- واضح. ولأن مواثيق المنظمات الدولية، ومنها اليونسكو بالطبع، تصاغ في عبارات عامة تشكل إطارا للعمل وليست برامج تنفيذية محددة، تصبح وظيفة الأجهزة المعنية لليونسكو، وفي مقدمتها المؤتمر العام، هي إقرار السياسات والبرامج التنفيذية مهتدية بنصوص الميثاق وروحه. وحيث إن القضية حسمت منذ البداية لصالح أن تكون اليونسكو منظمة دولية حكومية، وليست تجمعا مستقلا للمثقفين في العالم، فإن الذي يحدد السياسات والبرامج التفصيلية لليونسكو، بكل ما تنطوي عليه من توجه فكري وأيديولوجي وبوحي من الأهداف والمهمات التي حددها لها الميثاق هم ممثلو حكومات الدول الأعضاء في اليونسكو، وبمعنى آخر فلا يمكن تجنب أن تصبح التوجهات الفكرية والأيديولوجية التي تعكسها سياسات وبرامج اليونسكو هي محصلة التوجهات الفكرية والأيديولوجية للدول الأعضاء.

وقد اعتقد جوليان هكسلي، العالم البريطاني الذي رأس اللجنة التحضيرية لليونسكو وأصبح أول مدير عام لها، أن نصوص ميثاق اليونسكو تتيح له حث اليونسكو على محاولة بلورة أيديولوجية عالمية تصلح لأن تشكل إطارا نظريا تسترشد به سياسات وبرامج اليونسكو التفصيلية. لكن الدول الأعضاء اعتبرت أن هذه الخطوة سابقة لأوانها، وأنه يتعين عليها أن تتحسس طريقها على نحو أكثر براجماتيه، وفقا للأوضاع السائدة في العالم، وعلى النحو الذي سنعالجه بشكل مفصل حين نعرض لسياسات الدول العربية في اليونسكو، وقد سارت اليونسكو على هذا النهج حتى الآن، وتطورت سياساتها وبرامجها بما يتلاءم مع احتياجات الدول الأعضاء ومع المواقف الفكرية والأيديولوجية التي تثيرها قضايا التعاون الدولي في مجالات التربية والثقافة والعلوم.

في هذا الإطار فإن الادعاء بأن اليونسكو قد أصبحت أكثر تسييساً عما أراده لها المؤسسون الأوائل، أو أنها أصبحت ساحة للجدل والخلاف الفكري والأيديولوجي أكثر مما أصبحت أداة للتعاون الدولي هو قول لا

معنى له على الإطلاق، لأن اليونسكو منذ لحظة إنشائها الأولى كانت منظمة حكومية، ولم يكف الجدل والخلاف الفكري والأيديولوجي بين تلك الحكومات حول القضايا الثقافية والتربوية والعلمية والإعلامية منذ تلك اللحظة حتى الآن. كل ما في الأمر أن المضمون الفكري والأيديولوجي التي تعكسه سياسات وبرامج اليونسكو قد تطور بتطور النظام الدولي الذي تختلف سماته الآن كثيرا عن سمات النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. [2]

2- الهيكل التنظيمي لليونسكو:

أ- الأجهزة الرئيسة:

تتكون اليونسكو من ثلاثة أجهزة رئيسة هي المؤتمر العام والمجلس التنفيذي وأمانة السر.

أولا المؤتمر العام:

يتألف المؤتمر العام من كافة ممثلي الدول الأعضاء ويختص بتحديد السياسات العامة للمنظمة. ويناقش ويقر مشروع البرنامج والميزانية الذي تعده أمانة سر المنظمة بعد فحصه والتعليق عليه من جانب المجلس التنفيذي، ويتخذ القرارات والتوصيات التي يراها ضرورية لتمكين المنظمة من الاضطلاع بالدور الذي خوله لها دستورها، وهو الذي يعتمد مشروعات الاتفاقيات والمعاهدات التي يتعين على الدول الأعضاء أن تعرضها على الجهات الوطنية المختصة خلال عام واحد من تاريخ انتهاء المؤتمر الذي اعتمدت فيه. كما يدرس التقارير التي يتعين على الدول الأعضاء أن ترسلها إلى المنظمة لإحاطتها علما بالتدابير التي تم اتخاذها بشأن التوصيات والاتفاقيات الصادرة عن المنظمة. بالإضافة إلى ذلك فإن المؤتمر العام هو الذي يبت في طلبات الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة والراغبة في الانضمام إلى اليونسكو، وهو الذي ينتخب أعضاء المجلس التنفيذي لليونسكو، وهو الذي يقرر إنشاء ما يراه ضروريا من الفروع الثانوية أو اللجان، أو الهيئات اللازمة لتنفيذ برامج وسياسات المنظمة.

وكان المؤتمر العام يجتمع مرة واحدة كل عام حتى عام 1952 ثم قرر بعد

ذلك أن يجتمع مرة كل عامين. وللمؤتمر العام أن يقرر بنفسه الاجتماع في دورة استثنائية، كما يجوز للمجلس التنفيذي، بناء على طلب ثلث الدول الأعضاء على الأقل، توجيه الدعوة لعقد دورة استثناثية للمؤتمر العام.

وتقوم كل دولة بإرسال عدد لا يتجاوز خمسة مندوبين لتمثيلها في المؤتمر العام، ولكن يحق لكل دولة أن تضمن وفدها أي عدد تراه من المستشارين والفنيين في مختلف القضايا التي تناقش في إطار اليونسكو. ولذلك نجد أن أحجام وفود الدول تختلف كثيرا من دولة لأخرى حسب إمكاناتها الاقتصادية ودرجة اهتمامها بأعمال اليونسكو... الخ. ومن ثم نجد أن قدرات الوفود على الحركة وتوزيع العمل والمناورة الديبلوماسية وكثافة اتصالاتها بالوفود الأخرى داخل الكواليس تتباين كثيرا من دولة لأخرى. لكن أيا كانت أحجام وفود الدول فلكل دولة صوت واحد تستوي في ذلك الدول الكبرى والصغرى.

ويصدر المؤتمر العام قراراته وتوصياته بالأغلبية البسيطة في معظم الأحيان. ولكن هناك بعض الحالات التي تتطلب أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمشتركين في التصويت. وأهم هذه الحالات اعتماد الحد الأقصى لميزانية المنظمة، وقبول دول أعضاء جدد من بين الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، واعتماد الاتفاقيات الدولية التي تحال إلى الدول الأعضاء للتصديق عليها، والاقتراحات المتعلقة بتعديل الميثاق، وقبول مراقبين من المنظمات الدولية غير الحكومية وشبه الحكومية[3].

ثانيا: المجلس التنفيذي.

يختص المجلس التنفيذي بإعداد جدول أعمال المؤتمر العام ويتولى دراسة مشروع البرنامج والميزانية الذي تعده أمانة السر ويقوم بعرضه على المؤتمر العام مشفوعا بملاحظاته وتوصياته. ويقوم فيما بين دورات انعقاد المؤتمر العام بالإشراف على تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام، ويصدر توجيهاته بهذا الشأن إلى أمانة السر. وفي هذا الإطار يعتبر المجلس التنفيذي بمثابة مجلس إدارة للمنظمة. ويرشح المجلس من يرى صلاحيته لمنصب المدير العام لكي يعينه المؤتمر العام. ويناقش المجلس طلبات العضوية ويوصي المؤتمر العام بما يراه فيها. وللمجلس صلاحية استشارة ممثلي

الهيئات الدولية أو الأشخاص المعنيين بالمسائل الواقعة في دائرة اختصاصه، ويقوم بالمهمات الاستشارية التي تقع على عاتق المنظمة تجاه الأمم المتحدة، وله أن يطلب مشورة محكمة العدل الدولية بشأن القضايا القانونية التي تنشأ في نطاق أعمال المنظمة.

ويجتمع المجلس التنفيذي مرتين على الأقل كل عام، ويجوز له أن يجتمع في دورة استثنائية بناء على دعوة مباشرة من رئيسه أو طلب ستة من أعضائه، ويباشر المجلس التنفيذي أعماله تحت سلطة المؤتمر العام ويكون مسؤولا أمامه عن تنفيذالبرنامج الذي يقره المؤتمر العام. ويمارس المجلس التنفيذي وأعضاؤه مجتمعين صلاحياتهم باسم المؤتمر العام.

وكان عدد أعضاء المجلس التنفيذي، وفقا لأحكام الميثاق التأسيسي ثمانية عشر عضوا، والواقع أن عدد الدول التي كانت صدقت على الميثاق أو انضمت إلى اليونسكو لم يتجاوز 28 دولة في عام 1946، و36 دولة في عام 1947. أي أن عدد أعضاء المجلس كان أكثر من نصف مجموع الدول الأعضاء في عام 1946، ونصفهم تماما في 1947. ونظرا للازدياد التدريجي في عضوية اليونسكو فقد عدل المؤتمر العام، أكثر من مرة، عدد مقاعد المجلس التنفيذي فأصبح 20 مقعدا في 1952 (القرار 7 م / 121 و41) 22 مقعدا في 1954 (القرار 8 م / ثانيا 2 و1)، و24 مقعدا في 1956 (القرار 9 م / 37)، و30 مقعدا في 1962 (القرار 12 م / 14) و24 مقعدا في 1968 (القرار15 م / 1 و11)، و40 مقعدا في 1972 (القرار 17 م / 1، 13)، و45 مقعدا في 1976 (القرار 19 م / 1 و17)، و51 مقعدا في 1980 (القرار 21 م / 1 و 18). ووصل عدد الدول الأعضاء 153 دولة في عام 1980.

ويتعين على المؤتمر العام عند اختياره أعضاء المجلس التنفيذي أن يراعي مبدأين أساسيين: الأول يتعلق بضرورة التأكد من تمتع المرشح بالكفاءة والمقدرة الشخصية التي تؤهله لشغل المنصب، والثاني يتعلق بضرورة مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي، وأن يعكس تشكيل المجلس في الوقت نفسه تنوع الثقافات والحضارات التي ينتمي إليها أعضاء المجلس.

وكان المجلس التنفيذي، وفقا لأحكام المادة الخامسة من النص الأصلي للميثاق، مكونا من أعضاء يشتركون فيه بصفتهم الشخصية، وينتخبهم المؤتمر العام من بين المندوبين الذين ترشحهم الدول الأعضاء على أساس

ما يتحلون به من صفات وما يتمتعون به من كفاءة في ميادين اختصاص اليونسكو. ولم يكن عضو المجلس حتى عام 1954 ممثلا لحكومته. لكن ممثل الولايات المتحدة أثار هذه القضية في المؤتمر العام الثامن الذي عقد بنيودلهي عام 1954، أسفر النقاش الذي جرى حولها عن اتخاذ قرار باعتبار عضو المجلس ممثلا في الوقت نفسه لحكومة الدولة التي ينتمي إليها. وقد قيل إن هذا التعديل «لم يغير شيئا من الخواص التي تميز بها المجلس التنفيذي الذي لا يمثل أعضاؤه دولا، وإنما شخصيات معينة بأسمائها»[4].

غير أن تعديلين جوهريين أدخلا على الميثاق عام 1976 سمح أحدهما «لحكومة الدولة التي كان العضو يمثلها» بترشيح بديل منه في حالة وفاته ليتولى المجلس تعيينه، وسمح ثانيهما للدولة بالتصرف نفسه، «عندما تطرأ ظروف استثنائية ترى الدولة الممثلة أنها تحتم إبدال ممثلها، حتى ولو لم يقدم استقالته» (القرار 19 م / 1 و17). وبهذا تحول المجلس التنفيذي في الواقع إلى مجلس حكومي بالكامل حيث يمكن لأي حكومة، عمليا، تغيير ممثلها في المجلس في أي وقت.

ومراعاة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل فقد قسم المؤتمر العام اعتبارا من 1968 (القرار15 م / 1 و11) الدول الأعضاء إلى خمس مجموعات فيما يتعلق بانتخاب المجلس التنفيذي، وأصبح لكل مجموعة «حصة» من المقاعد كان يتم تعديلها تباعا مع اتساع العضوية في اليونسكو حين تبرز الحاجة إلى ضرورة زيادة عدد المقاعد في المجلس بما يتناسب والزيادة في حجم عضوية المنظمة، أو حين يتضح أن هذه الزيادة قد أحدثت خللا في التوازن بين حصص هذه المجموعات من مقاعد المجلس. وحتى قبيل انسحاب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من اليونسكو، عامي 1985 و1986 كانت مقاعد المجلس التنفيذي (51 مقعدا) موزعة بين المجموعات الخمس على النحو التالي.

المجموعة الأولى:

وهي التي تضم الدول الغربية وبعض الدول الأخرى كما وعددها 26 دولة وتختص بعشرة مقاعد[5].

المجموعة الثانية:

وتضم دول أوروبا الشرقية وعددها 11 دولة وتختص بأربعة مقاعد.

المجموعة الثالثة:

وتضم دول أمريكا اللاتينية وعددها 33 دولة وتختص بتسعة مقاعد.

المجموعة الرابعة:

وتضم الدول الآسيوية (فيما عدا الدول العربية) وعددها 26 دولة وتختص بثمانية مقاعد.

المجموعة الخامسة:

وتضم الدول العربية والأفريقية وعددها 62 دولة وتختص بعشرين مقعدا.

(وهناك اتفاق بين دول هذه المجموعة على توزيع هذه المقاعد بين المجموعتين الفرعيتين العربية والافريقية على أساس سبعة مقاعد للأولى وثلاثة عشر مقعدا للثانية).

وينتخب المجلس التنفيذي في مستهل دورته التي تعقب كل دورة عادية للمؤتمر العام رئيسه وستة نواب للرئيس من بين أعضائه. ويكون انتخابهم بالاقتراع السري دون ترشيح سابق. ولمنصب رئيس المجلس أهمية خاصة لأنه بالإضافة إلى صلاحياته العامة فيما يتعلق بإدارة الجلسات والمناقشات داخل المجلس يمثل المجلس (الذي يعتبر كما سبق أن أشرنا مجلسا لإدارة اليونسكو لدى الدول الأعضاء والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمدير العام [6]. وعادة ما يكلف المجلس رئيسه بالقيام بمهمات دولية محددة، في مجال اختصاصات اليونسكو منفردا أو بالتعاون مع المدير العام.

ولتنظيم العمل داخل المجلس يقوم المجلس، عقب انتخاب الأعضاء الجدد في كل دورة عادية من دورات المؤتمر العام، بتشكيل لجان دائمة كاللجنة المالية والإدارية ولجنة البرنامج والعلاقات الخارجية، واللجنة الخاصة، واللجنة المختصة بالاتفاقيات والتوصيات، واللجنة المختصة بالمنظمات الدولية غير الحكومية. وللمجلس أن يشكل ما يراه ضروريا من لجان مؤقتة وهو الذي يحدد اختصاص هذه اللجان.

وكانت مدة العضوية في المجلس التنفيذي حتى عام 1952 ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وحتى هذا التاريخ كان المؤتمر العام لليونسكو يجتمع سنويا، لكنه بعد أن قرر أن يجتمع بعد ذلك كل سنتين قرر في الوقت نفسه مدّ مدة العضوية في المجلس التنفيذي إلى أربع سنوات مع جواز إعادة الانتخاب

فورا مدة ثانية. ثم عاد المؤتمر العام وقرر عام 1968 أن تكون مدة عضوية أعضاء المجلس، اعتبارا من هذا التاريخ، ست سنوات غير قابلة للتجديد، وذلك من أجل زيادة سرعة تناوب المنتمين إلى مختلف الدول الأعضاء في المقاعد. لكنه عاد مرة أخرى عام 1972 وقرر تخفيض مدة العضوية من ست سنوات إلى أربع سنوات مع عدم جواز إعادة انتخاب الأعضاء فورا مدة جديدة «حتى يسمح بزيادة سرعة تناوب العضوية زيادة كبيرة فيتيح لعدد أكبر من الدول الأعضاء فرصة الاشتراك في نشاطات المجلس»[7].

ثالثا: السكرتارية (أمانة السر):

تتكون أمانة السر من العدد اللازم من الموظفين الإداريين والفنيين اللازمين لقيام المنظمة بأداء المهمات المطلوبة منها. ويرأس جهاز أمانة السر موظف دولي بدرجة مدير عام. وتفرق دساتير المنظمات الدولية، ومنها اليونسكو، بين المدير العام، الذي يرأس الجهاز الإداري، وباقي موظفي الجهاز. فالمدير العام هو وحده الذي يعين من قبل الأجهزة السيادية في المنظمة، أما تعيين باقي الموظفين فهو مسؤولية المدير العام. والمدير العام هو وحده المسؤول عن أداء وفاعلية الجهاز الإداري الذي يقوده أمام الأجهزة السيادية للمنظمة، أي المؤتمر العام والمجلس التنفيذي.

ويقوم المجلس التنفيذي بترشيح المدير العام لكي يعينه المؤتمر العام. وفي هذا الإطار تتبع إجراءات قانونية محددة، إذ يطلب المجلس التنفيذي من الدول الأعضاء أن تقترح، بصفة سرية، أسماء أشخاص يمكن النظر في ترشيحهم لمنصب المدير العام مع بيان مفصل لمؤهلاتهم وخبراتهم. ويختار المجلس في جلسة سرية اسم الشخص الذي يرشحه بالاقتراع السري، ثم يقوم رئيس المجلس بإبلاغ اسم الشخص الذي وقع عليه الاختيار إلى المؤتمر العام. وإذا لم ينتخب المؤتمر العام المرشح الذي اقترحه المجلس التنفيذي يتعين على المجلس تقديم اسم آخر في غضون ثماني وأربعين ساعة. وفي الوقت نفسه يضع المجلس التنفيذي أمام المؤتمر العام مشروع عقد تحدد فيه شروط تعيين المدير العام وراتبه وبدلاته ووضعه [8]. ويعين المدير العام لمدة ست سنوات قابلة للتجديد.

ومن الناحية الدستورية تنحصر مهمات المدير العام في حضور جميع

اجتماعات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي وكافة الفروع واللجان الأخرى للمنظمة، ويشارك في مناقشاتها دون أن يكون له حق التصويت. ويعد مشروع برنامج عمل المنظمة والميزانية التقديرية اللازمة لتنفيذه. ويقدم الاقتراحات بشأن التدابير التي ينبغي للمؤتمر العام أو المجلس التنفيذي اتخاذها. وعلى الرغم من أن المدير العام، من الناحية الرسمية، هو مجرد منفذ لسياسة لا يقررها، بل يخضع عند تنفيذها لرقابة صارمة من جانب المجلس التنفيذي إلا أنه نظرا لطبيعة اليونسكو، كمنظمة ذات طابع فكري وأيديولوجي، واتساع ميادين نشاطها التي تشمل التربية والثقافة والعلوم والإعلام بكل ما يندرج تحتها من مجالات عمل متشعبة الاتجاهات، فإن المدير العام والجهاز الذي يقوده يلعبان دورا أساسيا في توجيه سياسة المنظمة من الناحية الفعلية، وعندما يتمتع المدير العام بشخصية قوية وثقل فكري وقدرات خاصة في التفاوض والمناورة الديبلوماسية فإنه يصبح شديد التأثير حتى في وفود الدول في المؤتمر العام، وفي أعضاء المجلس التنفيذي، ويمكن له حينئذ أن يضع بصماته الشخصية على المنظمة ويوجه دفة الأمور كما يريدها. وقد يفسر هذا موقف الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية من أحمد مختار أمبو الذي قاد الجهاز الإداري للمنظمة في الفترة (1974-1987)، على الرغم من أنه لم يخرج على قرارات المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي.

والمدير العام هو الذي يعين باقي موظفي الجهاز الإداري وفقا للائحة الموظفين التي يقرها المؤتمر العام. وعليه أن يراعي عند تعيينهم مبدأين: الأول: توافر أعلى صفات النزاهة والكفاية والمقدرة، والثاني. أن يجري هذا التعيين على أوسع نطاق جغرافي ممكن حتى تتحقق لأمانة السر صفتها الدولية من الناحية الفعلية. وفيما يتعلق بالمبدأ الأول فإن المدير العام يصبح هو الحكم والمرجع الأساسي، وعليه أن يختار من بين أفضل المرشحين، وفقا للتوصيف الوظيفي، العدد الذي يحدده هو. أما فيما يتعلق بالمعيار الثاني، فإنه نظرا لغلبة الطابع الأوروبي بصفة خاصة والغربي بصفة عامة على أمانة سر اليونسكو في سنواتها الأولى، فقد حاول المؤتمر العام تحت ضغط الدول العديدة وبالذات دول العالم الثالث، والتي لم يكن لمواطنيها نصيب يذكر في وظائف أمانة السر، أن يضع قواعد واضحة

المعالم في هذا الشأن. ولم تكن هذه عملية سهلة، بل اكتنفتها العديد من الصعوبات الفنية والقانونية والسياسية أيضا. وقد تغير النظام المعمول به عدة مرات لتحقيق أفضل توزيع جغرافي ممكن لوظائف أمانة السر.[9] ودون الدخول في التفاصيل الفنية يمكن القول إن هذا النظام يحدد حصة لكل دولة من وظائف اليونسكو تنطوي على حد أدنى وحد أقصى من الوظائف التي يمكن لمواطني هذه الدولة أن يشغلوها إذا توافرت فيهم بالطبع باقي الشروط الأخرى. ولا تتساوى الدول في هذه (الحصص) لأن حجم كل حصة يتوقف على مدى مساهمة كل دولة في ميزانية اليونسكو، وهي مساهمة تختلف باختلاف القدرات الاقتصادية للدول. وهكذا تعتبر الدولة ممثلة تمثيلا طبيعيا إذا كان عدد الوظائف التي يشغلها مواطنوها يقع عند نقطة ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى للحصة الممنوحة لها. فإذا كان عدد هذه الوظائف أقل من الحد الأدنى وجب على المدير العام أن يعطي أولوية لمن يتقدم من مواطني هذه الدولة لشغل ما يعلن عنه من وظائف خالية، إذا تماثلت الشروط الأخرى. أما إذا كان هذا العدد أعلى من الحد الأقصى فيجب على المدير العام أن يمتنع حينئذ عن تعيين موظفين جدد من مواطني هذه الدولة قدر الإمكان[10]. ولهذا النظام وظيفة إرشادية لدى المدير العام، وليست له صفة ملزمة لأنه يستحيل في مثل هذه الحالات وضع نظام قابل للتطبيق بصرامة حيث إن مثل هذا النظام، مع افتراض أنه ممكن من الناحية الفنية، يمكن أن يشكل تدخلا غير مقبول في أهم اختصاصات المدير العام، وقيدا على حريته في اختيار العناصر التي يستطيع العمل معها في انسجام، ومن ثم قد يؤثر سلبا على كفاءة الجهاز الإداري. وعلى أي الأحوال فقد جرى العمل منذ عام 1946 على أن يقوم المدير العام بالتشاور مع المجلس التنفيذي قبل تعيين كبار الموظفين في المنظمة. وتنص المادة الثامنة من لائحة الموظفين على «أن يعين المدير العام مساعديه ونوابه ومديري الإدارات والأقسام بعد التشاور مع المجلس التنفيذي. أما تعيين باقي الموظفين فيتم بعد أخذ رأي لجنة التعيينات المنبثقة من المجلس»[11].

وتتسم مسؤوليات المدير العام وموظفي أمانة السر، وفقا لنص الفقرة الخامسة من المادة السادسة من الميثاق التأسيسي لليونسكو، بطابع دولي» ولا يجوز لهم أثناء تأدية واجباتهم أن يطلبوا أو أن يتلقوا تعليمات من أي

حكومة أو أي سلطة خارجة عن المنظمة، وعليهم ألا يقوموا بأي عمل من شأنه أن يمس مركزهم كموظفين دوليين. وتتعهد جميع الدول الأعضاء في المنظمة باحترام الطابع الدولي الذي تتسم به مسؤوليات المدير العام والموظفين، وبألا تحاول التأثير فيهم أثناء قيامهم بمهماتهم». لكن رغم هذا الالتزام المزدوج الذي يقع على عاتق الدول والموظفين الدوليين للحفاظ على الطابع الدولي لأمانة السر إلا أنه كثيرا ما يحدث أن تتدخل الدول بأشكال ووسائل متعددة للتأثير في مواطنيهم من العاملين بأمانة السر، وخصوصا هؤلاء الذين يشغلون مراكز مرموقة. كما يحدث أحيانا، لأسباب مصلحية أو أمنية، أن يصبح ولاء الموظف الدولي لحكومته أقوى من ولائه للوظيفة الدولية التي يشغلها. وتلك قضية عامة تواجه كافة المنظمات الدولية وتهدد جوهر الوظيفة الدولية العامة(12)، وليست اليونسكو بمنأى عن الآثار السلبية لهذه المشكلة العامة. (13)

وقد تولى قيادة العمل في أمانة سر اليونسكو منذ إنشائها حتى الآن سبعة أشخاص من جنسيات مختلفة (باستثناء الولايات المتحدة التي شغل اثنان من مواطنيها منصب المدير العام) وهم البريطاني جوليان هكسلي (6 ديسمبر 1946- 9 ديسمبر 1948)، والمكسيكي جيمس توريز بوديه (10 ديسمبر 1948- 1 ديسمبر 1952)، والأمريكي جون تايلور (2 ديسمبر 1952 يوليو 1953)، والأمريكي لوثر ايفانز (4 يوليو 1953- 4 ديسمبر 1958)، والإيطالي فيتورينو فيرونيز (5 ديسمبر 1958- 2 نوفمبر1961)، والفرنسي رينيه ماهيو (7 يونيو 1861- 14 نوفمبر 1974)، ثم السنغالي أحمد مختار أمبو (15 نوفمبر 1974- نوفمبر 1987).

3- هيئات الاتصال والتعاون مع الدول الأعضاء:

يتم الاتصال والتعاون بين اليونسكو والدول الأعضاء من خلال أكثر من قناة رسمية. فهناك اللجان الوطنية لليونسكو والتي تلتزم الدول الأعضاء بتشكيلها، وفقا لما نص عليه الميثاق التأسيسي لليونسكو، لكي تشرك مؤسساتها الوطنية العاملة في ميادين التربية والثقافة والعلوم في أعمال اليونسكو. وهناك الوفود الدائمة لحكومات الدول الأعضاء لدى اليونسكو. ولم يرد ذكر لهذه الوفود في الميثاق التأسيسي وإن كان العمل قد جرى على

أن تقوم كل دولة عضو بتعيين وفد دائم لها يعتمده المدير العام، ويقوم لدى اليونسكو بوظيفة مشابهة لوظيفة البعثات الديبلوماسية المعتمدة لدى الدول، وذلك لمتابعة ما يجري عن قرب في مقر المنظمة. ومن ناحية ثالثة فكثيرا ما تقدم اليونسكو على فتح مكاتب تمثيل لها تعتمد لدى الدول الأعضاء حين تدعو الحاجة إلى ذلك.

أولا: اللجان الوطنية لليونسكو.

تلتزم كل دولة عضو في اليونسكو باتخاذ الترتيبات الملائمة (لإشراك هيئاتها الوطنية الرئيسة التي تعنى بشؤون التربية والعلوم والثقافة، في أعمال المنظمة) (المادة السابعة فقرة 1). وتجد هذه الفكرة جذورها في تجربة المعهد الدولي للتعاون الفكري على النحو الذي سبقت الإشارة إليه. وعند مناقشة هذه القضية في المؤتمر التأسيسي لليونسكو ثار جدل كبير حول الطريقة التي يمكن بها إشراك الأوساط المعنية بشؤون التربية والثقافة والعلوم داخل الدول الأعضاء في أعمال ونشاطات اليونسكو. وانقسمت الآراء أيضا حول هذه القضية. فبعض الوفود المشاركة في هذا المؤتمر التأسيسي طالب، لتحقيق هذا الغرض، بتشكيل لجان وطنية لليونسكو داخل الدول الأعضاء ينص في الميثاق التأسيسي على طريقة تشكيلها. كما طالب بعض هذه الوفود بأن تكون هذه اللجان مستقلة تماما عن الحكومات، وألا تضم في صفوفها سوى ممثلين عن المؤسسات الخاصة، أو أشخاصا بذواتهم من كبار العلماء والمفكرين والأدباء.. .. الخ. بينما طالبت وفود أخرى بأن تكون هذه اللجان حكومية لكي تتسق مع طبيعة اليونسكو نفسها كمنظمة دولية حكومية. وقد انتهى هذا الجدل بالاتفاق على حل وسط وهو ألا يحدد الميثاق طريقة جامدة لتشكيل مثل هذه اللجان، نظرا للاختلافات الكبيرة في طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء، وأن يترك تشكيل هذه اللجان لحكومات الدول الأعضاء[14]. ووفقا لنص المادة السابعة من الميثاق لا يعتبر تشكيل لجنة وطنية لليونسكو مسألة ملزمة للدولة العضو. وإنما تلتزم الدولة فقط «بإشراك هيئاتها الوطنية الرئيسة التي تعنى بشؤون التربية والعلوم والثقافة» في أعمال المنظمة، بل يحمل معنى أن كل دولة حرة في اختيار الصيغة التي تناسبها لتحقيق هذه المشاركة. وإن كان نص الفقرة قد أضاف: «ويفضل أن يتم

ذلك عن طريق تكوين لجنة وطنية تمثل فيها الحكومة وهذه الهيئات المختلفة».

وقد أدى هذا إلى أن تتباين اللجان الوطنية في الدول الأعضاء تباينا كبيرا سواء من حيث علاقة هذه اللجان بالحكومات المعنية، أو من حيث تشكيلها، أو من حيث اختصاصاتها، أو من حيث الدور الذي تلعبه فعليا في ميادين التربية والثقافة والعلوم في الدول الأعضاء، أو من حيث علاقاتها باليونسكو. فبعض هذه اللجان يتمتع بوضع قانوني مستقل عن الحكومة تماما، بينما في الآخر لا يحظى بأي قدر من الاستقلال أو من حرية الحركة المنفردة. وبعضها يتبع، إداريا، وزارة الخارجية، بينما البعض الآخر يتبع وزارة الثقافة أو التربية أو الإعلام، وبعضها تمثل فيه المؤسسات فقط، بينما بعضها الآخر يضم أفرادا بصفاتهم الشخصية، وبعضها يحظى بموارد مالية كبيرة، وبعضها الآخر يعجز عن تدبير هذه الموارد. وفي كثير من الحالات لا توجد مثل هذه اللجان إلا على الورق فقط، ولا تجتمع بصفة دورية. وعادة ما تحل أمانة سر هذه اللجان محل اللجان نفسها.

وقد حدد الميثاق التأسيسي لليونسكو وظيفتين أساسيتين لهذه اللجان:

الأولى: وظيفة استشارية لدى وفود حكومات الدول الأعضاء إلى المؤتمر العام ولدى حكومات الدول الأعضاء نفسها فيما يتعلق بجميع المشكلات المتصلة باليونسكو.

الثانية: أن تصبح بمثابة هيئات اتصال بين اليونسكو والأوساط المعنية بالتربية والثقافة والعلوم لتحقيق التفاعل والتنسيق بين النشاط الدولي والنشاط الوطني في هذه الميادين.

ثانيا: الوفود الدائمة للدول الأعضاء لدى اليونسكو:

لم ينص الميثاق التأسيسي لليونسكو على ضرورة أن تعتمد حكومات الدول الأعضاء وفودا دائمة لدى المدير العام لليونسكو لكي تتم من خلالها الاتصالات الرسمية بين المنظمة الدولية والدول الأعضاء. ومع ذلك فقد بادرت بعض الدول منذ إنشاء اليونسكو إلى إرسال وفود دائمة لها لدى اليونسكو. وذلك تمشيا مع التقاليد المتبعة في العلاقات بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. ثم بدأت أمانة سر المنظمة نفسها تفطن إلى أن العلاقات بينها وبين الدول التي لها بعثة دائمة لدى المنظمة هي أكثر فاعلية ويسرا.

من هنا أشار المدير العام في تقريره إلى المؤتمر الثاني لليونسكو إلى أن «قيام بعض الدول بتعيين مندوبين دائمين لحكوماتها لدى اليونسكو قد أدى إلى دعم وتسهيل التعاون بين المنظمة وهذه الدول»[15] وهو ما ينطوي على تشجيع ضمني للدول الأخرى لكي تقدم على الخطوة نفسها. ثم بدأ المجلس التنفيذي اعتبارا من 1947 بتحديد الوضع القانوني لهذه الوفود، والطريقة التي يمكن أن تشارك في أنشطة اليونسكو [16] في الاتفاق المعقود بين الحكومة الفرنسية واليونسكو بشأن المقر والامتيازات والحصانات التي تتمتع بها المنظمة في الأراضي الفرنسية جاء ذكر: «المندوبون الدائمون للدول الأعضاء المعتمدون لدى المنظمة ومساعدوهم والمستشارون والخبراء» ضمن قائمة الأشخاص الذين تتعهد الحكومة الفرنسية بالترخيص لهم بالدخول إلى فرنسا والإقامة فيها، وبتقديم التسهيلات والامتيازات والحصانات الديبلوماسية لهم خلال مدة أدائهم لعملهم أو مهمتهم لدى المنظمة[17].

وقد تزايد عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت مندوبين دائمين لها لدى المدير العام لليونسكو بشكل تدريجي حتى أصبح من النادر أن نجد دولة عضوا ليس لها ممثل معتمد لدى اليونسكو. وتتوقف أهمية البعثات الدائمة للدول لدى اليونسكو، سواء من حيث الحجم، أو من حيث المرتبة الديبلوماسية لرئيس البعثة، على العديد من العوامل منها: مدى الأهمية التي توليها الدولة المعنية لأنشطة اليونسكو، وبعض الاعتبارات الأخرى ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي.

وتقوم البعثات الدائمة للدول لدى اليونسكو بدور حيوي فيما يصل بالعلاقة بين الدول الأعضاء واليونسكو. ففي مقدمة مهمات هذه البعثات متابعة كل ما يجري داخل أمانة سر المنظمة. وقد أباح المجلس التنفيذي للممثلين الدائمين للدول حق حضور كافة الاجتماعات والمؤتمرات العامة التي تنظمها اليونسكو[18]. ويتم اتصال هؤلاء الممثلين بأمانة السر من خلال المدير العام ومكتب العلاقات الخارجية الذي يتبع المدير العام مباشرة، لأنه لا يحق لهم الاتصال مباشرة بالموظفين الدوليين. وعادة ما يعقد المدير العام مؤتمرا شهريا لكافة المندوبين لإحاطتهم علما بمجريات الأمور في المنظمة. ويقوم كل مندوب بمتابعة القضايا الجارية بين دولته واليونسكو

والتفاوض بشأنها مع المدير العام، ويعتبر هؤلاء المندوبون هم حلقة الوصل الأساسية بين اليونسكو والسلطات المعنية في هذه الدولة. لكن مهمة المندوبين الدائمين لا تتوقف عند هذه الوظيفة الاتصالية. فعادة ما يقوم المندوبون الدائمون بمهمة رئيسة في صياغة وبلورة سياسات دولهم تجاه المنظمة نظرا لأنهم أكثر الرسميين دراية بما يجري في المنظمة بحكم وظيفتهم. ولذلك عادة ما يكون دور البعثة الدائمة في وفد الدولة إلى المؤتمر العام هو الدور المحوري والقائد والموجه. وفيما بين دورات انعقاد المؤتمر يلعب المندوبون الدائمون الدور الأساسي في تنسيق سياسات دولهم مع مندوبي الدول الأخرى لدى المنظمة. وفي اليونسكو، كما في المنظمات الدولية الأخرى، تجمعات سياسية مثل مجموعة الدول الأفريقية (الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية)، أو مجموعة الدول العربية (الأعضاء في الجامعة العربية)، أو مجموعة الدول الأمريكية، أو مجموعة دول ال 77...... الخ. وهذه المجموعات هي مجموعات منظمة لها إطارها المؤسس وتعقد اجتماعات دورية. ومن ثم فإن إحدى المهمات الأساسية للمندوبين الدائمين هي حضور الاجتماعات التي تعقدها المجموعات التي تشترك دولهم المعنية في عضويتها، لمحاولة التنسيق وتحديد القضايا التي يمكن اتخاذ مواقف مشتركة فيها حين تعرض للتصويت في الأجهزة السيادية لليونسكو، أو حين يستجد أمر يتطلب اتصالا جماعيا مع المدير العام لليونسكو. هذا بالإضافة إلى الاتصالات الثنائية مع المندوبين الدائمين للدول الأخرى للتنسيق حول قضايا تهم العلاقات الثنائية، أو لدعم جهود تجميع الأصوات حول موقف معين للمجموعات السياسية من خلال الجهود الفردية لأعضاء هذه المجموعات.

وأمام تشعب هذه المهمات فإن دور وفاعلية الوفود الدائمة يختلف اختلافا كبيرا من دولة لأخرى. فتتوقف قدرة هذه الوفود على متابعة ما يجري من أنشطة داخل المقر، في كثير من الأحيان، على الحجم العددي لهذه الوفود. فحينما يكون هذا العدد وفيرا فإن ذلك يسمح بتوزيع الأعباء وتقسيم العمل حسب مؤهلات وتخصصات أعضاء الوفد. ولأنه لا توجد قيود قانونية تضع حدودا قصوى لعدد أعضاء الوفود الدائمة فإن كل دولة تحدد حجم وفدها الدائم لدى اليونسكو وفقا للاعتبارات الخاصة بها. ولذلك نجد أن

نسبة التفاوت في أحجام هذه الوفود داخل اليونسكو تتفاوت من 1- 13 [19]، كما تتوقف فاعلية هذا الدور أيضا على الكفاءة المهنية والخبرة الديبلوماسية لأعضاء هؤلاء الوفود وبالذات رئيس الوفد، ومعدل تناوب أو تغيير أعضائه.. . الخ. لكن هناك اعتبارات أخرى خارج إرادة الوفد تؤثر تأثيرا كبيرا في طريقة أدائه وفاعلية الدور الذي يقوم به، منها كفاءة وسلامة نظام الاتصال بين الوفد والسلطات المعنية بأنشطة اليونسكو في الدولة الموفدة، وصحة المعلومات التي ترد إلى الوفد من حكومته حول المسائل ذات الحساسية الخاصة، وعلاقة رئيس الوفد بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة باليونسكو داخل دولته الموفدة.. .. الخ [20].

ومن الناحية القانونية فإن علاقة المندوبين الدائمين باليونسكو تتم، كما أشرنا، من خلال المدير العام فقط، لأنه هو الذي يعبر عن الشخصية القانونية للمنظمة، ومن ثم يتلقى أوراق اعتماد هؤلاء المندوبين، ويلعب في هذا الصدد دورا أشبه بدور رئيس الدولة في علاقته بالبعثات الديبلوماسية. ولأن مندوبي الحكومات المعتمدة لدى اليونسكو لا يشكلون واحدا من الأجهزة الرئيسة أو الفرعية لهذه المنظمة، وفي غياب نص دستوري يحدد طبيعة مهماتهم وعلاقتهم المؤسسية بأجهزة المنظمة وفروعها المختلفة فقد أدى بعض التطورات في اليونسكو إلى اختلاط الحدود أحيانا، ووجود بعض نقاط التماس أو التداخل مع بعض الأجهزة الرئيسة لليونسكو وبالتحديد مع المجلس التنفيذي. ففي حالات كثيرة نجد أن مندوب الدولة الدائم لدى اليونسكو هو نفسه «ممثل» هذه الدولة لدى المجلس التنفيذي، وعندما لا يكون المندوب الدائم هو الذي يشغل بنفسه «مقعد» دولته في المجلس التنفيذي فإنه عادة ما يكون نائبا رسميا لعضو المجلس التنفيذي، ويحل محله في حضور اجتماعات المجلس. وهكذا أصبح المجلس التنفيذي في العديد من جلساته مكونا بالكامل، أو في أغلبيته العظمى، من المندوبين الدائمين للدول لدى اليونسكو. وقد أدى هذا الوضع إلى أن يحاول المجلس تقنين العلاقة بينه وبين المندوبين الدائمين. وكانت هذه القضية محل دراسة اللجنة الخاصة للمجلس التنفيذي [21]، وناقشها المجلس في أكثر من دورة[22]. لكن هذه المناقشات أوضحت عدم جدوى، وربما عدم قانونية تقنين مثل هذه العلاقة، خصوصا في غياب نص دستوري يضفي على المندوبين أي

سلطة أو وضع خاص، وتبلور اتجاه مفاده أنه، نظرا لثقل المهمات الملقاة على عاتق المجلس التنفيذي، ليس هناك ما يحول دون الاستعانة بالمندوبين الدائمين للقيام بمهمات محددة بين فترات انعقاد المجلس. غير أنه من المهم هنا أن نوضح أن المدير العام، وخصوصا في الفترات الأخيرة، لم يكن يخفي ضيقه وتبرمه من محاولات المجلس في هذا الصدد لأنه كان يرى في هذه المحاولات جورا على اختصاصاته وتقليصا لقدرته على الحركة، واتخاذ المبادرة فيما يتعلق بعلاقته مع مندوبي الدول الأعضاء وهي علاقة يراها مباشرة ويجب ألا تخضع لأي نوع من القيود[23].

ثالثا: مكاتب تمثيل اليونسكو لدى الدول الأعضاء.

إذا كانت الدول الأعضاء في اليونسكو هي التي تقرر ما إذا كان من مصلحتها إرسال وفد دائم لها لدى اليونسكو، وهي التي تحدد حجمه والمرتبة الديبلوماسية لرئيسه وأعضائه فإن اليونسكو، من الناحية الأخرى، قد ترى ضرورة لأن يكون لها ممثل معتمد ومقيم لدى الدول الأعضاء.

وباتساع حجم نشاط اليونسكو، وخصوصا نشاطها الميداني داخل الدول الأعضاء، زادت الحاجة إلى أن يكون لليونسكو ممثل معتمد لما لدى السلطات المعنية في الدول الأعضاء، وبالذات في تلك الدول التي يبرر حجم نشاط اليونسكو فيها مثل هذا التمثيل. ذلك أن المشروعات أو البرامج التي تقوم اليونسكو بتنفيذها في تلك الدول عادة ما تعترضها مشكلات وعقبات من طبيعة سياسية أو إدارية أو مالية. وفي مثل هذه الحالات قد لا يكون من الحكمة أن تكتفي أمانة سر المنظمة بالتقارير التي تقوم الدول الأعضاء بإرسالها عن سير العمل في هذه المشروعات والعقبات التي تعترضها. فقد لا تكون مثل هذه التقارير بالسرعة أو الانتظام المطلوب في مثل هذه الأحوال، كما قد يكون من الصعب فنيا وعمليا الاعتماد على تقارير الخبراء في هذا الصدد الذين لا يمكنهم التحدث باسم اليونسكو، كشخصية دولية مستقلة، مع السلطات المحلية المعنية إلا إذا كانوا مفوضين بذلك صراحة من المدير العام.

ويأخذ تمثيل اليونسكو لدى الدول الأعضاء أشكالا متعددة تتوقف على مدى توفر الاعتمادات المالية اللازمة، وعلى حجم المشروعات التي تشارك اليونسكو في تنفيذها لدى الدولة المعنية، أو الأهمية السياسية أو الثقافية

لهذه الدولة. فقد يأخذ هذا التمثيل صورة الوفد الدائم (الذي يضم بطبيعته أكثر من شخص) ويطلق على هذا الوفد في معظم الأحيان (مكتب تمثيل اليونسكو) وقد يختص هذا المكتب بدولة واحدة، وقد يغطي نشاطه أكثر من دولة أو إقليم بأكمله. وقد يعهد إلى رئيس أحد المكاتب الإقليمية المتخصصة بتمثيل اليونسكو لدى دولة المقر أو لدى كافة الدول التي يغطي هذا المكتب الإقليمي نشاطها فيه. وأخيرا فقد يعهد إلى أحد الخبراء الذين يقومون بالعمل في مشروع معين، تقوم اليونسكو بتنفيذه في دولة ما، بتمثيل اليونسكو لدى هذه الدولة.

ويعتبر ممثل اليونسكو المعتمد لدى الدولة العضو ممثلا للمدير العام. وفي هذا الإطار يقوم بوظيفة لها ثلاث أبعاد. فعليه من ناحية أن يحيط المدير العام علما بتطور العمل في كافة المشروعات التي تقوم بها اليونسكو، وبنوع العقبات التي تعترض حسن سير العمل في هذه المشروعات، وبوجهة نظر الحكومة المعنية، وأوساط التربية والثقافة والعلوم، والرأي العام في هذه الدولة في كل ما يهم علاقات اليونسكو بهذه الدولة. وهو من ناحية ثانية يقوم بمعاونة السلطات المختصة في الدولة المعنية وتقديم الاستشارة وكافة المعلومات الخاصة بهذه المشروعات، وينقل وجهة نظر المدير العام في كل المسائل التي تهم علاقات اليونسكو بهذه الدولة إلى السلطات المسؤولة. وهو من ناحية ثالثة يقوم بالتنسيق بين خبراء اليونسكو وخبراء المنظمات الدولية الأخرى التي تقوم بتنفيذ مشروعات مشتركة مع اليونسكو في الدولة المعنية. وفي هذا الإطار فإن علاقة ممثل اليونسكو بالممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية يحكمها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 10262 الصادر في 3 أغسطس 1967.

رابعا: علاقة اليونسكو بالهيئات والمنظمات الدولية:

كان قيام اليونسكو جزءا من عملية متكاملة لإعادة تنظيم العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية كما سبق أن أشرنا. وقد اتسمت هذه النظرة الشمولية للتنظيم الدولي في هذه الفترة بسمات المركزية واللامركزية معا. مركزية فيما يتعلق بالتخطيط والتنسيق والتشاور المستمر بين كافة المنظمات الدولية الحكومية ذات الطابع العالمي، ولا مركزية في التنفيذ، كأفضل وسيلة لتحقيق الغايات السامية للمجتمع الدولي بأسره

وهو السلم والأمن الدوليين، كل في مجال تخصصه ووفقا لمقتضيات التقسيم الوظيفي للمهمات. ومن هذا المنطلق تعتبر الأمم المتحدة هي المنظمة الأم التي تعنى بكافة الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي بهذه الصفة توجه وتقود كافة المنظمات العالمية الأخرى التي تصبح حينئذ بمثابة وكالات متخصصة مرتبطة بها ارتباطا عضويا. ولهذا الغرض فقد نشأ في إطار المنظمة الأم (الأمم المتحدة) فرع رئيس هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمته الأولى ربط هذه الوكالات المتخصصة بالمنظمة الأم، وتحقيق التنسيق بين أنشطتها منعا للازدواج الوظيفي على المستوى العالمي، وتوجيه هذه الأنشطة لخدمة الأهداف العليا للمجتمع الدولي ككل. وقد نصت المادة السابعة والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة على أن الوكالات المتخصصة التي تنشأ بمقتضى الاتفاق بين الحكومات، والتي تضطلع بمقتضى مواثيقها الأساسية بتبعات دولية واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحية والمجالات المتصلة بها، يجب أن ترتبط بالأمم المتحدة. وتمشيا مع هذا الالتزام نصت المادة العاشرة من الميثاق التأسيسي لليونسكو على وجوب ارتباط اليونسكو بالأمم المتحدة على أن تكون وظيفتها هي تقديم المشورة إلى الأمم المتحدة في المسائل التربوية والعلمية والثقافية التي تهم الأمم المتحدة. وأبرمت اليونسكو مع الأمم المتحدة اتفاقا لتنظيم العلاقات بينهما أصبح نافذا في 14 ديسمبر عام 1946.

من ناحية أخرى فإن مهمة اليونسكو في تحقيق التقارب والتعاون بين كافة الأوساط العاملة في ميادين التربية الثقافة والعلوم فرض عليها أن تهتم بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي تمارس نشاطا في هذه الميادين بهدف ترشيد برنامج اليونسكو من ناحية، وتوجيه نشاط هذه المنظمات لخدمة أهداف اليونسكو من ناحية أخرى.

وسوف نعرض باختصار لطبيعة العلاقة بين اليونسكو والأمم المتحدة من ناحية والمنظمات الدولية غير الحكومية من ناحية أخرى.

أ-العلاقة بالأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الأخرى:

نظرا لأن الأمم المتحدة واليونسكو منظمتان مستقلتان يحكم كلا منهما دستور خاص فقد أكد الاتفاق المعقود بينهما، والمشار إليه آنفا، على اعتراف

الأمم المتحدة باليونسكو كوكالة متخصصة مسؤولة عن اتخاذ كافة التدابير التي تتفق مع ميثاقها التأسيسي. وبحكم هذا الميثاق يتعين قبول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كأعضاء في اليونسكو بمجرد الإعلان عن رغبتها في ذلك ودون الحاجة إلى اتباع الإجراءات التي تطبق فقط على الدول غير الأعضاء بالأمم المتحدة.

ووفقا لهذا الاتفاق يتعين على اليونسكو دعوة ممثلين للأمم المتحدة لحضور اجتماعات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ولجانهما، وكافة المؤتمرات التي تعقد تحت رعاية اليونسكو، والاشتراك في المناقشات دون أن يكون لهم حق الاشتراك في التصويت. وفي المقابل يتعين على الأمم المتحدة دعوة ممثلين لليونسكو لحضور اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الوصاية والاشتراك في مناقشاتها دون أن يكون لهم حق التصويت. وتقوم اليونسكو بدور استشاري لدى الجمعية العامة في المسائل التربوية والعلمية والثقافية. ومن ناحية أخرى يحق للأمم المتحدة اقتراح إدراج ما تراه من بنود على جدول أعمال كل من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، كما يحق لهذين الأخيرين اقتراح إدراج ما يريانه من بنود على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية.

ويتعين على اليونسكو وفقا لهذا الاتفاق، وانطلاقا من الحقوق المقررة للأمم المتحدة في مواجهة الوكالات المتخصصة، أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لعرض توصيات الأمم المتحدة على الهيئة المختصة في المنظمة، وتقديم تقرير إلى الأمم المتحدة عما تم اتخاذه، من جانب المنظمة أو من جانب أعضائها، من تدابير لتنفيذ هذه التوصيات. كما تلتزم اليونسكو بالاشتراك في أي هيئة يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشائها لتحقيق التنسيق بين الوكالات المتخصصة، وبإقامة علاقة عمل وثيقة بين مكاتبها الإقليمية والفرعية مع المكاتب الإقليمية والفرعية التي تنشئها الأمم المتحدة.

وترخص الجمعية العامة لليونسكو، بمقتضى هذا الاتفاق، حق طلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية، على أن تخطر اليونسكو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الطلب.

وكمنظمة مستقلة فإنه يحق لليونسكو بالطبع أن تعقد أي اتفاقيات تراها ملائمة مع الوكالات المتخصصة، أو المنظمات الدولية الأخرى الحكومية منها وغير الحكومية. ولكن يتعين عليها أن تخطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسبقا قبل عقد مثل هذه الاتفاقيات ثم بمحتوى وطبيعة هذه الاتفاقيات بعد عقدها.

وإلى جانب التنسيق بين الأمم المتحدة واليونسكو على مستوى الفروع والهيئات الرئيسة بالمنظمتين هناك تنسيق رئيس آخر يتم على مستوى أمانة السر من خلال لجنة التنسيق الإدارية التي تضم أمين السر العام للأمم المتحدة ومديري الوكالات المتخصصة الأخرى. ويهدف هذا التنسيق بين ما يهدف إلى:

أ- تبادل المعلومات الضرورية والوثائق والتنسيق بين النشاط الإعلامي بين المنظمتين.

ب- تنظيم الإحصاءات ووسائل جمع المعلومات من الدول الأعضاء.

ج- توحيد نظم العاملين بأمانة السر وتبادل الموظفين الدوليين.

ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى هذا التنسيق الملزم بين اليونسكو والأمم المتحدة بحكم نصوص ميثاق الأمم المتحدة ودستور اليونسكو، فقد أبرمت اليونسكو اتفاقيات مع معظم المنظمات الدولية الحكومية العالمية منها والإقليمية لإقامة علاقات تعاون وتشاور منتظمة بينها وبين هذه المنظمات ومن بينها جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ب-العلاقة بالمنظمات الدولية غير الحكومية:

نصت الفقرة الرابعة من المادة الحادية عشرة على أنه: «يجوز للمنظمة أن تتخذ ما تراه من الترتيبات المناسبة لتسهيل التشاور وتأمين التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعنى بأمور تقع ضمن دائرة اختصاصها، وأن تدعوها إلى القيام بمهمات معينة. ويدخل في نطاق هذا التعاون اشتراك ممثلين لهذه المنظمات بطريقة مناسبة في أعمال اللجان الاستشارية التي يشكلها المؤتمر العام».

وتهدف اليونسكو، من تعاونها مع هذه المنظمات الدولية غير الحكومية، إلى إتاحة الفرصة لهذه المنظمات التي تمثل قطاعات واسعة من الرأي

العام من التعبير عن وجهة نظر أعضائها، وضمان تعاون أوسع قطاعات ممكنة في عملية إعداد وتنفيذ برنامج اليونسكو والاستفادة من مشورة هذه المنظمات من الناحية الفنية.

وقد حدد المؤتمر العام في دورته الحادية عشرة التوجيهات الخاصة بعلاقة اليونسكو بالمنظمات الدولية غير الحكومية وعدّلها في دورته الرابعة عشرة (انظر 11 م / قرارات، و14 م / قرارات). ووفقا لهذه التوجيهات تعتبر منظمة دولية غير حكومية كل منظمة دولية لم تنشأ عن طريق اتفاق بين الحكومات، وتقسم أهدافها ووظائفها بطابع غير حكومي، وتضم نسبة هامة من المجموعات أو الأفراد، كأعضاء منتظمين في بلاد متعددة،. على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتتوفر لها هيئة إدارية دائمة لها تكوين دولي.

وتقسم اليونسكو هذه المنظمات إلى ثلاث فئات وفقا لطبيعة العلاقة التي ترغب في إقامتها معها. فالفئة (أ) تضم قائمة المنظمات التي تسعى اليونسكو إلى إقامة «علاقات تشاور مشاركة» معها، والفئة (ب) تضم قائمة المنظمات التي تسعى اليونسكو إلى إقامة «علاقات إعلام وتشاور» معها، والفئة (ب) تضم قائمة المنظمات التي تسعى اليونسكو إلى إقامة علاقات «إعلام متبادل» معها. ويحق للمدير العام إدراج أي منظمة يراها مستوفية للشروط في قائمة الفئة (ج). أما الإدراج في القائمتين (ب) و(أ) فهو من اختصاص المجلس التنفيذي بناء على اقتراح المدير العام. ويجوز للمجلس التنفيذي نقل المنظمات المدرجة في الفئة (ب) إلى الفئة (ب)، أو (أ) إذا أثبتت المنظمات المعنية كفاءتها وظهرت حاجة اليونسكو إلى دعم علاقات التعاون معها.

وتختلف علاقات اليونسكو مع هذه المنظمات باختلاف فئات القوائم المدرجة فيها. فالعلاقات بالمنظمات من الفئة (ج) تقتصر على تبادل الوثائق والمنشورات وتتسع مع المنظمات من الفئة (ب) لتشمل تقديم المشورة والمساعدة في كل ما يتعلق بالاستقصاءات والدراسات والمطبوعات التي تقوم بها اليونسكو بناء على طلب المدير العام. أما العلاقات بالمنظمات المدرجة في الفئة (أ) فهي تشمل بالإضافة إلى هذا كله تعهد هذه المنظمات بالتعاون مع اليونسكو تعاونا وثيقا بتنمية أنشطتها التي تتصل بميادين اختصاص اليونسكو، وأن تساعد اليونسكو فيما تبذله من جهود لتحسين

التنسيق الدولي بين أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان واحد. والواقع أن القائمة (أ) تضم عددا محدودا من المنظمات ذات التشكيل الدولي الواسع، والتي ثبتت كفاءتها في ميدان هام من ميادين التربية أو الثقافة أو العلوم، وتشارك مشاركة وثيقة ومنتظمة في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ لأنشطة اليونسكو التي تدخل في اختصاصها.

وتقتصر الإعانات التي قد تمنحها اليونسكو إلى المنظمات الدولية غير الحكومية على المنظمات المدرجة على القائمتين (أ) و (ب). ويختلف حجم الإعانة من حالة إلى أخرى، وفقا للأغراض التي توجه لها هذه المعونة، وتزداد كما ونوعا من مجرد المساهمة في تحمل نفقات بعض أعضاء هذه الجمعيات لتمكينهم من المشاركة في بعض المؤتمرات إلى حد تحمل جانب كبير من النفقات الإدارية والجارية وطباعة منشورات هذه المنظمات. وعادة ما تقوم اليونسكو بتوفير مكاتب بأفضل الشروط للمنظمات التي تحتاج أمانة السر للاتصال بها بصفة دائمة.

ويحق للمنظمات الدولية غير الحكومية المقبولة في الفئتين (أ) و (ب) أن تعقد مؤتمرا لها بمقر اليونسكو كل عامين لبحث مجمل علاقاتها مع اليونسكو وسبل تدعيم التعاون معها. ولهذا المؤتمر لجنة دائمة مهمتها الرئيسة التعاون مع المدير العام خلال الفترات التي تفصل بين دورات المؤتمر. [24]

ويبلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية التي تدخل اليونسكو في علاقات متنوعة معها في بداية عام 1986 (534 منظمة)، منها 263 منظمة مدرجة على قائمة الفئة (ب) والباقي منظمات مدرجة على قائمة الفئة (أ). [25]

وتثير علاقات التعاون بين اليونسكو والمنظمات الدولية غير الحكومية عددا من المشكلات التي تعتبر انعكاسا للأوضاع السياسية السائدة في مجتمع الدول. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المشكلات ذات الطابع السياسي، والتي كانت موضع خلاف بين المجلس التنفيذي أو المؤتمر العام في كل مرة تثار علاقات التعاون بين اليونسكو والمنظمات الدولية غير الحكومية.

أولا: المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها أنشطة خاصة داخل

تايوان أو تقيم علاقات خاصة بحكومة تايوان. فبعد استبعاد ممثلي حكومة تايوان من اليونسكو ليحل محلهم ممثلو حكومة الصين الشعبية أثارت هذه الأخيرة قضية بعض المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها علاقات خاصة بحكومة تايوان وأصرت على أن تقطع اليونسكو أي علاقة لها بهذه المنظمات.

ثانيا: المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها علاقات خاصة بحكومة جنوب أفريقيا. فقد ترتب على اهتمام اليونسكو المتزايد بمكافحة العنصرية في المسائل المتعلقة بالثقافة والتربية وإدانة سياسة «الأبارتيد» إثارة قضية المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمارس بعض مظاهر التفرقة العنصرية، أو تقيم علاقات عمل خاصة بحكومة جنوب أفريقيا، وأصر العديد من الدول وخصوصا الدول الافريقية على أن تقطع اليونسكو أي علاقة لها بهذه المنظمات.

ثالثا: المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتبنى الأيديولوجية الصهيونية بشكل سافر أو المرتبطة ارتباطا عضويا بحكومة إسرائيل وسياساتها. وقد تأثرت اليونسكو ببعض هذه المنظمات في مناسبات مختلفة. وعلى سبيل المثال فقد رفضت الدول العربية رفضا قاطعا أن يوجه المؤتمر العام الثالث لليونسكو، والذي عقد في بيروت عام 1948 دعوة إلى المؤتمر اليهودي العالمي والاتحاد العالمي للطلاب اليهود لإرسال مراقبين إلى هذا المؤتمر حسب توصية المجلس التنفيذي [26].. كذلك، وعلى سبيل المثال أيضا، فقد أثارت الدول العربية في المجلس التنفيذي اعتراضات على أن يوجه المجلس التنفيذي الدعوة لمنظمة بناي بريت Bnai Brith الصهيونية لإرسال مراقب لها إلى «المؤتمر الدولي الحكومي من أجل التفاهم الإنساني والتعاون والسلم والتربية فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية» بسبب مواقفها العدائية من قرارات اليونسكو الخاصة بسياسات إسرائيل التعليمية في الأرض المحتلة، ودفاعها عن إسرائيل وهجومها على الدول العربية في محافل اليونسكو ذاتها، وأيضا بسبب علاقاتها مع حكومة جنوب إفريقيا. [27]

4- عملية صنع السياسة في اليونسكو: رؤية منهاجية

هناك أكثر من زاوية يمكن من خلالها النظر إلى عملية صنع السياسة في اليونسكو. فإذا نظرنا إليها من الزاوية القانونية فسوف نجد أن المؤتمر

العام لليونسكو هو وحده المختص بصنع السياسات العامة، وأن دور أمانة السر ينحصر في تنفيذ هذه السياسات، أما دور المجلس التنفيذي فهو ينحصر في الإشراف على تنفيذ هذه السياسات، وحل ما قد يعترض عملية تنفيذها من مشاكل فيما بين دورات انعقاد المؤتمر العام. ولما كانت القاعدة العامة هي المساواة التامة بين الدول فإن لكل دولة في المؤتمر العام صوتا واحدا، ومن ثم تشترك جميع الدول الأعضاء في اليونسكو، على قدم المساواة، في اعتماد القرارات التي تحدد سياسة المنظمة الدولية من خلال اشتراكها في عملية التصويت. وتصبح سياسة المنظمة تعبيرا عن رأي أغلبية الأعضاء عملا بالقاعدة الديمقراطية التي توجب احترام الأقلية لرأي الأغلبية طالما أن القرارات الصادرة عن المنظمة صحيحة من الناحية الدستورية وصدرت الأغلبية المنصوص عليها بحسب كل حالة.

لكن هذه النظرة القانونية أو الشكلية قد توحي بأن كافة الدول الأعضاء تساهم من الناحية الفعلية في صياغة وبلورة سياسة اليونسكو بطريقة متساوية أو متكافئة. وليس ذلك صحيحا على إطلاقه. ذلك أن الاختلافات الفعلية بين إمكانات وقدرات الدول الاقتصادية والسياسية والثقافية تعكس نفسها بشكل ملموس على هيكل المنظمة وتلقي، من ثم، بتأثيراتها الضخمة على عملية صياغة وبلورة سياسة هذه المنظمة من الناحية الفعلية.

فإذا نظرنا مثلا إلى الميزانية العادية لليونسكو وحجم مساهمات الدول في هذه الميزانية فسوف نجد أنها تتفاوت تفاوتا كبيرا. فعدد الدول الأعضاء في اليونسكو بلغ في عام 1985 (160 دولة) عضوا. ست فقط من هذه الدول تساهم في أكثر من 70٪ من إجمالي هذه الميزانية. وهذه الدول هي الولايات المتحدة (25٪)، الاتحاد السوفيتي (05, 12 ٪)، اليابان (19, 10 ٪)، ألمانيا الاتحادية (42, 8 ٪)، فرنسا (43, 6 ٪)، المملكة المتحدة (61, 4 ٪)، ايطاليا (69, 3٪)، وكندا (04, 3٪). بينما نجد أن 109 دول تساهم كل منها في أقل من (1, 0 ٪) في الميزانية. وتعكس المساهمات المالية تأثيرها على المنظمة من زاويتين:

الأولى: إمكانية استخدام هذه المساهمة كسلاح سياسي للتأثير على توجهات المنظمة في مسائل محددة من خلال التهديد بالامتناع عن دفع حصتها، وهذا ما حدث بالفعل من جانب الولايات المتحدة، مثلا، عندما

امتنعت عن دفع حصتها المالية بعد عام 1974 كتعبيرعن عدم رضاها عن قرارات المؤتمر العام التي صدرت في ذلك العام والمتعلقة بإسرائيل. ونظرا لضخامة الحصة الأمريكية في ميزانية اليونسكو فقد أدى ذلك، بفضل تداخل عوامل عديدة، إلى إجبار المؤتمر العام التالي الذي عقد عام 1976 على التراجع عن بعض هذه القرارات كما سنوضح. كذلك فإن انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا من اليونسكو وتهديد بعض الدول الأخرى بالانسحاب يهدد وجود المنظمة ذاته بسبب ضخامة نسبة مساهمة عدد محدود من الدول في ميزانية اليونسكو، وسوف يؤثر بالقطع في سياساتها المستقبلية كضريبة لابد من دفعها لإقناع هذه الدول بالعودة أو بالعدول عن الانسحاب.

الثانية: هي وجود علاقة بين حصة الدولة في ميزانية المنظمة و«حصتها» في أمانة السر، كما سبق أن أشرنا.

ودور أمانة السر في منظمة اليونسكو دور هام ورئيس وبالغ التأثير أحيانا، وخصوصا بالنسبة للوظائف القيادية.

ومن ناحية أخرى إذا نظرنا إلى تشكيل المجلس التنفيذي منذ إنشاء اليونسكو وحتى الآن فسوف نجد أن عددا محدودا من الدول ذات الثقل السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي قد احتلت مقاعد دائمة أو شبه دائمة في هذا المجلس، على الرغم من خلو الميثاق التأسيسي لليونسكو ولائحة المؤتمر العام من أي نص يقنن هذا الوضع. وقد رأينا أن المجلس التنفيذي يلعب دورا أساسيا في توجيه دفة العمل في اليونسكو. والتواجد الدائم أو شبه الدائم لعدد محدود من الدول في المجلس التنفيذي لليونسكو يمكن أن يصلح في حد ذاته كمؤشر لثقل هذه الدول النسبي في اليونسكو، كما أنه من ناحية أخرى يتيح لهذه الدول فرصة أكثر من غيرها للتأثير في سياسة اليونسكو وتوجيهها بما يتلاءم ومصالحها الوطنية.

وأخيرا فإنه يكفي أن نلقي نظرة على وفود الدول المشاركة في المؤتمر العام، أو وفود الدول الدائمة لدى اليونسكو لكي ندرك إلى أي حد يكون هذا التفاوت، على الأقل، من حيث القدرة على المشاركة في الحوار الدائر داخل المؤتمر العام ولجانه المختلفة والمتعددة، أو من حيث القدرة على متابعة دقائق وتفاصيل ما يجري داخل أروقة أمانة السر. فوفود الأغلبية

العظمى من الدول الصغيرة والمتوسطة لا تتضمن أي عدد من «الخبراء» أو «المستشارين»، بل إن بعض الدول لا يستطيع حتى أن يوفد العدد المصرح به من المندوبين الرئيسيين، أي خمسة أشخاص، بينما نجد أن وفد دولة واحدة، مثل فرنسا، يصل في بعض الأحيان إلى ما يقرب من مائة شخص، ناهيك عن الأسماء والمستويات الثقافية والفكرية لأعضاء مثل هذه الوفود. فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن الدول، وإن كانت هي وحدها التي تملك حق التصويت في الأجهزة السيادية للمنظمة، إلا أنها ليست حاضرة وحدها على ساحة الجدل والحوار الدائر في اليونسكو. فهناك حوالي 47 منظمة دولية حكومية و542 منظمة دولية غير حكومية تشارك بطريقة أو بأخرى في صياغة وبلورة سياسات اليونسكو وبرامجها، ومن ثم تمارس تأثيرها بدورها.

وهكذا يصبح من الواضح أن النظرة القانونية أو الشكلية إلى عملية صنع السياسة في اليونسكو هي نظرة قاصرة تماما عن الإحاطة بجميع أبعاد هذه العملية، لأنها من ناحية تنطلق من مقولة نظرية، عمادها السيادة والمساواة بين الدول، هي أقرب إلى الخيال القانوني Fiction Juridique منه إلى الواقع الفعلي، ولأنها من ناحية أخرى لا تنظر إلى عملية صنع السياسة باعتبارها عملية مستمرة ومتعددة المراحل Process وإنما تنظر إليها عند نهاية حلقاتها فقط أي عند عملية إجراء التصويت. وهذا الإجراء في الواقع «أي التصويت» لا يتم إلا بعد عمليات تفاعل بين مدخلات كثيرة متفاوتة الوزن والتأثير وعادة ما تكون مخرجاتها المعروضة للتصويت هي أمر واقع بحيث يفقد التصويت أي معنى له. وجدير بالذكر أن المنظمات الدولية، ومنها اليونسكو، تحاول منذ فترة تجنب اللجوء إلى التصويت قدر الإمكان، وبالتالي فقدت قاعدة «السيادة والمساواة» آخر أوراق التوت التي كانت تتغطى بها.

وبدلا من هذه النظرة الشكلية فإننا نطرح نظرة أخرى نعتقد أنها أكثر التصاقا بالواقع، وأكثر إحاطة بالعناصر المعقدة التي تحكم حركة المنظمة الدولية. إن أي منظمة دولية حكومية هي، في تقديرنا، إطار مؤسس يضم دولا تتفاعل داخله وفقا لقواعد وضوابط معينة، ولكن هذه القواعد والضوابط هي من المرونة بحيث تسمح بتحقيق هذا التفاعل على نحو

يعكس بطريقة أو بأخرى الأوزان النسبية للدول الأعضاء في النظام الدولي، وفي الوقت نفسه تسمح بتحقيق التفاعل بين المنظمة ككل والهيئة الخارجية المحيطة بها من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار تصبح عملية صنع السياسة في أي منظمة دولية محصلة لهذه التفاعلات التي يمكن تحليلها على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: مستوى «المدخلات» ونقصد به تحليل العوامل المحددة لمطالب كافة الفاعلين الدوليين الذين تربطهم بالمنظمة الدولية علاقة مؤسسية. ويدخل في هذا الإطار الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مع الأخذ في الاعتبار، بالطبع، الوضع الخاص للدول. فكل من هؤلاء الفاعلين يصوغ مطالبه تجاه المنظمة بطريقة خاصة تختلف باختلاف الأوضاع الدستورية السائدة، وتعكس تصورا خاصا للمصالح القومية أو الدولية أو المهنية أو الإنسانية التي يعبر عنها.

المستوى الثاني: مستوى تفاعل هذه المدخلات، المتعارضة والمتضاربة بالضرورة، داخل المنظمة الدولية. فكل فاعل دولي يحاول بقدر ما يملكه من وسائل التأثير، داخل المنظمة أو وسائل الضغط من خارجها، أن تأتي «مخرجات» المنظمة متناغمة مع مطالبه وتصوراته التي سبقت صياغتها في المرحلة السابقة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد الدستورية للمنظمة والتي تشكل إطارا خاصا تتم في حدوده عملية التفاعل.

المستوى الثالث: مستوى تفاعل «المخرجات» مع البيئة الخارجية. فهذه المخرجات تعبر عن محصلة عملية التفاعل التي تمت على المستوى الثاني. ويندر أن تتطابق هذه «المخرجات» مع تصور أي فاعل دولي على حدة أيا كان وزنه وتأثيره. ولذلك يتعامل معها كل منهم في إطار بيئة خارجية تحدها قواعد مختلفة عن القواعد السائدة داخل المنظمة، ويحاول أن يضعف من بعض هذه المخرجات التي تتعارض مع مصالحه، أو يدعم من بعضها الآخر، أو يعطي تفسيرا خاصا لها في بعض الأحيان.

ولما كانت هذه البيئة الخارجية هي بيئة (حرة) لا تحدها في العادة قيود تنظيمية فإن كل فاعل يطلق ما يمتلكه من أدوات في النظام الدولي للتأثير في هذه المخرجات. وينتج عن عملية التفاعل، التي تتم على هذا النحو في البيئة الخارجية للمنظمة، إعادة صياغة كل فاعل لمطالبه تجاه المنظمة

لتبدأ دورة جديدة من ا لتفاعلات.

وفي اليونسكو تأخذ دورة التفاعلات هذه، من الناحية الإجرائية، الشكل التالي: تقوم أمانة سر المنظمة أولا بتجميع مقترحات وتصورات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية (في حدود ما تسمح به الاتفاقيات المعقودة في هذا الصدد) حول برنامج المنظمة وميزانيتها، وتعد استنادا إلى تلك المقترحات مشروعا متكاملا لهذا البرنامج والميزانية يقوم المصدر العام بعرضه على المجلس التنفيذي الذي يقوم بدوره بمناقشته مناقشة تفصيلية قبل أن يعرضه على المؤتمر العام في دورته التالية مشفوعا بالملاحظات العامة عليه، والتعديلات التي يرى إدخالها من حيث الشكل أو الجوهر، ويقوم المؤتمر العام بمناقشة هذا البرنامج لإقراره وإصدار ما يراه من توصيات وقرارات موجهة إلى كافة الفاعلين الدوليين. وهذه البرامج والقرارات متنوعة غاية التنوع. فقد تأخذ البرامج صورة مشروعات عمل ميدانية أو دراسات وأبحاث أو مؤتمرات حكومية أو شبه حكومية أو حلقات نقاش أو توصية بإبرام اتفاقية دولية في مجال معين. أما القرارات فهي تصدر في صورة شجب أو تنديد أو إدانة لسياسات أو دول بعينها. وقد تكلف المدير العام أن يرأس أو يشكل لجنة لتقصي الحقائق في قضايا تتعلق بالتربية أو الثقافة أو العلوم. وأخيرا تأتي ردود مختلف الفاعلين الدوليين على هذه القرارات بالتفاعل الإيجابي أو السلبي، بالرفض أو بالقبول، بالمشاركة أو بالأعراض، وفي بعض الأحيان تأخذ ردود الأفعال هذه مظهرا صاخبا يصل إلى حد التحريض على التظاهر أو احتلال مقر المنظمة أو حتى الانسحاب.

فإذا ما حاولنا الآن أن ننظر إلى عملية صنع السياسة داخل اليونسكو من خلال المستويات الثلاثة التي أشرنا إليها فإننا نجد أن عوامل عديدة تشارك في صياغتها أو تؤثر فيها وذلك على النحو التالي:

أولا: على المستوى الأول:

نجد أن عوامل عديدة تؤثر في صياغة مطالب الدول الأعضاء تجاه اليونسكو، فطبيعة النظام السياسي القائم تحدد التوجهات السياسية والإيديولوجية العامة للدولة داخل المنظمة الدولية. وينعكس تأثير هذا العنصر نفسه بشكل واضح وجلي عند مناقشة بعض القضايا ذات المحتوى

السياسي والإيديولوجي، والتي تعتبر انعكاسا مباشرا للصراع بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب. ونظام القيم الدينية والثقافية والاجتماعية السائد يؤثر بشكل واضح في تحديد طبيعة مطالب الدولة تجاه اليونسكو حين يتعلق الأمر بقضايا مثل العلاقة بين الثقافات والحضارات، أو محتوى المناهج الدراسية، أو تعليم المرأة، أو حقوق الإنسان.. الخ. وكفاءة الجهاز الإداري المنوط به إدارة العلاقة بين الدولة العضو. واليونسكو تلعب دورا بالغ الأهمية حين يتعلق الأمر بصياغة وإعداد البرامج الفنية والمشروعات الميدانية لليونسكو. ومن المعروف أن اليونسكو تدخل في علاقات عمل مع أربع وزارات على الأقل، والعديد من المؤسسات الأخرى العاملة في ميادين التربية والثقافة والعلوم والإعلام. وعادة ما تعكس مطالب الدولة، وخصوصا من الناحية الفنية، علاقات القوى بين هذه الوزارات.. .. والمؤسسات. ومن ناحية أخرى فإن مشاركة الدولة في أنشطة اليونسكو تتم من خلال قنوات عديدة: الوفد الدائم، اللجنة الوطنية، ممثل الحكومة في المجلس التنفيذي، الوفود المختلفة في المؤتمرات الحكومية واجتماعات الخبراء.. .. الخ. وحين يفتقر الجهاز الإداري الذي يدير علاقة الدولة باليونسكو إلى الكفاءة المطلوبة، أو حين لا يكون هناك تنسيق بين هذه القنوات فإننا عادة ما نواجه داخل المنظمة أكثر من سياسة وأكثر من موقف تجاه قضايا متشابهة.

ثانيا: على المستوى الثاني:

هناك عناصر عديدة تلعب دورها أثناء عملية تفاعل أو صهر المدخلات داخل المنظمة. ويجب أن يكون واضحا في الذهن أنه قبل أن تأتي وفود الدول إلى المؤتمر العام تكون أشياء كثيرة قد حسمت، ولا يبقى أمام المؤتمر العام سوى وضع بعض النقاط الأخيرة على بعض الحروف. في هذا الإطار يلعب المدير العام وأمانة السر دورا أساسيا على مستوى صهر المدخلات: أولا: عند وضع المشروع الأولي للبرنامج والميزانية. وعادة ما تكون بنية هذا المشروع من التعقيد والفنية بحيث يصعب إدخال تعديلات جوهرية عليها. وثانيا: من خلال المهمات السياسية أو ذات الحساسية الخاصة التي يكلف بها المدير العام من جانب المجلس التنفيذي أو المؤتمر العام. وهي مهمات عادة ما تكون متصلة ومستمرة بحيث يصبح شخص المدير العام وأسلوبه في معالجتها من أهم معطيات وعناصر الموقف. وثالثا: من خلال صلات

المدير العام وعلاقاته الشخصية بأعضاء المجلس التنفيذي ورؤساء وأعضاء الوفود لدى المؤتمر العام وصلاته، من خلال زياراته العديدة والتقائه برؤساء الدول والوزراء المعنيين بالعلاقات باليونسكو. ليس معنى هذا أن دور المدير العام قد طغى على دور الدول، وإنما الواقع أننا، نظرا لكثرة عدد الدول الأعضاء وتضارب مصالحها واتجاهاتها، نجد أن المدير العام لليونسكو، رغم الحياد الذي يفرضه الميثاق التأسيسي باعتباره موظفا دوليا، كثيرا ما يصبح هو عنصر الحسم في العديد من المواقف. أما الدول فإن أدوارها تختلف في عملية صهر المدخلات، وتتوقف على تكامل العديد من العوامل التي يمكن قياسها من خلال مؤشرات عديدة: حصتها في الميزانية، عضويتها في المجلس التنفيذي وفي الأجهزة الأخرى التي نشأت بقرار من المؤتمر العام، حجم وكفاءة ونوعية وفدها الدائم لدى اليونسكو، حجم الأرضية المشتركة التي تربط سياستها العامة في اليونسكو بسياسات الدول الأخرى (أي قدرتها على التنسيق مع الأطراف الأخرى)، وزن وكفاءة ومهارة وفدها لدى المؤتمر العام من الناحيتين الفنية والدبلوماسية، حجم وموقع وكفاءة الموظفين من مواطنيها العاملين بأمانة سر المنظمة وطبيعة العلاقات الفعلية التي تربطها بهم.. .. الخ. وليست هذه العوامل على القدر نفسه من الأهمية لكنها كلها تتكامل لتصنع محصلتها الوزن الذي تلعبه الدولة وقدرتها على التأثير في عملية صهر المدخلات داخل اليونسكو. يضاف إلى ذلك الدور المحدود الذي تلعبه على هذا المستوى، المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

ثالثا: على المستوى الثالث:

تتوقف عملية تفاعل البيئة المحيطة بمخرجات اليونسكو على العديد من العوامل في مقدمتها طبيعة النظام الدولي السائد، ودرجة التوتر أو الانفراج في العلاقات الدولية. وهنا تتعين التفرقة بين ردود الأفعال الرسمية للدول وردود أفعال عناصر ومكونات الوسط الدولي الأخرى مثل المنظمات الدولية غير الحكومية والرأي العام.. . الخ. أما ردود الفعل الرسمية للدول فهي تختلف بحسب طبيعة مخرجات اليونسكو وبنودها المختلفة والمتعددة. فالدولة العضو قد تتغافل ببساطة عن التصديق على اتفاقية دولية، تم اعتمادها في المؤتمر العام أو في مؤتمر حكومي عقد تحت رعاية اليونسكو، أو تؤجل هذا التصديق عشرات السنين، وعلى العكس فقد تسارع بالتصديق

عليها. وقد ترفض تنفيذ توصية أو قرار أو على العكس تتحمس لتنفيذ كل أو بعض هذه التوصيات والقرارات. وقد تذهب إلى حد معاقبة اليونسكو بالامتناع عن دفع حصتها في الميزانية، لإرباك المنظمة وإجبارها على التراجع عن بعض القرارات أو تعديل سياستها ككل كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة، أو حتى الانسحاب من المنظمة ككل، كما حدث بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا أو على العكس تضع موارد مالية إضافية تحت تصرف اليونسكو حين تواجه أزمة. وفي كثير من الأحيان تأتي ردود الأفعال الرسمية العنيفة بصدد قرارات أو توصيات ذات محتوى سياسي رغم أن هذه القرارات أو التوصيات عادة ما لا يكون لها سوى مغزى رمزي وتفتقر إلى أي فاعلية حقيقية. أما الإنجاز الحقيقي والمؤثر للمنظمة على هيكل البيئة المحيطة، فعادة ما لا يثير ردود أفعال فورية أو جادة من جانب الدول لأنها في الواقع عبارة عن عمل تراكمي يصعب الإحساس بتأثيره الحقيقي إلا بعد فترة طويلة نسبيا. ولذلك سوف يكون من الخطأ الاعتقاد بأن انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا جاء كنتيجة مباشرة لقرار بذاته، أو لعمل محدد قامت به اليونسكو، ولكنه في الواقع تعبير عن الفشل في السيطرة على دفة الأمور وتوجيهها الوجهة المطلوبة من وجهة نظر الإدارة الأمريكية الحالية. ولذلك يأتي الانسحاب كمحاولة لوقف عملية التراكم هذه على النمط الذي تسير عليه وإعادة ترتيب كافة الأوراق من جديد.

ويجب ألا نغفل هنا الدور الهام الذي يلعبه الرأي العام والمنظمات الدولية غير الحكومية. فقد لعب الرأي العام دورا غاية في الفعالية أثناء الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، بينما تحركت أوساط صهيونية معينة لشن حملة شعواء على اليونسكو بسبب موقفها من إسرائيل في المؤتمر العام الذي عقد عام 1974، وجندت لهذه الحملة عددا من المنظمات الدولية غير الحكومية ذات التأثير الفعال في أوساط صنع الرأي العام وبعض أوساط المثقفين.

وبهذه السلسلة من ردود الأفعال الإيجابية والسلبية تبدأ دورة جديدة على طريق إعادة صياغة مدخلات الفاعلين الدوليين ومطالبهم تجاه المنظمة الدولية. ومن خلال هذه الدورة المستمرة والمكونة من مدخلات الفاعلين الدوليين في اليونسكو، وصهر هذه المدخلات داخل بوتقتها، ومخرجات

اليونسكو في اتجاه البيئة الخارجية تتم عملية التكيف المستمر بين المنظمة وبيئتها المحيطة، فمرة يكون على البيئة المحيطة نفسها بذل الجهد الأكبر للتكيف مع مخرجات المنظمة، حين تدرك القوى الرئيسة في النظام الدولي أن عليها أن تستوعب المتغيرات الجديدة في الإطار المؤسس لهذا النظام ومرة أخرى يكون على المنظمة نفسها أن تتكيف مع البيئة المحيطة، حين تتجاوز مخرجات المنظمة حدود ما تسمح به علاقات القوى السائدة في هذا النظام في لحظة معينة.

2 المجموعة العربية في اليونِسكو

مقدمة:

قد يبدو مفهوم «المجموعة العربية» بديهيا للوهلة الأولى. لكن الأمر ليس على هذه الدرجة من البساطة، إذ يثير هذا المفهوم عددا من القضايا الفنية والمنهاجية. فهناك من ناحية «مجموعة عربية» في اليونسكو مكونة من وفود الدول العربية الدائمة لدى اليونسكو. ولهذه المجموعة إطار مؤسس، وتجتمع بصفة دورية للتنسيق فيما بينها وخصوصا منذ 1974. لكن مصر لا تشارك في اجتماعات المجموعة العربية في اليونسكو منذ تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية. ولأنه لا يمكن تصور دراسة عن العرب واليونسكو لا تشمل مصر فإنه يصعب أن نعتمد معيار العضوية في جامعة الدول العربية لتحديد إطار المجموعة العربية داخل اليونسكو. يضاف إلى ذلك أنه، وبصرف النظر عن المشكلة التي تثيرها عضوية مصر حاليا في جامعة الدول العربية، وهي مشكلة مؤقتة، يلاحظ أنه لم يوجد تطابق دائم بين عضوية الدول العربية في اليونسكو وعضويتها في جامعة الدول

العربية. فالأردن واليمن مثلا من الأعضاء المؤسسين في جامعة الدول العربية. لكن الأردن لم ينضم إلى اليونسكو إلا في عام 1950، ولم ينضم اليمن إلى اليونسكو إلا في عام 1962. وقبل الصومال عضوا باليونسكو منذ عام 1962، لكنه لم يصبح عضوا بجامعة الدول العربية إلا في عام 1974. كذلك الحال بالنسبة لموريتانيا التي قبلت عضويتها الكاملة باليونسكو عام 1960، ولكنها لم تصبح عضوا بالجامعة إلا في عام 1973. (وكان كل من الكويت والصومال وقطر والبحرين قد قبل باليونسكو كأعضاء منتسبين أعوام 58، 59، 62، 66 على التوالي وقبل أن يصبحوا أعضاء بجامعة الدول العربية).

وجيبوتي عضو بالجامعة العربية لكنها ليست عضوا حتى الآن باليونسكو، وإنما هي عضو منتسب ليس له حق التصويت، و«فلسطين» عضو كامل الصلاحية بالجامعة العربية، رغم أنها لا تمتلك بعد مقومات الدولة المستقلة، إلا أنها ليست عضوا باليونسكو، وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في اليونسكو بوصفها إحدى حركات التحرير التي تعترف بها الجامعة العربية.

فإذا نحينا مسألة العضوية في جامعة الدول العربية، كمعيار لتحديد مكونات المجموعة العربية داخل اليونسكو، وحاولنا البحث عن معيار آخر استنادا إلى التقسيمات الوظيفية أو الإدارية المعمول بها في اليونسكو فلن نجد الأمر أكثر سهولة. فمن الناحية الوظيفية هناك تقسيم للدول الأعضاء لليونسكو وفقا لمتطلبات الأنشطة الإقليمية التي تقوم بها المنظمة. لكن معايير التقسيم ليست واضحة وضوحا كافيا، وهي لا تزال موضع جدل عنيف داخل اليونسكو. وفي إطار هذا التقسيم توجد بالفعل مجموعة عربية تضم كافة الدول العربية، بما فيها مصر بالطبع، لكن قائمة الدول المدرجة في هذه المجموعة لم تصبح قاصرة على الدول العربية، وإنما أصبحت، مؤخرا، تضم دولا أخرى مثل مالطة. ومن ثم لا يمكن أن نعرف المجموعة العربية في اليونسكو مثلا «بأنها الدول المدرجة على قائمة الدول العربية وفقا للتقسيمات الخاصة بمباشرة الأنشطة الإقليمية لليونسكو». أما من الناحية الإدارية فسوف نجد أن الهيكل التنظيمي لأمانة السر لليونسكو يضم قطاعا يسمى «قطاع العلاقات الخارجية». وينقسم هذا

القطاع إلى أقسام يختص كل منها بالعلاقات بمجموعة من الدول، وهناك بالفعل قسم خاص يسمى (قسم الدول العربية). وكان يمكن أن نستند إلى هذا التقسيم الإداري الداخلي لليونسكو لتحديد إطار المجموعة العربية ومكوناتها الداخلية. لكننا اكتشفنا أن هذا القسم لا يختص بالعلاقات بكل من موريتانيا والصومال على الرغم من أنهما عضوان في جامعة الدول العربية وتضمهما قائمة «المجموعة العربية» الخاصة بالأنشطة الإقليمية لليونسكو.

من هنا تتضح صعوبة تحديد مفهوم علمي دقيق للمجموعة العربية داخل اليونسكو أو حتى داخل أي منظمة دولية، ويرجع هذا إلى العديد من العوامل المتعلقة بطبيعة النظام العربي ككل وإطاره المؤسس المتمثل في جامعة الدول العربية. ومن المعروف أن مناقشات طويلة حول مضمون «العروبة» ثارت داخل أروقة الجامعة العربية نفسها بمناسبة انضمام كل من الصومال وموريتانيا.

وأيا كان المعيار الذي يمكن أن نستند إليه لتحديد «المجموعة العربية» فيجب أن يكون واضحا في الذهن منذ الآن أن هذه «المجموعة» كانت، ولا تزال حتى الآن، مجموعة متحركة تتغير كما وكيفا باستمرار ولم يكتمل بناؤها تماما داخل المنظمات الدولية بسبب الوضع الخاص بفلسطين وعوامل أخرى. ومن ثم يصبح البعد الزمني في هذه الدراسة أحد العناصر الهامة لتحديد طبيعة الحضور العربي على ساحة اليونسكو سواء من حيث وزن هذا الحضور أو تطوره كما وكيفا-ولذلك فسنحاول قدر الإمكان أن نحلل كافة المعلومات المتاحة عن كافة الدول العربية، منطلقين من أوسع تعريف ممكن للمجموعة العربية، وذلك منذ إنشاء المنظمة حتى الآن.

وعند إنشاء اليونسكو كان العالم العربي في معظمه واقعا تحت القبضة الاستعمارية، ولم يحضر المؤتمر التأسيسي لليونسكو عام 1945 سوى خمس دول عربية فقط هي: مصر، والسعودية، والعراق، وسوريا، ولبنان. وعلى الرغم من حضور العراق للمؤتمر التأسيسي إلا أنها / تصدق على الميثاق التأسيسي لليونسكو، ومن ثم لم تصبح عضوا في اليونسكو، إلا في عام 1948. وبعد ذلك بدأت الدول العربية الأخرى تنضم تباعا: الأردن (عام 1950)، ليبيا (عام 1953)، تونس والمغرب والسودان (عام 1956)، الصومال

والكويت (عام 1960)، موريتانيا واليمن الشمالي والجزائر (عام 1962)، اليمن الديمقراطي (1968)، البحرين وقطر والإمارات وعمان (عام 1972). وفي عام 1974 قبلت منظمة التحرير الفلسطينية باليونسكو بوصفها حركة تحرير تعترف بها جامعة الدول العربية. أما جيبوتي فهي عضو منتسب وليس لها حق التصويت. ومن ثم تكون المجموعة العربية الآن مكونة من عشرين دولة كل دولة لها صوت واحد أي تملك عشرين صوتا في المؤتمر العام لليونسكو بالإضافة إلى عضو مراقب وعضو منتسب.

وهذه المجموعة المكونة من عشرين دولة عضو في اليونسكو تتباين أشد التباين. إذا أخذنا كل دولة على حدة فمن الناحية الديموغرافية أو البشرية نجد أن بعض هذه الدول لا يتجاوز تعدادها عدة مئات من ألوف النسمات (مثل قطر والبحرين)، بينما نجد البعض الآخر (مثل مصر) يماثل في ثقله الديموغرافي دولا مثل فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا الاتحادية (حوالي 50 مليون نسمة).

وعلى الصعيدين الاقتصادي والمالي نجد أيضا تفاوتا رهيبا، فبعض دول هذه المجموعة تواجه وضعا اقتصاديا متدهورا يصل إلى حد المجاعة أحيانا، حيث نجد أن أربع دول من دول هذه المجموعة العربية (هي السودان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وجيبوتي) مدرجة على قائمة الدول الأقل نموا في العالم، بينما تشير التقديرات الخاصة بالدخل الفردي في بعض الدول الأخرى لهذه المجموعة إلى أنه من أعلى الدخول الفردية في العالم أجمع، بل يفوق أحيانا مثيله في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية.

وعلى الصعيدين التربوي والعلمي والثقافي نجد أن بعض هذه الدول كان، حتى وقت قريب، يفتقر إلى مجرد أي مؤسسات تربوية أو ثقافية أو علمية، بينما دول أخرى كانت، حتى من قبل إنشاء اليونسكو، قد قطعت شوطا كبيرا في عملية تحديث مؤسساتها الثقافية والعلمية والتربوية. يضاف إلى ذلك وجود تباين كبير أيضا فيما يتعلق بأهمية الممتلكات الثقافية والتراث الحضاري المتراكم لديها نتيجة الظروف التاريخية الخاصة بكل منها. وعلى الصعيدين السياسي والاجتماعي أيضا تتباين دول المجموعة العربية أشد التباين من حيث نظمها السياسية ودرجة تطور مؤسسات الحكم فيها، وأيديولوجياتها الرسمية، ونظام القيم السائدة، وطبيعة

التكوينات الاجتماعية والبيئية (البدو-الحضر-الأقليات العرقية أو اللغوية أو الدينية.. . الخ).

وتنعكس كل هذه الاختلافات بشكل مباشر على طبيعة ودرجه وشكل مشاركة كل دولة من هذه المجموعة في أجهزة ونشاطات اليونسكو، وكما تنعكس أيضا على سياسة كل منها داخل المنظمة.

لكن من ناحية أخرى لابد من الاعتراف موضوعيا، وبصرف النظر عن أي توجهات أيديولوجية، من أن هذه المجموعة من الدول تشترك في العديد من السمات التي تجعلها تتصرف في كثير من الأحيان كوحدة واحدة أو كمجموعة متميزة من باقي المجموعات الدولية، كما أنها كمجموعة تملك تراثا ثقافيا وحضاريا فريدا يعطي لها وزنا خاصا داخل منظمة اليونسكو.

وسنحاول قدر المستطاع تبيان أوجه الاختلاف والتشابه عند دراستنا لهذه المجموعة. وفي هذا الفصل نبدأ بدراسة وضع المجموعة العربية داخل أجهزة اليونسكو وشبكة الاتصالات الممتدة بين هذه المنظمة والدول الأعضاء على كافة المستويات، ثم نرجئ دراسة سياسات الدول العربية داخل اليونسكو إلى الباب الثاني.

١ - نصيب المجموعة العربية في ميزانية اليونسكو

يحدد نصيب كل دولة عضو في الميزانية العادية لليونسكو وفقا لعدد من المعايير الاقتصادية التي لا داعي هنا للدخول في تفاصيلها الفنية، وفي مقدمة هذه المعايير رقم الناتج الإجمالي العام للدولة. وحيث إن رقم الناتج القومي العام للدول يتفاوت تفاوتا كبيرا من دولة لأخرى فمن الطبيعي أن ينعكس هذا التفاوت عند تحديد حصة كل دولة في ميزانية المنظمة الدولية.

وتعتبر جميع دول المجموعة العربية، بما فيها الدول العربية النفطية، من الدول ذات المقدرة الاقتصادية المحدودة نسبيا إذا قورنت بالدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفيتي، أو اليابان، أو ألمانيا الغربية مثلا. وتتجلى هذه الحقيقة بكل الوضوح إذا عرفنا أن مجموع ما تدفعه الدول العربية في الميزانية العادية لليونسكو يتجاوز قليلا 1,5 ٪ من إجمالي الميزانية. وتكفي هذه الحقيقة في حد ذاتها لتصحيح بعض الأوهام التي تتصور، حين تسمع عن أموال النفط العربية التي تبدو بلا حدود، أن الوطن

العربي قد أصبح مركز ثقل اقتصادي مؤثر في العالم، فالواقع أن وزنه الاقتصادي النسبي كما تفصح عنه حصته في ميزانية المنظمات الدولية، ومنها اليونسكو، هو وزن ضئيل للغاية. فإذا أخذنا الميزانية التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الواحدة والعشرين (عام 80)، وهي السنة التي كانت أسعار النفط وقتها قد وصلت قمتها، وذلك عن الفترة المالية (1981- 1983)، فسوف نجد أن مجموع ما دفعته الدول العربية العشرون هو 66 ,1 ٪، في مقابل 25٪ للولايات المتحدة الأمريكية 05, 12 ٪ للاتحاد السوفيتي 19 , 10 ٪ لليابان، 42 ,8٪ لألمانيا الاتحادية، 43 ,6 ٪ لفرنسا، 41 ,6 ٪ لبريطانيا، 69 ,3٪ لإيطاليا، 04 ,3 لكندا.

غير أن هذا الرقم الإجمالي لا يجب أن يخفي تفاوت حصة كل دولة من دول المجموعة العربية. فكما يتضح من الجدول نجد أن ثماني دول من مجموع الدول العربية العشرين في اليونسكو تدفع الحد الأدنى المسموح به أي 01 ,0 ٪ وهذه الدول هي الأردن، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن الشمالي، واليمن الجنوبي، والبحرين، وعمان.

كما أن ست دول عربية تساهم كل في أقل بأقل من 1 ,0 ٪، وست دول تساهم ب 1 ,0 ٪ فأكثر. وتعتبر حصة السعودية في ميزانية اليونسكو هي أعلى حصة تدفعها دولة عربية وتبلغ 57 ,0 ٪. وكل هذه الأرقام تتعلق ببرنامج وميزانية اليونسكو المعتمدين عن الفترة (1981- 1983).

ومما يثير التأمل ونحن بصدد مناقشة حصة المجموعة العربية في ميزانية اليونسكو هو أن نسبة إسهام المجموعة العربية في اليونسكو إلى إجمالي الميزانية اتسمت بالثبات بمرور الزمن ولم تتجه، كما هو متوقع، نحو الزيادة وذلك على الرغم من أن عدد الدول العربية في اليونسكو تضاعف أربع مرات، وعلى الرغم من تفجر الثروة النفطية في عدد من بلدان هذه المجموعة. ففي عام 1949، على سبيل المثال، كان عدد الدول العربية في اليونسكو خمس دول فقط (من إجمالي الدول البالغ عددها 46 دولة). وكان إجمالي ما تدفعه يعادل نحو 5 ,1 ٪من إجمالي الميزانية في ذلك الوقت. ويرجع ذلك إلى أن نسبة المجموعة العربية إلى إجمالي الدول الأعضاء لم تتغير كثيرا (11 ٪ عام 49 في مقابل 13 ٪ عام 1981)، كما أن الوزن النسبي للمجموعة العربية في الاقتصاد العالمي لم يتحسن في الواقع،

بل ربما اتجه نحو التدهور على الرغم من الزيادة الهائلة في الدخول النفطية. لكن العامل اللافت للانتباه هنا وبشدة هو تغير الوزن الاقتصادي النسبي داخل دول المجموعة ذاتها. ففي عام 49 كانت مصر وحدها تدفع في ميزانية اليونسكو ضعفي ما تدفعه كل الدول العربية الأخرى مجتمعة (تقريبا)، وعشرة أمثال ما كانت تدفعه السعودية. فقد كانت حصة مصر في ميزانية اليونسكو لعام 1949 (71810) دولارا أمريكيا مقابل 7639 للسعودية، و16043 للعراق، و5347 للبنان، و 1159 لسوريا. وفي هذا العام نفسه كانت حصة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها 866 ,938 ,2 أي ما يقرب من 3 ملايين دولار من ميزانية إجمالية تبلغ أكثر قليلا من 7,5 مليون دولار هو ما يعادل حوالي 40٪ من إجمالي الميزانية. وكان ذلك قبل أن يقرر المؤتمر العام حدا أقصى وحدا أدنى لمشاركة الدول الأعضاء في الميزانية. وهذا الحد المطبق الآن هو 25٪، 01, 0 ٪ على التوالي.

جدول مقارن بحصة الدول العربية في ميزانية اليونسكو

أعوام 1949 ، و1981/ 1983

ميزانية عام 1949 :

م	دول المجموعة العربية مرتبة حسب حصتها	الحصة بالدولار	النسبة إلى إجمالي الميزانية
1	مصر	71810	0.1%
2	العراق	16043	0.020%
3	سوريا	11459	0.015%
4	السعودية	7639	0.010%
5	لبنان	5347	0.05%

وعلى الرغم من ضآلة نسبة مساهمة المجموعة العربية في الميزانية العادية لليونسكو ككل إلا أن هذه النسبة تعتبر عالية إذا قورنت بمجموعات دولية أخرى أكثر عددا مثل المجموعة الافريقية مثلا. فعدد دول المجموعة الافريقية في اليونسكو يبلغ 44 دولة، أي 27٪ من مجموع الدول الأعضاء. وإجمالي حصة هذه المجموعة في ميزانية اليونسكو لا يتجاوز 2٪. ويرجع هذا الوضع إلى أن أغنى عشر دول في العالم تساهم في حوالي 80 ٪ من

ميزانية الفترة 1981 / 1983 :

م	الدول	الحصة بالدولار	النسبة إلى إجمالي الميزانية
1	السعودية	3405639	0,57%
2	ليبيا	1374204	0,23%
3	الكويت	1194096	0,20%
4	العراق	716976	0,12%
5	الجزائر	716976	0,12%
6	الإمارات	597480	0,10%
7	مصر	418236	0,07%
8	المغرب	289740	0,05%
9	سوريا	197244	0,03%
10	لبنان	197244	0,03%
11	قطر	197244	0,03%
12	تونس	197244	0,03%
13	الأردن	59748	0,01%
14	السودان	59748	0,01%
15	الصومال	59748	0,01%
16	موريتانيا	59748	0,01%
17	اليمن الشمالي	59748	0,01%
18	اليمن الجنوبي	59748	0,01%
19	البحرين	59748	0,01%
20	عمان	59748	0,01%

إجمالي ميزانية اليونسكو. وإذا قصدنا المقارنة بدول العالم الثالث «والتي يبلغ مجموع أعضائها باليونسكو حوالي 130 دولة»، فسوف نجد أن المجموعة العربية (والتي تمثل حوالي 16 ٪ من مجموع دول العالم الثالث)، تساهم في حوالي 20 ٪. من إجمالي نصيب العالم الثالث في ميزانية

اليونسكو.

وإذا كانت حصة كل دولة في الميزانية العادية للمنظمة تحدد وفقا لمعايير موضوعية حسب المقدرة الاقتصادية للدولة، وتمثل التزاما على الدول الأعضاء يتعين عليها الوفاء به فإنه من الطبيعي ألا يكون هناك ربط مباشر بين حصة الدولة في ميزانية المنظمة وثقل هذه الدولة في عملية صنع السياسة داخل المنظمة. غير أن واقع الحال يختلف لأن انسحاب الدولة أو الدول ذات الإسهام الأكبر في الميزانية، أو مجرد تهديدها به يمكن أن يربك المنظمة ويمثل سيفا مسلطا عليها باستمرار. فضلا عن أن هناك «مزايا»، كما سبق أن رأينا، ترتبط بحجم إسهام الدولة في ميزانية المنظمة. وعلى سبيل المثال هناك ارتباط بين «حصة» الدولة في وظائف أمانة السر وحجم إسهامها في الميزانية.

لكن هناك حقيقة أخرى يجب ألا تغيب عن البال وهي أن تمويل البرامج التي تضطلع اليونسكو بتنفيذها لا يقتصر فقط على الموارد المدرجة في ميزانيتها العادية، وإنما هناك عدد ضخم من البرامج يمول من موارد من خارج الميزانية. وتأتي هذه الموارد إما من منظمات عالمية وإقليمية أخرى وإما من مساهمات طوعية من جانب الدول.

ويمكن أن نعتبر المساهمات الاختيارية التي تقدم من جانب الدول مقياسا للدعم الحقيقي الذي تقدمه الدول للمنظمة الدولية. وللأسف فإننا لم نتمكن من الحصول على بيانات كاملة عن حجم المساهمات الطوعية التي قدمتها الدول العربية لليونسكو مقارنة بالدول الأخرى. لكن القليل من البيانات المتوفرة في هذا الشأن يؤكد على أن الدول العربية، وخصوصا القادرة ماليا، تبذل جهدا كبيرا في هذا الاتجاه.

وقد تبدى هذا الجهد على نحو جلي حينما واجهت اليونسكو أزمة مالية عام 1974 بعد أن امتنعت الولايات المتحدة عامي 75 و 76 عن دفع حصتها في الميزانية. ثم بعد عام 84 و85 بعد انسحاب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي عام 84/ 85 بلغت جملة الإسهامات الطوعية للدول العربية حوالي 1,5 مليون دولار من جملة الإسهامات الطوعية التي بلغت 14 مليونا فقط. أي أن المجموعة العربية وحدها ساهمت بحوالي 12٪ من جملة المساهمات التي قدمت لليونسكو خلال هذين العامين.[1].

2- التمثيل العربي في الأجهزة الرئيسة لليونسكو

أ- وفود الدول العربية لدى المؤتمر العام لليونسكو

سبق أن أوضحنا أن المؤتمر العام لليونسكو هو أعلى سلطة فيها وهو الذي يقوم برسم السياسات العامة، ويقر مشروع البرنامج والميزانية الذي تقدمه أمانة سر المنظمة بعد مناقشته وإدخال ما يراه من تعديلات عليه. وتشارك كافة الدول الأعضاء في اليونسكو في المؤتمر العام. ولكل دولة صوت واحد أيا كان وزن هذه الدولة سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافيا. ومن هذه الزاوية تشكل مجموعة الدول العربية حاليا كتلة تصويتية تبلغ عشرين صوتا، أي نحو 13٪ من مجمل الأصوات في المؤتمر العام. ولم يتغير الثقل التصويتي للمجموعة العربية في المؤتمر العام كثيرا على الرغم من أن عدد الدول العربية في اليونسكو تضاعف أربع مرات. فقد كان عدد الدول العربية التي شاركت في المؤتمر التأسيسي لليونسكو خمس دول فقط، أي حوالي 11٪. من مجموع الدول المشاركة. ويرجع ذلك إلى أن معدل تزايد عضوية الدول العربية في اليونسكو بعد حصولها على الاستقلال كان تقريبا هو معدل الزيادة نفسه في عضوية اليونسكو عموما.

ومن الناحية القانونية يجب على كل دولة عضو أن تشارك في المؤتمر العام لليونسكو بوفد لا يزيد عن خمسة مندوبين، لكن من حق كل دولة أن تضم إلى هذا الوفد ما تراه من مستشارين وخبراء. ولهذا تتباين أحجام وفود الدول، ومن ثم مشاركتها الفعلية فيما يجري داخل المؤتمر، تباينا كبيرا كما سبق أن ذكرنا. ومن هذه الزاوية نجد أن حجم الوفود العربية إلى المؤتمر العام قد طرأ عليه تغيير كبير جدا، فلم يتجاوز الحجم الإجمالي لوفود جميع الدول العربية في المؤتمر الأول لليونسكو(باريس 1946) أحد عشر شخصا فقط، في الوقت الذي بلغ فيه عدد أعضاء الوفد الأمريكي وحده، على سبيل المثال، 44 فردا. وفي عام 1978 وصل عدد أعضاء وفود الدول العربية إلى 273 فردا (282 إذا أضفنا إليهم وفد منظمة التحرير الفلسطينية). أي أن الحضور العربي في المؤتمر العام قد تضاعف أكثر من خمس وعشرين مرة.

ويعكس هذا التطور مدى تزايد اهتمام الدول العربية باليونسكو، بالإضافة إلى عوامل أخرى سوف نشير إليها فيما بعد. ويشكل مجموع

أعضاء الوفود العربية إلى المؤتمر العام لليونسكو منذ السبعينات ما يزيد قليلا على 15٪. من إجمالي أعضاء الوفود المشاركة في المتوسط.

وتتباين وفود الدول العربية إلى المؤتمر العام من نواح عديدة:

أولا: من حيث الحجم: نجد أن حجم وفد كل دولة عربية إلى المؤتمر العام يختلف من دورة إلى أخرى. ولا يوجد منطق يحكم هذا الاختلاف فلا هو يتصاعد باطراد، أو يتناقض باطراد، وإنما يتأرجح بين الصعود والهبوط. وفي بعض الأحيان يشهد طفرة ضخمة يصعب إيجاد تفسير منطقي لها. وعلى سبيل المثال نجد أن وفد الجزائر إلى المؤتمر كان في العادة يتراوح ما بين 13 و 18 عضوا لكنه في عام 1978 قفز فجأة إلى 53 عضوا ليصبح أكبر وفود الدول العربية حجما، بل أكبر من وفود دول عظمى مثل الاتحاد السوفيتي أو الصين أو حتى الولايات المتحدة، لكنه عاد بعد ذلك إلى الانخفاض حيث كان حجمه عام 1983على سبيل المثال، 18 عضوا. وكثيرا ما تؤدي الاضطرابات السياسية في العالم العربي إما إلى تقليص حجم وفود بعض الدول العربية إلى الحدود الدنيا أو حتى عدم المشاركة أصلا في المؤتمر العام. وعلى سبيل المثال لم ترسل لبنان وفدا إلى المؤتمر العام لليونسكو عام 1976 بسبب ظروف الحرب الأهلية، وكذلك الحال بالنسبة لليمن الشمالي والعراق عام 1962.

وتتفاوت أحجام وفود الدول العربية تفاوتا كبيرا من دولة إلى أخرى. فهو لا يتجاوز أحيانا ثلاثة أعضاء بالنسبة لبعض الدول، ويقفز أحيانا إلى أكثر من خمسين عضوا بالنسبة لدول عربية أخرى. وبشكل عام تعتبر وفود اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والصومال وسوريا والبحرين من بين أصغر وفود الدول العربية حجما. أما أكبر الوفود حجما فهي في العادة وفود مصر والجزائر وتونس والمغرب.

وحجم الوفود دالة على العديد من العوامل من أهمها درجة كثافة العلاقات الثنائية بين الدولة العضو واليونسكو، والموقع الجغرافي، أي قرب الدولة أو بعدها من مكان انعقاد المؤتمر العام الذي عادة ما يعقد في المقر، والقدرة الاقتصادية، والنشاط الخارجي للدولة ودورها في النظام الدولي.. الخ. لكن يمكن أن نضيف إلى هذه العوامل اعتبارات داخلية تتعلق بدرجة نفوذ القائمين على المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية داخل الجهاز

الإداري للدولة. فالعامل الجغرافي والعلاقات التاريخية بين فرنسا، مقر اليونسكو، ودول المغرب العربي قد يفسران ضخامة حجم وفود هذه الدول إلى المؤتمر العام لليونسكو، والعامل الاقتصادي الاقتصادي قد يفسر ضآلة حجم وفود دول مثل اليمن أو الصومال بالمقارنة بدول أخرى مثل قطر.. . وهكذا.

ثانيا: تشكيل الوفود. كذلك تتباين وفود الدول العربية تباينا كبيرا من حيث تشكيلها. وإذا كانت السمة الغالبة هو ترؤس وزراء التربية العرب لوفود دولهم إلى المؤتمر العام لليونسكو، إلا أننا كثيرا ما نجد أن رئاسة هذه الوفود تؤول أحيانا إلى وزراء الثقافة، أو أمناء سر اللجان الوطنية لليونسكو، أو المندوبين الدائمين للدول لدى اليونسكو، أو سفير الدولة المعتمد لدى الحكومة الفرنسية (المغرب في مؤتمر عام 1983)، أو موظف كبير في إحدى وزارات التربية أو الثقافة أو البحث العلمي (وكيل وزارة أو مدير عام)، أما عن تشكيل الوفود نفسها فنجد أن هناك سمة مشتركة وهي مشاركة أعضاء الوفود العربية الدائمة لدى اليونسكو في وفود الدول العربية إلى المؤتمر العام، وهي سمة مشتركة بين كافة وفود الدول الأعضاء. لكن هذا التشكيل يتمايز من نواح عديدة. فبعض وفود الدول العربية لا يوجد من بينها أي ممثل لوزارة الخارجية، بينما نجد أن بعضها الآخر يضم ممثلين على مستوى عال من وزارة الخارجية، بل أحيانا ما يرأس أحد السفراء وفد الدولة إلى المؤتمر العام لليونسكو. ويرجع هذا إلى أن بعض الدول العربية تسند مسؤولية إدارة العلاقة بينها وبين اليونسكو إلى وزارة الخارجية بينما تتولى هذه المسؤولية في الدول الأخرى وزارات متنوعة قد تكون وزارة الثقافة أحيانا، أو وزارة التربية أو التعليم العالي أو البحث العلمي أحيانا أخرى. ومن ناحية أخرى نجد أنه لا يوجد تقنين أو طريقة موحدة لكيفية تشكيل وفود الدول العربية لدى اليونسكو إذ يختلف هذا التشكيل في كل دولة من مؤتمر إلى آخر فأحيانا يغلب عليه الطابع الفني أو التكنوقراطي عن طريق إشراك ممثلين للعديد من الإدارات المعنية بألوان النشاط الذي تمارسه اليونسكو وأحيانا أخرى نجد أن أساتذة الجامعات أو الصحفيين أو الكتاب والمفكرين يشاركون في هذه الوفود بدرجة أكبر. ولا يوجد قانون أو لائحة أو حتى تقليد يحكم عملية تشكيل هذه الوفود في

الدول العربية، ولذلك نجد أن العامل الشخصي ربما يكون هو العامل الحاسم في تشكيل هذه الوفود.

في هذا الإطار تصعب المقارنة بين تشكيل الوفود العربية لدى المؤتمر العام لليونسكو لأنه لا توجد أسس ثابتة لهذا التشكيل في كل دولة، ولكن من خلال فحصنا لتشكيل هذه الوفود في سجلات المؤتمر العام منذ إنشاء اليونسكو وحتى الآن يمكن استخلاص الملاحظات التالية.

1- إن الوفود صغيرة الحجم، والتي عادة ما يكون صغر حجمها راجعا لاعتبارات تتعلق بضغط النفقات أو ضعف كثافة العلاقة الثنائية باليونسكو، كثيرا ما يقتصر تشكيلها على المندوب الدائم للدول لدى اليونسكو، إن وجد، بالإضافة إلى بعض الدبلوماسيين المعتمدين للدولة لدى السلطات الفرنسية وبالذات المستشار أو الملحق الثقافي أو الإعلامي إن وجد.

2- إن زيادة حجم وفود الدول العربية إلى المؤتمر العام في السنوات الأخيرة، بما فيها الدول ذات الوفود الصغيرة نسبيا، بالمقارنة بالسنوات الأولى التالية لانضمام هذه الدول إلى منظمة اليونسكو، تعكس بشكل عام تطور المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية في هذه الدول بالإضافة إلى اتساع وتشعب نطاق اهتمامات اليونسكو نفسها من ناحية أخرى. وكان عدد من الدول العربية، عند بداية التحاقها باليونسكو، يفتقر إلى العديد من هذه المؤسسات، وساعد إنشاؤها ثم تطورها وتشعبها بعد ذلك في كل الدول العربية على توسيع نطاق تعاونها مع اليونسكو مما انعكس ليس فقط على حجم مشاركة الدول العربية في المؤتمر العام، وإنما على تشكيل هذه الوفود إذ أصبحت هذه الوفود تضم بقدر الإمكان ممثلين عن كافة هذه المؤسسات.

3- في الوقت الذي ينتمي فيه معظم أعضاء الوفود العربية إلى مؤسسات لها علاقة مباشرة بنشاط اليونسكو نجد أن وفود بعض الدول العربية وبالذات المغرب يضم شخصيات تنتمي إلى هيئات قد لا تكون لها علاقة مباشرة بأنشطة اليونسكو. وعلى سبيل المثال نجد أن وفد المغرب إلى المؤتمر العام لليونسكو عام 74 ضم شخصيات تنتمي إلى وزارة التعمير والسكنى، ووزارة التجارة والصناعة والملاحة التجارية ووزارة الأشغال العامة والمواصلات.

4- لا يوجد تقليد عربي بإشراك ممثلين عن المجالس النيابية أو عن النقابات العمالية في وفود الدول العربية إلى المؤتمر العام، كما هو الحال في الدول المتقدمة وخصوصا الدول الغربية. ولكننا نجد استثناء هنا أو هناك من وقت إلى آخر. فقد شاركت شخصيات برلمانية في الوفد المصري في بعض المؤتمرات، كما شاركت شخصيات نقابية في الوفد التونسي في بعض المؤتمرات أيضا.

5- يعكس تشكيل الوفود العربية إلى المؤتمر العام بشكل واضح اختلاف الهياكل والأبنية الثقافية والتربوية والعلمية والإعلامية في العالم العربي واختلاف مسميات المؤسسات العاملة في نطاقها. لذلك نجد أن تشكيل بعض الوفود يعكس تمثيلا متوازنا بين المؤسسات التربوية والعلمية والثقافية والإعلامية. بينما تقتصر المشاركة في بعضها الآخر على بعض هذه المؤسسات دون بعضها الأخر، وذلك إما لأن بعض هذه المؤسسات ليس موجودا أصلا وإما لاحتكار بعضها مسؤولية إدارة علاقة الدولة مع منظمة اليونسكو.

ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة مطردة بين حجم وفود الدول وتنوع تخصصات أعضائها ودرجة الإسهام الفعلي في النقاش الدائر داخل المؤتمر العام. ومن خلال فحصنا محاضر جلسات المؤتمر العام ولجانه المختلفة، منذ إنشاء اليونسكو حتى الآن، وجدنا أن هناك تباينا كبيرا في أداء وفود الدول العربية من دولة إلى أخرى، ومن دورة إلى أخرى. وإذا حكمنا على كفاءة هذا الأداء بحجم مداخلات أعضاء الوفود يمكن أن يتبين لنا على الفور تمييز أداء الوفدين المصري واللبناني على الأقل في الفترة الممتدة منذ إنشاء اليونسكو حتى عام 1974. ومنذ منتصف السبعينات برزت وفود أخرى مثل وفود الجزائر وتونس والعراق وغيرها. فقد لعب الوفد التونسي مثلا دورا متميزا في النقاش الذي دار حول النظام الإعلامي العالمي الجديد نظرا للدور البارز الذي لعبه السيد/ محمد المصمودي في هذا الصدد. كما لمع الوفد الجزائري في معظم المعارك الأيديولوجية والسياسية التي شهدتها ساحة المؤتمر العام. كما يتوقف تأثير الوفود في سير المناقشات في المؤتمر على نوعية الأعضاء المشاركين في هذه الوفود وكفاءتهم الفنية ومهارتهم الديبلوماسية، وأيضا على مدى متابعتهم لما تقوم به اليونسكو.

وقد لوحظ في تشكيل العديد من الوفود العربية أن كثيرا من الأعضاء، رغم ما قد يتوافر لديهم من خبرات فنية في مجالات معينة، لا يكونون دائما على دراية مستمرة ومتابعة لما تقوم به من نشاط. ولذلك يلعب مندوبو الدول العربية الدائمة لدى اليونسكو وأيضا ممثلو الدول العربية الأعضاء في المجلس التنفيذي لليونسكو، وهم عادة ما يكونون أعضاء أو رؤساء في وفود بلادهم، دورا متميزا تماما في مناقشات المؤتمر العام. ويزداد هذا الدور تأثيرا وفاعلية كلما طالت مدة عملهم في هذه المواقع. ولهذا السبب نجد أن شخصيات مصرية عديدة لعبت أدوارا مؤثرة في المؤتمر العام: محمد عوض في الخمسينات، وثروت عكاشة في الستينات، وشمس الدين الوكيل في السبعينات، كما برزت أسماء مونسنيور/ جون مارون وفؤاد صروف من لبنان، وعزيز الحاج حيدر من العراق، وأحمد طالب الإبراهيمي من الجزائر.

ب- التمثيل العربي في المجلس التنفيذي

يعتبر المجلس التنفيذي لليونسكو من أهم أجهزة المنظمة لأنه يقوم عملا بوظيفة أشبه بوظيفة مجلس الإدارة في الشركات المساهمة. وسبق أن أوضحنا تفصيلا وظائف هذا المجلس وطريقة تشكيله والتغيرات التي طرأت عليه منذ إنشاء المنظمة حتى الآن.

ومن المفيد، ونحن بصدد البحث عن ثقل المجموعة العربية داخل هذا الجهاز الرئيس من أجهزة اليونسكو، أن نتذكر أن هذا المجلس أريد له في البداية أن يكون بمثابة «مجلس للحكماء» وليس مجلسا للحكومات. صحيح أن المؤتمر العام لليونسكو يختار أعضاء المجلس التنفيذي من بين أعضاء وفود الدول إلى المؤتمر العام، لكنه كان يختارهم بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم ممثلين لحكوماتهم. ثم تحول هذا المجلس تدريجيا إلى مجلس حكومي على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، حيث يمكن للحكومات الآن أن تغير ممثلها في المجلس التنفيذي إذا كان هناك ما يبرر هذا التغيير من وجهة نظرها ورفض ممثلها في المجلس تقديم استقالته. كما ذكرنا أيضا أن المؤتمر العام يراعي عند اختياره أعضاء المجلس التنفيذي توافر معيارين أحدهما شخصي يتعلق بكفاءة المرشح في مجالات اهتمام اليونسكو، وذلك كي يتوفر للمجلس الهيبة والاحترام الواجبين بصفته متحدثا باسم أعلى

جدول رقم (2)

حجم وفود الدول العربية لدى المؤتمر العام

م	الدولة	الدورة رقم (1) 1946	الدورة رقم 12 1962	الدورة رقم 18 1974	الدورة رقم 20 1978	الدورة رقم 23 1983
1	الجزائر	ــــ	13	17	53	18
2	السعودية	1	5	12	8	5
3	البحرين	ــــ	ــــ	4	6	6
4	مصر	6	10	21	20	24
5	الإمارات العربية المتحدة	ــــ	ــــ	15	12	11
6	العراق	2	لم ترسل وفدا	10	16	9
7	ليبيا	ــــ	4	12	16	6
8	الأردن	ــــ	4	9	12	8
9	الكويت	ــــ	4	7	11	17
10	لبنان	2	7	8	9	12
11	المغرب	ــــ	4	16	27	17
12	موريتانيا	ــــ	4	4	9	7
13	عمان	ــــ	ــــ	6	13	10
14	قطر	ــــ	ــــ	10	12	11
15	سوريا	ــــ	3	6	3	13
16	الصومال	ــــ	3	3	5	7
17	السودان	ــــ	7	5	11	11
18	تونس	ــــ	12	23	21	26
19	اليمن الشمالي	ــــ	لم ترسل وفدا	ــــ	4	7
20	اليمن الجنوبي	ــــ	ــــ	ــــ	5	5
	المجموع	11	80	188	273	230

المصدر : جدول مشتق من محاضر جلسات المؤتمر العام عن الدورات المشار إليها .

هيئة ثقافية وعلمية في العالم، والآخر موضوعي يتعلق بضرورة مراعاة نوع من التوازن الجغرافي بين مناطق العالم حتى يصبح المجلس معبرا بحق عن التنوعين الثقافي والحضاري في العالم وكي يضم المجلس ممثلين عن كافة الثقافات والحضارات.

ومنذ إنشاء اليونسكو وحتى عام 1968 لم تكن هناك معايير محددة ومتفق عليها لترجمة مبدأ عدالة التوزيع الجغرافي ووضعه موضع التنفيذ الفعلي. ولذلك عكس تشكيل المجلس التنفيذي خلال تلك الفترة خللا واضحا لصالح مجموعة الدول الأوروبية والغربية على حساب باقي المجموعات. وقد وصل الخلل في السنوات الأولى إلى حد أن ممثلي الدول الغربية في المجلس التنفيذي كانت لهم وحدهم أغلبية مطلقة إذ كان لهذه المجموعة وحدها عشرة مقاعد من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها 18 مقعدا. ومع زيادة انضمام الدول إلى اليونسكو عدّل الدستور عدة مرات لزيادة عدد مقاعد المجلس التنفيذي، وإفساح المجال على نحو مطرد لتحسين تمثيل المجموعات الأخرى داخله. ثم استقر الرأي منذ عام 1968 على تقسيم الدول الأعضاء إلى خمس مجموعات انتخابية لكل منها «حصة» من المقاعد كانت تتغير بالتدريج مع تغير عدد خمس أعضاء الدول في هذه المجموعات الانتخابية وهي.

1- المجموعة الأولى. وتضم دول أوروبا الغربية وبعض الدول الأخرى وعددها 26 دولة ولها الآن تسعة مقاعد (كانت عشرة مقاعد حتى عام 1985).

2- المجموعة الثانية: وتضم دول أوروبا الشرقية وعددها 11 دولة ولها أربعة مقاعد.

3- المجموعة الثالثة: وتضم دول أمريكا اللاتينية وعددها 33 دولة ولها تسعة مقاعد.

4- المجموعة الرابعة: وتضم الدول الآسيوية وعددها 26 دولة ولها تسعة مقاعد (كانت ثمانية فقط قبل عام 85 وزيدت مقعدا واحدا أخذ من حصة المجموعة الأولى).

5- المجموعة الخامسة: وتضم الدول العربية والافريقية وعددها 62 دولة ولها عشرون مقعدا، وتنقسم هذه المجموعة بدورها إلى مجموعتين

جدول يبين

تمثيل المجموعات الأقليمية المختلفة في المجلس التنفيذي

السنة	المجموعة الأولى		المجموعة الثانية		المجموعة الثالثة		المجموعة الرابعة		المجموعة الخامسة		إجمالي الدول الأعضاء	إجمالي مقاعد المجلس التنفيذي
	(2)	(1)	(2)	(1)	(2)	(1)	(2)	(1)	(2)	(1)		
1950	19	10	4	صفر	17	4	11	2	7	2	58	18
1960	22	9	10	2	20	5	17	5	31	3	100	30
1970	27	9	10	3	24	6	19	5	45	11	125	34
1983	26	10	11	4	33	9	26	8	62	20	158	51

ملحوظة :

(1) عدد المقاعد المخصصة للمجموعة في المجلس التنفيذي .

(2) عدد دول المجموعة في اليونسكو .

فرعيتين هما المجموعة العربية وتتكون من عشرين دولة ولها سبعة مقاعد، والمجموعة الافريقية وعددها 42 دولة ولها ثلاثة عشر مقعدا، وذلك وفقا لاتفاق داخلي بين أعضاء هذه المجموعة.

ويظهر الجدول التالي تطور تمثيل هذه المجموعات الخمس في المجلس التنفيذي منذ إنشائه حتى عام 1983.

ويتضح من هذا الجدول أن الدول الغربية وحدها كانت تحتل في السنوات الأولى لليونسكو عشرة مقاعد من إجمالي مقاعد المجلس البالغ عددها في ذلك الوقت ثمانية عشر مقعدا فقط، بينما اختصت المجموعات الأخرى مجتمعة بثمانية مقاعد فقط. وفي عام 1960 كانت نسبة التمثيل في المجلس إلى عدد الدول 1 : 4, 2 للمجموعة الأولى، 1 : 5 للمجموعة الثانية، 1 : 4 للمجموعة الثالثة، 1 : 3, 6 للمجموعة الرابعة، 1 : 3, 10 للمجموعة الخامسة. أي أن المجموعة الخامسة كانت أسوأ هذه المجموعات تمثيلا في المجلس. وهكذا يمكن القول إن نظام المجموعات الانتخابية قد أدى إلى تحسن كبير في توزيع مقاعد المجلس التنفيذي، وأنصف المجموعة الخامسة على وجه الخصوص.

ومن الجدير بالذكر أن الدول العربية أقدم في عضويتها لليونسكو من الدول الإفريقية، ولذلك فإن حظها من التمثيل في المجلس التنفيذي يعتبر، من الناحية التاريخية، أوفر من حظ المجموعة الإفريقية التي لم يصبح لها ثقل يذكر في اليونسكو إلا منذ بداية الستينات فقط، أما قبل ذلك فقد كانت شبه غائبة عن ساحة اليونسكو. ولذلك يمكن القول إن المجموعة الخامسة، التي تتكون الآن من الدول العربية والإفريقية، كانت قاصرة في واقع الأمر على الدول العربية طوال الخمس عشرة سنة الأولى منذ إنشاء المنظمة.

وقد أفاد نظام المجموعات الانتخابية المجموعة الخامسة بشقيها العربي والإفريقي. وفيما يتعلق بالمجموعة العربية فإن عدد ما يخصها الآن من مقاعد في المجلس التنفيذي سبعة مقاعد أي حوالي 14٪ من إجمالي عدد مقاعد المجلس. ولما كان عدد الدول العربية الآن عشرين دولة فإن معنى ذلك أن لكل ثلاث دول عربية تقريبا مقعدا في المجلس. وتوضح هذه النسبة مدى التحسن الذي طرأ على تمثيل المجموعة العربية في المجلس

مقارنة بالسنوات الأولى حيث إنه في الفترة (1946- 1951) كان ممثل دولة عربية واحدة هي مصر هو الذي يشغل مقعدا في المجلس التنفيذي، أي أن نسبة التمثيل كانت في ذلك الوقت 1 : 6. ومن هذه القائمة الشاملة تتضح الحقائق التالية.

أولا: وضع مصر الخاص داخل المجلس التنفيذي: فقد شغلت مصر فيه منذ إنشاء اليونسكو حتى نهاية السبعينات مقعدا شبه دائم. وكان وضع مصر في هذا المجلس يشبه وضع دول أخرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية والمكسيك والهند وباكستان التي احتلت مقاعد دائمة منذ التحاقها باليونسكو على الرغم من خلو دستور اليونسكو من النص صراحة على فكرة المقاعد الدائمة. لكن هذه الدول جميعا مثلت رموزا ثقافية أو حضارية أضفت عليها صفة تمثيلية خاصة داخل المجلس. وقد ساعد مصر على تبؤ هذه المكانة في اليونسكو عديد من العوامل، منها أنها كانت أكثر دول المجموعة العربية تقدما من النواحي الثقافية والعلمية والتربوية، وتراكم لديها خبرة خاصة في العمل الثقافي الدولي منذ نشاطها المتميز في إطار المعهد الدولي للتعاون الفكري، وأهمية مصر من الناحيتين الثقافية والحضارية كمستودع للعديد من الحضارات التي تركت بصمات كبيرة على أرضها، وكدولة محورية في حوار الثقافات.. و فيما يلي قائمة بممثلي الدول العربية في المجلس التنفيذي لليونسكو منذ انشاء تلك المنظمة حتى الآن:

م	الدولة	سنوات التمثيل في المجلس التنفيذي	اسم العضو
1	مصر	1946 - 1951	شفيق غربال
		1954 - 1962	محمد عوض محمد (رئيس المجلس 1960 - 1962)
		1962 - 1970	ثروت عكاشة
		1970 - 1976	د. عبد الوهاب البرلسي
		1976- 1980	د. شمس الدين الوكيل (رئيس المجلس 1978- 1980)
		1985	د. محمد فتح الله الخطيب

م	الدولة	سنوات التمثيل في المجلس التنفيذي	اسم العضو
2	لبنان	1950 - 1958 1966 - 1974 1983 - 1987	جون مارون فؤاد صروف (رئيس المجلس 1972 / 1974) كميل أبو الصوان
3	سوريا	1951 - 1954 1974 - 1978 1983 - 1987	قسطنطين زريق حسين مريود عيد عبده
4	المغرب	1958 - 1966	محمد الفاسي
5	السودان	1962 - 1966 1978 - 1983	زيادة أرباب ضيف الله الحاج يوسف عثمان إسماعيل (حل محله بشير البكري)
6	الجزائر	1968 - 1974 1985	أحمد طالب الإبراهيمي محمد إبراهيم الميلي
7	تونس	1974 - 1978 1980 - 1985	محمود مسعدي
8	الأردن	1976 - 1980 1985	خليل سالم عبد السلام المجالي

م	الدولة	سنوات التمثيل في المجلس التنفيذي	اسم العضو
9	العراق	1978 - 1983	د. عزيز الحاج حيدر
10	السعودية	1972 - 1976	محمد الخويطر
11	ليبيا	1976 - 1980	علي فهمي خشيم
12	الكويت	1983 - 1987	عبد العزيز حسين
13	موريتانيا	1974 - 1978	أحمد ولد سيدي بابا

والحضارات الذي تطلعت إليه اليونسكو. يضاف إلى ذلك أن وضع مصر الجغرافي والثقافي كدولة أفرو-آسيوية وعربية وإسلامية في الوقت نفسه، ودورها السياسي كزعيمة للتيار القومي العروبي وتيار عدم الانحياز العالمي، أضفيا عليها أهمية خاصة في أي محفل دولي.

وقد أثار قيام المجموعات الانتخابية عددا من الصعوبات في وجه قدرة مصر على الاحتفاظ بمقعد دائم في المجلس التنفيذي لأن تحديد عدد معين من المقاعد لكل مجموعة قد زاد من حدة المنافسة بين دول المجموعة لشغل المقاعد المخصصة لها في المجلس. وشهدت المجموعة الخامسة مناقشات حامية وخلافات حادة حول معايير توزيع حصتها على المجموعتين الفرعيتين الافريقية والعربية. كما شهدت المجموعة العربية فيما بينها خلافات كبيرة وتنافسا بين أعضائها على شغل المقاعد المخصصة لها في المجلس. وكانت هزيمة 1967 وتزايد الإمكانات المالية لدول الخليج قد أضعفا من مركز مصر النسبي داخل المجموعة العربية، لكن مصر كانت تستطيع الاعتماد على رصيدها التاريخي في اليونسكو، وعلى رصيدها السياسي لدى المجموعة الإفريقية ودول عدم الانحياز لكي تحسم الأمر لصالحها داخل المؤتمر العام في حالة عدم اتفاق المجموعة العربية فيما بينها. إذ من الجدير بالذكر التنبيه إلى أن تشكيل المجموعات الانتخابية لا يعني ضرورة اتفاق هذه المجموعات حتما على المرشحين لعضوية المجلس التنفيذي. كل ما في الأمر أن وجود مثل هذا الاتفاق يؤكد فرص الفوز، لكن المؤتمر العام

ككل هو الذي ينتخب، ومن ثم يحسم الأمر في حالة عدم اتفاق المجموعة الانتخابية. وفي هذا الإطار لم تواجه مصر صعوبة تذكر لإعادة انتخابها بصفة منتظمة في المجلس التنفيذي حتى مع تزايد المعارضة لها داخل المجموعة العربية. لكن توقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد أدى إلى تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية وفي منظمة المؤتمر الإسلامي، وعزلها إلى حد كبير في مجموعة عدم الانحياز. وقد أدى هذا إلى عدم تمكن المرشح المصري للمجلس التنفيذي من الحصول على الأغلبية اللازمة في عام 1980 وذلك لأول مرة في تاريخ اليونسكو.

لكن التغير النسبي في التوجهات الخارجية لمصر في عهد الرئيس مبارك، بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، أسهم في استعادة مصر بعضا من المواقع التي كانت قد فقدتها، مما مهد الوضع لاستعادة مقعدها المفقود في المجلس التنفيذي. ففي انتخابات عام 1985، ورغم استمرار تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ومن ثم رفض المجموعة العربية لليونسكو شغل مرشح من مصر أحد مقاعد المجلس التنفيذي المخصصة لهذه المجموعة، أعلنت مصر في المؤتمر العام ترشيحها للدكتور فتح الله الخطيب الذي حصل على أعلى الأصوات مقارنة بالأصوات التي حصل عليها مرشحو الدول العربية الأخرى.

وقد اهتمت الحكومة المصرية اهتماما خاصا بالمجلس التنفيذي باعتباره واحدا من أخطر أجهزة اليونسكو. ويتجلى هذا الاهتمام بوضوح عند استعراض أسماء الشخصيات المصرية في المجلس التنفيذي. فقد تقلد معظم هذه الشخصيات مناصب وزارية هامة حيث كان السيد/ ثروت عكاشة وزيرا للثقافة، وكل من الدكتور عبد الوهاب البرلسي والدكتور شمس الدين الوكيل وزيرا للتعليم العالي، أما الدكتور فتح الله الخطيب فقد شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية، ثم منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية في الوزارة الاتحادية. من ناحية أخرى فقد تجسد تقدير اليونسكو بصفة عامة والمجلس التنفيذي بصفة خاصة للدور المصري أكثر من مرة حين تم اختيار السيد/ محمد عوض رئيسا للمجلس التنفيذي عامي 1960 و 1961 والدكتور/ شمس الدين الوكيل رئيسا له عامي 1978 و 1980.

ثانيا: تأتي لبنان في المرتبة الثانية بعد مصر من حيث عدد السنوات

التي شغل فيها ممثلها مقعدا في المجلس التنفيذي، إذ بلغت جملة هذه السنوات حتى نهاية عام 1987 عشرين عاما. وقد يبدو هذا غريبا بالنسبة لدولة عربية صغيرة الحجم، محدودة التأثير على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن الحقيقة أن لبنان تمتعت هي الأخرى بوضع خاص في اليونسكو. ففي ظل غياب المغرب العربي عن اليونسكو حتى نهاية الخمسينات تقريبا حظيت لبنان بتأييد ودعم فرنسا والدول الناطقة بالفرنسية عموما على ساحة اليونسكو. كما طرحت لبنان نفسها كدولة تتمتع بخصوصية معينة بسبب تركيبتها الطائفية والثقافية الفريدة، وكملتقى خصب لروافد حضارية وثقافية متعددة، ومن ثم مؤهلة أكثر من غيرها لكي تلعب دورا متميزا في الحوار بين الثقافات والحضارات الذي طالبت به اليونسكو. وكان النظام الليبرالي اللبناني موضع تقدير خاص من جانب العديد من الأوساط الثقافية ودول العالم أيضا وخصوصا قبل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في منتصف السبعينات. ولهذا فإن بيروت كانت هي العاصمة العربية الوحيدة حتى الآن التي استضافت اجتماعات المجلس في دورتيه الثانية عشرة والثالثة عشرة اللتين عقدتا خلال شهري نوفمبر وديسمبر عام 1948 قبيل وأثناء انعقاد المؤتمر العام الثالث. كما تولى الأستاذ فؤاد صروف، ممثل لبنان في المجلس، رئاسته في الفترة من 1972 حتى 1974.

ثالثا: كانت مصر والسودان ودول المشرق العربي عموما هي الدول الأكثر حضورا في المجلس التنفيذي لليونسكو حتى منتصف الستينات، ثم بدأ ظهور المغرب العربي فدول الخليج. وأصبح المغرب العربي أكثر حضورا في المجلس التنفيذي لليونسكو، وشاركت جميع دوله في عضوية المجلس لدورة أو أكثر، وأصبح لها الآن وبشكل يكاد يكون ثابتا مقعدان بالمجلس.

ومن الجدير بالذكر أن المغرب كانت هي أولى دول المغرب العربي التي انتخبت عضوا بالمجلس التنفيذي لدورتين متتاليتين (1958 و 1966) وتولى ممثلها السيد/ محمد الفاسي رئاسة المجلس في الفترة من 1964 حتى 1966. رابعا: يتضح أن معدل تناول الدول العربية في المقاعد المخصصة لها بالمجلس التنفيذي ليس سريعا، حيث نجد أن سبع دول، أي أكثر من ثلث المجموعة العربية، لم تمثل حتى الآن في المجلس التنفيذي لليونسكو. وهذه الدول هي. البحرين وعمان وقطر والصومال ودولة الإمارات العربية واليمن

الشمالي واليمن الجنوبي. وهذه الدول هي دول حديثة العهد نسبيا بالحياة الدولية، كما أنها دول في مجملها صغيرة الحجم، ولا تولى عموما اهتماما كبيرا بالصراع على المقاعد في المحافل الدولية لأسباب موضوعية قد يكون من بينها وربما أهمها عدم توافر فائض من الخبرات أو الشخصيات المؤهلة لشغل مثل هذه المواقع الهامة نظرا لحاجة قضايا العمل الداخلي الماسة إليها.

وجدير بالذكر أن المجموعة العربية في اليونسكو حاولت وضع ضوابط للترشيح لشغل المقاعد المخصصة لها في المجلس التنفيذي. وكان آخر هذه الضوابط ما تم الاتفاق عليه في اجتماعها الذي عقد بمقر المنظمة في شهر أكتوبر 1986.

وكان في مقدمة هذه الضوابط التأكيد على مبدأ المساواة بين كل الدول العربية في تمثيلها في عضوية المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو. وانطلاقا من هذا المبدأ اتفقت المجموعة على أن تكون الأولوية لمرشحي الدول العربية التي لم يسبق أن مثلت في عضوية المجلس، وذلك بحسب تواريخ انضمامها للمنظمة وبموجب قاعدة الحروف الهجائية، تليها الدول التي مثلت مرة واحدة ثم الدول التي مثلت مرتين.. . وهكذا. فإذا ما أبدت الدولة صاحبة الحق في الأولوية عدم رغبتها في الترشيح يعرض الأمر على الدولة التي تليها في ترتيب الأولويات وفقا للحروف الهجائية.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن أعضاء المجلس التنفيذي كانوا ينتخبون أصلا من جانب المؤتمر العام بصفتهم الشخصية، ولم يكونوا يمثلون حكوماتهم أو يتحدثون باسمها في المجلس التنفيذي. لكن جدلا صاخبا دار في المؤتمر العام حول علاقة عضو المجلس التنفيذي بحكومة الدولة التي ينتمي إليها، وأسفر هذا الجدل عن تعديلات عديدة أضفت على عضو المجلس التنفيذي صفة تمثيله لحكومته ومنح حكومته حق تغييره في حالة استحكام الخلافات بينهما.

والواقع أن علاقة أعضاء المجلس التنفيذي من العرب بحكوماتهم كانت علاقة مرضية بشكل عام ولم يسدها توتر إلا في النادر. بل يمكن القول إجمالا إن هذه العلاقات منذ البداية كانت علاقات وثيقة جدا، وإن أعضاء المجلس التنفيذي كانوا يعبرون عن سياسات حكوماتهم بدقة حين يكون

لهذه الحكومات موقف محدد في بعض القضايا المعروضة على المجلس التنفيذي مع فتح باب الاجتهاد أمام عضو المجلس في غير ذلك من الأمور. وقد اتخذ هذا التعاون شكلا محددا: فكثيرا ما يحدث أن يكون عضو المجلس التنفيذي هو نفسه المندوب الدائم لدى اليونسكو، أي الممثل الرسمي لحكومته لدى المنظمة الدولية. وحين يكون عضو المجلس التنفيذي شخصا آخر غير المندوب الدائم فإن عضو المجلس يعين المندوب الدائم لحكومته كنائب عنه لحضور جلسات المجلس عندما يتعذر عليه شخصيا الحضور، ويتمتع هذا النائب بكافة حقوق العضو الأصلي وخصوصا ما يتعلق منها بالتصويت والمشاركة في المناقشات، وذلك وفقا للائحة الداخلية للمجلس التنفيذي. ونظرا لأن الدول العربية لا ترشح لعضوية المجلس التنفيذي في العادة سوى من هم أهل لثقتها، وعادة ما يكون هؤلاء المرشحون رؤساء لوفود بلادهم لدى المؤتمر العام أو أعضاء بارزين فيها، فإن احتمال وجود خلاف حاد بين عضو المجلس وحكومته هو احتمال ضئيل ولا يحدث إلا في الحالات النادرة. وتتركز هذه الحالات في الغالب عند حدوث تغيير مفاجئ وحاد في النظام السياسي عقب ثورة أو انقلاب عسكري. وقد حدث هذا كثيرا في العديد من الدول النامية. لكن رغم التقلبات الكثيرة والمفاجئة في النظم السياسية للعالم العربي، إلا أن مشكلات من هذا النوع لم تثر بشكل حاد، وحين كانت تثور فسرعان ما يتم احتواؤها بالصبر أو بالانتظار إلى حين إنهاء عضو المجلس التنفيذي مدته القانونية. وحالة التغيير الوحيدة لمثلها في المجلس التنفيذي التي أقدمت عليها دولة عربية، بعد أن أصبح هذا التغيير ممكنا وفقا للتعديلات الدستورية الأخيرة، هي حالة العضو السوداني عثمان سيد أحمد إسماعيل الذي انتخب في عام 1983. ويبدو أن هذا العضو كان وثيق الصلة بحكومة الرئيس السابق جعفر نميري الذي أسقطته انتفاضة أبريل 1985، ورشحت السودان بدلا منه السيد/بشير البكري ليحل محله حتى نهاية مدته في المجلس.

ج- الموظفون العرب في الجهاز الإداري لليونسكو

يثور العديد من الصعوبات عند محاولة تحديد ثقل الموظفين العرب في الجهاز الإداري لليونسكو. فالعاملون في هذا الجهاز، شأنهم في ذلك شأن

العاملين في أي منظمة دولية حكومية، لا يمثلون حكوماتهم وإنما يقومون بوظيفة دولية لحساب جماعة الدول التي تجسدها المنظمة التي يعملون بها. وعلى الرغم من أن المدير العام، الذي يقود هذا الجهاز ويسأل عن أدائه أمام كل من المؤتمر العام والجهاز التنفيذي، مطالب بمراعاة التوزيع الجغرافي عند تعيينه للعاملين بهذا الجهاز إلا أن وضع هذا المعيار موضع التطبيق يمثل مشكلة شديدة الصعوبة والتعقيد.

أولا: تختلف وظائف العاملين بالجهاز الإداري اختلافا هائلا بدءا من عامل النظافة وانتهاء بمساعد المدير العام. في هذا الإطار يتم التمييز عادة بين نوعين من الأعمال: الأعمال الإدارية والخدمية البحتة، والأعمال الفنية أو المهنية. ويتم استبعاد النوع الأول من الوظائف التي تخضع للتوزيع الجغرافي، ولا يخضع لمعيار التوزيع الجغرافي سوى الوظائف المهنية أو الفنية ووظائف الإدارة العليا.

ثانيا: نظرا لتزايد النشاط الميداني لليونسكو، مثلها في ذلك مثل العديد من المنظمات الدولية الأخرى، فقد اقتضى هذا النشاط تزويد العديد من البلدان بالخبراء اللازمين لتنفيذ مشروعات اليونسكو في هذه البلدان. ونظرا لأن تعيين هؤلاء الخبراء يتوقف على قبول الدول المضيفة لهم فضلا عن أن تمويلهم يتم من موارد من خارج الميزانية العادية لليونسكو، فقد كان من الصعب إخضاع هذا النوع من الوظائف لمعيار التوزيع الجغرافي. أي أن الوظائف الفنية أو المهنية نفسها لا تخضع جميعها إذاً للتوزيع الجغرافي، ويقتصر الجزء الخاضع منها للتوزيع الجغرافي عادة، فيما عدا استثناءات محدودة، على الموظفين بالمقر والمكاتب الإقليمية والبعثات التمثيلية الدائمة أو شبه الدائمة، أي على معظم الوظائف الفنية أو المهنية التي يتم تحويلها من الميزانية العادية لليونسكو.

ويتضح من هذين الجدولين أن معيار التوزيع الجغرافي لو طبق تطبيقا صارما لكان معنى ذلك أن يتراوح متوسط نصيب كل دولة من الدول الأعضاء في اليونسكو ما بين 8, 4 موظف عند أدنى معدل له (عام 1946)، و 6, 25 موظف عند أعلى معدل له (1970) وذلك منذ إنشاء اليونسكو حتى الآن.

لكن الواقع أنه كان يستحيل من الناحية العملية تحقيق المساواة التامة بين الدول. فالحاجة إلى تكوين أمانة سر للمنظمة الوليدة على وجه السرعة

واختيار المقر في باريس أديا إلى الاستعانة بعدد كبير من الموظفين الفرنسيين (لأن فرنسا هي دولة المقر فضلا عن أنها كانت أيضا مقرا للمعهد الدولي للتعاون الفكري) والموظفين البريطانيين. وعندما بدأت الدول الجديدة تطالب بتعديل الخلل القائم في وظائف أمانة السر فإن النقاش الذي دار حول هذا الموضوع أوضح أن الوظائف التي يمكن عملا تطبيق المعيار الجغرافي بشأنها هي الوظائف الفنية والمهنية وكوادر الإدارة العليا التي تمول من موارد الميزانية العادية كما أسلفنا، وهذه الوظائف تمثل تقريبا حوالي ثلث إجمالي الوظائف. و فيما يلي بيان بتطور إجمالي الوظائف الممولة من الميزانية العادية مقارنة بالوظائف الخاضعةللتوزيع الجغرافيك:

السنة	الوظائف الممولة من الميزانية العادية	إجمالي الوظائف	الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي
1950	825	855	345
1955	973	1197	350
1960	1092	1593	400
1965	1590	2541	600
1970	1920	3197	700
1975	2257	3457	900
1980	2470	3390	950
1985	2744	2865	1100

لكننا لو نظرنا إلى عدد هذه الوظائف بالمقارنة بعدد الدول الأعضاء في اليونسكو لوجدنا أن متوسط نصيب كل دولة يتراوح ما بين 6 و 7 وظائف.

وتظهر المناقشات التي دارت في دورات المؤتمر العام لليونسكو واجتماعات المجلس التنفيذي، حول مفهوم التوزيع الجغرافي العادل لوظائف اليونسكو الذي أشار إليه دستور المنظمة، أن الدول التي تساهم في نصيب مرتفع في ميزانية اليونسكو رفضت اعتماد مبدأ المساواة بين الدول كمبدأ استرشادي يتعين على المدير العام من يعمل على تحقيقه أو الاقتراب من تحقيقه كلما أمكن ذلك. وتم الاتفاق بعد مناقشات عاصفة على ضرورة أن

كما يوضح الجدول التالي متوسط عدد الموظفين العاملين بأمانة السر (بالمقر وخارج المقر) مقارنة بعدد الدول الأعضاء :

السنة	عدد الدول الأعضاء	عدد الموظفين بالمقر	المتوسط	عدد الموظفين خارج المقر	المتوسط	إجمالي عدد الموظفين	المتوسط
1946	27	122	(4.5)	8	(0.3)	130	(4.8)
1950	59	807	(13.7)	48	(0.8)	855	(14.15)
1955	74	884	(11.9)	313	(4.2)	1197	(16.2)
1960	82	1005	(12.3)	588	(7.2)	1593	(19.4)
1965	119	1497	(12.6)	1044	(8.8)	2541	(21.3)
1970	125	1852	(14.8)	1345	(10.8)	3197	(25.6)
1975	136	2193	(16.1)	1264	(9.3)	3457	(25.4)
1980	150	2377	(15.8)	1013	(6.7)	3390	(22.6)
1984	161	2432	(15.1)	812	(5.0)	3244	(20.1)
1986	158	2136	(13.5)	729	(4.6)	2865	(18.1)

المصدر : 125 EX / INF. 10

تكون هناك علاقة ارتباطية بين حصة الدولة في ميزانية اليونسكو وحصتها في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي. ونظرا لأن هذه الوظائف ليست ذات طبيعة واحدة فقد ثار العديد من المشكلات الفنية لحساب أوزان الوظائف، وتم الاتفاق على نظام للحصص تغير عدة مرات. ولا أعتقد أنه من المفيد هنا الدخول في تفاصيل هذا النظام أو التعديلات التي أدخلت عليه. يكفي فقط أن نوضح أن هذا النظام يصنف الدول في شرائح معينة حسب نسبة مساهمتها في ميزانية اليونسكو، ولكل شريحة من هذه الشرائح «حصة» معينة من الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي تنطوي على حد أدن وحد أقصى بحيث يمكن القول إن الدولة المعينة «ممثلة تمثيلا عادلا» في أمانة سر اليونسكو إذا كان عدد الوظائف التي يشغلها مواطنوها لا يقل عن الحد الأدنى ولا يتجاوز الحد الأعلى. فإذا قل العدد عن ذلك أصبحت الدولة ممثلة بأقل مما يجب، وتعين على المدير العام إعطاء رعايا هذه الدولة أولوية عند شغل الوظائف الشاغرة. أما إذا زاد العدد على-ذلك فيتعين على المدير العام أن يراعي عدم تجديد عقود العدد الزائد كلما كان ذلك ممكنا.

والشريحة الدنيا المحددة لحصص الدول في وظائف أمانة سر اليونسكو هي شريحة الدول التي تساهم كل منها بأقل من 20, 0 ٪ ونسبة الدول الواقعة ضمن هذه الشريحة إلى إجمالي الدول الأعضاء يزيد في الواقع عن 80٪ (109 دول في اليونسكو من إجمالي عدد الدول البالغ 160 دولة عام 1985 تدفع الحد الأدنى، أي 01, 0٪).

وحصة كل من هذه الدول من وظائف اليونسكو هي حاليا من 2- 8 وكانت في الستينات من 2- 3 وظائف. وتقع الدول العربية جميعها ضمن هذه الشريحة.

وكان عدد الموظفين العرب في السنوات الأولى لليونسكو ضئيلا للغاية يكاد يقترب من الصفر، ثم تحسن قليلا بالتدريج خلال الخمسينات: خمسة (عام 1950) موزعين كالتالي مصر: ثلاثة، العراق ؛ واحد، لبنان: واحد، أي 4, 1٪ من إجمالي الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي، زاد في نهاية الخمسينات إلى 12 أي حوالي 3٪ من إجمالي هذه الوظائف. ثم تضاعفت هذه النسبة خلال السبعينات والثمانينات. انظر الجداول المرفقة:

جدول تمثيل المجموعة العربية في وظائف أمانة السر الخاضعة
للتوزيع الجغرافي خلال الخمسينات

الدول الأعضاء	1950	1952	1954	1957	1958
السعودية	–	–	–	–	–
مصر	3	6	6	7	6
العراق	1	1	1	–	–
لبنان	1	2	1	2	2
ليبيا	x	x	–	–	–
المغرب	x	x	x	–	–
سوريا	–	4	3	3	3
تونس	x	x	–	–	–

ملحوظة : العلامة (x) تشير إلى أن الدولة المعنية لم تكن قد التحقت بعد باليونسكو .

ويمكن من هذا الجدول الأخير أن نتبين ما يلي:-

أولا : يعتبر «تمثيل» المجموعة العربية في الجهاز الإداري لليونسكو تمثيلا طبيعيا وفقا للمعايير المستخدمة، وإن كان هذا التمثيل قد وقف عند حدوده الدنيا عام 1973 ثم بدأ يتحرك في اتجاه متصاعد حتى استقر بالقرب من منتصف المسافة بين الحدود الدنيا والحدود القصوى عام 1985 . ومع ذلك فإن المجموعة العربية تستطيع أن تضاعف عدد الموظفين العرب في أمانة سر اليونسكو دون أن تتجاوز الحدود المسموح بها .

ثانيا : هذا التمثيل الطبيعي للمجموعة ككل يخفى خللا واضحا في توزيع الوظائف بين أعضائها . فهناك أربع دول تجاوزت حصتها ، وسبع دول بقيت داخل نطاق هذه الحصة، ودولة واحدة ممثلة بأقل من الحد الأدنى، وثماني دول غير ممثلة على الإطلاق (1985) . ويعكس هذا الوضع بشكل أو بآخر حقيقة انقسام العالم العربي إلى دول مصدرة للعقول والخبرات وأخرى مستوردة لها . لكن هذه الحقيقة لا تفسر كافة المعاني التي تنطوي عليها أرقام هذا الجدول والأرقام الأخرى التي ذكرناها من قبل. فارتفاع عدد الموظفين الأردنيين يعكس حقيقة أخرى وهي الشتات الفلسطيني في

جدول مقارن بالوظائف الخاصة بالتوزيع الجغرافي والتي يشغلها

عرب عن عامي 1973 و 1985

م	الدولة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	1973	1985
1	الجزائر	2	8	3	15
2	مصر	2	8	6	10
3	لبنان	2	8	5	9
4	المغرب	2	8	5	9
5	تونس	2	8	3	8
6	الأردن	2	8	7	7
7	السودان	2	8	3	7
8	سوريا	2	8	4	5
9	العراق	2	8	3	3
10	اليمن الجنوبي	2	8	1	4
11	ليبيا	2	8	صفر	2
12	البحرين	2	8	1	صفر
13	قطر	2	8	صفر	1
14	عمان	2	8	صفر	صفر
15	السعودية	2	8	صفر	صفر
16	اليمن الشمالي	2	8	صفر	صفر
17	الإمارات العربية	2	8	صفر	صفر
18	الكويت	2	8	صفر	صفر
19	الصومال	2	8	–	–
20	موريتانيا	2	8	–	–
	المجموع	40	160	41	80

المهجر. ففي كل عواصم العالم تقريبا تعيش أعداد كبيرة من الكوادر

والخبرات الفلسطينية المؤهلة تأهيلا عاليا، والتي تتاح أمامها فرص أكثر من غيرها للحصول على أنواع معينة من الوظائف، وذلك لأسباب متعددة.

وربما تكون الظاهرة اللافتة للنظر هي أن عدد الموظفين العرب من الدول الناطقة بالفرنسية قد مال كثيرا نحو الزيادة بشكل عام وخصوصا في عهد أحمد مختار أمبو. وفي هذا الإطار فقد حظيت الجزائر بوضع خاص جدا، حيث تمكنت من الحصول على وظائف تعادل تقريبا ضعف الحد الأقصى لحصتها.

وكانت الشخصيات العربية التي شغلت مناصب مرموقة في الجهاز الإداري لليونسكو طوال الأربعين عاما الماضية محدودة العدد جدا، فلم يرشح أي عربي حتى الآن لمنصب المدير العام، ولم يحصل أي عربي على منصب نائب المدير العام، أما منصب المدير العام المساعد فقد حصل عليه كل من المهدي المنجرة (المغرب) عندما عين رئيسا لقطاع العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية والثقافية (من 10 يوليو 66 إلى 29 يناير 1970)، ثم رئيسا لقطاع ما قبل البرمجة (من 1 يناير 1971 إلى 30 ديسمبر 1974)، وعبد الرازق قدورة (سوريا) الذي يرأس قطاع العلوم باليونسكو منذ عام 1976 حتى الآن. كما حصل على هذه الدرجة بصفة شخصية كل من حنا سابا (مصر) الذي وصل إلى منصب المستشار القانوني للمنظمة (من 1 يوليو 67 إلى 31 ديسمبر1970)، والشيخ بكري (الجزائر) الذي عينه أحمد مختار أمبو مديرا لمكتبه طوال عشر سنوات (1976- 1986) قبل أن يتولى منصب مدير مكتب التربية الدولي.

2- أجهزة الاتصال ورسم السياسات العربية باليونسكو

هناك نوعان من أجهزة الاتصال التي تسهم على نحو أو على آخر في رسم سياسات الدول الأعضاء تجاه اليونسكو: اللجان الوطنية لليونسكو في الدول الأعضاء، والوفود الدائمة للدول الأعضاء لدى اليونسكو.

1- اللجان الوطنية العربية لليونسكو

لن يتسع المقام هنا لدراسة تفصيلية مقارنة للجان العربية لليونسكو لأن هذا التفصيل قد يحتاج إلى حيز لا تحتمله هذه الدراسة. ومع ذلك فإن للدراسة المقارنة في هذا الإطار أهميتها لأنها تعكس درجة الاختلاف في

الأنظمة السياسية العربية، وفي طبيعة المؤسسات القائمة على قطاعات التربية والثقافة والعلوم والإعلام في تلك الدول، كما تعكس أيضا مدى أهمية اليونسكو في إدراك النخب السياسية أو نظم الحكم فيها.

وسوف نقتصر هنا على بعض الملاحظات التي تحاول الإحاطة بأهم هذه الاختلافات:

الملاحظة الأولى: تتعلق بنشأة اللجان الوطنية العربية لليونسكو. وتوجد حاليا لجنة لليونسكو في كل دولة عربية. ولكن تاريخ إنشاء هذه اللجان يتفاوت من دولة لأخرى. وكانت أولى هذه اللجان هي تلك التي أنشئت في لبنان وسوريا ومصر (1948- 1949) وآخرها لجنة الإمارات. ويرجع هذا الاختلاف بالطبع إلى اختلاف تاريخ التحاق الدول العربية باليونسكو، لكنه لا يفسر وحده تأخر إنشاء اللجان الوطنية لليونسكو سنوات طويلة في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال لم تنشأ لجنة وطنية لليونسكو بالسعودية بشكل رسمي إلا في عام 1965 على الرغم من أن السعودية هي من الدول المؤسسة لليونسكو. كذلك تشير الوثائق الرسمية إلى أن اللجنة الوطنية العراقية لليونسكو لم تنشأ إلا في عام 1962 على الرغم من أن العراق هي الأخرى إحدى الدول المؤسسة لليونسكو.

الملاحظة الثانية. تتعلق بحجم هذه اللجان والذي يتفاوت تفاوتا كبيرا من دولة لأخرى. فعدد أعضاء هذه اللجان يتراوح ما بين ستة أعضاء في حده الأدنى (الكويت) و 58 عضوا في حده الأقصى (المغرب). والواقع أنه لا توجد معايير واضحة أو موحدة تحكم عملية تشكيل اللجان الوطنية لليونسكو في الدول العربية، وهي تخضع للظروف الخاصة لكل دولة عربية وقت صدور قرار إنشاء اللجنة وهو قرار يتأثر في العادة باعتبارات متعددة ومتغيرة يصعب حصرها. ولا يمكن تفسير تنوع حجم اللجان العربية لليونسكو استنادا إلى معايير موضوعية خالصة مثل: مدى تشعب واتساع المؤسسات المعنية بشؤون التربية والثقافة والعلوم أو حجم النخبة البارزة في هذه المجالات.. الخ. فاللجنة المصرية تتساوى تماما من حيث الحجم مع اللجنة الأردنية (30 عضوا) وكلاهما أصغر من اللجنة السودانية (32 عضوا) أو المغربية، واللجنة العمانية (23 عضوا) تبلغ ضعف حجم اللجنة السورية (11 عضوا)... وهكذا.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بتشكيل اللجان العربية. والهيكل التنظيمي لهذه اللجان واحد تقريبا. إذ تتكون كل لجنة وطنية من جمعية عمومية ومكتب تنفيذي وأمانة سر، ويحتوي بعضها إلى جانب هذا على لجان نوعية أو لجان متخصصة. لكن تشكيل الجمعية العمومية نفسها يختلف من لجنة إلى أخرى. فبالإضافة إلى اختلاف حجم هذه الجمعية، كما ذكرنا، إلا أن هناك اختلافات أخرى متعددة، فبعض اللجان يفسح المجال لتمثيل الشخصيات المستقلة أو المنظمات غير الحكومية العاملة في ميادين الثقافة والفنون والعلوم وبعضها الآخر يقصر التمثيل على ممثلي الإدارات والأجهزة الحكومية (اليمن الديمقراطية). وفي معظم اللجان نلمس حضورا قويا لوزارة الخارجية سواء في الجمعية العمومية أو في المكتب التنفيذي، بينما ينعدم هذا الحضور أصلا أو يكون ضعيف المستوى في لجان أخرى (السودان مثلا).

الملاحظة الرابعة: تتعلق بحيوية هذه اللجان وفاعليتها. ولا توجد لدينا وثائق أو وسائل أخرى نستطيع أن نحكم من خلالها على هذه الفاعلية. لكننا لو احتكمنا إلى ما هو منصوص عليه في قرارات إنشائها لوجدنا أن بعضها يكاد يكون شكليا جدا لا فاعلية له على الإطلاق، ولا وجود له إلا بإرادة رئيسه. فاللجنة السعودية مثلا لا تجتمع إلا «كلما كان ذلك ضروريا» وبناء على دعوة الرئيس، بينما تجتمع معظم اللجان العربية الأخرى مرة واحدة على الأقل كل سنة وبعضها يجتمع مرتين. وفي هذا الإطار تمثل اللجنة المغربية استثناء لافتا للنظر، إذ جاء في مرسوم إنشائها نصا يقضي بضرورة اجتماعها مرة على الأقل كل شهر. لكن يصعب بالطبع الاستناد إلى ما هو منصوص عليه في القرارات للحكم على نشاط اللجان أو فاعليتها. فاللجنة المصرية مثلا لم تجتمع جمعيتها العمومية منذ سنوات عديدة. ومع ذلك فإنها تعتبر من أنشط اللجان العربية لأن لها أمانة سر قوية ممثلة في إحدى الإدارات التابعة لوزارة التعليم العالي، وتعتمد أساسا على اللجان النوعية في كافة التخصصات وهي لجان تجتمع عند الحاجة وبشكل دوري، ولا يكاد يمر أسبوع حتى تجتمع لجنة واحدة أو أكثر من تلك اللجان المتخصصة العديدة.

الملاحظة الخامسة: تتعلق بعلاقة اللجان بحكوماتها المعنية. وهنا تتضح

حقيقة جوهرية واحدة وهي أن اللجان العربية لليونسكو تخضع جميعها ومن دون استثناء للسلطة التنفيذية مباشرة، إذ يرأس وزير التعليم عادة، في جميع الدول العربية، اللجنة الوطنية لليونسكو في بلده. وهذا يدل في حد ذاته على مدى اهتمام الحكومات العربية على أعلى مستوى بهذه اللجان. لكن هذا الاهتمام الرسمي على مستوى عال يخفي أيضا رغبة واضحة في السيطرة الحكومية على تلك اللجان، يستوي في ذلك تلك اللجان التي تضم بين صفوفها شخصيات مستقلة أم لا.

ونظرا لطبيعة السلطة في البلاد العربية والعلاقات غير الودية بينها وبين النخبة المثقفة الحقيقية فغالبا ما نجد غيابا ملحوظا لقادة الفكر والرأي وكبار التربويين والفنانين والعلماء عن هذه اللجان. ولذلك فعادة ما تفتقد هذه اللجان إلى الروح والمبادرة والابتكار. لكن ذلك لا يعني أن هذه اللجان جيعا ميتة لا حراك فيها، فبعضها، بل ربما الكثير منها بالغ النشاط، لكن نشاطها نادرا ما يتسم بالصبغة الفكرية، وإنما هو نشاط تغلب عليه الصبغة البيروقراطية أو الإدارية. بمعنى آخر فإن هذه اللجان، بسبب طبيعتها الحكومية، تركز معظم جهدها على كيفية استفادة الأجهزة المختلفة من بعض الخدمات أو المزايا المادية أو العينية التي تقدمها اليونسكو وذلك على حساب الجانب الفكري والإنساني الخالص الذي تحاول اليونسكو القيام به. وهناك مثال شديد الوضوح على هذا وهو عدم اهتمام اللجان العربية على أي وجه من الوجوه بتتبع مشروع اليونسكو لكتابة «تاريخ التطور الثقافي والعلمي للبشرية» والاهتمام به على الصعيد الفكري، رغم أنها كانت على دراية تامة بكافة الترتيبات التي اتخذتها اليونسكو بهذا الشأن.

وكانت النتيجة هي احتواء هذا العمل العلمي الضخم على مغالطات عن الإسلام أثارت ثائرة عدد من المفكرين الإسلاميين العرب مما كاد يحدث أزمة بين الدول العربية واليونسكو على النحو الذي سنفصله فيما بعد.

الملاحظة السادسة والأخيرة: تتعلق بد بدور ووضع اللجان العربية داخل شبكة علاقات اليونسكو مع الدول الأعضاء. ومن المعروف أن شبكة هذه العلاقات واسعة جدا كما سبق أن أوضحنا. وفي بعض الدول العربية تلعب اللجنة الوطنية لليونسكو دورا مركزيا في هذه الشبكة. فهي التي تتلقى مراسلات ومكاتبات المندوب الدائم للدولة لدى اليونسكو. ويتم اتصال

جميع الأجهزة المعنية داخل الدولة باليونسكو من خلالها، وهي التي ترشح أسماء الوفد الدائم الذي يمثل الدولة لدى المؤتمر العام، ومن خلالها يتم اتصال ممثلي اليونسكو بهذه الهيئات أو بالأفراد.. . الخ. وهذا هو الوضع في مصر ودول أخرى. بينما نجد في العديد من الدول العربية الأخرى أن هذه اللجنة هي واحدة من الأجهزة في إطار شبكة العلاقات مع اليونسكو دون أن تلعب دورا تنسيقيا أو مركزيا. وهذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى تضارب الاختصاصات، خصوصا وأن الهيئات والإدارات والمؤسسات والأفراد الذين يمكن لليونسكو أن تدخل معهم في علاقات منتظمة أو غير منتظمة هم من الكثرة والتنوع بحيث يحتاج الأمر لجهاز مركزي يدير مثل هذه الاتصالات، والمفروض أن تكون اللجان الوطنية بمثابة هذا الجهاز المركزي. لكن رغم سمة المركزية الشديدة التي تميز الدول العربية عادة إلا أن هذه المركزية لا تعني دائما إدارة رشيدة أو شبكة اتصال عالية الكفاءة.

وأخيرا ربما يكون من المفيد في هذا الإطار أن نشير إلى وجود مركز للتنسيق بين اللجان الوطنية العربية. وقد اتخذ قرار إنشاء هذا المركز في المؤتمر الأول للجان الوطنية العربية الذي عقد في فاس عام 1958. ولهذا المركز جهاز دائم يتكون من رئيس وأمين سر عام ومندوب عن كل لجنة وطنية عربية، ومقره الرباط، وأقرت لائحة هذا المركز في المؤتمر الثالث للجان الوطنية العربية الذي عقد في القاهرة عام 1962. ووظيفة المركز هي أن يعمل كحلقة وصل وتنسيق بين اللجان العربية، ويعد جدول أعمال المؤتمرات الإقليمية للجان العربية وهي مؤتمرات تعقد في إطار النشاط الإقليمي لليونسكو.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أيضا أن النشاط الإقليمي لليونسكو على مستوى اللجان الوطنية لا يقتصر على المنطقة العربية ككل، وإنما توجد داخل المنطقة العربية مناطق فرعية أهمها منطقة الخليج. فمنذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي يعقد اجتماع سنوي للجان الوطنية الخليجية لليونسكو.

2- الوفود العربية الدائمة لدى اليونسكو

لكل دولة عربية الآن وفد دائم معتمد لدى اليونسكو. وقد حاولنا الحصول

على معلومات مفصلة عن هذه الوفود تسمح بدراسة مقارنة، لكننا لم نعثر إلا على القوائم الحالية. ولا يوجد بأرشيف اليونسكو أو أي إدارة أخرى سجل سنوي منتظم يحتوي على معلومات عن هذه الوفود. بل إن مكاتب الوفود العربية باليونسكو نفسها تخلو من مثل هذه المعلومات.

ولهذا فإنه من الصعوبة بمكان إجراء دراسة مقارنة بين الوفود العربية عبر المراحل الزمنية المختلفة. وفي حدود ما هو متاح من المعلومات يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولا: تعتبر وفود الدول العربية جميعها من بين الوفود صغيرة أومتوسطة الحجم لأن عدد أعضائها يتراوح ما بين 1 و 4 أشخاص، فقد يقتصر «الوفد» على المندوب الدائم فقط تعاونه أمينة سر، وقد يتضمن الوفد عددا من الملحقين، بالإضافة إلى المندوب الدائم، يتراوح عددهم ما بين اثنين او ثلاثة على أكثر تقدير.

ثانيا: هناك فصل تام بين وفود بعض الدول العربية المعتمدة لدى اليونسكو والبعثات الديبلوماسية المعتمدة لهذه الدول لدى الحكومة الفرنسية. وهذا هو الحال بالنسبة لدول مثل مصر والجزائر والعراق وبعض الدول الاخرى، بينما لا يوجد مثل هذا الفصل بالنسبة لبقية الدول العربية حيث تسند مهمات المندوب الدائم لدى اليونسكو إلى السفير أو أحد الديبلوماسيين المعتمدين لدى الحكومة الفرنسية. وهذا هو الحال بالنسبه لدول مثل سوريا والمغرب والإمارات العربية المتحدة والأردن وغيرها. وفي بعض الأحيان يعكس هذا الاختلاف اختلافا في مفهوم الدول العربية لليونسكو ودورها وطبيعتها، كما قد يعكس اختلافا في هياكل التنظيمات الإدارية داخل الدول العربية. لكن هذا الاختلاف يرجع في أحيان كثيرة إلى اعتبارات علمية أو اقتصادية محضة.

ثالثا: تتفاوت مرتبة المندوب الدائم كثيرا من دولة عربية إلى أخرى كما تتفاوت اهتماماته المهنية. فهو في كثير من الأحيان ديبلوماسي محترف بدرجة سفيراً أو وزيراً مفوض «حتى عندما يكون الوفد الدائم منفصلا عن البعثة الديبلوماسية في باريس»، وأحيانا أخرى أستاذ جامعي أو وزير سابق أو أديب أو من قدامى السياسيين.. . الخ. ويعكس هذا التفاوت اعتبارات كثيرة في مقدمتها مدى اهتمام الدولة باليونسكو، أو اعتبارات

خاصة بالسياسات الداخلية في كل بلد على حدة.

وعندما يكون المندوب الدائم المعتمد لدى اليونسكو هو نفسه سفير الدولة لدى الحكومة الفرنسية فإن الذي يقوم أحيانا بتصريف شؤون الوفد هو مندوب مناوب بدرجة وزير مفوض وأحيانا بدرجة مستشار أو أمين سر أول. ونادرا ما يكون المندوب الدائم شخصية أدبية أو علمية مستقلة وبارزة. وربما يكون المثال الوحيد لهذا الاستثناء هو قيام مصر بتعيين الكاتب المعروف توفيق الحكيم مندوبا دائما لها لدى اليونسكو وذلك لفترة قصيرة في نهاية الخمسينات.

وفي جميع الأحوال تقوم الوفود الدائمة العربية بجميع الوظائف التي تقوم بها الوفود الدائمة عموما، والتي عرضنا لها في الفصل الأول من هذه الدراسة. وتتوقف فاعلية هذه الوفود على العديد من الاعتبارات التي يمكن استنتاجها من الملاحظات التي فرغنا منها حالا.

وتشكل وفود الدول العربية الدائمة لدى اليونسكو مجموعة إقليمية متميزة تجتمع بانتظام، وأصبح لها إطارها المؤسسي والتنظيمي المحدد وذلك بعد اعتماد لائحتها في 11 يونيو1985. وتضم هذه المجموعة، بالإضافة إلى المندوبين الدائمين للدول العربية، المراقب الدائم، الممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى اليونسكو، وكلا من المندوب الدائم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لدى اليونسكو، والمندوب الدائم لجامعة الدول العربية لدى اليونسكو، وذلك بصفتهما الفنية.

وللمجموعة العربية مكتب مكون من رئيس ونائبين وخمسة أعضاء آخرين تختارهم الجمعية العامة للمجموعة بالإضافة إلى مقرر. ويعتبر مندوب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بحكم منصبه مقررا للمجموعة العربية.

وتنعقد المجموعة العربية على هيئة جمعية عمومية بشكل دوري بناء على دعوة الرئيس الذي يجوز له، أو لأي دولة عضو، طلب عقد اجتماعات استثنائية. ويقوم المكتب بإعداد اجتماعات الجمعية العامة ومتابعة تنفيذ قراراتها فيما بين دورات انعقادها، والقيام بأعمال الأمانة العامة للوفود العربية لدى المؤتمر العام.

وقد حددت المجموعة العربية لدى اليونسكو الأهداف التي تسعى إلى

تحقيقها وذلك على النحو التالي:-

ا- تشجيع النشاطات التي تستهدف إبراز الشخصية العربية في جميع مجالات العمل في اليونسكو.

2- تبادل الرأي في جميع نشاطات اليونسكو، وتوحيد الموقف العربي من خلال العمل على تقريب الاتجاهات وتنسيقها في إطار المصلحة العربية.

3- متابعة القضايا العربية في اليونسكو وإجراء الاتصالات بشأنها مع المدير العام.

4- دراسة برامج اليونسكو ونشاطاتها الإقليمية بغية تحقيق أكبر قدر من مشاركة اليونسكو في مشروعات التنمية العربية.

5- التعاون مع المجموعات الإقليمية الأخرى والمشاركة في أعمال مجموعة ال 77.

6- تنسيق وتوحيد وإنجاح الموقف العربي عند تسمية الترشيحات العربية لعضوية المجلس التنفيذي لليونسكو وغيره من اللجان والهيئات التي تعمل في نطاق اليونسكو.

ومن الجدير بالذكر أن مصر لا تحضر اجتماعات هذه المجموعة منذ تجميد عضويتها بجامعة الدول العربية، على الرغم من أن اللائحة المعتمدة في اا يونيو 1985 لم تنص صراحة على أن عضوية المجموعة قاصرة على الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. فقد جاء نص الفقرة (2) من المادة الثانية كالتالي:

تشكل المجموعة العربية لدى اليونسكو من المندوبين الدائمين المعتمدين لدى اليونسكو الذين يمثلون الدول العربية، أو نوابهم الرسميين أو القائمين بأعمالهم أو الدبلوماسيين المفوضين بحضور اجتماعات المجموعة العربية.

وسوف نعرض في الفصول اللاحقة مدى النجاح الذي حققته المجموعة العربية في التنسيق بين مواقفها، وتحقيق الأهداف التي حددتها في لائحة عملها.

4- علاقة اليونسكو بالمنظمات العربية الحكومية وغير الحكومية

سبق أن أشرنا إلى أن شبكة تفاعلات اليونسكو مع البيئة الدولية المحيطة بها تضم بين ما تضم علاقات منظمة مع كل المنظمات الدولية الحكومية،

العامة منها والمتخصصة، العالمية منها والإقليمية، وكذلك مع المنظمات الدولية غير الحكومية التي تمارس نشاطا يدخل في نطاق اهتمامات اليونسكو[2]. وكان من الطبيعي أن تشكل المنطقة العربية جزءا من هذه الشبكة. وقد أبرمت اليونسكو عددا من اتفاقيات التعاون مع العديد من المنظمات العربية الحكومية وعلى رأسها جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «اليكسو»، وعدد من المنظمات المتخصصة الأخرى، كما أبرمت اتفاقيات مع بعض المنظمات العربية غير الحكومية.

أولا: علاقة اليونسكو بجامعة الدول العربية وبالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

كانت جامعة الدول العربية هي أولى المنظمات الحكومية العربية التي تبرم اليونسكو معها اتفاقا للتعاون. وكانت الجامعة هي التي بادرت بالاتصال باليونسكو عام 1954 لهذا الغرض. ولما كانت اليونسكو قد أبرمت من قبل اتفاقيات للتعاون مع المنظمات الإقليمية المشابهة مثل منظمة الدول الأمريكية، والمجلس الأوروبي فلم يكن هناك، شكلا، ما يحول دون إبرام اتفاق مماثل بين اليونسكو وجامعة الدول العربية. وفي جلسته الرابعة والأربعين فوّض المجلس التنفيذي للمدير العام بالتفاوض مع الأمين العام لجامعة الدول العربية لصياغة مشروع اتفاق بين المنظمتين، وفي الوقت نفسه، بصفة مؤقتة قبل أن تقوم الجامعة بتعيين مندوب دائم لها لدى اليونسكو[3]. ومع ذلك فإن بعض الدول لم تكف عن إثارة العراقيل المدفوعة بدوافع سياسية. وعندما عرض مشروع الاتفاق على المجلس التنفيذي عام 1957 امتنع مندوب فرنسا مثلا عن التصويت بالموافقة عليه، رغم أن لجنة العلاقات الخارجية وافقت عليه باعتبار أن بنوده قد استلهمت مباشرة من بنود اتفاقيات مشابهة عقدت من قبل مع منظمة الدول الأمريكية ومع المجلس الأوروبي. وقد فسر مندوب فرنسا في المجلس التنفيذي هذا الامتناع قائلا: «إنه بصفته الشخصية يشجع أي تعاون مع الدول العربية على الصعيد الثقافي، ولكنه كممثل لحكومته في المجلس فإنه قد اضطر إلى الامتناع عن التصويت انصياعا لتعليماتها»[4]. وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في 26 نوفمبر 1957.

وعندما قامت جامعة الدول العربية بإنشاء منظمة عربية متخصصة

على نمط اليونسكو، هي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «اليكسو» في 3 أغسطس 1970، طرح موضوع العلاقة بين هذه المنظمة الجديدة واليونسكو. وبادر عبد العزيز السيد، المدير العام للاليكسو في ذلك الوقت، بإرسال خطاب إلى المدير العام لليونسكو في 26 ديسمبر 1971 يطالبه باتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة لإقامة علاقة عمل بين اليونسكو والمنظمة العربية الوليدة. وخلال المناقشات التي دارت بين كل من الجامعة العربية واليونسكو والاليكسو لبحث أنسب الطرائق للتعاون بين هذه الأطراف، بعد قيام الجامعة بنقل الإدارات التربوية والثقافية والعلمية إلى المنظمة العربية المتخصصة الجديدة، اتضح أن الطريقة الأنسب هي الاعتراف بأن الاليكسو أصبحت هي المنظمة المعنية بتنفيذ الاتفاق الذي سبق لليونسكو إبرامه مع جامعة الدول العربية وذلك من خلال خطابات متبادلة بين المنظمات الثلاث المعنية. لكن الأمر كان يحتاج بالطبع إلى موافقة المجلس التنفيذي.

وحينما قام المدير العام لليونسكو بعرض هذا الأمر على المجلس التنفيذي أوضح في تقريره الذي قصد منه التعريف بالمنظمة العربية الجديدة أن فلسطين قد قبلت عضوا في الاليكسو بقرار من مؤتمرها العام الثاني [5]. وكان من المنتظر أن يثير هذا الوضع بعض المشكلات المدفوعة باعتبارات سياسية. فقد استفسر المندوب الأمريكي بالمجلس عن هذا الوضع وطالب بمزيد من الإيضاحات. ورغم أن مندوب الجامعة العربية أوضح أن الشخصية القانونية لأي منظمة دولية هي شخصية مستقلة، وفقا لقواعد القانون الدولي العام، عن أشخاص الدول الأعضاء فيها، ومن ثم تصبح الاليكسو بوصفها منظمة دولية، وليس الدول الأعضاء فيها، هي وحدها المخولة بإبرام الاتفاق المزمع مع اليونسكو، إلا أن المجلس التنفيذي أرجأ البحث في الموضوع لحين حضور المدير العام للأليكسو بنفسه للرد على الاستفسارات التي أثيرت، والتي اتخذت في الواقع شكلا أقرب إلى «الاستجواب. وكان من أهم ما أثير في هذا الإطار هو ما إذا كانت «منظمة التحرير الفلسطينية» هي التي تمثل «فلسطين» في أجهزة الاليكسو. وقد رد المدير العام بأن الاليكسو تتعامل مع الشعب الفلسطيني بوصفه شعباً وليس مجرد مجموعة من اللاجئين، وأنها تنوي أن تضطلع بمسؤولياتها تجاه هذا الشعب في

ميادين التربية والعلوم والثقافة. والعضو الفلسطيني بالمجلس التنفيذي هو أستاذ مرموق يختار بصفته الشخصية.

أما تعيين الممثلين الفلسطينيين فإنه يتم من جانب مصادر متعددة من بينه، منظمة التحرير الفلسطينية[6]. وبعد مناقشات عاصفة فوض المجلس التنفيذي لليونسكو، بأغلبية 20 صوتا ضد لاشيء وامتناع خمسة عن التصويت، المدير العام بتبادل الخطابات مع كل من الجامعة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لكي تصبح هذه الأخيرة هي المنظمة المنوطة بها تنفيذ الاتفاق الذي سبق إبرامه بين اليونسكو والجامعة العربية عام 1957. وبعد إتمام عملية تبادل الخطابات اعتمد المدير العام أوراق مندوب الاليكسو الدائم لدى اليونسكو. وتجدر الإشارة إلى أن إقامة علاقات منتظمة بين الاليكسو واليونسكو على هذا النحو لم تؤد إلى إنهاء علاقة الجامعة العربية باليونسكو. ويوجد حاليا وفد دائم معتمد لكل من الجامعة العربية والاليكسو لدى اليونسكو، وهو وضع قد يؤدي إلى نوع من الازدواجية، من وجهة النظر العربية، لا مبرر لها، حتى وإن كان صحيحا من الناحية القانونية، على أساس أن الجامعة العربية شخصية مستقلة تختلف عن شخصية الاليكسو، وأن عضوية الدول العربية فيها ليست متطابقة تمام التطابق.

والواقع إن دور المندوب الدائم للاليكسو ليس سهلا من الناحية الفعلية حتى وإن كان يبدو واضحا من الناحية الشكلية أو الرسمية. فالمفروض أنه يعمل كحلقة وصل بين المنظمة التي يمثلها اليونسكو، ويطلع القائمين على أمرها على كل ما يدور فيها من نشاط. ويستطيع أن يحضر جلسات المجلس التنفيذي لليونسكو كمراقب دون أن يكون له حق التصويت. وكثيرا ما تطلب منه الاليكسو أن يشارك في عدد من الاجتماعات على مستوى الخبراء والتي تعقد بمقر اليونسكو أو تحت إشرافها، كما يشارك دائما في وفد الاليكسو لدى المؤتمر العام لليونسكو، وهو وفد يشارك في أعمال المؤتمر العام أيضا كمراقب.

وقد سبق أن ذكرنا أن المندوب الدائم للاليكسو في اجتماعات المجموعة العربية، وهو بحكم وظيفته، يعتبر مقررا دائما لهذه المجموعة[7]. وفي هذا الإطار يصبح منطقيا توقع أن يكون أحد الأبعاد الرئيسة لدور مندوب الاليكسو في اليونسكو هو التنسيق بين مندوبي الدول العربية الأخرى

لمحاولة التوصل إلى موقف مشترك للمجموعة العربية تجاه القضايا التي تهم المجموعة ككل. والمفروض أنه المسؤول عن تنفيذ الأنشطة الإقليمية التي تقوم بها اليونسكو في المنطقة العربية، ويجب أن يكون هو الجهة المعنية التي تخاطبها اليونسكو عند الشروع في تنفيذ هذه الأنشطة أو عندما تطرأ بعض المشاكل أو العقبات بصددها. لكن فاعلية هذا الدور التنسيقي في الواقع تتوقف على مدى تماسك المجموعة العربية ذاتها، وعلى نظرة مندوبي الدول العربية لمندوب الاليكسو، وهي عادة ما تكون نظرة تنطوي على قدر كبير من التعالي. وفي كثير من الأحيان يرفض مندوبو الدول العربية أن يتخذ مندوب الاليكسو أي مبادرة أو أن يتفاوض مع المدير العام حول أي نشاط إقليمي إلا إذا تم تفويضه صراحة وبالإجماع للقيام بهذا الأمر، وهي مسألة نادرة الحدوث.

والحقيقة أن الدول العربية تفضل التعامل الثنائي مع المدير العام، وتنظر إلى مندوب الاليكسو على أنه مجرد مراقب ليس له أي دور مستقبل في عملية صياغة السياسات سواء على المستوى الثنائي أو المستوى الإقليمي. وعلى الرغم من أن علاقة اليونسكو بالاليكسو قد أدت إلى تعاون مثمر بين الطرفين في كثير من الأحيان إلا أن الصراعات العربية-العربية الحادة شلت من فاعلية الدور التنسيقي لمندوب الاليكسو داخل اليونسكو، وفتحت ثغرة منحت المدير العام لليونسكو على الدوام هامشا كبيرا للمناورة لإضعاف الموقف العربي في اليونسكو، وخصوصا حين يثير هذا الموقف صعوبات سياسية مع الدول الكبرى. وأحيانا تؤدي هذه الصراعات إلى تعقيد موقف المدير العام نفسه، وشل قدرته على تنفيذ الأنشطة الإقليمية الموجهة للدول العربية، وذلك على النحو الذي سنشير إليه فيما بعد في أكثر من مناسبة[8].

ثانيا: علاقة اليونسكو بالمنظمات العربية الحكومية الأخرى

من الظواهر اللافتة للنظر تزايد معدل إنشاء المنظمات العربية الحكومية في ميادين التربية والثقافة والعلوم وخصوصا منذ نهاية السبعينات، وقيام هذه المنظمات العربية بإبرام اتفاقيات تعاون مشترك مع اليونسكو. ومن هذه المنظمات تمكن الإشارة بصفة خاصة إلى:

1- اتحاد مجالس البحث العلمي العربية: والذي تأسس عام 1975، ويضم المؤسسات العلمية المركزية للدول التي صدقت على الاتفاقية المنشئة له.

ويهدف هذا الاتحاد إلى تشجيع إنشاء مؤسسات ومراكز البحوث العلمية والتكنولوجية في العالم العربي ودعم المؤسسات القائمة، بالإضافة إلى تخطيط مشروعات بحثية مشتركة وتيسير تنفيذها. ومقر الاتحاد هو العراق. وقد وافقت الأجهزة المعنية في اليونسكو في عام 1979 على توقيع اتفاق مع هذا الاتحاد يحدد أطر التعاون المنظم بينهما «انظر الوثيقة105 م ت /33».

2- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة وقد أنشئ هذا المركز عام 1971، ثم تحول إلى وكالة متخصصة تابعة لجامعة الدول العربية بموجب معاهدة دولية أبرمت عام 1979. والدول العربية الأعضاء في هذا المركز هي الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الكويت، اليمن الديمقراطية، تونس، السودان، اليمن، سوريا، السعودية. وقد أبرمت اليونسكو مع هذا المركز اتفاقا للتعاون المنظم في عام 1979 «أنظر الوثائق 104 م ت /26، 105 م ت /35».

3- الاتحاد العربي للتعليم الفني والتقني. وقد تم إنشاء هذا الاتحاد بعد مبادرة من مؤسسة المعاهد الفنية بالعراق حين دعت لعقد ندوة عن «التعليم الفني والتقني العالي في الوطن العربي. وكانت إحدى توصيات هذه الندوة تأسيس اتحاد عربي للتعليم التقني لتوثيق أواصر التعاون العربي في هذا المجال. وأعلن قيام الاتحاد رسميا في أغسطس 1980. وفي عام 1981 أبرمت اليونسكو اتفاقا للتعاون المنظم مع هذا الاتحاد «انظر الوثائق م ت / 36، 114م ت / 32».

4- المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، وهي إحدى المنظمات الدولية المتخصصة التي نشأت في إطار جامعة الدولة العربية عام 1965، وبدأت علاقات عمل مع اليونسكو منذ عام 1968. ومع ذلك فإن اليونسكو لم تبرم اتفاقا مكتوبا يحدد إطار التعاون المنظم معها إلا في عام 1986. «انظر الوثائق 121 م ت / 28، 124 م ت / 17».

وبالإضافة إلى هذه المنظمات العربية المتخصصة ومفتوحة العضوية لكل الدول العربية، فقد أبرمت اليونسكو عددا من اتفاقيات التعاون المشترك مع منظمات عربية متخصصة نشأت في إطار مجلس التعاون الخليجي، ومن هذه المنظمات نذكر منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، والتي

أبرمت اليونسكو اتفاقا للتعاون معها عام 1980، مكتب التربية العربي لدول الخليج، والذي أبرم اتفاقا مع اليونسكو عام 1980 أيضا، ومركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج، والذي يضم العراق إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي ومقره بغداد. وقد أبرم هذا المركز اتفاقا للتعاون مع اليونسكو عام 1984.

وهكذا يتضح أن اليونسكو أبرمت تسع اتفاقيات للتعاون المنظم مع منظمات حكومية عربية «من بينها جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم». ويعتبر هذا الرقم مرتفعا نسبيا إذ يبلغ حوالي 20٪ من مجموع الاتفاقيات التي أبرمتها اليونسكو مع منظمات دولية حكومية.

ثالثا: علاقة اليونسكو بالمنظمات العربية غير الحكومية

وعلى العكس من ذلك نجد أن المنظمات العربية غير الحكومية التي أبرمت اليونسكو معها اتفاقا للتعاون المشترك محدودة جدا ويمكن حصرها في المنظمات التالية:

اتحاد الحقوقيين العرب، الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية، الاتحاد العربي للألعاب الرياضية، الاتحاد العربي للهيئات العاملة في رعاية الصم، اتحاد المحامين العرب، اتحاد الموزعين العرب، الاتحاد النسائي العربي العام، اتحاد وكالات الأنباء العربية، المركز العربي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير.

وجميع هذه المنظمات تدخل في إطار الفئة «ج». ولا توجد أي منظمة عربية غير حكومية تقيم اليونسكو معها علاقات في إطار الفئة «أ» أو الفئة «ب». كما أن معظمها يغلب عليه الطابع شبه الرسمي ولا يتمتع بأي حيوية أو ديناميكية تذكر إذا استثنينا اتحاد المحامين العرب. وتبدو تفاهة وضآلة ثقل المنظمات العربية غير الحكومية التي لها علاقات باليونسكو من مقارنة عدد هذه المنظمات العربية بالعدد الإجمالي للمنظمات غير الحكومية التي لها علاقات باليونسكو، حيث لا تزيد نسبة المنظمات العربية كثيرا عن 1٪.

وتجدر الإشارة إلى أن للمنظمات اليهودية والصهيونية ثقلا كبيراً جدا بين المنظمات غير الحكومية، ومن بين أهم المنظمات الحكومية ذات الطابع

اليهودي أو الصهيوني الصرف: الاتحاد العالمي للطلبة اليهود، ومنظمة أغودات إسرائيل العالمية، والمؤتمر اليهودي العالمي، والمجلس الدولي لبناى بريت، والمجلس الدولي للنساء اليهوديات، والمجلس الدولي للهيئات اليهودية للأعمال الخيرية والرعاية الإجتماعية، والمجلس الاستشاري للمنظمات اليهودية. ومعظم هذه المنظمات تندرج في إطار الفئة «م» او الفئة «ب».

ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الإعانات الممنوحة من اليونسكو للمنظمات الدولية غير الحكومية قد بلغ في نهاية عام 1985 «5137400» دولار أي أكثر من خمسة ملايين دولار، كما أن إجمالي العقود المبرمة معها في التاريخ نفسه هو 310 عقود بتكلفة مقدارها «2232623» دولارا [9]. ولم نتمكن من الحصول على أرقام المعونات التي قدمتها اليونسكو إلى المنظمات العربية غير الحكومية وعلى حجم التعاقدات مع هذه المنظمات وإن كان ثمة ما يشير إلى الاعتقاد بأن هذه الأرقام تكاد لا تذكر، ولن تتجاوز بأي حال بضعة آلاف من الدولارات.

5- مكاتب تمثيل اليونسكو لدى الدول العربية

بقي لكي نستكمل شبكة العلاقات المؤسسية بين اليونسكو والدول العربية أن نشير إلى مكاتب ممثلي اليونسكو لدى الدول العربية. وهذه المكاتب تشبه إلى حد ما البعثات الدبلوماسية للدول، تقوم بوظيفة حلقة الإتصال بين اليونسكو والدول الأعضاء. ويعتبر وجودها في حد ذاته تأكيدا على تمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية واعتبارها فاعلا مستقلا في العلاقات الدولية. ولما كان من الصعب قيام اليونسكو باعتماد بعثات لها لدى كافة الدول الأعضاء، نظرا لما يمكن أن يترتب على ذلك من تكلفة مادية كبيرة، فقد اختارت اليونسكو أن تغطي مكاتب التمثيل هذه دولة المقر بالإضافة إلى عدد من الدول المجاورة. ولليونسكو الآن 29 مكتبا تمثيليا تغطي مناطق العالم المختلفة، وفيها ثلاثة مكاتب في الدول العربية. الأول في تونس ويمثل المنظمة لدى الحكومة التونسية بالإضافة إلى حكومات كل من ليبيا والجزائر والمغرب. كما تشمل اختصاصاته مهمات الاتصال مع الجامعة العربية ومع أليكسو. والثاني في قطر ويمثل المنظمة لدى الحكومة القطرية بالإضافة إلى حكومات الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية، والعراق وعمان والكويت. والثالث في مصر ويمثل اليونسكو

لدى الحكومة المصرية بالإضافة إلى الحكومة السودانية. ويتضح من هذا أن مكاتب تمثيل اليونسكو هي في الواقع مكاتب إقليمية تغطي منطقة المغرب العربي، والخليج، ووادي النيل «مصر والسودان» ولا تشمل كلاً من الأردن وسوريا ولبنان «المشرق العربي».

وبالإضافة إلى مكاتب التمثيل هذه توجد لليونسكو مكاتب إقليمية متخصصة في الدول العربية. وأهم هذه المكاتب هو مكتب التربية الإقليمي للدول العربية «يونيدباس»، UNEDBAS والمكتب الإقليمي للعلم والتكنولوجيا في الدول العربية «روستاس». ROSTASويقوم الأول بتخطيط ومتابعة أنشطة اليونسكو التربوية في الدول العربية، كما يقوم الثاني بتخطيط وتنفيذ أنشطة اليونسكو العلمية في الدول العربية. وقد يسند إلى هذه المكاتب وظائف تمثيلية كما هو الحال بالنسبة لمكتب التربية الإقليمي، إذ إن مدير هذا المكتب هو أيضا ممثل اليونسكو المعتمد لدى حكومات كل من لبنان والأردن وسوريا. ومقر هذا المكتب حاليا هو عمان «الأردن».

الباب الثاني
السِياسات

مقدمه:

يهدف هذا الباب إلى إلقاء الضوء على سياسات الدول العربية داخل اليونسكو من خلال التعرف على مواقف هذه الدول من القضايا والمشكلات الدولية التي طرحت للنقاش على جدول أعمالها. ولما كان عدد الدول العربية الأعضاء في اليونسكو يصل الآن إلى عشرين دولة، وعدد القضايا والمشكلات التي طرحت للنقاش على مدى أكثر من أربعين عاما هي عمر اليونسكو تبلغ الآلاف، فمن المستحيل أن نتمكن هنا من تحليل موقف كل دولة عربية من جميع هذه القضايا تفصيلا. ولذلك فإن أقصى ما يطمح إليه هذا الباب هو أن نتعرف إجمالا على أهم القضايا التي طرحت على بساط البحث في ساحة اليونسكو وتطور موقف المجتمع الدولي منها، كما عبرت عنه اليونسكو منذ إنشائها حتى الآن، مع التركيز على القضايا التي تهم المجموعة العربية ككل، وموقف دول المجموعة العربية من هذه القضايا إجمالا.

وقد رأينا أن نقسم هذا الباب إلى أربعة فصول: في الفصل الأول نحاول تحديد الإطار العام لسياسة الدول العربية في اليونسكو من خلال استعراض أهم القضايا التي عالجتها اليونسكو سواء ما يندرج منها تحت صراع الشرق والغرب، أو الشمال والجنوب، أو تلك التي بادرت الدول العربية بطرحها باعتبارها قضايا تهم المنطقة العربية بصفة خاصة.

وفي الفصل الثاني سنعالج بشكل تفصيلي كيف وجد الصراع العربي-الإسرائيلي والحرب العراقية الإيرانية طريقهما إلى ساحة اليونسكو. أما الفصل الثالث فسوف نخصصه لمناقشه أزمة اليونسكو الأخيرة التي أدت إلى انسحاب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، ثم عدم تجديد انتخاب أحمد مختار أمبو مرة أخرى، وموقف الدول العربية من هذه الأزمة. وفي الفصل الرابع والأخير نحاول مناقشة مدى التنافر أو التجانس في مواقف دول المجموعة العربية داخل اليونسكو.

3 الإطار الفكري العام لسياسة الدول العربية داخل اليونسكو

يمكن القول بثقة، ودون أدنى قدر من المبالغة أو التهويل، إن الدول العربية التي شاركت في المؤتمر التأسيسي لليونسكو كانت تنتابها جميعا مشاعر متباينة يغلب عليها طابع الريبة والشك تجاه المنظمة المزمع إنشاؤها. وكان مبعث هذه الريبة يعود إلى الإحباط الذي خلفته تجربة المعهد الدولي للتعاون الفكري، والذي سيطرت عليه أوروبا، ومن ثم تمتعت فيه الثقافة والحضارة الأوروبيتين بكل مظاهر السيادة والتفوق بل الاستعلاء، وذلك في علاقته ببعض الدول العربية على النحو الذي أوضحناه تفصيلا. ولم يكن هنالك ما يوحي بأن الثقافة والحضارة العربيتين الإسلاميتين سوف تحظيان باهتمام أكبر من جانب المنظمة الوليدة أو أن المشكلات الخاصة بالدول الصغيرة أو الفقيرة في ميادين التربية والثقافة والعلوم سوف تجد عناية أفضل مما وجدته في تجربة المعهد الدولي. ولذلك اتسمت مواقف الدول العربية في المؤتمر التأسيسي

بالحذر تجاه المنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي سادت في هذا المؤتمر على الرغم من تقديرها جميعا لأهمية إقامة منظمة دولية جديدة في ميادين التربية والثقافة والعلوم.

لم تكن الدول العربية تنطلق في حماسها لإقامة مثل هذه المنظمة من الدوافع نفسها أو تصبو إلى تحقيق الآمال نفسها التي كانت تعتمل في نفوس الدول الغربية. فقد انعقد المؤتمر التأسيسي لليونسكو والعقل الأوروبي لا يزال مذهولا من حجم الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية. واعتبرت النازية والنظم التي تنكرت للمثل الديمقراطية العليا مسؤولة وحدها عن هذا الدمار. لكن الدول العربية، التي لم يتردد بعض التيارات السياسية السائدة فيها من محاولة التقارب مع النازية، لا حبا فيها وإنما أملا في الخلاص من الاستعمار البريطاني أو الفرنسي، لم تكن تشارك الدول الغربية هذه الرؤية الأحادية. فلم تحل المثل الديمقراطية العليا التي آمنت بها دول غربية أخرى من ارتكاب أبشع الجرائم في حق الشعوب غير الأوروبية تحت دعوى تنوير هذه الشعوب والعمل على تقدمها. وكان بعض الدول العربية المشاركة في المؤتمر التأسيسي لايزال يعاني من وجود قوات احتلال بريطانية أو فرنسية على أراضيها. بعبارة أخرى كانت الدول العربية تنظر إلى المشكلات الدولية من منظور مغاير للمنظور الغربي المنتصر في الحرب العالمية الثانية.

فلم تكن احتمالات إعادة انتاج النازية أوما شابهها تمثل الخطر الوحيد المحدق بمستقبل البشرية. فقد كانت هناك مشاكل كثيرة أخرى: الاستعمار بكافة صوره وألوانه، (بما فيها الاستعمار الثقافي)، والسيطرة بكافة صورها وألوانها (بما فيها السيطرة الثقافية والإعلامية)، والتخلف بكافة صوره وألوانه (بما فيها التخلف الثقافي أو والتربوي).

في هذا الإطار كانت الدول العربية حريصة، ومنذ المؤتمر التأسيسي لليونسكو، على تأكيد عدد من المسائل التي حكمت كل مواقفها في اليونسكو بعد ذلك:

أولاً: الإيمان بالتعاون الدولي في الميادين الثقافية والحضارية انطلاقا من فكرة أن الحضارة الإنسانية الحالية هي محصلة لإسهامات وعطاء كافة الثقافات والحضارات. ومن ثم فإن أساس هذا التعاون هو احترام

خصوصية هذه الثقافات وتعددها. وقد عبر كل من الوفود العربية المشاركة في المؤتمر عن هذه الفكرة بطريقته الخاصة. فبالنسبة للشيخ حافظ وهبه رئيس الوفد السعودي فإن «الثقافة العربية التي انطلقت من قلب الجزيرة العربية هي أول حركة ثقافية تقلل من شأن الحدود، تطرح فكرة المساواة التامة بين الأمم»[1] وبالنسبة لكميل شمعون ممثل لبنان فإن الحروف الهجائية ولدت على سواحل لبنان منذ ثلاثة آلاف سنة[2] وبالنسبة للعراق ومصر نجد إشارة إلى عراقة حضارتيهما وتنوع روافد كل منها[3] ....الخ.

ثانياً: إن الاختلافات بين الثقافات والحضارات تؤدي بالضرورة إلى تباين مشكلات الحاضر والمستقبل بالنسبة للدول. فلكل دولة مشكلاتها الخاصة في ميادين التربية والثقافة والعلوم، والتي قد لا تتطابق بالضرورة مع مشكلات الدول الأخرى رغم الاتفاق على عدد من المثل العليا التي تتطلع الإنسانية جمعاء إلى تحقيقها. وقد عبر رئيس الوفد المصري بقوة عن هذه الفكرة.

ثالثا: إن هناك سمات ثقافية وحضارية مشتركة تربط الدول العربية بعضها ببعض. وقد عبرت الوفود العربية بأشكال مختلفة عن هذه الفكرة وخصوصاً وفدا مصر وسوريا.

وهكذا نجد أن موقف الدول العربية من المشكلة الاستعمارية بشكل عام، وتأكيدها على خصوصية الثقافتين العربية والإسلامية، وعلى تباين وتنوع المشكلات التي تواجهها كل دولة بسبب خصائصها القومية وظروفها الخاصة في ميادين التربية والثقافة والعلوم هي التي حكمت سياسة الدول العربية تجاه كافة القضايا التي طرحت على بساط البحث في اليونسكو.

١ - اليونسكو العقائدية والبراجماتية

انتهى المؤتمر التأسيسي لليونسكو بصياغات عامة تحدد أهداف ووظائف اليونسكو ووسائلها لبلوغ تلك الأهداف، وذلك على النحو الذي سبق أن أشرنا إليه. بقي أن تترجم أجهزة اليونسكو المعنية هذه الأهداف إلى سياسات وبرامج عمل محددة. لكن يبدو أن طموح بعض من تصدوا للعمل الثقافي الدولي كان أكبر مما يحتمله واقع العلاقات الدولية بالغ التعقيد. فقد حاول جوليان هكسلي. العالم البريطاني الذي اختير لرئاسة اللجنة

التحضيرية التي وقع على عاتقها إرساء دعائم الجهاز الإداري لليونسكو، أن يقدم تصوره الخاص لما يجب أن تكون عليه اليونسكو، وأن يجعل اللجنة التحضيرية تتبنى هذا التصور. وقد قدم هذا في كتيب يحمل عنوان «اليونسكو: أهدافها وفلسفتها» انتهى فيه إلى أن المهمة الرئيسة التي تقع على عاتق اليونسكو هي «أن تساعد في خلق ثقافة عالمية موحدة تنطوي على تصور فلسفي خاص، وخلفية معينة من الأفكار وخطط طموحه»(4).

وقد هدف جوليان هكسلي من طرحه هذا تجاوز الحرب الباردة بين المعسكرين المتصارعين اللذين يطرح كل منهما رؤية فلسفية للعالم مناقضة ومنافية تماما للأخرى. وتصور أنه قد عثر على حل توفيقي أكثر رقياً من كل منهما متمثلا في نظرية بديلة أطلق عليها «الإنسانية الارتقائية». لكن لم تجد هذه النظرية هوى لدى الكثيرين عند مناقشتها في المؤتمر الأول لليونسكو بل تعرضت للهجوم من كافة الاتجاهات سواء الليبرالية أو الماركسية، أو من جانب الفلسفات الأخرى التي اشتمت فيها رائحة إلحادية تتناقض مع معتقداتها الدينية أو الروحية.

وعلى الرغم من أننا لم نعثر في محاضر جلسات المؤتمر الأول على مداخلات عربية تناقش هذه النظرية إلا أن هذه المداخلات قد وجهت إلى هذه النظرية انتقادات غير مباشرة بتأكيد أعضاء الوفود العربية على تمسكهم بالقيم الروحية للحضارتين العربية والإسلامية. والواقع أن الدول العربية لم تكن شديدة الحماس لأن تتحول اليونسكو إلى ساحة للمناقشات الفكرية الخالصة، ولذلك فقد تابعت المناقشات التي دارت حول أفكار هكسلي وحول مدى أهمية أن تعمل اليونسكو على بلورة أيديولوجية عالمية بشيء من الريبة وذلك للأسباب التالية:

أولا: إن فكرة الأيديولوجية العالمية، أيا كان مضمونها، لا بد من أن تعكس بدرجة أو بأخرى أوزان الثقافات والحضارات المسيطرة على العالم المعاصر سواء كان الشرق أو الغرب، وهما في الواقع وجهان لعملة واحدة. وكان من الممكن أن نلمح في هذه المحاولة استعمارا ثقافيا في ثوب جديد موجها ضد الثقافات والحضارات الأخرى التي لا تنضوي تحت لواء المعسكر الشرقي أو الغربي.

ثانيا: إن البحث عن معالم هذه الأيديولوجية سوف يحيل اليونسكو، في

ظل عالم بدأ ينقسم، بعنف وحدة على الصعيد الفكري، إلى ساحة للصراع أكثر منها ساحة للتعاون.

ولذلك فقد فضلت الوفود العربية، شأنها شأن العديد من الوفود الأخرى، أن تنزل اليونسكو إلى أرض الواقع بدلا من التحليق في عالم الخيال، وأن تبدأ في معالجة المشكلات الدولية في نطاق اختصاصها بمنهج براجماتي يعتمد على دراسة واقعية لطبيعة هذه المشكلات ومدى توفر وسائل معالجتها لدى اليونسكو، أو قدرتها على الحصول على هذه الوسائل. أما قضية صياغة اليونسكو لثقافة عالمية واحدة فقد تعين أن تتخلى عنها ولو مؤقتا إلى أن تتضح طبيعة المشكلات التربوية والثقافية والعلمية التي تواجه العالم وقدرة اليونسكو على تشخيصها أولا قبل التفكير في علاجها فيما بعد. ومع ذلك فقد تعين على اليونسكو أن تبحث عن إطار فلسفي أو أيديولوجي عام يحكم نهج اليونسكو في اقترابها الواقعي نحو تشخيص ومعالجة مشكلات التربية والثقافة والعلوم في العالم. وقد وجدت اليونسكو هذا الإطار في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 10 ديسمبر 1948. وكان المؤتمر العام لليونسكو منعقدا في بيروت حين أقرت الجمعية العامة هذا الإعلان. وقرر المؤتمر أن يسخر كل قواه لخدمة حقوق الإنسان. وهكذا وجدت اليونسكو مخرجا للمأزق الذي كاد جوليان هسلكي يضعها فيه منذ البداية، حيث شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مجموعة من الأفكار العملية التي استلهمت منها اليونسكو عملها فيما بعد[5].

ونظراً لأن الإطار الأيديولوجي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو إطار فضفاض، فضلاً عن أن عناصره الليبرالية الغالبة في البداية قد أضيف إليها بعد ذلك عناصر تعكس فلسفات اجتماعية أخرى بالتأكيد على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الشعوب.. . الخ، فقد وجدت فيه كل النظم والفلسفات والعقائد شيئا من ذاتها. ومن ثم كان يمكن لليونسكو في هذا الإطار أن تتحسس سبيلها وتحدد مواقفها الفكرية من القضايا المثارة في ميادين التربية والثقافة والعلوم ثم الإعلام وفقا لتطور علاقات القوى داخل المؤتمر العام والمجلس التنفيذي لليونسكو.

ونظراً للتزايد المطرد في عدد الدول العربية المنضمة لليونسكو وكذلك

في عدد الدول المنضمة إليها من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهي دول تلتقي مع الدول العربية في الكثير من منطلقاتها الفكرية وتتشابه معها في الكثير من المشكلات والقضايا التي تواجهها، فقد أصبحت ساحة اليونسكو تدريجياً أكثر ملاءمة لتقبل الأفكار القادمة من «العالم الثالث» كما سنوضح فيما بعد.

2- اليونسكو والصراع بين الشرق والغرب

سادت الأفكار الليبرالية في اليونسكو طوال السنوات الأولى نظرا لغياب معظم الدول الشيوعية عن ساحتها طوال تلك السنوات. فلم يحضر المؤتمر التأسيسي لليونسكو من الدول الشيوعية سوى دولة واحدة هي يوغوسلافيا. وبلغت عزلة الدول الشيوعية القليلة التي انضمت إلى اليونسكو مع نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات حدا جعلها تقرر تجميد عضويتها في المنظمة. ففي 5 ديسمبر 1952 أعلنت بولنده أنها لم تعد تعتبر نفسها عضوا باليونسكو، وحذت المجر حذوها في 31 ديسمبر 952، ثم تبعتها تشيكوسلوفاكيا في 29 يناير 1953. ولم تستأنف هذه الدول علاقاتها الطبيعية باليونسكو إلا بعد أن قرر الاتحاد السوفيتي الانضمام إلى اليونسكو في 12 مايو 1954. ويبدو أن هذا القرار قد جاء ليعكس نمطا جديدا للتفكير بدأ يسود في الاتحاد السوفيتي بعد موت ستالين واقتناع القيادة السوفيتية الجديدة بأهمية ممارسة الصراع الفكري من داخل المنظمات الدولية لا من خارجها، خصوصا وأن الاتحاد السوفيتي بدأ يلمح آفاق التغيير الهائل التي يمكن أن تدخلها الدول حديثة العهد، أو التي في طريقها إلى الاستقلال على هيكل المنظمات الدولية، وتزايد الفجوة بين أطروحات هذه الدول الحديثة ودول الكتلة الغربية.

وليس معنى ذلك أن الأطروحات الماركسية لم تجد طريقها إلى ساحة اليونسكو إلا بعد انضمام الاتحاد السوفيتي وعودة بقية دول الكتلة الاشتراكية إليها، فقد وجدت هذه الأطروحات طريقها إليها من خلال يوغوسلافيا ثم تشيكوسلوفاكيا وبولندة والمجر. لكن هذه الأطروحات بقيت معزولة نسبيا حتى بداية الستينات تقريبا. وكان دور اليونسكو في المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التفاهم بين الشعوب من خلال التربية والثقافة

والعلوم هو مدخل الدول الماركسية لبث أفكار مغايرة تماما لأفكار الدول الليبرالية حول وظيفة اليونسكو وبرنامج عملها.

لقد أفرزت محصلة علاقات القوى في المؤتمر التأسيسي لليونسكو تصورا لكيفية إسهام اليونسكو في تحقيق السلم والمحافظة عليه هو أقرب إلى التصور الليبرالي الغربي منه إلى التصور الماركسي. ويقوم هذا التصور على مقولة: إن «الحرب تبدأ في عقول البشر، وفي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام»، ثم التأكيد على أن الحرب العالمية الثانية قد نشبت «بسبب التنكر للمثل العليا للديمقراطية التي تنادي بالكرامة والمساواة والاحترام للذات الإنسانية». ومن هذا المنطلق قرر دستور اليونسكو «أن السلم المبنى على مجرد الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات لا يقوى على دفع الشعوب إلى الالتزام به التزاما جماعيا ثابتا مخلصا». وكان من المحتم أن يقوم السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين البشر. وهكذا تخلص مقدمة دستور اليونسكو إلى أن الدول الموقعة على هذا الدستور تلتزم بالسعي عن طريق تعاون أمم العالم في ميادين التربية والعلم والثقافة إلى بلوغ أهداف السلم الدولي وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري وهي الأهداف التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة.

وقد فسرت الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة هذه الفقرات على أنها تعني أن مهمة اليونسكو يجب أن تنحصر في هذا الإطار، في الترويج للأفكار الديمقراطية ومحاربة كل محاولات التنكر لها، وذلك من خلال عمل مباشر لمخاطبة شعوب العالم باستخدام كافة وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية. وبعبارة أخرى تصبح وظيفة اليونسكو وفقا لهذا التصور نقل الفكر الليبرالي إلى الجماهير مباشرة باستخدام كل الوسائل الممكنة.

لكن الطرح الماركسي للطريقة التي يمكن أن تسهم فيها اليونسكو في ميدان السلم الدولي استخدم منطلقات مختلفة تماما وقد بدأت معالم هذا الطرح حين أوضح مندوب يوغوسلافيا في المؤتمر التأسيسي لليونسكو «أنه لا جدوى من البحث عن مشعلي الحرب بين الجماهير، بل علينا أن نبحث عنهم وسط فئات اجتماعية معينة لها مصالح مؤكدة في دفع الشعوب لحروب توسعية، وهم قادرون على أن يسخروا من أجل ذلك كل وسائل الدعاية الرهيبة التي يسيطرون عليها. ومن ثم يجب توجيه جهد اليونسكو

نحو تقليل الأضرار الناجمة عن الاستخدام السلبي لهذه الوسائل من صحافة وإذاعة وأفلام ومطبوعات من جانب أمثال تلك الفئات إذا ما أريد لليونسكو أن تلعب دورا فاعلا للحفاظ على السلم والأمن ا لدوليين». [6]

من هذا المنطلق قاد الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية حملة ضخمة داخل اليونسكو لتوجيه نشاط هذه المنظمة وجهة أخرى تماما. فقد طالبوا المنظمة بالترويج لأفكار التعايش السلمي التي تتبناها، والقيام بدراسات علمية توضح حجم الموارد التي يمكن للإنسانية أن توفرها إذا ما تحقق نزع السلاح الشامل والكامل، ونشر نتائج هذه الدراسات لتنوير الرأي العام العالمي: من خلال وسائل اليونسكو الإعلامية بهذه المشكلات وأثرها في قضايا التنمية.. . الخ. وعندما بدأت اليونسكو، تحت ضغط هذا الهجوم الجارف، برنامجا للدراسات حول هذا الموضوع وجه الاتحاد السوفيتي انتقادات حادة وغاضبة لمثل هذه الدراسات التي ركزت على العوامل البيولوجية والفسيولوجية لعدوانية الإنسان، على أساس أن هذا النهج لا يقره أي ماركسي.. . «لأن باحث لا يفتقر إلى العديد من الأدلة التي تؤكد على أن أسباب الحروب لا تكمن في الادعاءات المتعلقة بعدوانية الإنسان بقدر ما تكمن في طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي للدول الإمبريالية»[7].

ويتضح من هذا العرض المركز أنه كانت هناك رؤيتان أيديولوجيتان متصارعتان حول جوهر وطبيعة الدور الذي يتعين على اليونسكو أن تقوم به. ولم تقتصر هاتان الرؤيتان على علاقة اليونسكو بقضية السلم والأمن الدوليين وإنما انعكستا تقريبا على كافة القضايا التي طرحت على بساط البحث في اليونسكو سواء تعلق الأمر بالتربية أو التعليم أو الثقافة، أو العلوم والتكنولوجيا أو وسائل الإعلام والاتصال من سينما ومسرح وصحافة.. . الخ. فحول كل قضية بحثت تحت أي من هذه البنود كانت هناك رؤية ماركسية وأخرى ليبرالية، وحاولت كل منهما أن تأتي مواقف اليونسكو النظرية وبرامجها العملية متفقة والمنطلقات الفكرية لكل منهما.

والواقع أن صراع الشرق والغرب / ينعكس فقط على القضايا الفكرية المتعلقة بالتربية والثقافة والعلوم، أي تلك التي تدخل مباشرة في النطاق الطبيعي لاختصاص اليونسكو، وإنما امتد ليشمل معظم القضايا السياسية

المباشرة. فقد وجدت هذه القضايا طريقها إلى ساحة اليونسكو بطريق غير مباشر. فالصراعات المسلحة مثلا وجدت طريقها إلى ساحة اليونسكو من خلال إثارة اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في أوقات النزاع المسلح مثلا، أو من خلال إثارة دور اليونسكو في بناء السلم والأمن الدوليين. كما طرح صراع الشرق والغرب نفسه في اليونسكو من خلال قضايا مباشرة عديدة مثل احتلال ممثلي فرموزا لمقعد الصين باليونسكو، والخلافات التي ثارت حول قبول أعضاء جدد باليونسكو من حلفاء هذه الكتلة أو تلك.. .. وغيرها.

وكان موقف الدول العربية من صراع الشرق والغرب كما طرح في اليونسكو متباينا. فحتى منتصف الخمسينات كان هذا الموقف أقرب في مجمله، بسبب طبيعة النظم العربية في ذلك الوقت، إلى الموقف الغربي رغم وجود العديد من الاختلافات في المنطلقات الفكرية حول عدد من القضايا الجوهرية، ثم أدى تنامي التيار القومي الراديكالي بزعامة مصر والتقارب الذي حدث بين الاتحاد السوفيتي والعديد من الدول العربية خاصة، ومع دول العالم الثالث بصفة عامة إلى اقتراب موقف العديد من الدول العربية في اليونسكو من مواقف الكتلة الشرقية. غير أن الدول العربية لم تكن في أي وقت من الأوقات موحدة المواقف مع هذه الكتلة أو تلك. فقد كان هناك في العالم العربي على الدوام ولا يزال دولا «راديكالية» وأخرى «محافظة». ومع ذلك فلم تتبن الدول المحافظة قط كل وجهات نظر الدول الغربية في كل القضايا، كما لم تتبن الدول العربية الراديكالية قط كل وجهات نظر الدول الاشتراكية، أو يتطابق خطابها الثقافي في اليونسكو مع مضمون الخطاب الماركسي. والواقع أنه فيما عدا بعض المجاملات السياسية تجاه هذا المعسكر أو ذاك فإن الدول العربية حاولت بدرجات متباينة أن تلعب دورا توفيقيا للتقريب بين وجهتي نظر الكتلتين على النحو الذي يخدم مصالح دول العالم الثالث الذي تنتمي إليه جميعها على النحو الذي سنوضحه حالا.

3- اليونسكو وصراع الشمال والجنوب

حملت دول العالم الثالث مشكلاتها معها إلى ساحة اليونسكو على أمل

أن تسهم هذه المنظمة في حل بعضها، وتوفير مناخ دولي يساعد على إيجاد حلول لبعضها الآخر. وتلخصت مشكلات دول العالم الثالث في التخلف والتبعية وحساسية بالغة ضد كل أشكال السيطرة أو الهيمنة الأجنبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن مجمل أطروحاته حول مختلف القضايا تبلورت رؤية ثالثة مخالفة لكل من الرؤية الليبرالية الخالصة أو الرؤية الماركسية الخالصة لدور اليونسكو وطبيعة المهمات الملقاة على عاتقها.

وقد أسهمت الدول العربية جميعها وبدرجات متباينة في بلورة هذه الرؤية تدريجيا مع بقية دول العالم الثالث التي هي جزء منه. غير أن الدور المصري، وبالذات طوال الثلاثين عاما لأولى من عمر اليونسكو، كان شديد التمييز في هذا الإطار. وحينما برزت أدوار عربية أخرى منذ منتصف السبعينات فإنها سارت على الدرب نفسه، ورفضت الراية نفسها لاستكمال المسيرة.

ويمكن إيجاز هذه الرؤية على النحو التالي:

أولا: اليونسكو كأداة لتضيق الهوة بين العالم المتقدم والعالم النامي في مجالات التربية والثقافة والعلوم.

وكان من المثير أن يطرح مندوب مصر في المؤتمر التأسيسي لليونكسو هذه القضية في عبارات لا تخلو من بعض الخجل حين قال. «إنني أتفهم جيدا صعوبة مهمتي هنا حيث إنني أمثل دولة تختلف سماتها الثقافية والاقتصادية عن السمات الخاصة بالأمم الكبرى»، ثم أضاف قائلا: «إن الأمية، وبدائية وسائل الإنتاج، ونقص الفنيين، وندرة الوسائل التربوية هي مشكلات غير موجودة في الدول الكبرى. وعلى الرغم من أن هذه المشكلات هي مشكلات تخصنا إلا أنها من الأهمية بحيث نشعر بضرورة وواجب تأييدكم لاتخاذ إجراءات تقتضيها عملية تطوير التعليم. ونحن على قناعة تامة بأن المصلحة الوطنية للأمم الكبرى تملي عليها ضرورة مساعدة الدول الصغيرة». ولم ينس المندوب المصري أن يربط بين مطالبه هذه والتزام اليونسكو العام بالدفاع عن السلام حيث أردف قائلا:

«لا تستطيع أي دولة أن تسمح لنفسها بعد الآن بالإبقاء على مواطن الفقر والجهل قريبة من حدودها»[8]. وضاع صوت المندوب المصري الذي توافق مع صوت المندوب الهندي في المؤتمر نفسه وسط زحام الأطروحات

الغربية في ذلك الوقت. لكن ما لبثت أصوات الدول النامية التي بدأت تتدفق بكثرة على ساحة اليونسكو أن ارتفعت تدريجيا مطالبة بقوة بان تصبح إحدى المهمات الأساسية لليونسكو هي مساعدة البلدان النامية على الارتقاء بمؤسساتها التربوية والثقافية والعملية، أو المساعدة في إنشاء مثل هذه المؤسسات في حالة عدم وجودها، وهو هدف لم ينص عليه دستور اليونسكو صراحة. وبالتدريج تبنت اليونسكو هذه القضية وخصوصا بعد أن أصبحت دول العالم الثالث تشكل الأغلبية العددية. وقدمت اليونسكو مساعداتها من خلال برامج عديدة منها: برنامج المساهمة في أنشطة الدول الأعضاء والذي يمول من الميزانية العادية للمنظمة، والبرامج التي تقوم بتنفيذها من موارد من خارج الميزانية العادية للمنظمة، والبرامج التي تقوم بتنفيذها من موارد من خارج الميزانية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للإسكان، وأموال الودائع وغيرها.

ومن الجدير بالذكر هنا التنويه بأن هذا الاتجاه الجديد لم يلق حماسا من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اللذين قاوما بشدة كل محاولات زيادة الميزانية العادية لليونسكو بالقدر الذي يسمح لها بمواجهة بعض متطلبات الدول النامية. ذلك أن كلا منهما كان يفضل المساعدات المباشرة التي يستطيع من خلالها أن يملي شروطه السياسية على تقديم المعونات الجماعية من خلال المنظمات الدولية التي تصعب السيطرة عليها. وعلى سبيل المثال ففي المؤتمر العام الثاني عشر اقترحت أمانة السر أن تكون ميزانية اليونسكو عن عامي 1963 و 1964 000 ,884 ,40 دولار. ولكن المندوبين السوفيتي والأمريكي فعلا كل ما في وسعهما لتخفيض هذا الرقم، مما حدا بالمندوب اللبناني بالتعليق ساخراً: «لكل عملة وجهها الآخر. وأحب أن أسجل هنا تطابق وجهتي نظر القوتين العظميين لتخفيض ميزانية اليونسكو. إنني ألمح في هذا برهانا على انخفاض التوتر الدولي، وهو مبعث سرورنا. وكم كنت أود أن يحدث هذا التطابق حول مسألة أخرى وأتمنى أن يمتد التوافق بين الكتلتين ليشمل ميادين أخرى... .» [9].

غير أنه يتعين التنويه هنا بأن دوافع رفض كل من القوتين العظميين تختلف. فالاتحاد السوفيتي يعتبر أن مشكلة تخلف العالم الثالث ترجع في الأساس إلى النهب الاستعماري الذي تعرض له من جانب الدول الاستعمارية

التقليدية أو الامبريالية الحديثة، ومن ثم فعلى هذه الدول وحدها تقع مسؤولية تعويض العالم الثالث عما نهبته منه. أما الولايات المتحدة فإن رفضها يعود أساسا إلى تفضيلها أسلوب المساعدات الثنائية التي تستطيع فرض رقابة مباشرة عليها لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية من ورائها.

ثانياً. اليونسكو كمنتدى لحوار الثقافات والحضارات:

طرحت كافة الدول النامية ومن بينها الدول العربية في مناسبات عديدة وبأساليب وصور شتى فكرة أن تصبح اليونسكو ملتقى لحوار حقيقي بين الثقافات والحضارات، وأن تعمل على إزالة كافة العقبات التي يمكن أن تعرقل مثل هذا الحوار أو تحول دونه. وتعني فكرة الحوار التسليم أولا برفض أي ادعاءات بالتفوق الحضاري أو الثقافي واعتبار أن لدى كل ثقافة أو حضارة مهما صغر شأنها ما تعطيه للثقافات والحضارات الأخرى، كما أن هناك ما تحتاج لأن تأخذه منها. ويعتبر هذا التفاعل الحر هو الشرط الضروري لبلورة حضارة إنسانية عالمية تسهم فيها كل الشعوب بقدر ما تسمح به ملكات الخلق والإبداع الجماعي لدى كل منها. وقد انبثقت من فكرة الحوار تلك أفكار فرعية عديدة وشديدة الثراء. فمن ناحية طالبت دول العالم الثالث أن تتخذ اليونسكو موقفا فكريا واضحا لرفض كل أشكال الاستعمار والعنصرية وخصوصا في المجالات التربوية والثقافية، ومن ناحية أخرى طالبت هذه الدول نفسها اليونسكو بالتصدي لكافة أشكال الهيمنة أو السيطرة الثقافية أو الغزو الثقافي.

ولكي يصبح هذا الحوار حقيقة قائمة فقد طالبت كافة دول العالم الثالث، وخصوصا تلك التي تتمتع بماض ثقافي وحضاري عريق، أن تبذل اليونسكو جهدا للتعريف بالثقافات والحضارات غير الأوروبية وبما أبدعته من روائع في شتى الفنون والآداب. ومن هنا برامج اليونسكو الثقافية العديدة، وخصوصا تلك التي تتعلق بترجمة الروائع الأدبية في الثقافات غير الأوروبية إلى اللغات الأوروبية المختلفة.

وفي هذا السياق نفسه أيضا أثيرت قضية احتكار بعض وكالات الأنباء العالمية للرسالة الإعلامية، وما تمارسه من سيطرة إعلامية تحمل في طياتها خطر غزو ثقافي من نوع جديد، أو تشويهاً لمضمون الرسالة الإعلامية ذاتها. وقد أدت إثارة هذه القضية إلى تشكيل لجنة برئاسة ماكبرايد،

شارك فيها من الجانب العربي كل من محمد المصمودي من تونس، والدكتور جمال العطيفي من مصر، وكان تقريرها[15] الذي أعدته حول هذا الموضوع هو بداية الحديث عن ضرورة وضع نظام إعلامي عالمي جديد يكون أكثر توازنا. وهو التقرير الذي أثار ضجة لم تهدأ حتى الآن.

وتشكل هذه الأطروحات نسقا واحدا يعتبر محصلة لمجمل ما طرحته دول العالم الثالث على اختلاف منطلقاتها. ويتميز هذا النسق بشكل واضح في كل من النسق الذي شكلته أطروحات العالم الغربي الليبرالي، والنسق الذي شكلته أطروحات العالم الشيوعي. وليس صحيحا ما تدعيه الولايات المتحدة من أن العالم الثالث قد وقع أسيرا للدعاية الفكرية الشيوعية. كل ما في الأمر أن دول العالم الثالث قد وقع أسيرا الكتلة الشيوعية كانت أكثر ذكاء وأكثر مرونة في تعاملها مع رغبات وأماني العالم الثالث وأكثر تفهما لمنطلقاته الفكرية. فقد دعت حقيقة التناقضات بين العالم الثالث وبين الاستعمار بأشكاله التقليدية والحديثة، ومن ثم حاولت استغلالها ببراعة، إذ لم يكن لها ماض استعماري يمكن أن تخجل منه. وكان معنى رفض العالم الثالث السيطرة، وبالذات السيطرة الثقافية، وتركيزه على الذاتية الثقافية ومطالبته اليونسكو بإقامة نظم عالمية جديدة إعلامية وثقافية هو إضعاف لنفوذ النظام الرأسمالي الذي بدأ العالم الثالث يتحرر تدريجيا من سطوته بعد أن كان جزءا لا يتجزأ من إمبراطوريته السياسية والفكرية. أما العالم الغربي والولايات المتحدة، وخصوصا بعد وصول ريغان إلى الحكم، فلم يجدا في هذه الاتجاهات التحررية سوى تقويض للمثل الغربية نتيجة التخريب الذي تمارسه الشيوعية العالمية على الصعيد الفكري. وهناك عشرات الأمثلة التي توضح مرونة التكتيكات السوفيتية في اليونسكو وجمود التكتيكات الأمريكية التي أدت إلى عزلتها قي النهاية. وعلى سبيل المثال فإن الاتحاد السوفيتي بدأ يقترب في صياغته مشروعات القرارات التي كان يقترحها على المؤتمر العام والخاصة بمساهمة اليونسكو في إثراء السلام. أقول بدأ منذ الخمسينيات يقترب كثيرا من موقف دول عدم الانحياز التي تطالب بالتعايش السلمي بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة، ووقف سباق التسلح من أجل التنمية... الخ، ثم بإدماج مشروعات القرارات الخاصة بمساهمة اليونسكو في إقرار السلام مع مشروعات القرارات

الخاصة بإزالة الاستعمار والعنصرية اعتبارا من عام 1968، ضمن الاتحاد السوفيتي قدرا لا بأس به من التلاحم بين مواقفه ومواقف العالم الثالث[11].

ويقدم الجدل الذي ثار حول ضرورة وضع نظام إعلامي عالمي جديد نموذجا لاختلاف موقف كل من الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ومجموعة دول العالم الثالث من القضايا العالمية الكبرى، كما يقدم في الوقت نفسه نموذجا لتمتع دول الكتلة الشرقية بقدرة كبرى على المناورة داخل اليونسكو نظرا لتقارب موقفها من موقف دول العالم الثالث حول بعض الأهداف والقضايا، حتى إن كان ذلك لأسباب تكتيكية. وكان تقرير لجنة ماكبرايد التي شكلت لدراسة مشكلات الاتصال والإعلام في العالم قد خلص إلى أن هناك خللا في النظام الإعلامي الحالي، واقترح نظاما جديدا يهدف من بين ما يهدف إلى: إزالة مظاهر عدم التوازن الذي يتسم به الوضع الراهن، والذي يجسده تركيز العملية الإعلامية واحتكارها من جانب عدد قليل من وكالات الأنباء، وإزالة الآثار السلبية التي يؤدي إليها هذا التركيز والاحتكار، وإزالة العوائق الداخلية التي تحول دون تدفق المعلومات، وإقامة نوع من التوازن بين حرية الصحفيين والإعلاميين ومسؤوليتهم، ومساعدة الدول النامية على تطوير البنى الأساسية لنظمهم الإعلامية، وضمان وصول الأقليات الأثنية والثقافية والدينية إلى أجهزة الإعلام والتعبير عن رأيها... الخ [12].

غير أنه لايجب أن نفهم مما سبق أن برنامج اليونسكو الذي يقره المؤتمر العام كل سنتين هو برنامج يعكس أفكار ومطامح دول العالم الثالث وحدها، وإنما هو في الواقع محصلة للأنساق الفكرية الثلاثة المتصارعة من ناحية، وترجمة في الوقت نفسه لمطالب التكنوقراط في كافة دول العالم حول سبل ووسائل تنسيق السياسات الدولية في مجالات التربية والثقافة والعلوم والإعلام من ناحية أخرى. وينطوي برنامج اليونسكو في صورته الحالية، والتي بدأت بتنفيذ الخطة متوسطة الأجل 1984/ 1989 على أربعة عشر برنامجا رئيسا: تأمل في المشكلات العالمية ودراسات مستقبلية، والتعليم للجميع، والاتصال في خدمة الإنسان، ووضع سياسات التربية وتنفيذها، والتعليم والتدريب والمجتمع، والعلوم وتطبيقها في مجال التنمية، ونظم المعلومات والانتفاع بالمعرفة، ومبادىء العمل من أجل التنمية

وأساليبه واستراتيجياته، والعلم والتكنولوجيا والمجتمع، وبيئة الإنسان والموارد الأرضية والبحرية، والثقافة والمستقبل، والقضاء على التحيز والتعصب والفصل العنصري، والسلام والتفاهم الدوليين، وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وأوضاع المرأة.

وفي إطار هذه البرامج الرئيسة الأربعة عشر والتي يحتوي كل منها على برامج فرعية عديدة يمكن أن يجد كل من العالم الأول والعالم الثاني والعالم الثالث بعض ما يتمناه.

وفي سياق النسق الفكري للعالم الثالث، الذي شاركت الدول العربية بدرجات متباينة في بلورته داخل اليونسكو، يمكن تحديد الخطوط العريضة للسياسة العربية على الوجه التالي:

أولا: المطالبة دائما باعتماد الحد الأعلى للميزانية المقترحة مع تخصيص أكبر قدر ممكن منها للمشروعات الموجهة لدعم التنمية في العالم الثالث. وبعد ذلك تقوم كل دولة عربية معتمدة على وسائلها الذاتية ونفوذها الخاص بمحاولة تحقيق أقصى استفادة ممكنة من البرنامج المعتمد لليونسكو. كما تتعاون الدول العربية لإقناع اليونسكو بإقامة مشروعات عربية مشتركة على الصعيد الإقليمي.

ثانياً: الدفاع عن الثقافتين العربية والإسلامية داخل اليونسكو. وقد اتخذ هذا الدفاع عدة مظاهر أهمها.

1- تبني اللغة العربية في اليونسكو كإحدى لغات العمل الأساسية شأنها في ذلك شأن اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية والصينية. وكانت تلك إحدى المعارك الكبرى التي تخوضها الدول العربية كمجموعة بنجاح منذ عام 1960 حين وافق المؤتمر العام على استخدام اللغة العربية كلغة عمل في المؤتمر العام، ولاتزال المعركة مستمرة حتى الآن للوصول باستخدام اللغة العربية في اليونسكو إلى مستوى الاستخدام نفسه الخاص ببقية لغات العمل الأخرى وخصوصاً الإنجليزية والفرنسية.

2- التعريف بالثقافتين العربية والإسلامية من خلال حث اليونسكو على ترجمة الروائع العربية والإسلامية قديمها وحديثها إلى اللغات الأوروبية. وقد ترجمت اليونسكو بالفعل بعض أعمال ابن بطوطة، وابن حوقل، وابن خلدون، والفارابي، وابن سينا، وابن رشد، والغزالي، والجاحظ، بالإضافة

إلى بعض أعمال طه حسين، وتوفيق الحكيم، ويوسف إدريس، والمازني، ومحمود درويش، وبدر شاكر السياب، والطيب صالح، وأدونيس.

ثالثاً: الدفاع عن وجهة النظر العربية في القضايا السياسية التي تهم العالم العربي، وكان أبرز هذه القضايا هو الصراع العربي-الإسرائيلي، والحرب العراقية-الإيرانية وهو ما سنفرد له الفصل الثاني.

4 انعكاسات القضايا السياسية العربية على اليونسكو

مقدمة:

على الرغم من أن اليونسكو هي منظمة دولية متخصصة في التربية والثقافة والعلوم إلا أنه ما من مشكلة سياسية في العالم إلا ووجدت طريقها إلى ساحة اليونسكو سواء من الأبواب المفتوحة، أي من زوايا لها صلة مباشرة باختصاصات اليونسكو، أو من النوافذ الخلفية، أي من زوايا ذات صلة غير مباشرة بهذه الاختصاصات. فالصراعات بين أمريكا وفيتنام، أو بين الصين وفيتنام، أو كمبوديا، أو بريطانيا والأرجنتين أو الاتحاد السوفيتي والمجر... الخ أثيرت، بشكل أو بآخر، على ساحة اليونسكو.

وتهدف أي دولة، أو مجموعة من الدول، من إثارة هذه القضايا إما الحصول على تأييد مادي أو معنوي لموقفها منها، وإما لمجرد الرغبة، لسبب أو لآخر، في مجرد تسجيل موقفها تجاه هذه القضية من على منبر اليونسكو. بعض هذه القضايا مؤقت بطبيعته وينتهي بمجرد إثارته أو مناقشة، أو تسجيل موقف بشأنه في إحدى خطب أو مداخلات

رئيس الوفد، وبعضها الآخر ويكاد يشكل بندا ثابتا على جدول أعمال اليونسكو.

وكان من بين أكثر القضايا العربية إلحاحا على جدول أعمال اليونسكو ما تعلق منها بموضوع الصراع العربي-الإسرائيلي، وهو الموضوع الرئيس الذي سنعالجه في هذا الفصل. غير أننا قررنا أيضا أن نفرد مبحثا لمعالجة بعض جوانب الحرب العراقية-الإيرانية كما طرحت على ساحة اليونسكو. وليس السبب أن هذه الحرب قد استحوذت على الكثير من جهد اليونسكو، ولكن لأنها كانت المناسبة-المعلنة على الأقل-التي أدت إلى توتر علاقة إحدى الدول العربية كثيرا بالمدير العام السابق لليونسكو أحمد مختار أمبو، وعلى نحو لم يسبق له مثيل.

وقد دخل الصراع العربي-الإسرائيلي إلى ساحة اليونسكو من زوايا متعددة منذ اللحظة الأولى لاندلاع أول حرب عربية-إسرائيلية عام 1948. وكان المؤتمر العام الثاني لليونسكو الذي عقد بالمكسيك عام 1947 قد قرر بالإجماع عقد دورته الثالثة في بيروت عام 1948. وعندما اندلعت الحرب خشي المجلس التنفيذي أن تؤثر في سير أعمال المؤتمر. لكن وزراء خارجية كل الدول العربية الأعضاء في اليونسكو اجتمعوا على الفور وأرسلوا برقية إلى رئيس المجلس التنفيذي يتعهدون فيها بتوفير الأمن الكامل والحصانات اللازمة وتسهيلات السفر والإقامة اللازمة لضمان نجاح المؤتمر وتسهيل أعماله. وانعقد المؤتمر في بيروت في الفترة من 15 نوفمبر إلى 11 ديسمبر عام 1948 ولم تكن الحرب قد وضعت أوزارها نهائيا بعد.

وكان المجلس التنفيذي قد أوصى بقبول منظمتين يهوديتين غير حكوميتين لإرسال مراقبين عنهما إلى المؤتمر العام، وهما المؤتمر اليهودي العالمي، والاتحاد الدولي للطلاب اليهود[1]، ووفقا للوائح الداخلية فقد تعين إقرار المؤتمر العام لقائمة المراقبين المقترحة من المجلس التنفيذي لكي يتم السماح لهؤلاء المراقبين بحضور جلسات المؤتمر العام. غير أن رئيس الوفد اللبناني، مدعوما في ذلك من كل الدول العربية الأعضاء في اليونسكو، اعترض على السماح لهاتين المنظمتين بإرسال مراقبين عنهما إلى المؤتمر العام، مما أثار عاصفة من الجدل والمناقشات التي كادت من حدتها تهدد بأزمة. وللرد على النداءات التي وجهت للدول العربية بأن

تظهر قدرا من التسامح سنحت الفرصة أمام الدول العربية لكي تحدد موقفها من المشكلة برمتها، وتوضح أن الصراع مع إسرائيل هو صراع سياسي لا ينطوي على أي بعد ديني، ومن يهود الدول العربية هم مواطنون عرب يتمتعون بكافة الحقوق ويحتلون أرفع المناصب وأخطرها في المؤسسات التربوية والثقافية العربية، وأن سبب الرفض العربي يرجع إلى صلة هذه المنظمات الحميمة بدولة إسرائيل التي يعد مجرد قيامها نقضا لكل المثل العليا التي تقوم عليها اليونسكو[2]. وقد انتهت هذه الأزمة بالموافقة على اقتراح ينص على السماح بقبول مراقبي المنظمات الدولية غير الحكومية الذين قبلوا الدعوة التي وجهها إليهم المدير العام. ولما كانت المنظمتان المذكورتان قد اعترضتا على انعقاد المؤتمر في بيروت ولم ترسلا مراقبين عنهما، فقد مثل هذا الاقتراح مخرجا مرضيا لجميع الأطراف.

وبعد قبول اسرائيل عضوا بالأمم المتحدة عام 1949، والذي أعطاها الحق أن تصبح أتوماتيكيا عضوا في اليونسكو بعد ذلك، كانت المشكلة التي واجهت الدول العربية هي كيفية تفادي إقامة علاقات غير مباشرة مع إسرائيل في إطار الأنشطة الإقليمية. وفي الوقت نفسه أصبحت اليونسكو، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة في ميادين التربية والثقافة والعلوم، هي الجهة الفنية المسؤولة عن تعليم اللاجئين الفلسطينيين بالتنسيق مع وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) التي قررت الأمم المتحدة إنشاءها عام 1949.

ودخل الصراع العربي-الإسرائيلي مرحلة جديدة بعد احتلال إسرائيل لسيناء والجولان والضفة الغربية وغزة عام 1967. وبهذا الاحتلال سيطرت إسرائيل على الجزء الأكبر من مدارس الأونروا التابعة لليونسكو، وعلى مدينة القدس بالغة الأهمية من الناحيتين الدينية والأثرية. وعاد الصراع العربي-الإسرائيلي يطرق أبواب اليونسكو بشدة نتيجة محاولات إسرائيل تغيير المناهج الدراسية المقررة على الطلاب في مدارس الاونروا من ناحية، وبسبب الحفريات التي بدأت في تنفيذها في مدينة القدس تحت قبة الصخرة والحرم الإبراهيمي والتي شكلت تهديدا خطيرا على عدد كبير من الآثار العربية التي تهم المسلمين والمسيحيين على السواء. وسوف نناقش هذه الجوانب كلها بشيء من التفصيل.

1 - إسرائيل وأنشطة اليونسكو الإقليمية. إقليم عربي أم شرق أوسطي؟

في عام 1950 اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قرارا، في إطار تشجيعه للأنشطة الإقليمية، بتفويض المدير العام بتنظيم «ندوة إقليمية في الشرق الأوسط حول أدوات التعليم الأساسي وتعليم الكبار»(القرار 2112 ,1). واكتنفت عملية تنفيذ هذا القرار صعوبات جمة نظرا لمحاولات إشراك الخبراء الإسرائيليين في هذه الندوة. وكان وزير التعليم الإيراني قد عرض استضافة هذه الندوة في حالة عدم اعتراض الدول الإسلامية في المنطقة على مشاركة الخبراء الإسرائيليين فيها، لكن الدول العربية رفضت. وأمام هذه الصعوبات، وعند نظر المجلس التنفيذي للمشروعات الإقليمية التي تهم منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لعام 1952، اعترف المجلس التنفيذي بأنه قد يكون من المهم أن يقوم بنفسه بتحديد الدول التي تدخل في منطقة «الشرق الأوسط». وهكذا فتح الباب على مصراعيه لمناقشة مفهوم الإقليم من وجهة نظر اليونسكو. وقادت مصر حملة في المجلس التنفيذي لكي تؤخذ المعايير الثقافية في الاعتبار عند تحديد أنشطة اليونسكو الإقليمية، ولا يكتفي بالاعتبارات الجغرافية وحدها. وقال المندوب المصري: «إنني أعتقد أنه من مصلحة اليونسكو صياغة تعريف للشرق الأوسط على الصعيد الثقافي.. . لقد تضمن برنامج عام 1951 دورة دراسية عن التعليم الأساسي في الشرق الأوسط، لكن دول هذه المنطقة متنوعة اللغات والأديان والثقافات. ومن ثم فإن هذه الدورة لا يمكن أن تتوجه إلى كل دول المنطقة. ويتعين على أمانة سر اليونسكو أن تدرس بشكل أعمق أهداف هذه الدورات، أو الاجتماعات التي تنظمها قبل أن توجه الدعوة إليها.. . وقد يكون من الملائم أن تأخذ رأي الشعوب في حقيقة الصلات الثقافية والروحية التي توحدها مع الآخرين، وفي أي منطقة إقليمية يندرجون [3]. ولم يتوصل المجلس التنفيذي إلى اتفاق في هذه الدورة، وتأجلت الأنشطة الإقليمية الخاصة بالمنطقة من سنة لأخرى.

وفي عام 1954 رضخ المجلس التنفيذي للاتجاه الرامي لقصر أحد هذه الأنشطة الإقليمية على «دول الشرق الأوسط العربية»، لكن البعض لم ييأس من إمكانية إجبار الدول العربية على الدخول في علاقات غير مباشرة

مع إسرائيل، واشترط المجلس أن يكون بمقدور أي دولة عضو باليونسكو إرسال مراقب عنها. لكن الدول العربية استطاعت إحباط كل الحيل والمناورات القانونية التي هدفت إلى اقتناص اعتراف عربي غير مباشر بإسرائيل. وأمام هذا الرفض القاطع رضخ المجلس التنفيذي في النهاية لكي تكون الدولة العربية المضيفة لهذا النشاط هي الداعية له رسميا، ومن ثم يكون من حقها قانونا تحديد الدول التي تستطيع أن ترسل مراقبين. وعلى هذا الأساس انعقد «مؤتمر الدول العربية»الخاص بالتعليم المجاني والإلزامي بالقاهرة من ديسمبر 1954 إلى يناير1955 بمساعدة مالية وفنية من اليونسكو، واكتفت إسرائيل في المقابل بالحصول على منحة من اليونسكو لأحد خبرائها، وكان انعقاد هذا المؤتمر بداية لوجود مجموعة إقليمية ثقافية خاصة ومتميزة هي مجموعة الدول العربية من حيث الواقع، واختفى استخدام اليونسكو لمفهوم «الشرق الأوسط». بقي أن يستكمل هذا الأمر الواقع باعتراف قانوني صريح بأن الدول العربية تشكل مجموعة إقليمية متميزة من وجهة نظر أنشطة اليونسكو الإقليمية.

ثم جرت بعد ذلك محاولات عديدة لصياغة تعريف للأقاليم من وجهة نظر اليونسكو، ووضع قوائم تتضمن أسماء الدول الواقعة في كل إقليم والتي توجه إليها، من ثم، الدعوة للمشاركة في أنشطة اليونسكو الخاصة بهذا الإقليم. لكن هذه المحاولات / تفلح إلا في عام 1964 حين اتخذ المؤتمر العام لليونسكو قرارا حدد فيه الأقاليم والدول التي تندرج في إطارها. وقد شكل هذا القرار انتصارا كبيرا للدول العربية التي أصبحت تشكل «إقليما»متميزا من وجهة نظر اليونسكو شأنها في ذلك شأن إفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا وأوروبا. ولم تدرج إسرائيل في أي من هذه القوائم الخمس [4].

وهكذا نجحت الدول العربية ليس فقط في تفادي الدخول مع إسرائيل في أنشطة إقليمية، ولكن أيضا في عزل إسرائيل داخل اليونسكو، بالإضافة إلى تأكيد الخصوصية الثقافية للمجموعة العربية. لكن عزلة إسرائيل في ذلك الوقت كانت عزلة نسبية لأن دولا أخرى لم تدرج على أي قائمة مثل الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلندة وأستراليا.

ولم يتضمن قرار المؤتمر العام المشار إليه تعريفا محددا لمعنى الإقليم،

وجاء هذا التعريف أول مرة في قرار صدر عن المجلس التنفيذي في دورته الثانية والتسعين (إبريل-مايو 1973)، والذي حدد المعايير التي يستند إليها لتصنيف الدول في القوائم الخاصة بالأنشطة الإقليمية. وهذه المعايير هي:

أ-مصلحة الدول أو قدرتها على الإسهام في أنشطة الإقليم، ومن ثم تسهيل تنفيذ مهمات اليونسكو.

ب-الموقع الجغرافي.

ج-التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية.

واعتمادا على هذه المعايير قرر المجلس التنفيذي وضع الولايات المتحدة على قائمة أوروبا واستراليا، ونيوزلندة على قائمة آسيا، والاتحاد السوفيتي على قائمتي آسيا وأوروبا. ولم يرد ذكر إسرائيل مطلقا حيث أنها، على عكس هذه الدول، لم تعرب صراحة عن رغبتها في الانضمام إلى قائمة إقليم محدد. ولم تحدد إسرائيل موقفها إلا في 14 أغسطس 1973 حين طلبت وضعها على قائمة الدول الأوروبية. لكن فرنسا، التي كان لها تحفظات على إدراج الولايات المتحدة في قائمة المجموعة الأوربية ولم تتحمس لوضع إسرائيل على قائمة أوروبا، نجحت في حذف هذه النقطة من جدول أعمال الدورة 93 للمجلس التنفيذي (12 / 9 / 1973 / 11/ 10/ 1973). وتعين إذا على المؤتمر العام، في دورته الثامنة عشرة (1974)، أن يحدد موقفه من هذه المسألة.

وانعقد المؤتمر العام لليونسكو عام 1974 في مناخ بدا فيه العالم العربي موحدا وقويا بدرجة لم تحدث في تاريخه من قبل، بعد الإنجاز العسكري الذي تحقق في حرب أكتوبر 1973، نجاح الدول النفطية في رفع أسعار البترول وتحقيق فوائض مالية ضخمة. ومن خلال تكتيك ديبلوماسي بارع من الناحية الإجرائية أمكن بمقتضاه تبني فكرة أن قبول أو رفض إدراج دولة في إحدى القوائم مسألة تخص المؤتمر كله، وليست مسألة تخص دول الإقليم المعني وحدها، وتمكنت الدول العربية من إقناع أغلبية الدول الأعضاء برفض إدراج إسرائيل في قائمة الدول الأوروبية. وقد استغلت الوفود العربية في هذا المؤتمر موقف فرنسا الذي كان متحفظا ورافضا لإدراج الدول غير الأوروبية، بما فيها الولايات المتحدة وكندا، في قائمة الدول

الأوروبية من حيث المبدأ، ومن ثم كانت للسبب نفسه رافضة إدراج إسرائيل فيها.

وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يغير أي شيء على الإطلاق من وضع إسرائيل في اليونسكو، حيث لم تدرج في أي قائمة خاصة بالأنشطة الإقليمية منذ تصنيف هذه القوائم في عام 1964، إلا أن هذا القرار قوبل بعاصفة لم يسبق لها مثيل من الانتقادات، وأطلقت ضغوط رهيبة على اليونسكو ربما لأن المغزى الرمزي لهذا القرار، وخصوصا بعد صدمة حرب أكتوبر، كان أكبر من طاقة إسرائيل وحلفائها على الاحتمال، ذلك أن القرار كان يعني أن إسرائيل دولة من نوع خاص، وهي الوحيدة التي تنفرد بوضع الدولة المنبوذة في اليونسكو!

وقد أثمرت الضغوط الأمريكية والصهيونية العنيفة على اليونسكو لإجبارها على التراجع عن هذا الموقف في المؤتمر العام التالي الذي عقد في نيروبي عام 1976. وكان الموقف العربي الموحد قد بدأ يتآكل، كما كانت هناك ضغوط افريقية مستمرة على الدول العربية كي تخفف من حدة موقفها في مواجهة إسرائيل لكي تسهم في إنجاح أول مؤتمر لليونسكو يعقد في افريقيا، وتساعد المدير العام الجديد وهو افريقي مسلم في مهمته. واستلهاما لما أطلق عليه «روح نيروبي»، استكانت الدول العربية أو ابتلعت طعم المناورات التي انتهت بإدراج إسرائيل في قائمة الدول الأوروبية.

وقد تمثلت هذه المناورات في أن يقوم المدير العام بإحاطة المؤتمر العام علما برغبات الدول الأعضاء التي لم يتم إدراجها في قوائم المجموعات الإقليمية (وكانت هناك دول أخرى غير إسرائيل انضمت حديثا إلى اليونسكو، ثم يقوم رئيس اللجنة الثالثة (التي يدخل هذا البند في جدول أعمالها) بإجراء مشاورات مع دول المجموعات الإقليمية لاستطلاع رأيها في رغبات الانضمام من جانب الدول التي لم تدرج بعد في القوائم، ثم يعرض الأمر مرة واحدة على المؤتمر العام في جلسة عامة بحيث تكون الصورة أن الدول غير المدرجة اختارت قوائم معينة، وأن الدول الأعضاء في المجموعات المختارة قد وافقت، ومن ثم يوضع المؤتمر العام أمام أمر واقع، ويصعب فصل كل حالة على حدة. وقد حاول عزيز الحاج مندوب العراق أن يتصدى لهذه المناورة ولكنه لم ينجح [5]. وتم تمرير الصفقة على الرغم من أن دول

الكتلة الاشتراكية في المجموعة الأوروبية اعترضت على إدراج إسرائيل في القائمة الأوروبية. واكتفت الدول العربية بالامتناع عن التصويت على هذا القرار.

وكان من اللافت للنظر تفسير د. شمس الدين الوكيل رئيس الوفد المصري لهذا الامتناع فقد قال: «إن وفد مصر لم يشارك في التصويت على توصية المجلس التنفيذي في اللجنة الثالثة الخاصة بانضمام الدول الأعضاء إلى مختلف الأنشطة الإقليمية، وأنه أيضا لم يشارك في التصويت في الجلسة العامة التي عرضت فيها هذه التوصية، وكان ذلك كله وبالدرجة الأولى من أجل روح نيروبي التي نؤمن بها جميعا، والتي نود أن تظل هي روح هذا المؤتمر حتى نهايته. ولكننا رغم ذلك لم نزل نشعر بالقلق من قواعد الانضمام إلى الأنشطة الإقليمية سواء في الدورة الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة.. . والتي لا تخضع لتنظيم محكم ودقيق..». وقد أبدى د. حسان مريود ممثل سوريا، ود. عزيز الحاج ممثل العراق وخليل السالم ممثل الأردن تحفظات مماثلة[6]. وكان معنى هذه التحفظات صراحة أن العرب لا (يوافقون على ضم إسرائيل إلى المجموعة الأوروبية ولكنها روح نيروبي التي دفعتهم إلى الامتناع عن التصويت !!!

وبعد انضمام إسرائيل إلى المجموعة الإقليمية الأوروبية فقدت هذه القضية حدتها وسخونتها وأصبح المعيار الرئيس هو رغبة الدولة العضو وقبول دول المجموعة الإقليمية المعنية. بل إن المجموعة العربية نفسها فقدت خصوصيتها العربية حين طلبت مالطة إدراجها في قائمة الدول العربية في إطار الأنشطة الإقليمية لليونسكو (إضافة إلى كونها عضوا بالمجموعة الأوروبية). وأرسل عزيز الحاج حيدر بوصفه رئيسا للمجموعة العربية خطابا يحيط فيه المدير العام علما بأن رؤساء الوفود العربية في المؤتمر العام العشرين قد بحثوا هذا الموضوع وقرروا الترحيب بمشاركة مالطة في أنشطة المجموعة العربية. وفي تعليقه على ذلك قال عزيز الحاج: «إننا ننطلق في ذلك أولا من واقع العلاقات التاريخية الوثيقة بين مالطة والدول العربية، وثانياً من واقع العلاقات الثقافية واللغوية.. . فضلا عن أن مجموعتنا ترحب بأن ينضم إلى الأنشطة الإقليمية العربية بلد كمالطة، يهتم، بالإضافة إلى اهتماماته الأوروبية، بازدهار اللغة العربية.. .»[7].

2- أوضاع التعليم في الأراضي المحتلة

قد يبدو من المفارقات أن تكون إسرائيل هي التي تسببت، في الواقع، في أن تصبح أوضاع التعليم في الأراضي المحتلة بنداً ثابتاً على جدول أعمال اليونسكو منذ ما يقرب من عشرين عاما إلى الآن. وقد بدأت القصة عندما أرسلت الحكومة الإسرائيلية مذكرة إلى المدير العام لليونسكو تدعي فيها أن المناهج الدراسية المقررة على طلبة مدارس الاونروا التي تشرف عليها اليونسكو مليئة بعبارات تحض على كراهية اليهود، وتلقن هؤلاء الطلاب مبادئ وأفكارا تتناقض مع مبادئ اليونسكو وأهدافها.. . الخ. وذهبت في ادعاءاتها إلى حد التأكيد على أن كتب الحساب المقررة على هؤلاء التلاميذ مليئة بنماذج من أمثال: إذا كان هناك عشرة من اليهود، وقتلت منهم خمسة فكم يتبقى منهم ؟[8].

كانت إسرائيل لا تزال تعيش نشوة الانتصار الخاطف والمذهل في عام 1067. وكانت قد نجحت من قبل في أن تروج عن نفسها، في أذهان الرأي العام العالمي، صورة الدولة الصغيرة المسالمة والمحاطة ببحر من الأعداء الأقوياء. وها هي تستأنف هجومها الدبلوماسي على العرب من خلال أكبر منبر فكري في العالم وهو اليونسكو، وتتهمهم بأنهم عنصريون ومحرضون على سفك الدماء.. . الخ، كي تثبت الصورة التي رسمتها الحركة الصهيونية، وتقنع الرأي العام العالمي بأن العرب يستحقون ما جرى لهم.

كان هذا في الواقع هو الجزء الظاهر من جبل الثلج، أما الجزء الخفي والأكبر فقد تمثل في حقيقة أن هذا الهجوم الدبلوماسي الإسرائيلي كان يخفي خطة جهنمية لطمس معالم الثقافة الفلسطينية، وتمييع الهويتين العربية والإسلامية لسكان الأرض المحتلة كمقدمة لاستيعابهم وإنهاء روح المقاومة لديهم بعد أن نوت إسرائيل ضم بقية الأراضي الفلسطينية نهائيا وإلى الأبد.

ورغم أن المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين أرسل إلى المدير العام لليونسكو تقريرا يؤكد فيه أن خبراء الوكالة قد فحصوا كتب الحساب والرياضيات، ولم يعثروا على أي دليل على الادعاءات الإسرائيلية[9] إلا أن إسرائيل استمرت في إثارة قضية مناهج الكتب المقررة في مدارس

الاونروا، وطالبت فحصها ككل دون أن تتمسك بحرفية تصريحاتها السابقة عن كتب الحساب.

ومن الجدير بالذكر أن اليونسكو كانت قد عقدت اتفاقا في عام 1952، وجددته في بداية عام 1967 مع وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين. وبموجب هذا الاتفاق تتولى اليونسكو المسؤولية الفنية للإشراف على البرنامج التعليمي لهؤلاء اللاجئين الذين كانوا قد استقروا في أربع دول عربية هي الأردن ومصر ولبنان وسوريا، وذلك بالتنسيق مع حكومات هذه الدول. وكانت الكتب المقررة على مدارس الاونروا في كل من هذه الدول الأربع هي الكتب نفسها المقررة على التلاميذ المصريين أو السوريين أو الأردنيين أو اللبنانيين، فلم يكن طلاب مدارس الاونروا خاضعين لنظام تعليمي منفصل، وإنما كان يطبق عليهم النظام التعليمي نفسه السائد في مصر أو سوريا أو الأردن أو لبنان وفقا لأماكن تواجد هذه المدارس في مواقع اللاجئين الفلسطينيين.

في هذا السياق، وبصرف النظر عن المشكلات القانونية العديدة التي يثيرها الطلب الإسرائيلي، فإن القبول بفحص اليونسكو للكتب المقررة على مدارس الاونروا كان يعني، بطريق غير مباشر، اعترافا بأهلية اليونسكو في الإشراف على أو مراجعة النظم التعليمية في مصر وسوريا والأردن ولبنان، وأي إدانة أو لوم لمحتوياتها يعني إدانة أو لوما لهذه النظم بأسرها، وهي مسألة في غاية الحساسية. وكان هذا هو أحد الأهداف التي تسعى إليها إسرائيل.

من ناحية أخرى كانت الدول العربية تدرك أن إسرائيل تحتل الأرض، ومن ثم فهي تستطيع فرض الأمر الواقع، وأنها لن تقيم وزنا لأي اعتبار أو قانون دولي. وفي هذا الإطار يصبح الهدف الرئيس هو الحفاظ على دور اليونسكو ودعمه بكل الوسائل، ولكي يستمر تلقي التلاميذ والطلاب في الأرض المحتلة تعليما عربيا دون أن يضطروا إلى ترك الأرض أو الهجرة. والواقع أن إسرائيل لم تنتظر معرفة ما تنوي أن تتخذه اليونسكو من إجراءات، إذ ما لبثت الحكومة الإسرائيلية أن أحاطت اليونسكو علما بأنها «قامت بالفعل باتخاذ ما يلزم لتصحيح التجاوزات وحذف كل الفقرات التي من الممكن أن تحض على الكراهية والعداء من مناهج الكتب المقررة على غير

اللاجئين في المدارس الكائنة في المناطق الخاضعة للحكم العسكري في الضفة الغربية وغزة»[15]. وقامت إسرائيل بحذف كلمة فلسطين نهائيا من هذه الكتب، بل حذفت أحيانا الإشارة إلى المملكة الهاشمية لتحل محلها «دولة إسرائيل»، وحذفت الأسماء العربية للمدن الفلسطينية وأحلت محلها أسماء عبرية، كما حذفت كل إشارة إلى «الوطنية»، أو «القومية العربية»، أو «الوحدة العربية»، أو «الأبطال العرب»، أو «المسلمين»كل الانتقادات الموجهة للاستعمار... الخ. وقد أوضحت هذه التعديلات بجلاء تام حقيقة النوايا الإسرائيلية. وتعين على الدول العربية في مثل هذه الظروف تفويت الفرصة على إسرائيل لكي لا تفرض مثل هذه التعديلات من جانب واحد على الكتب المقررة في مدارس الاونروا.

وفي الوقت نفسه وجدت اليونسكو نفسها في موقف لا تحسد عليه. فالاتهام الإسرائيلي يمسها هي أيضا. إذ كيف يتسنى لمنظمة دولية تهدف إلى تحقيق السلام والتفاهم الدوليين من خلال التربية أن تشرف-فنيا-على مدارس تلقن التلاميذ مبادئ تتعارض مع ما تدعو إليه دون أن تحتج أو تحرك ساكنا؟ وهنا بدا أن إجراء التحقيق أمر لا مفر منه.

في هذا الإطار اتخذ المجلس التنفيذي بعد مناقشة الموضوع في دورته السابعة والسبعين قرارا يفوض فيه المدير العام باستمرار التعاون مع وكالة غوث اللاجئين في كافة المناطق التي توجد فيها مدارس الاونروا مستلهما في ذلك عددا من المبادئ.

1- العمل على أن يكون التعليم فيها متمشيا مع المثل العليا التي تنادي بها اليونسكو.

2- أن يتضمن هذا التعليم احتراما للتقاليد واللغة والدين والثقافة الوطنية.

3- الحفاظ على وحدة النظم التعليمية.

وقد وافق المجلس التنفيذي على هذا القرار بالإجماع لأنه كان يستجيب لبعض مطالب كل طرف.. . فالقرار يؤكد استمرار مسؤولية اليونسكو في الإشراف على هذه المدارس، ويفتح الباب أمام إمكانية تشكيل لجنة تحقيق في محتوى الكتب المقررة، وهو ما تطالب به إسرائيل، لكنه في الوقت نفسه يتحدث عن ضرورة احترام اللغة والتقاليد الوطنية وهو ما يرضي بعض

المطالب العربية.

ولوضع هذا القرار موضع التنفيذ قام المدير العام بتشكيل لجنة، لفحص الكتب الدراسية المقررة على مدارس الاونروا، أقرها المجلس التنفيذي وحدد وظيفتها بتطبيق المبادئ الواردة في قراره المذكور واقتراح توصيات يقوم المدير العام بنقلها بعد ذلك إلى الدول المعنية للحصول على موافقتها وتعاونها.

وقد انقسم الجانب العربي بحدة في موقفه من هذا القرار. فقد رفضت سوريا رفضا قاطعا تشكيل مثل هذه اللجنة من حيث المبدأ على أساس «أن فحص الكتب السورية من جانب لجنة أجنبية يتناقض مع مبدأ السيادة لأن الكتب المقررة على مدارس الأونروا بسوريا هي الكتب نفسها المستخدمة في المدارس السورية. ومن ناحية أخرى فإن هذا الفحص يعطي السلطات الإسرائيلية حق الوصاية على البرامج التعليمية في الدول العربية»[11]. أما مصر ولبنان والأردن فقد وافقوا من حيث المبدأ على تشكيل مثل هذه اللجنة مع الإقرار في الوقت نفسه بصحة الاعتبارات القانونية التي أدت إلى رفض سوريا. واحتفظت هذه الدول لنفسها بحقها في اختيار أعضاء اللجنة وتحديد نطاق صلاحياتها، والرد على ما تتوصل إليه اللجنة من نتائج. وكان ذلك بداية لمعركة دبلوماسية شرسة قادت مصر الطرف العربي فيها نحو الاعتدال، ووظفت في الوقت نفسه تشدد الموقف السوري للوصول إلى ما اعتقدت أنه يمثل المصلحة العربية. وكان هدف مصر تقديم بعض التازلات بهدف المحافظة على الكتاب العربي في أيدي الطلاب الفلسطينيين وتعرية حقيقة الموقف الإسرائيلي في اليونسكو ثم البدء في حصاره حين يتضح هذا الموقف للجميع.

وقد فحصت اللجنة 127 كتابا، واقترحت السماح بتداول 48 منها دون تعديل، وسحب 14 كتابا، وادخال بعض التعديلات على الكتب الباقية قبل السماح بتداولها. وحاولت الدول العربية التنسيق فيما بينها لاتخاذ موقف موحد لكن سوريا استمرت في تشددها واشترطت أن تقوم اللجنة بفحص الكتب الإسرائيلية أيضا. وكان المندوب السوري قد استخدم في أحد ردوده عبارة «الكراهية المقدسة»وهي عبارة أخرجها المندوب الإسرائيلي من سياقها ورددها كثيرا في المجلس للتدليل على صحة اتهاماته. غير أن مصر والأردن

ولبنان استمروا في اتخاذ مواقف شديدة المرونة، وأوضحوا أنهم لن يعترضوا من حيث المبدأ على إدخال بعض التعديلات، وفي الوقت نفسه هددت مصر بالمطالبة بأن تقوم اللجنة بفحص الكتب الإسرائيلية أيضا. وكان الهدف من هذا التهديد تثبيت حجتها القوية التي ضمنتها ردها على تقرير اللجنة، وهي حجة مفادها أن لجنة دولية تفحص كتب أحد طرفي نزاع مسلح مرير ومعقد على ضوء المثل العليا وحدها لا بد بالضرورة من أن تكتشف وجود بعض التجاوزات بالمقارنة بهذه المثل العليا في حالتها المجردة، لكن الحقيقة النسبية لا يمكن التوصل إليها من دون معرفة مضمون كتب الطرف الآخر وهو ما لم يتم. غير أن مصر كانت مقتنعة بأن الإصرار على فحص الكتب الإسرائيلية لن يفضي إلى أي نتائج عملية ولن تقبله إسرائيل. وهذا هو ما حدث إذ اشترطت إسرائيل لقبول هذا إن يتم فحص الكتب الدراسية في جميع الدول العربية.

وأثبت التكتيك المصري-الأردني اللبناني المشترك أنه الأكثر فعالية في مثل هذه المواقف. فسرعان ما وقع التناقض والصدام بين إسرائيل والمدير العام لليونسكو رينيه ماهيو الذي تعاونت معه مصر والأردن تعاونا كاملا وتفاوضتا معه حول التعديلات المطلوب إدخالها والاعتبارات التي يتعين الاستناد إليها، وحثتاه في الوقت نفسه على الإسراع بالسماح للكتب التي لا خلاف عليها بدخول الأرض المحتلة. لكن إسرائيل اشترطت للسماح لهذه الكتب بدخول الأرض المحتلة أن تطبع «بدون أي إشارات رسمية، مثل الشعارات أو الأعلام أو صور القادة أو اسم الناشر... تجنبا لأي تعقيدات سياسية»[12].. . وهنا صاح ممثل لبنان في المجلس التنفيذي في غضب «هذا إجراء كلاسيكي يذكرنا بسياسة الاستيعاب التي استخدمها هتلر في فرنسا بعد عام 1940.... إن ضم الأراضي يبدأ بالهيمنة على الأرواح والضمائر. وهذه اللغة يمكن فهمها من ممثل دولة القوة فيها تعلو على الحق وتسحق القانون، لكنها لا تصلح للاستخدام في منظمة للأمم المتحدة. فطبقا للقانون الدولي لا يعني احتلال الأرض ضمها»[13].

وكان هذا الموقف الإسرائيلي فرصة أمام الدول العربية لكشف حقيقة النوايا الإسرائيلية كما كان بداية صدام استمر فترة طويلة بين ماهيو والمندوب الإسرائيلي، صمد فيه ماهيو للعديد من وسائل الابتزاز والتآمر.

ولا يتسع المقام هنا للدخول في تفاصيل هذا الصدام لكنه كان بداية لاتخاذ القضية وجهة أخرى، إذ بدت إسرائيل، وليست الدول العربية، كأنها هي العقبة أمام تسوية هذا الأمر. وتوجه العديد من قرارات المجلس التنفيذي لليونسكو إلى إسرائيل مرة بالنداء ومرة بالاستنكار... الخ. (انظر القرارات 83 م ت / 3 و 2 و 4، 84 م ت / 1 و 2 و 4، 87 م ت / 4 و 2 و 4....... غيرها) إلى أن تم السماح لهذه الكتب بدخول الأرض المحتلة بعد إدخال التعديلات الضرورية.

ومن الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن الموقف السوري هو الآخر بدأ يتغير نتيجة الضغوط العربية عليها من ناحية، ونتيجة النتائج الإيجابية التي بدأت تسفر عنها جهود اليونسكو. لكن سوريا اختارت حلا آخر يتمشى مع منطقها. فقد قامت الحكومة السورية بتشكيل لجنة في إطار وزارة التعليم السورية لفحص الكتب الدراسية المستخدمة في كل المدارس السورية، ودعت إليها خبراء اليونسكو العاملين بمدارس الاونروا بسوريا للمشاركة بخبرتهم الفنية.. . وفتح هذا الموقف العربي المرن الطريق أمام الدول العربية للانتقال من مواقع الدفاع إلى مواقع الهجوم وخصوصا بعد أن بدأت الهوة تتسع بين موقف المدير العام لليونسكو وموقف السلطات الإسرائيلية.

كان أحد العناصر الايجابية التي تمخض عنها الهجوم الإسرائيلي الذي شهدته ساحة اليونسكو هو تأكيد المجلس التنفيذي لليونسكو على حق الفلسطينيين في الأرض المحتلة في تعليم وطني يحترم تاريخهم وتقاليدهم ولغتهم، وبعد أن تمت تصفية موضوع الكتب المدرسية المقررة على طلاب مدارس الاونروا، في جو انتهى باتضاح مرونة واعتدال الموقف العربي وتشدد وتطرف الموقف الإسرائيلي، التقطت مصر الخيط لتشن الهجوم على إسرائيل والمطالبة ببحث أوضاع التعليم برمتها في الأراضي المحتلة في محاولة لكي تلعب اليونسكو دورا للحفاظ على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني وقطع الطريق أمام المحاولات الإسرائيلية.

كان المدخل لهذا الهجوم هو قرار المؤتمر العام الخاص بمساهمة اليونسكو في إقرار السلام، ومهماتها فيما يتعلق بإزالة الاستعمار والعنصرية والذي أصبح منذ عام 1968 قرارا دوريا وبندا ثابتا على جدول أعمال

المؤتمر العام. وكانت مصر في الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام (1972) عضوا في لجنة صياغة هذا القرار، واقترحت إضافة الفقرة التالية إليه:

«يدعو المؤتمر العام المدير العام أن يجمع بكل الوسائل الممكنة معلومات عن أوضاع التعليم والحياة الثقافية لسكان الأراضي المحتلة، وعرض تقرير بهذا الخصوص على المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة». (الفقرة 19 من الجزء الثالث من القرار 17 م / 1 و 10).

وتبدو مهارة استخدام هذا المدخل من زاويتين:

الأولى: التذكير بالطابع الاستعماري للمشكلة المطروحة للبحث وهو ما كانت إسرائيل تحاول تجنبه.

الثانية: استخدام الوسائل المتاحة أمام المنظمات الدولية، حكومية وغير حكومية (من خلال اليونسكو، للحصول على معلومات تفتقر إليها السلطات العربية قبل شن الهجوم الديبلوماسي، وحتى يكون هذا الهجوم مؤسسا على معلومات مصدرها المنظمة ذاتها.

ولتنفيذ هذا القرار قام المدير العام بجمع المعلومات المطلوبة من مصادر متعددة من بينها الحكومات المعنية العربية والإسرائيلية ومصادر أخرى، كما قام بإيفاد مبعوث خاص من كبار موظفي اليونسكو، والسيدة/ هرزوج المديرة المسؤولة عن تنسيق الأنشطة الخاصة بحقوق الإنسان في اليونسكو، إلى المنطقة. وضمن هذه المعلومات تقريره الذي عرض على المؤتمر العام في الدورة الثامنة عشرة (1974) [14].

وقد وصف هذا التقرير بأنه موضوعي ومحايد سواء من جانب الأطراف العربية أو الإسرائيلية فيما عدا تحفظ عراقي حول «اعتماد التقرير أكثر مما يجب على النشرات الرسمية الاسرائيلية دون السعي لتحري مدى صحة هذه المعلومات بشكل أكثر تعمقا» [15]. لكن كل طرف حاول بالطبع التوقف عند الفقرات التي تؤكد وجهة نظره. وقد استندت الدول العربية إلى المعلومات الواردة في التقرير التي تؤكد قيام إسرائيل بإدخال تعديلات جوهرية على الكتب المقررة في مدارس الأرض المحتلة (غير مدارس الاونروا) (الفقرات 32- 34، 75، 78)، وطرد المدرسين والإغلاق المؤقت للمؤسسات التعليمية (الفقرات 18، 21).. . الخ. وكانت هذه المعلومات كافية لكي تتمكن الدول العربية من استصدار قرار من المؤتمر العام يسجل فيه قلقه من «أن

سكان الأرض المحتلة لا يتمتعون بحقوقهم، غير القابلة للتصرف، في حياة ثقافية وطنية»، ويدعو المدير العام إلى «المراقبة الكاملة للمؤسسات التعليمية والثقافية في الأرض المحتلة»(القرار 18 م / 13،1). وقد رفضت إسرائيل بالطبع هذا القرار واعتبرته من بين قرارات الدورة الثامنة عشرة الشهيرة المدفوعة باعتبارات سياسية، وبسببها تعرضت اليونسكو لحملة تشهير غير مسبوقة من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والصهيونية العالمية كما أشرنا من قبل.

وطوال عامي 1975 و 1976 لم تعر إسرائيل اهتماما لرسائل المدير العام، أو قرارات المجلس التنفيذي الذي وجه لها النداء تلو النداء للتعاون مع المدير العام لتنفيذ قرار المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة. وانتظرت حتى قبيل انعقاد المؤتمر العام التاسع عشر في نيروبي (أكتوبر/ نوفمبر 76) لكي توافق من حيث المبدأ على استقبال بعثة اليونسكو لتقصي الحقائق في الأراضي العربية المحتلة للوقوف على أحوال التعليم وظروف الحياة الثقافية لكنها اعتذرت عن استقبالها قبل انعقاد المؤتمر العام، واقترحت استقبال مبعوث واحد فقط للمدير العام. غير أن المدير العام رفض هذا الاقتراح وبالتالي لم يتمكن من تقديم التقرير المطلوب إلى المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة [16]. وكانت هذه الدورة هي دورة التهدئة والحلول الوسط التي أطلق عليها روح نيروبي. وفيها اكتفى المؤتمر العام بمناشدة إسرائيل بالتعاون مع المدير العام.

وكان المدير العام قد حدد في إحدى الوثائق التي عرضت على المجلس التنفيذي تصوره لمهمة اليونسكو قائلا: «وينبغي أن يهدف عمل اليونسكو إلى ضمان تمتع سكان الأراضي المحتلة بأنواع التعليم والتسهيلات الثقافية التي تتفق مع احتياجاتهم وأمانيهم المشروعة. فالتربية والثقافة ينبغي أن تهدفا على الأخص إلى توعية الأجيال الناشئة بالقيم الاجتماعية والثقافية والروحية للوسط الذي يعيشون فيه، مع العمل في الوقت ذاته على أن تنميا فيهم الاتجاهات المواتية للتغير، في جو تسوده روح التقدم والعدالة والحرية طبقا لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»[17].

وأخيرا شكل المدير العام بعثة من خمسة أشخاص برئاسة بول مارك هنري الفرنسي الجنسية والنائب السابق لمدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية

وعضوية كل من: صمويل كوكي (نيجيريا)، وجاكلين هنيا (فرنسا)، وبيير دي سينار (سويسرا)، وخواكيم خمينييز (إسبانيا)، وفلاديمير فيليت (يوغسلافيا). وغادرت البعثة باريس في 30 نوفمبر 1977. وقد ورد في تقرير هذه اللجنة [18] العديد من الوقائع التي تؤكد أساليب القمع الإسرائيلية ضد المؤسسات التعليمية وتدهور أوضاع هذه المؤسسات بصفة عامة، لكن كان أهم ما لفت النظر في هذا التقرير هو تأكيد بعض أعضاء البعثة على أن البعثة لم تتمكن مطلقا من أداء مهمتها بحرية، وأنه لم يكن أمامها سوى أن تقبل برنامج الزيارة الذي اقترحه الحاكم العسكري»[19] وقد حضر ممثلو السلطات العسكرية كل اجتماعات اللجنة. ويقول التقرير: «وفي مرة حدث في مدرسة بالضفة الغربية أن انفرد الفريق لحظة بمدير هذه المدرسة فإذا به يلتفت غاضبا إلى الفريق ويقول: كان الأجدر بكم عدم المجيء بتاتا إذا لم تكونوا قادرين على ترتيب محادثات معنا دون حضور الإسرائيليين»[20].

وعندما عرض المدير العام هذا التقرير على المجلس التنفيذي في دورته رقم 104 (1978) اقترح «ضرورة إجراء دراسة شاملة للنظم التعليمية في الأراضي المحتلة ودراسات خاصة لبعض عناصر النظم التعليمية مثل مضمون المناهج الدراسية والكتب المدرسية والمواد التعليمية.. . الخ»، ووافق المجلس التنفيذي على ذلك. وبناء عليه أبلغ المدير العام السلطات الإسرائيلية باعتزامه تكليف موظف بدرجة مدير للإقامة في الأرض المحتلة لهذا الغرض، كما أوضح في إحدى رسائله أيضا أن التوصيات الخاصة بالكتب المدرسية تعني أن تقرر السلطات الإسرائيلية الكتب التي يجيزها المدير العام في التعليم بكل مراحله ولا تقتصر فقط على مدارس الاونروا [21]. وهكذا يتضح أن السياسات العربية قد بدأت تؤتي ثمارها حيث أصبح لليونسكو وفقا لهذا المنطق، من الناحية النظرية أو القانونية على الأقل، دورا في الإشراف على المؤسسات التعليمية يماثل دورها بالنسبة لمدارس الاونروا ذاتها، وهو وضع يكاد، من الناحية القانونية، يصل إلى وضع الأراضي المحتلة تحت وصاية اليونسكو من الناحية التربوية والثقافية.

وردا على رسائل المدير العام أرسل، مندوب إسرائيل الدائم في اليونسكو خطابا بتاريخ 10 / 7 / 1978 يقول فيه: «إن موقف حكومتي لم يتغير منذ الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام. فلقد رفضنا ومازلنا نرفض القرارين

أو 13 (1974)، و 1 و15 (1976). ونحن نرفض بناء على ذلك قرار المجلس التنفيذي الأخير 5 و 1 و 5 الذي اعتمد في الدورة الرابعة بعد المائة[22].

وعلى ضؤ هذه المعلومات أعلن المؤتمر العام في دورته العشرين استنكاره الشديد لإعلان سلطات الاحتلال الإسرائيلية عدم التزامها بالقرارات الصادرة عن اليونسكو منذ دورتها الثامنة عشرة.

.. .. .. ولكي لا نثقل على القارئ بالتفاصيل يكفي أن نقول إنه في الفترة من 1978 إلى عام 1987 كانت اليونسكو تضغط بشدة لكي تتابع أوضاع التعليم والحياة الثقافية في الأرض المحتلة في محاولة للحيلولة دون طمس الهوية الثقافية الفلسطينية، وإسرائيل تقاوم بشدة وترفض التعاون. لكن هذا الرفض كان في الحدود التي من شأنها الإبقاء على شعرة معاوية مع اليونسكو. ولذلك كان التكتيك المفضل هو المناورة والمماطلة.. . عندما يقترب موعد انعقاد المؤتمر العام تبعث إسرائيل إلى المدير العام برسائل توحي بقدر من المرونة والتغير في الموقف حتى تقطع الطريق أمام الأطراف المتشددة التي تطالب بطردها من اليونسكو أو قطع المعونات عنها... . ثم تعود سيرتها الأولى، وهكذا.. . إلى أن يبدأ صبر الأجهزة المعنية في النفاذ. وجاء في قرار المؤتمر العام في دورته رقم 21 (1983) أنه «يدين بقوة التدابير التي اتخذتها إسرائيل بهدف محو الهوية الذاتية الثقافية للشعب الفلسطيني، وما تقوم به السلطات الإسرائيلية من إغلاق للجامعات والمعاهد التعليمية، وانتهاك الحريات الأكاديمية وإطلاق النار على الطلاب والأساتذة العرب»، كما اتخذ عددا من الإجراءات لتقديم الدعمين الفني والمادي للمؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة (القرار 21 م / 1و 14). وفي الدورة 23 (1985) دعا المؤتمر العام، بالإضافة إلى تكرار الاستنكارات والإدانة والنداءات.. . الخ، بتعيين شخصية جامعية بارزة تكلف بإجراء دراسة مفصلة عن ظروف ضمان الحريات الأكاديمية وممارستها في الأراضي المحتلة، وبجمع ما يلزم من معلومات عن الأراضي المحتلة، وبالاستماع إلى أقوال الشهود في مقر المنظمة، وبإعداد تقرير يرفع إلى المجلس التنفيذي لينظر فيه في إحدى دوراته القادمة (القرار 23 م / 27). وتطبيقا لهذا القرار فقد كلف المدير العام الأب ادوارد بونيه الأستاذ بجامعة لوفان الكاثوليكية (بلجيكا) بإجراء هذه الدراسة، لكن استمرت كالعادة عملية مماطلة السلطات

الإسرائيلية، إلى أن سمحت له بدخول الأراضي المحتلة قبيل انعقاد المؤتمر العام في دورته الرابعة والعشرين (1987). وقد أشاد الكثيرون بهذه الدراسة التي تعطي صورة أمينة ودقيقة، في حدود ما تمكنت من جمعه من معلومات، عن أوضاع التعليم في الأراضي المحتلة، وهي صورة بالطبع لا يمكن أن تشرّف إسرائيل بأي حال [23].

3- الأبعاد الثقافية لقضية القدس

تمثل مدينة القدس أهمية دينية وثقافية بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود على السواء. وهي أهمية لا تحتاج إلى إقامة الدليل. ولما كانت إحدى المهمات الأساسية لليونسكو هي حماية التراثين الثقافي والعالمي، وكانت القدس تضم جزءا ضخما ومقدسا من هذين التراثين، فقد كان من الطبيعي أن تصبح القدس موضوعا لمناقشات صاخبة على ساحة اليونسكو، خصوصا بعد اكتمال الاحتلال الإسرائيلي للمدينة في عام 1967 بما حمله من أخطار على المعالم الأثرية غير اليهودية في المدينة وعلى طابعها المعماري العربي والإسلامي.

وقبل اندلاع حرب 1967 بسنوات طويلة كانت اليونسكو قد تمكنت من أن تعقد تحت إشرافها مؤتمرا في لاهاي عام 1954 تمكن من صياغة اتفاقية دولية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتبارا من 7 أغسطس 1956. ولما كانت كل أطراف النزاع العربي / الإسرائيلي قد صدقت على هذه الاتفاقية قبل اندلاع حرب 1967 [24] فقد بادر المدير العام لليونسكو في أول يوم من أيام الحرب بإرسال مذكرة إلى جميع أطراف الصراع يذكرهم فيها بالتزاماتهم التعاقدية لحماية الممتلكات الثقافية، ثم اقترح عليهم تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المادتين الثانية والتاسعة من اللائحة التنفيذية لاتفاقية لاهاي، وهي إجراءات تتعلق أساسا بتعيين مفوض عام لحماية الممتلكات الثقافية. وقد وافقت الدول العربية فورا على هذا الاقتراح. أما إسرائيل فقد تلكأت، ولم ترد على المدير العام إلا في 20 يونيو، بعد تحقيق انتصارها وفرض سيطرتها الكاملة على القدس والأراضي العربية الأخرى التي احتلتها. واقترحت في ردها على المدير العام أن يرسل مبعوثا من طرفه لكي يتحقق

بنفسه من الحماية الكاملة التي تكفلها إسرائيل للممتلكات الثقافية دون حاجة إلى تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية[25]. وكان واضحا من هذا الرد أن إسرائيل تسعى إلى إغلاق ملف الموضوع برمته مرة واحدة وإلى الأبد بعد زيارة ممثل المدير العام لليونسكو. لكن رد المدير العام جاء حاسما وهو أنه ليس مسموحا للمدير العام بتقديم تفسير شخصي للمعاهدة. وفي 3 أغسطس 1967 قبلت إسرائيل اتباع الإجراءات الواردة باتفاقية لاهاي. وانتهى الأمر بتعيين مفوض عام لحماية الممتلكات الثقافية لدى إسرائيل وهو السيد/ رينينك Reinink هولندي الجنسية، ومفوض آخر لحماية الممتلكات الثقافية لدى كل من مصر ولبنان والأردن وسوريا وهو الدكتور برانر Brunner سويسري الجنسية. وقد بارك المجلس التنفيذي هذه الإجراءات والمبادرات التي قام بها المدير العام، ووافق على اقتراحه بفتح حساب خاص يمول من التبرعات الاختيارية، ومن المنظمة لدعم السمة الدولية للمفوضين العامين.

والواقع أن المدير العام لليونسكو لم يكن مضطرا إلى القيام بمثل هذه المبادرة وفقا لنصوص اتفاقية لاهاي، ولكنه آثر، كمدير لمنظمة دولية مسؤولة عن حماية التراث الثقافي للإنسانية، أن يقوم بها ربما لاختبار مدى فاعلية اتفاقية لاهاي من ناحية، ولمحاولة تجنيب المنظمة أن تكون مسرحا لصراع قد تنعكس آثاره السلبية عليها من ناحية أخرى. لكن سرعان ما اتضح أن اتفاقية لاهاي مليئة بالثغرات وخصوصا فيما يتعلق بالحفريات التي لم يرد ذكرها، ناهيك عن الصعوبات الفنية التي تعترض إمكانية تنفيذ كل بنود الاتفاقية بسبب طبيعة العلاقات العربية/ الإسرائيلية.

من ناحية أخرى كانت اليونسكو، حملا لمسؤوليتها في حماية الممتلكات الثقافية واستكمالا أو تفسيرا لبعض البنود الواردة في اتفاقية لاهاي، قد أصدرت توصية، وافق عليها المؤتمر العام لليونسكو بالإجماع، تتعلق بالمبادئ الدولية واجبة التطبيق في عمليات الحفر الأثرية. وتحرّم نصوص هذه التوصيات على الدولة المحتلة تحريما قاطعا القيام بأي حفريات في الأراضي المحتلة.

وعلى أي حال فلم يكن هناك ما يحول دون أن تطلب أي دولة عضو باليونسكو من المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي مناقشة أي قضية تتعلق

بحماية الممتلكات الثقافية واتخاذ ما يراه من إجراءات حتى في وجود اتفاقية لاهاي. وهكذا بادرت الدول العربية بطرح الأمر على المؤتمر العام لليونسكو في دورته الخامسة عشرة (1968). وقد أصدر المؤتمر العام قرارين منفصلين على جانب كبير من الأهمية.

الأول عام وفيه يوصي الدول الأعضاء باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية، بالاستعانة بالمفوضين العموميين، من أجل تطبيق كافة الالتزامات الواردة لكل من اتفاقية لاهاي والتوصية الخاصة بالمبادئ الدولية واجبة التطبيق على الحفريات التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو عام 1956 (القرار 15 م / 30342). أما القرار الثاني فيتوجه بالخطاب إلى إسرائيل مباشرة وفيه يطلب منها:

1- الحفاظ التام على كل المواقع والأبنية والمعالم الأثرية وكافة الممتلكات الثقافية وعلى الأخص في القدس القديمة.

2- أن تمتنع عن القيام بأي عمليات حفر أو نقل ممتلكات أو أي تعديل يؤثر في الشخصية الثقافية أو التاريخية للمدينة، كما يطلب في الوقت نفسه من المدير العام استخدام نفوذه وكل الوسائل التي في حوزته بالتعاون مع الأطراف المعنية لتوفير أنسب الظروف الملائمة لتطبيق هذا القرار (القرار15 م / 343و 3).

وهكذا حوصرت إسرائيل تماما منذ البداية لأن أيا من أهدافها بالقدس لم يحظ بأي قدر من الشرعية. فقرار توحيد القدس وجعلها عاصمة لإسرائيل كان قد أدين من جانب الأمم المتحدة واعتبر عملا غير شرعي في كثير من القرارات. ومن ثم ظلت القدس العربية، من وجهة نظر الشرعية الدولية، أرضا محتلة. وخطط إسرائيل في تهويد المدينة وتغيير طابعها الإسلامي والعربي تتناقض مع نصوص اتفاقيات لاهاي، وتوصيات اليونسكو الخاصة بالحفريات. وكان من المستحيل أن تنكر إسرائيل الوقائع.

وفيما يتعلق بخرق إسرائيل لالتزاماتها التعاقدية وفقا لاتفاقية لاهاي لم يكن بمقدور أحد أن يدحض الوقائع التي تؤكده Reinink والتي وردت في تقرير السيد/ رينينك المفوض العام وأيضا في تقارير أخرى[26]. كل ما استطاعت إسرائيل أن تقوله بشأنها أن تحطيم بعض الممتلكات الثقافية كان «لأسباب أمنية، أو كانت تجادل في القيمة الثقافية لهذه الممتلكات. أما

الحفريات فلم تنكرها إسرائيل وإن ادعت أنها غير محرمة وفقا لاتفاقية لاهاي. وهذا الادعاء قابل للمناقشة لأن المادة من الاتفاقية تتحدث عن حماية المواقع الأثرية، وأي حفريات في موقع أثري يؤدي بالضرورة إلى تغيير معالم الموقع أو إتلاف بعض طبقات الأرض. وكان هذا هو تفسير المفوض العام لدى الدول العربية. وعلى أي حال فإن توصيات اليونسكو لعام 1956 تحرّم مثل هذه الحفريات تحريما قاطعا، وهي توصيات وافقت عليها إسرائيل في حينها. لكنها تعللت بأن التوصيات غير ملزمة.

وعندما عرضت التقارير المختلفة حول هذا الموضوع على المجلس التنفيذي، في دورته الثامنة والثلاثين (سبتمبر أكتوبر 1969)، كانت الحقائق من الوضوح بحيث لم يكن بمقدور أحد ينفيها. وربما يكون من المفيد هنا أن نستشهد بالسيد / أحمد مختار أمبو الذي كان حاضرا هذه الجلسة ممثلا عن السنغال التي كانت تربطها بإسرائيل في ذلك الوقت علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء في معرض دفاعه عن مشروع القرار الذي طرحه على المجلس «إذا لم يكن من حق أحد أن يتهم دولة عضواً بما لم تقترفه، فليس من حقه في الوقت نفسه أن ينكر أو يداري على وقائع يعلم يقينا أنها حدثت، وإلا كان ذلك مشاركة منه في الخطيئة». وبالنسبة للحفريات فإن أحد المفوضين العامين يؤكد بشكل صريح أنها خرق لاتفاقيات لاهاي، أما الآخر فيعترف بأن تفسيره الضيق لها قد يكون محل مناقشة، وقرارات المؤتمر العام تتحدث صراحة عن توصية عام 1956 الدولية التي لا يمكن لأحد أن يجادل في أن إسرائيل قد خرقتها. ولا أحد ينكر أن بعض المواقع الأثرية قد هدمت، وأن الحكومة الإسرائيلية قد استولت على ممتلكات ثقافية، وأن الحفريات التي تقوم بها أو التي تسمح بالقيام بها سوف تؤدي إلى اكتشاف آثار تزين بها المتاحف الإسرائيلية. إن أقل ما يمكن أن يقال هو أن اليونسكو سوف تؤدي إلى هذه الدولة خدمة جليلة إذا ما حثتها على التراجع إلى الوراء، لأن التقدم على الطريق الذي سلكته سوف يؤدي إلى إثارة المشاعر الدينية في الدول المسيحية وهو ما يمكن أن يشكل تهديدا للسلام العالمي»[27]. في هذا المناخ كان طبيعيا أن يعبر المجلس التنفيذي عن بالغ قلقه لخرق إسرائيل لاتفاقية لاهاي وقرارات المؤتمر العام، وكرر طلباته باحترام الاتفاقية ومنع الحفريات.

ثم جاء حريق المسجد الأقصى ليكشف بوضوح عن خطورة ما يجري على أرض القدس. وأثناء مناقشة موضوع الحريق في المجلس التنفيذي أعاد ممثل لبنان في المجلس على مسامع الأعضاء تصريحات المؤرخ الإسرائيلي إسرائيل الداد الذي قال فيها: «بعد تحرير الملك داود للقدس مرت أربعون عاما قبل أن يقيم سليمان المعبد، لكن بعد التحرير الثاني للمدينة لا يتعين أن يمر أكثر من عقد واحد قبل إعادة بناء المعبد»، وعندما ذكره الصحفي الذي كان يستجوبه بأن المسجد الأقصى قائم الآن على جزء من أرض المعبد رد المؤرخ الإسرائيلي قائلا: «إن زلازل كثيرة تحدث في هذا الإقليم»[28].

وقادت مصر بالتنسيق مع الدول العربية حملة لكي يكون لليونسكو حضور دائم بالقدس وخصوصا بعد أن رددت الأنباء أن أعمال الحفر التي يقودها البروفيسور مازار تهدد المسجد الأقصى بالفعل، وأن عمليات الهدم وإعادة التعمير وتخطيط مدينة القدس تغير كثيرا من الطابع التقليدي العريق للمدينة القديمة. وصدر بالفعل قرار من المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثمانين يدعو فيه المدير العام إلى «العمل على أن يكون لليونسكو حضور في مدينة القدس للسهر على احترام قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي «الخاصة بالقدس» «القرار 88 م ث / 40301). لكن هذا القرار تسبب في نوع من سؤ الفهم بين الدول العربية والمدير العام لأن هذا الأخير فسره في حدود المادة 23 من اتفاقية لاهاي التي تتحدث عن المعونة الفنية التي تقدم للدول من أجل حماية الممتلكات الثقافية. وكان يمكن أن ينطوي هذا التفسير على شبه اعتراف اليونسكو بسلطات الاحتلال الإسرائيلي في القدس، كما أن خبيرا يأتي بناء على طلب من السلطات الإسرائيلية سوف يكون خاضعا لهذه السلطات. يضاف إلى ذلك أن المقصود من وجود اليونسكو وفقا لهذا القرار هو الإشراف على تطبيق قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي. ونطاقها أوسع كثيرا من نطاق اتفاقية لاهاي. ولهذا اجتمعت المجموعة العربية في 10 أكتوبر 1972 قبل أسبوع واحد من انعقاد المؤتمر العام السابع عشر ورفضت هذا التفسير[29].

وكان المدير العام قد اضطر إلى هذا التفسير الضيق في الواقع بعد أن رفضت إسرائيل قرار المجلس التنفيذي رفضا قاطعا، وكوسيلة للخروج من

المأزق، لكن مصر وجدت فيه مناورة خطرة. وتكتلت الدول العربية في الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام الذي تبنى وجهة نظر قريبة من وجهة النظر العربية إذ اعتبر أن «اقتراح المدير العام تزويد إسرائيل بخبير لا يكفي لكفالة وجود لليونسكو بالقدس». وكانت الدول العربية تفضل لجنة على غرار اللجنة الدولية لإنقاذ آثار النوبة، وهو اقتراح أوحت به إحدى مداخلات السيد/ كارنيرو في المجلس التنفيذي. وكان كارنيرو، وهو برازيلي الجنسية، واحدا من كبار الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً على مسرح اليونسكو، وارتبط اسمه بالكثير من مشروعات اليونسكو العملاقة، ولم يعرف عنه أي مشاعر عدائية تجاه إسرائيل.

ولقطع الطريق أمام أي مناورات تمكنت المجموعة العربية من استصدار قرار من المجلس التنفيذي يحدد صلاحيات ممثل المدير العام في القدس «بدراسة أي تعديلات طرأت على شخصية المدينة المقدسة منذ قرار المؤتمر العام في 1968، والعمل على تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي». وبهذه الطريقة أمكن تفويت الفرصة على أصدقاء إسرائيل الذين أرادوا حصر مهمة المبعوث وقصر وجود اليونسكو بالقدس على دراسة الوضع الفني لعملية الحفريات، وما إذا كانت تشكل تهديدا أم لا على الآثار الأخرى. ونظرا لعدم تعاون إسرائيل فقدأدانها المجلس التنفيذي في دورته رقم 94 «لخرقها المتعمد قرارات وتوصيات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي». وكان هذا تمهيدا لكي يصدر المؤتمر العام في الدورة 18(1974) قراراً بالغ الأهمية حيث لم يكتف فقط بإدانة إسرائيل، ولكنه طالب المدير العام «بالامتناع عن تقديم أى معونة لاسرائيل في ميادين التربية أو الثقافة أو العلوم إلى أن تمتثل امتثالا تاما لقرارات المؤتمر العام والمجلس التنفيذي». وأضيف هذا القرار بالطبع إلى قائمة قرارات الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام التي استفزت الصهيونية العالميه وفجرت في مواجهة اليونسكو ضغوطا هائلة.[30] وفي السنوات اللاحقة استجدت بعض العوامل التي خففت قليلا من حدة التصعيد في مواجهة إسرائيل بسبب ما يجري على أرض المدينة المقدسة منها. استجابة الدول العربية نفسها لمحاولات التهدئة في مؤتمر نيروبي 1976، ثم اقتراب أعمال الحفريات من نهايتها، وهي أعمال انتهى بعضها فعلا في 1977، وبعضها الآخر في 1978، وارتباك مصر باتفاقيات كامب

ديفيد... الخ. يضاف إلى ذلك أن المدير العام كان قد اختار الأستاذ لومير- الأستاذ بجامعة لوفان-كممثل شخصي له في القدس لمتابعة الوضع هناك كلما كان ذلك ضروريا. ويبدو أن الأستاذ لومير استطاع أن يحظى بثقة الإسرائيليين، وتتعرض تقاريره احيانا، والتي تعرض دوريا على المؤتمر العام منذ عام 1976، لانتقادات من جانب بعض الدول العربية، ويكرر المؤتمر العام بالعبارات نفسها تقريبا المطالب نفسها مضافا إليها استنكاره المتكرر أيضا للمحاولات المتكررة للاعتداء على المقدسات الإسلامية[31]. وكان آخر التقارير التي عرضها المدير العام على المؤتمر العام في دورته رقم 24 «أكتوبر-نوفمبر 1987»يتضمن عرضا شاملا لكل ما تم في القدس، وما يمس الممتلكات الثقافية فيها وذلك منذ 1968 حتى الآن. وبصرف النظر عن الوقائع المتعلقة باستمرار خرق إسرائيل لاتفاقية لاهاي وقرارات المؤتمر العام لليونسكو والمجلس التنفيذي فربما كان أخطر ما جاء في التقرير هو سرده لوقائع الاعتداءات المتكررة والمتعمدة من جانب العديد من الجماعات اليهودية المتطرفة ضد المسجد الأقصى وغيره من المقدسات الإسلامية[32]، ويؤكد مرة أخرى أن جوهر الخطر الأعظم على الممتلكات الثقافية في القدس هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي نفسه للمدينة، وأنه يستحيل زوال هذا الخطر بدون انتهاء الاحتلال.

4- منظمة التحرير الفلسطينية في اليونسكو

بعد الإنجاز العربي العسكري في حرب أكتوبر 1973 وما تلاه من محاولة للبحث عن حل سياسي في الشرق الأوسط كان أحد أهداف الدبلوماسية المصرية هو تكريس الشخصية الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية كحركة تحرير معترف بها دوليا على أمل أن تشارك باسم الشعب الفلسطيني في مرحلة لاحقة من مراحل عملية التسوية للصراع العربي / الإسرائيلي إذا سارت الأمور على النحو الذي كانت تتمناه مصر في ذلك الوقت. وكانت المنظمات الدولية هي أحد المسارح الرئيسة لتحقيق هدف الدبلوماسية المصرية. وقبل أن يطرح هذا الموضوع على ساحة اليونسكو كان مؤتمر القمة العربي في الجزائر «نوفمبر 1973»قد اعترف بالمنظمة ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني، ثم توالت اعترافات مؤتمر عدم الانحياز، فمؤتمر القمة

الاسلامي «لاهور 1974». وفي العام نفسه كان المؤتمر الديبلوماسي الذي انعقد في جنيف «فبراير مارس 1974»، والخاص بدعم وتطوير القانون الدولي الإنساني في حالات النزاعات المسلحة، قد قرر دعوة «ممثلي حركات التحرير المعترف بها من المنظمات الإقليمية»للمشاركة في هذا المؤتمر كمراقبين، وفي هذا الإطار وجهت الدعوة إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أرسلت مراقبا لها شارك بالفعل في أعمال هذا المؤتمر.

وكان من الطبيعي أن تمثل عملية قبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في اليونسكو معركة ديبلوماسية من الطراز الأول تعين الاستعداد الكامل لها. وقد بدأت هذه المعركة رسميا حين تقدمت مجموعة الدول العربية الأعضاء بطلب في 27 أغسطس 1974 إلى المدير العام تعرض موضوع مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال اليونسكو على المجلس التنفيذي. وتم بالفعل قيده للفحص على جدول أعمال المجلس في دورته رقم 95.

أما المدخل القانوني لهذه المعركة السياسية فتمثل مرة أخرى في قرارات اليونسكو الخاصة بإسهامها في السلام ومناهضة الاستعمار والعنصرية. وكان آخر ما وصلت إليه ديناميكية المجموعات المناهضة للاستعمار في اليونسكو متعلقا بهذا الموضوع هو استصدار قرار من المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة (1972) يطالب المنظمة بتقديم كل عون ممكن، في مجال اختصاصاتها، لحركات التحرير الافريقية بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية، ولكل الشعوب المناهضة للاستعمار والعنصرية، كما قرر في الوقت نفسه «اشتراك منظمات التحرير الافريقية المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية في أنشطة اليونسكو بما فيها المؤتمر العام «القرار 17م / 1، 10 الجزء الأول الفقرتان 4 و 5». وتطبيقا لهذا القرار قرر المجلس التنفيذي دعوة هذه المنظمات إلى إرسال مراقبين لحضور مناقشات المجلس التنفيذي في الموضوعات التي تهمهم، كما قرر توجيه الدعوة لهم لإرسال مراقبين إلى المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة. وهكذا كانت الأرضية القانونية ممهدة أمام عملية اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصا وأن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اتخذت العديد من القرارات التي تعترف بنضال الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. أي أنه كان

يكفي المطالبة بمعاملة منظمة التحرير الفلسطينية معاملة باقي حركات التحرر الافريقية. لكن الظرف الدولي كان مواتيا للحصول على مكاسب لمنظمة التحرير الفلسطينية تفوق ما تحقق لحركات التحرر الافريقية عام 72.

وفي الدورة الخامسة والتسعين للمجلس التنفيذي، وهي الدورة التي نوقش فيها هذا الموضوع، تمكنت مجموعة الدول العربية الأعضاء في المجلس من تقديم مشروع قرار وقع عليه ممثلو 17 دولة، أي أكثر من ثلث أعضاء المجلس، ضمت ممثلين عن الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز والكتلة الشرقية... لكن اللافت للنظر هو أن مشروع القرار هذا تضمن، بالإضافة إلى قرار بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية لحضور مراقب عنها جلسات المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة، اقتراحات بتعديل اللائحة الداخلية للمؤتمر العام نفسه لكي تضمن أوسع مشاركة ممكنة لمنظمة التحرير الفلسطينية في حالة إقرار المؤتمر لمشاركتها في أعماله.

وقد شملت التعديلات المقترحة ما يلي:

أولا: تعديل نص المادة السادسة والخاصة بالدعوات التي توجه إلى الدول غير الأعضاء لكي يضاف إليها فقرة جديدة تقول: «ويدرج المجلس التنفيذي في القائمة المناسبة، قبل كل دورة من دورات المؤتمر العام، منظمة التحرير الفلسطينية التي تعترف بها جامعة الدول العربية كي ترسل مراقبين عنها إلى تلك الدورة، ويخطر المدير العام منظمة التحرير الفلسطينية بموعد انعقاد الدورة ويدعوها إلى إرسال مراقبين».

ثانياً. تعديل المادة 67 للسماح لمراقبي المنظمة بالإدلاء بتصريحات شفهية أو كتابية أثناء الجلسات العامة وجلسات اللجان والهيئات الفرعية. كما اقترح مشروع القرار نفسه تعديل قرار المؤتمر العام رقم 7021 في دورته الثانية عشرة لكي يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاستفادة من برنامج مساهمة اليونسكو في أنشطة الدول الأعضاء[33].

ومن الواضح أن هذا المشروع كان قد درس جيدا قبل عرضه على المجلس التنفيذي، فلم يستطع ممثل إسرائيل الذي دعي لحضور هذه الجلسة، أو الدول الموالية لإسرائيل مهاجمة الأساس القانوني للمشروع، وإنما كانت الحجة الوحيدة «للرفض الكامل لدعوة منظمة التحرير

الفلسطينية تحت م ى صورة»حسب تعبير المندوب الإسرائيلي هي أنها «منظمة تستخدم العنف وهدفها تحطيم إسرائيل». وكان رد المندوبين العرب جاهزا بالطبع ويتلخص في أنه لولا العنف لما قامت دولة إسرائيل أصلا، وأنهم كانوا يودون تجنيب المجلس الدخول في «جدل سياسي»[(34)].

وقد ووفق على المشروع بأغلبية 25 صوتا ضد صوتين فقط وامتناع 7 عن التصويت. وتعبر هذه النتيجة تعبيرا صحيحا عن لحظة تاريخية حدث فيها تحالف لم يسبق له مثيل بين دول العالم الثالث، عدل من اتجاهات التصويت التقليدية في المنظمات الدولية بشكل غاية في الوضوح. فقد وافق على هذا القرار الهام مثلا دولة مثل جامايكا التي كانت تصوت دائما إلى جانب إسرائيل في اليونسكو. وفسرت تصويتها بأنها كانت قد استجابت ووافقت على النداء الذي أصدره مؤتمر الجزائر لدعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية[(35)].

وقبل انعقاد المؤتمر العام بفترة وجيزة كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت قرارها التاريخي بقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، ومن ثم لم يكن هناك شك في مصير هذه المعركة الديبلوماسية على ساحة اليونسكو. ووافق المؤتمر على التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة الداخلية وتم التوسع فيها لكي تعطي حركات التحرر الافريقية الحقوق نفسها التي تحققت لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ومنذ 1974 ومنظمة التحرير الفلسطينية تشارك كعضو مراقب في جميع فروع اليونسكو، وتشارك في كافة الأنشطة والاجتماعات التي تعقد تحت رعايتها. ووضعها داخل اليونسكو يكاد يعادل وضع الدولة المنتسبة، ولا يختلف وضعها عن وضع حكومة أي دولة عضو إلا بالنسبة للتصويت حيث لا تتمتع المنظمة بالطبع بحق المشاركة في التصويت. وللمنظمة وفد دائم معتمد لدى اليونسكو ومن خلاله يتم تنفيذ كافة مشروعات اليونسكو التي تهم الشعب الفلسطيني وهي عديدة.

ويبدو واضحا من هذا العرض المفصل قدر الإمكان أن الجوانب التربوية والثقافية للصراع العربي / الإسرائيلي، بالإضافة إلى بعض الجوانب الأخرى المتعلقة بوجود إسرائيل كدولة في حالة حرب مع جيرانها العرب داخل منظمة واحدة هي اليونسكو، قد وجدت طريقها بشكل طبيعي تماما وبصورة

يستحيل تجنبها إلى ساحة اليونسكو. وقد استحوذت هذه الجوانب على القسط الأكبر من جهد الدول العربية داخل اليونسكو. وقد تمثلت أهداف هذا الجهد داخل اليونسكو في عزل إسرائيل إقليميا ككيان لا ينتمي تربويا وثقافيا إلى البيئة التي زرع فيها قسرا، ثم محاولة عزلها دوليا بالحيلولة دون انضمامها إلى أي إقليم آخر كي تبدو كدولة منبوذة، والتصدي للدعاية الإسرائيلية الرامية إلى تشويه طبيعة الصراع العربي / الإسرائيلي، في حدود اختصاص اليونيسكو، ولمحاولات إسرائيل طمس الهوية الثقافية الفلسطينية أو اغتصاب وتهويد الممتلكات الثقافية العربية والإسلامية وخصوصا في القدس، وأخيرا تكريس حضور منظمة التحرير الفلسطينية على ساحة اليونسكو كممثل للشعب الفلسطيني. وقد أدى تراكم الجهد الكمي للدول العربية في محاولاتها تحقيق تلك الأهداف على ساحة اليونسكو طوال سنوات عديدة إلى تحول نوعي تدريجي مثلت قرارات المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة عام 1974 ذروة ثمراته. ففي هذا المؤتمر تم لأول مرة عزل إسرائيل دوليا. وإدانة سياساتها التربوية في الأرض المحتلة، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا مراقبا باليونسكو، ووصل الأمر إلى حد اتخاذ عقوبات، حتى إن كانت رمزية، ضد إسرائيل بسبب خرقها اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية، وما تقوم به من حفريات في القدس العربية.

ورغم اختلاف مواقف الدول العربية على بعض التفاصيل أو القضايا الفرعية إلا أنها شكلت كتلة واحدة، وصوتت معا في الاتجاه نفسه فيما يتعلق بكافة هذه القضايا. ثم بدأ الموقف ينهار بعد عام 1974. وانعكس هذا الانهيار بالطبع على كل المنظمات الدولية، وإن كانت سرعة التردي على ساحة اليونسكو أكبر من مثيلاتها على الساحات الدولية الأخرى، ربما بسبب عنف الضغوط التي تركزت على اليونسكو بالذات كما سنوضح فيما بعد. وربما يكون من المفيد أن نضرب مثالا عميق الدلالة هنا، والذي يؤكد بداية تدهور الموقف على ساحة اليونسكو بأسرع من تدهوره على الساحات الأخرى. فقد استمر تصعيد الموقف العربي على الساحات الأخرى بعد عام 1974 كان أبرز مثال على ذلك هو نجاح الدول العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في استصدار القرار التاريخي رقم 3379 لعام 1975 الذي

يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية. ولو أن الأمور سارت سيرها الطبيعي على ساحة اليونسكو لكان من المفروض أن تلتقط الدول العربية هذا الخيط، وتقوم بالتأصيل الفكري لهذا القرار من منطلق أن اليونسكو هي العقل المفكر لمنظومة الأمم المتحدة كلها، خصوصا وأن أحد البنود الثابتة على جدول أعمال اليونسكو منذ سنوات هو بند عنوانه «مساهمة اليونسكو في إقرار السلام، ومهمات اليونسكو فيما يتعلق بإزالة الاستعمار والعنصرية». لكن الذي حدث هو العكس تماما. ففي مؤتمر نيروبي (الدورة التاسعة عشرة 1976) لم تفلح محاولات الدول العربية حتى في الإشارة، مجرد الإشارة إلى قرار الجمعية العامة الخاص بالصهيونية في ديباجة قرار اليونسكو، بل أكثر من ذلك لم يرد اسم منظمة التحرير الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني أصلا في هذا القرار. وتتضح غرابة هذا الموقف إذا قارنا قرار 1976 بقرار 1974. ففي قرار عام 1974 ورد ذكر الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية أكثر من مرة [36]: مرة حين ذكر بقرار الجمعية العامة رقم 2672 (25) الذي تقرر فيه أنه يتسنى لشعب فلسطين أن يتمتع بالمساواة في الحقوق وأن يمارس حقه في تقرير مصيره طبقا لميثاق الأمم المتحدة، ومرة حين ذكر بالقرار 3210 (29) الذي أعلنت فيه الجمعية العامة أنها تعتبر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل للشعب الفلسطيني، وحين دعا المدير العام لمساعدة حركة التحرير الفلسطينية.. . الخ. أما في 1976 فلم يشر القرار بكلمة إلى فلسطين أو الأراضي العربية المحتلة أو منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت الدول العربية قد تقدمت بمشروع قرار ربط بين جنوب إفريقيا وإسرائيل، واستنكر الاحتلال الأجنبي في جنوب إفريقيا وفي فلسطين والأراضي العربية الأخرى، وذكر بقرار الجمعية العامة 3379 (د-30).. الخ لكن هذا المشروع سحب، وتم التصويت على مشروع قرار مختلف تماما، وكانت الحجة أن المطلوب قرار يخص افريقيا بمناسبة انعقاد المؤتمر العام لأول مرة في عاصمة افريقية.

وقد علق رئيس الوفد المصري د. شمس الدين الوكيل على القرار رغم ترحيبه به قائلا: «على أنني لا أخفي بعض القلق، سيدي الرئيس، لأن القرار في قسمه الثالث يضع مبادئ عامة في بعض فقراته، ثم يخصص هذه المبادئ بصورة معينة لشعوب ذهبت ضحية العنصرية أو التفرقة

العنصرية أو الاستعمار، وإنني ولأول مرة، في قرار يصدر عن اليونسكو،أجد فلسطين غائبة عنه تماما»[37]. وحاول تعديل مشروع القرار المطروح للتصويت لكي ينص على منظمة التحرير الفلسطينية صراحة، ثم أضاف قائلا: «إن ما اقترحه لا يضيف جديدا إلى اليونسكو، ولكن إغفال ما اقترح هو في حقيقة الأمر رجوع عما تحقق لمنظمة التحرير الفلسطينية في اليونسكو من كيان شرعي وقانوني»[38].

والواقع أن هذا كان هو ثمن عودة الولايات المتحدة لدفع حصتها في اليونسكو بعد أن امتنعت عن ذلك منذ عام 1974. لكن التنازلات العربية لم تحل دون أن تنسحب الولايات المتحدة بعد ذلك بسنوات انسحابا كاملا من اليونسكو كما سنوضح فيما بعد. صحيح أن الأمور بدأت تتحسن بعد ذلك قليلا لكنها لم تعد أبدا إلى ديناميتها الأولى. ففي المؤتمر العشرين أمكن بصعوبة إدراج فقرة في قرار اليونسكو الخاص بالسلام تقول: «ويدعو المدير العام إلى أن يستمر في تقديم العون لحركات التحرير الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ولمنظمة التحرير الفلسطينية». إذ كان البعض يحاول مرة أخرى تجنب ذكر كلمة منظمة التحرير الفلسطينية ويفضل عليها عبارة «والمنظمات التي خولتها اليونسكو وضع المراقب»[39]. على أنه كان من اللافت للنظر أيضا أن إعلانين على جانب كبير من الأهمية صدرا عن اليونسكو في هذه الدورة نفسها وهما: إعلان بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب، وإعلان بشأن العنصر والتمييز العنصري لكن أي منهما لم يتحدث مطلقا عن الصهيونية أو يشر مجرد إشارة، إلى القرار 3379 [40].

5 العرب وأزمة اليونسكو

مقدمة:

في 28 ديسمبر 1983 بعث جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي رسالة إلى المدير العام لليونسكو يبلغه فيها اعتزام الولايات المتحدة الانسحاب من المنظمة طبقا لأحكام الفقرة السادسة من المادة الثانية من الميثاق التأسيسي. وحاولت جهات عديدة ثني الولايات المتحدة عن عزمها هذا ولكنها فشلت في جهودها. وفي 20 ديسمبر 1984 بعث جورج شولتز خطاباً آخر إلى المدير العام لليونسكو يقول فيه إنه للأسف لم تتوافر الدلائل التي يمكن أن تقنعنا بإلغاء أو تعديل إشعارنا الأصلي بالانسحاب، لذلك فإنه وفقا لما تنص عليه الفقرة السادسة من المادة الثانية من الميثاق التأسيسي ستنتهي عضوية الولايات المتحدة في المنظمة في نهاية السنة التقويمية الجارية، «وهكذا أصبح انسحاب الولايات المتحدة نافذ المفعول في 31 ديسمبر 1984. ومنذ ذلك التاريخ يجمع كافة المراقبين على أن اليونسكو تواجه أزمة حقيقية، خصوصا وأن الولايات المتحدة لم تكتف بالانسحاب من المنظمة وإنما بدأت تمارس ضغوطا عنيفة على دول أخرى لكي تحذو حذوها، ونجحت في حمل بريطانيا ثم سنغافورة على

الانسحاب بدورهما.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تنسحب دولة أو عدة دول معاً من اليونسكو في ظروف معينة. ففي الفترة من ديسمبر 1952 إلى يناير 1953 انسحبت ثلاث دول شيوعية من اليونسكو هي بولندة والمجر وتشيكوسلوفاكيا، وذلك بعد أن قبلت عضوية ألمانيا الغربية واليابان وإسبانيا باليونسكو، واستمر رفض إحلال ممثلي الصين الشعبية محل ممثلي فرموزا. وكانت اليونسكو قد رفضت من قبل إقامة علاقات مع «الحركة العالمية لأنصار السلام» على نمط العلاقات التي تقيمها مع المنظمات الدولية غير الحكومية. وولدت كل هذه المؤشرات دلائل لدى دول الكتلة الشرقية على أن اليونسكو «بدأت تصبح أداة طيعة للحرب الباردة»[1]. وكانت الدول الغربية تتمتع في الوقت ذاته «بأغلبية أتوماتيكية» في اليونسكو، ولم يكن الاتحاد السوفيتي قد انضم إليها بعد، ثم قرر الاتحاد السوفيتي الانضمام إلى اليونسكو في عام 1954 وعادت بعده كل من بولندة والمجر وتشيكوسلوفاكيا لاستئناف نشاطها في المنظمة الدولية.

وفي 5 أبريل 1955 بعث سفير جنوب أفريقيا في باريس رسالة إلى المدير العام لليونسكو أبلغه فيها بقرار حكومته الانسحاب من المنظمة «أن مطبوعات اليونسكو تشكل تدخلا في المشكلات العنصرية لجنوب أفريقيا». وأصبح انسحاب جنوب أفريقيا نافذ المفعول اعتبارا من 31 ديسمبر 1956، وانتهت صلتها تماما باليونسكو منذ ذلك التاريخ.

وفي 12 فبراير1965 قررت الحكومة الإندونيسية الانسحاب من المنظمة احتجاجا على قيام دولة ماليزيا وانتخابها عضوا في مجلس الأمن، لكنها عادت وألغت قرارها في 30 يوليو 1966. ولم يكن انسحابها قد أصبح نافذ المفعول.

وفي 18 يونيو 1971 قررت حكومة البرتغال الانسحاب من اليونسكو لأنها «قد انحرفت في السنوات الأخيرة عن غاياتها واتخذت عددا من القرارات السياسية، وهو أمر محظور عليها وخارج نطاق اختصاصاتها»، مشيرة بذلك إلى القرارات التي اتخذتها اليونسكو المتعلقة بالمستعمرات البرتغالية. وعادت البرتغال لاحتلال مكانها في اليونسكو اعتبارا من 11 سبتمبر 1974. ويتضح من هذا أن سوابق الانسحاب كثيرة [2].

كذلك لم يكن الهجوم العنيف الذي تعرض له شخص أحمد مختار أمبو، المدير العام لليونسكو، قبيل وبعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية، لانسحاب، في الصحافة الغربية، حدثا فريدا من نوعه في تاريخ اليونسكو. فقبل تولي رينيه ماهيو منصب مدير عام اليونسكو في عام 1961 لم يتمكن أي من الذين سبقوه في هذا المنصب من استكمال مدته الدستورية، واستقالوا جميعا من رئاسة سكرتارية اليونسكو قبل أن يكمل أي منهم فترة رئاسة واحدة (6 سنوات).

ومع ذلك تعتبر أزمة اليونسكو الحالية أخطر أزمة تواجهها في تاريخها لسببين:

الأول: إنه أول انسحاب فعلي لإحدى القوتين العظميين من اليونسكو. لو بقيت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا خارج اليونسكو لأثر ذلك بالقطع في عالمية المنظمة ودورها كملتقى لكل الثقافات والحضارات.

الثاني: فقدان المنظمة حوالي ثلث مواردها، لأن الولايات المتحدة وحدها تدفع 25٪ من ميزانيتها العادية، وبريطانيا ما يقرب من 5٪ من هذه الميزانية. وهذا يؤدي ولا شك إلى إرباك البرامج التي تضطلع المنظمة بتنفيذها إرباكا شديدا.

وسوف نعالج في هذا الفصل أسباب هذا الانسحاب، المعلنة منها والخفية، وما إذا كان لشخصية أحمد مختار أمبو دور في هذه الأزمة قبل أن نناقش موقف المجموعة العربية منها.

1 - الأسباب المعلنة لانسحاب الولايات المتحدة

كان لا بد للولايات المتحدة أن تبدي أسبابا رسميه تعلل بها قرارها بالانسحاب من اليونسكو. وقد وردت هذه الأسباب بشكل أو بآخر إما في رسالة السيد/ وزير الخارجية الأمريكي المشار إليها سابقا، وإما في تصريحات رسمية أو صحفية أدلت بها السيدة/ جين جيرارد المندوبة الدائمة للولايات المتحدة لدى اليونسكو في ذلك الوقت، أو في بعض الانتقادات التي كانت توجه لليونسكو بين الحين والآخر في أجهزة المنظمة نفسها من جانب ممثلي الولايات المتحدة في اجتماعات هذه الأجهزة، أو غير ذلك من المصادر.

ويمكن إجمال الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة ضد اليونسكو فيما يلي:

أولا: غلبة الطابع السياسي بشكل متزايد على أعمال المنظمة، سواء في المناقشات التي تدور على ساحة اليونسكو بأجهزتها ومجالسها واجتماعاتها المختلفة، أو في البرامج التي تقوم هذه المنظمة بتنفيذها. وقد ترتب على هذا التسيس المتزايد نتيجتان سلبيتان من وجهة النظر الأمريكية.

النتيجة الأولى: انحراف المنظمة عن الأهداف والمثل العليا وفقا للتصور الذي حدده الأعضاء المؤسسون لهذه المنظمة، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية.

النتيجة الثانية: أصبحت اليونسكو مركزا لصناعة وترويج أفكار وأيديولوجيات تضر بمصالح الولايات المتحدة في العالم، وتتناقض مع الدعائم والأسس الفكرية التي يقوم عليها المجتمع الأمريكي.

ثانيا: سؤ إدارة اليونسكو. ومؤشرات عدم كفاءة الإدارة الحالية (إدارة أحمد أمبو) كثيرة من وجهة نظر الولايات المتحدة منها. تضخم الجهاز الإداري، وتفشي التسيب المالي، وتزايد أعداد الموظفين من دول العالم الثالث على نحو أضعف من كفاءة الأداء بالنسبة للأعمال المطلوبة من الجهاز الإداري.. . الخ. وسوف نحاول أن نناقش فيما يلي مدى صحة هذه الاتهامات من الناحية الموضوعية، ليس دفاعا عن اليونسكو أو مديرها العام السابق، ولكن لكي نحاول أن نبحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الانسحاب لنرى، فيما بعد، ما إذا كانت الدول العربية قد وضعت أيديها على هذه الأسباب وحددت منها موقفا، أم أنها انساقت وراء ظاهر الأشياء دون النظر إلى العمق.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى من الاتهامات، أعتقد أنه اتضح من ثنايا هذا الكتاب بما لا يدع مجالا للشك أن المنظمة لم تكن في أي وقت من الأوقات، منذ إنشائها حتى الآن، منظمة فنية بالمعنى الدقيق للكلمة، وأنها كانت دائما منظمة «سياسية»، في ميادين اختصاصها أي في الميادين المتعلقة بالتربية والثقافة والعلوم والإعلام، وأن هذا الطابع السياسي للمنظمة قائم بحكم دستور المنظمة ذاتها حين يحدد الهدف الأسمى للمنظمة في العمل على تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال تحقيق التفاهم بين الشعوب

في ميادين اختصاص اليونسكو، ومن خلال الطابع الحكومي للمنظمة، على اعتبار أن المنظمة ليست تجمعا للمثقفين وإنما هي تجمع للحكومات. وعندما تتحدث الحكومات في محفل دولي عن كيفية تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال التربية والثقافة والعلوم فلا بد من أن تعكس تصوراتها حول هذا الموضوع اختلافات عميقة نظرا للاختلافات الإيديولوجية والفكرية بينها، والتي تؤدي إلى مفاهيم مختلفة لدور العلم والثقافة والتربية في السياسات المحلية أو العالمية.

وقد حملت الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن أي دولة أخرى في اليونسكو، نزاعاتها السياسية إلى ساحة اليونسكو مباشرة. ولكي نعطي مثالا واحدا من عشرات الأمثلة، نقول: إن الولايات المتحدة وقفت بإصرار ضد كل المحاولات الرامية إلى فتح الطريق أمام تمثيل الصين الشعبية في اليونسكو. فهل كان هذا موقفا سياسيا أم لا؟ وهل كان استبعاد الصين الشعبية، بكل ما تمثله الحضارة الصينية العتيدة، من منظمة كاليونسكو، التي من المفترض أن تكون ملتقى لحوار الثقافات والحضارات، مسألة أملتها اعتبارات سياسية محضة أم اعتبارات لها صلة بالتربية والثقافة والعلوم ؟

والقول إن اليونسكو لم تعد تعبر عن الأفكار والمثل العليا نفسها التي كانت تجيش في صدور مؤسسيها هو قول ليس عار تماما عن الحقيقة، بل هو قول صحيح في الواقع. لكن النظام الدولي الذي كان سائداً بعد الحرب العالمية الثانية لم يعد هو النظام الدولي نفسه في الثمانينات. وكانت اليونسكو تعبر بدقة عن هذا النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية كما هي تعبر عنه الآن. القضية إذا ليست هي أن اليونسكو تغيرت، أو أنها «انحرفت» عن أهدافها كما تقول الولايات المتحدة، وإنما الذي تغير هو النظام الدولي ذاته. ومنذ النصف الثاني من الأربعينات، عندما قامت اليونسكو وحتى بداية الستينات، كانت الولايات المتحدة والدول الغربية عموما، تتمتع في كل منظومة الأمم المتحدة بما يمكن أن نسميه «أغلبية أتوماتيكية». لكن لم تعد الولايات المتحدة تتمتع بمثل هذه الأغلبية منذ ذلك الوقت.

إن البرامج التي تقرها اليونسكو والمنطلقات الفكرية التي تعبر عنها

هذه البرامج هي محصلة لعلاقات وموازين القوى العددية والفعلية أيضا داخل المنظمة. وقد أصبحت بعض الأفكار الليبرالية التقليدية، وخصوصا ما يتعلق بالفهم الأمريكي لها، محاصرة أو معزولة بالفعل داخل اليونسكو. لكن قواعد اللعبة داخل اليونسكو تقول: إن لكل دولة، بصرف النظر عن قدراتها وإمكاناتها البشرية أو الاقتصادية أو العسكرية، صوتاً واحداً. ولذلك فإن موقف الولايات المتحدة يطرح قضية أخطر وأعمق وهي: هل يمكن الاستمرار في احترام قواعد اللعبة أم لا؟ وهل أصبح المطلوب تغيير هذه القواعد نفسها.

لقد تولد لدى الولايات المتحدة إحساس أو قناعة بأنه ليس من العدل أن تدفع وحدها 25٪ من ميزانية منظمة تعمل، وفقا لإدراك حكومتها الحالية، على تقويض الأفكار الأساسية التي تؤمن بها. ومن العبث هنا مناقشة صحة هذا الاتهام من عدمه، أي ما إذا كانت اليونسكو تعمل على تقويض الأفكار الليبرالية، ولكن المهم أن الحكومة الحالية للولايات المتحدة تدرك الأمر على هذا النحو.

وكما سبق أن أوضحنا فهناك العديد من الأمثلة في تاريخ اليونسكو عن حالات الانسحاب. وفيما عدا حالة إندونيسيا فإن الحالات الأخرى كانت تعبر عن إحساس، بشكل أو بآخر، بالعزلة داخل مجتمع اليونسكو، وعندما تحس الدولة بهذه العزلة تفكر في الانسحاب، وعندما تقدم عليه تبرره دائما بأن اليونسكو قد«انحرفت» عن أهدافها الأصلية أو تتدخل في شؤونها الداخلية. لكن كافة الدول التي انسحبت، فيما عدا جنوب أفريقيا، عادت إما لأن تغييرا حقيقيا حدث داخل هيكل هذه الدول نفسها جعلها أكثر تناغماً مع فكر المجتمع الدولي، كما هو الحال بالنسبة للبرتغال، وإما لأنها راجعت نفسها وقررت المواجهة الفكرية من الداخل وليس الانعزال والهروب من الميدان، أو الاثنين معا، كما هو الحال بالنسبة لموقف الدول الشيوعية بعد موت ستالين. الدولة الوحيدة التي بقيت خارج أسوار اليونسكو هي جنوب افريقيا لأن شيئا ما في صلب كيان هذه الدولة يجعلها في تنافر دائم مع فكر المجتمع الدولي ككل، ولن تعود جنوب افريقيا إلى اليونسكو قبل أن يتغير هذا الشيء أي سقوط الأساس العنصري للدولة.

إن موضوع الانسحاب مسألة خطيرة. ولا تقرر أي دولة، هكذا ببساطة،

الانسحاب لمجرد أن سياسات المنظمة الدولية لم تعد تتفق والأهداف التي تسعى اليها من وراء انضمامها لهذه المنظمة. فالتكلفة السياسية للعزلة باهظة وعادة ما تفكر الدولة أكثر من مرة قبل أن تقرر الانسحاب. فإسرائيل مثلا لم تنسحب حتى الآن رغم أن سياساتها داخل الأراضي المحتلة تواجه بأعنف قدر من الانتقادات بل الإدانة، وهي تفضل أن تستمر في المقاومة وفي المواجهة من الداخل. وهي بالمناسبة لم تسعد كثيرا لانسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا لأن هذا الانسحاب يزيد من عزلتها داخل المنظمة. إذا فالسؤال لماذا قررت الولايات المتحدة الانسحاب ؟

ويصبح هذا السؤال مشروعاً تماماً إذا ما عرفنا أن موضوع تسييس اليونسكو، وهو محل الانتقاد الرئيس للولايات المتحدة، ليس جديداً وإنما هو مثار منذ نهاية الستينات. وبعض الأفكار التي وردت بخطاب شولتز الذي أعلن فيه نية الولايات المتحدة على الانسحاب سبق أن وردت بالنص تقريبا على لسان ممثل الولايات المتحدة في المؤتمر العام السابع عشر لليونسكو عام 1972[3] واتخذت الولايات المتحدة في مراحل مختلفة مواقف عدائية عنيفة تجاه المنظمة كان أبرزها الامتناع عن دفع حصتها في الميزانية بعد الدورة الثامنة عشرة بسبب الموقف من إسرائيل، ومع ذلك لم تنسحب. فما الذي حدث إذا بعد ذلك بعشر سنوات وأدى إلى أن تتخذ الولايات المتحدة هذا القرار الخطير؟

أما فيما يتعلق بالمجموعة الثانية من الانتقادات والخاصة بسوء الإدارة فهي في تقديرنا أيضا لا تفسر قرار الولايات المتحدة بالانسحاب. فتضخم الجهاز البيروقراطي هو حقيقة بالفعل لكنها حقيقة تفصح عن وجود مرض يخص كافة المنظمات الدولية وبالذات منظمة الأمم المتحدة ولا يقتصر على اليونسكو وحدها. ويخضع نظام الأجور والمرتبات والحوافز والبدلات للنظام نفسه المعمول به في الأمم المتحدة. وكان تحسين نسبة الموظفين العاملين بالجهاز الإداري لليونسكو من رعايا دول العالم الثالث تطبيقا لسياسة المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ولتصحيح خلل تاريخي مزمن. ولم يصل هذا التصحيح بعد إلى المستوى المرجو من جانب دول العالم الثالث. ولم تستطع الولايات المتحدة أن تثبت أن هذا التصحيح الجزئي قد ترتب عليه انخفاض في مستوى الأداء أو كفاءته، بل يكشف هذا الاتهام في حد

ذاته عن دوافع عنصرية لأن موظفي العالم الثالث ليسوا بالضرورة أقل كفاءة لا لسبب إلا لأنهم من العالم الثالث.. .. أما بالنسبة للتسيب المالي والإداري فلم تستطع الولايات المتحدة أن تقدم الدليل عليه.

ولقد كان المدير العام بالغ الحساسية تجاه هذه النقطة لدرجة أنه سمح، دون أن يكون مضطرا لذلك، للجنة تفتيش من جهاز المحاسبات التابع للكونجرس الأمريكي بفحص المستندات والوثائق المالية للمنظمة. ولم تثبت هذه اللجنة شيئا يدل على التسيب أو تبديد أموال المنظمة في غير موضعها. [4] ومن الجدير بالذكر أن حسابات المنظمة تخضع لعدة مستويات من الرقابة المالية.

أ-المراجع المالي.. . وهو موظف يخضع لسلطة وإشراف المدير العام، ومهمته التأكد من دقة وسلامة التصرفات المالية. وكان هذا الموظف أمريكي الجنسية حتى منتصف 1986.

ب-المراقب العام.. . وهي وظيفة أدخلها أحمد مختار أمبو بمبادرة منه لإحكام الرقابة على النواحي المالية. ومهمة هذا المراقب البحث في سلبيات الإدارة ونواقصها وتقديم مذكرة للمدير العام عن أي ثغرات يراها واقتراحاته لسدها.

ج-المراجع الخارجي.. . وهو مراقب مالي يتم تعيينه من قبل المؤتمر العام ولا يخضع لسلطة المدير العام مطلقا. ويقدم تقاريره عن مراجعاته لجميع حسابات المنظمة للمؤتمر العام دون عرضها مسبقا على المدير العام. وهذا المراجع الخارجي كان هو نفسه المراجع الخارجي للحكومة البريطانية.

ولم يثبت من أي تقارير على أي مستوى من هذه المستويات الثلاثة تجاوزات تشكك في نزاهة المدير العام أو عدم كفاءته. وقد ذكر أن تقارير لجنة التنسيق الإداري التابعة للأمم المتحدة اعترفت بأن النظام الإداري لليونسكو هو أفضل النظم الإدارية المعمول بها في منظمة الأمم المتحدة كلها.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة لم تثر قضية التجاوزات المالية والإدارية أمام المؤتمر العام أو اليونسكو من قبل، وكان بإمكانها القيام بذلك لو كانت هناك دلائل جدية على صحة هذا الاتهام.

2- أحمد مختار أمبو: هل هو سبب الأزمة؟

عندما احتدت الأزمة بين الولايات المتحدة واليونسكو بدأت تأخذ سمة شخصية تبدو كأنما أساس المشكلة يكمن في حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تستريح كثيرا أو تثق في شخص أحمد مختار أمبو الذي يقود الجهاز الإداري لليونسكو. وقد ساهمت الصحافة الغربية، وعلى الأخص الهيرالد تربيون [5]، في تغذية هذه السمة بالتركيز إما على التوجهات الفكرية لأحمد مختار أمبو التي قيل إنها معادية للغرب بصفة عامة وللولايات المتحدة بصفة خاصة، وإما على سلوكه الشخصي الذي وصف بالغرور أو عدم النزاهة من الناحية المالية والمحاباة الشخصية.. الخ. كما ساهمت الحملات الصحفية المضادة والموالية لمختار أمبو بالتركيز في ردودها على الدفاع عن شخص أمبو وتفسير الحملات الغربية بالعداء الأمريكي التقليدي والتعصب العنصري ضد الإسلام والزنجية والعالم الثالث، وكلها رموز يجسدها أحمد مختار أمبو، فهو زنجي مسلم يحمل هموم العالم الثالث في أحشائه.

ونود هنا أن نناقش بعض الحقائق التي يتعين ألا تغيب عن الذهن حتى تكتمل الصورة كما هي بكل ظلالها وألوانها في محاولة لاستجلاء الحقيقة الموضوعية وحدها. وفي هذا الإطار فمن الضروري أن نتحرى بكل الدقة موقف الولايات المتحدة من تعيين أحمد مختار أمبو في منصب المدير العام لليونسكو في نوفمبر عام 1974 ومن إعادة انتخابه لفترة رئاسة ثانية في نوفمبر 1980.

في هذا الإطار من الضروري أن نتذكر أن ترشيح أحمد مختار أمبو جاء في لحظة خاصة جدا بدأ فيها العالم الثالث كأنه قد أصبح بالفعل طرفا فاعلا ومشاركا في صنع السياسة العالمية بعد حرب أكتوبر 1973 وأزمة البترول التي واكبتها واستمرت بعدها. وكان التقارب العربي-الافريقي قد أدى، منذ بداية السبعينات، تدريجيا إلى عزل إسرائيل افريقياً وتبنى افريقيا للموقف العربي، وخصوصا الموقف المصري، في الصراع العربي-الإسرائيلي. وبعد حرب أكتوبر 1973 كانت كل الدول الافريقية تقريبا قد قطعت علاقتها بإسرائيل. وهذا التلاحم العربي-الإفريقي، بالإضافة إلى التضامن الإسلامي وتضامن دول عدم الانحياز، هو الذي جعل من الممكن

اتخاذ القرارات الثلاثة الشهيرة ضد إسرائيل في المؤتمر العام الثامن عشر عام 1974، وهو المؤتمر نفسه الذي تم فيه اختيار أحمد مختار أمبو مديرا عاما لليونسكو. وكانت هذه أعنف قرارات اتخذت في تاريخ المنظمة ضد إسرائيل، كما كان التوجه العام للمؤتمر توجها نضاليا، من منظور العالم الثالث، حيث اتخذت قرارات تطالب بأن تلعب اليونسكو دورا متزايدا ضد العنصرية، ولدعم حركات التحرير في العالم، والمعاونة في نطاق اختصاص اليونسكو على إرساء دعائم نظام عالمي جديد وخصوصا في مجال الاتصال والإعلام.. . الخ. في هذا الإطار بدا أن أفضل الحلول عقلانية من وجهة نظر إدارة نيكسون-كيسنجر هو البحث عن شخصية من العالم الثالث يستحسن بالطبع أن تكون افريقية، ويا حبذا لو كانت مسلمة، لأن مثل تلك الشخصية يمكن أن تلعب دورا أساسيا ومطلوبا في تلك المرحلة لتهدئة الأمور وعدم تصعيدها إلى حافة الهاوية.

ويقال إن السيد/ نايمانNAJMAN اليوغسلافي، وهو أحد كبار موظفي اليونسكو وصديق هنري كيسنجر، هو الذي اقترح اسم أمبو وأقنع به كيسنجر[6] امن الثابت رسميا أن الولايات المتحدة ويوغسلافيا وألمانيا الغربية كانت من أوائل الدول المؤيدة لترشيح أمبو، تبنت الجزائر هذا الترشيح كوسيلة لدعم نفوذها في افريقيا. وبتحرك الجزائر النشط والداعي لترشيح أمبو، بدت المبادرة بترشيحه كأنها جاءت من العالم الثالث بعد انتهاء المؤتمر الثامن عشر لليونسكو واختيار أحمد أمبو خلفا لرينيه ماهيو كانت مهمة المدير العام الجديد صعبة. فقد تعرضت اليونسكو أثناء انعقاد المؤتمر العام وخصوصا في جلساته الأخيرة لحملة ضارية لم يسبق لها مثيل بسبب موقف المؤتمر من إسرائيل. وقررت الولايات المتحدة الأمريكية الامتناع عن دفع حصتها في ميزانية اليونسكو. ولم تدفع شيئا بالفعل خلال عامي 1975 و 1976 وهكذا كان على المدير العام أن يواجه منذ اللحظة الأولى لولايته أخطر أزمة تمر بها اليونسكو. ومثلت الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر العام التي انعقدت في نيروبي أول اختبار حقيقي لقدرات المدير العام وحنكته الدبلوماسية.

واشترطت الولايات المتحدة لكي تعود إلى دفع التزاماتها المالية تجاه المنظمة إلغاء القرارات التي صدرت ضد إسرائيل، وبالذات ما يتعلق منها

بالأنشطة الإقليمية وقبول إسرائيل في قائمة الدول الأوروبية، ورفع العقوبات عن إسرائيل، التي تمثلت في مطالبة المدير العام بعدم تقديم أي مساعدة لها في مجالات اليونسكو حتى تنفذ قرارات المؤتمر العام الخاصة بالقدس، كما اشترطت الولايات المتحدة على وجه التحديد عدم تناول موضوع الصهيونية من قريب أو بعيد، أو حتى مجرد الإحالة إلى قرار الجمعية العامة رقم 3379 لسنة 1975، والذي يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية[7].

وقبل انعقاد المؤتمر العام في نيروبي عام 1976 اجتمع المدير العام مع وزراء التربية العرب، وتحدث معهم بصراحة عن الشروط الأمريكية، وأنه في وضع لن يكون أمامه سوى الاستقالة إذا لم يقبل العرب هذه الشروط.

وتضامنت الدول الافريقية تضامنا واضحا وراء أمبو، وأصبحت المسألة تبدو كأن أول مدير أفريقي لليونسكو مهدد بالفشل بسبب القضايا العربية والتشدد العربي. ولما كانت العلاقات العربية-الافريقية تمر بفترة ازدهار واضحة وكان الإعداد يجري وقتها على قدم وساق لعقد مؤتمر القمة العربي-الافريقي الأول بالقاهرة فقد قبل العرب أن يكونوا أكثر مرونة واكثر تعاونا قدر الإمكان مع المدير العام وفقا لمقتضيات الموقف.

وقد أظهر أمبو براعة سياسية فائقة أثناء مؤتمر نيروبي-ولأنه كان من الصعب تماما التنبؤ بمواقف الأطراف بما تنطوي عليه من احتمالات التصعيد إذا تركت الأمور تسير وفقا للإجراءات التقليدية المتبعة فقد استحدث المدير العام ابتداء من مؤتمر نيروبي أداة جديدة أطلق عليها «فريق التفاوض والصياغة» واستطاع إقناع المجلس التنفيذي بأهميتها كوسيلة لتهدئة الخلافات بين الدول الأعضاء والوصول إلى اتفاق عام حول أهم القضايا ذات الأبعاد السياسية. ولهذا الفريق تشكيل خاص إذ لا يخضع تماما لاعتبارات التوزيع الجغرافي المعمول بها عادة. وأثناء المؤتمر تألف فريق تنسيق عربي افريقي مشترك من بعض الوزراء رؤساء الوفود. وصك المدير العام شعارا كان له بريق خلاب في المؤتمر وهو «روح نيروبي». وكان المقصود بشكل واضح هو «التهدئة والحلول الوسطى». واستطاع المدير العام، من خلال حشد الدول الافريقية خلفه وفي مقدمتها الدول المحافظة قبل الدول الراديكالية، أن يصل إلى ما أراد [8]. وبهذه الطريقة تمكن المدير

العام من قيادة اليونسكو ببراعة وسط أمواج الريح العاتية من كل اتجاه، وأن يتم إقرار كافة القرارات والبرامج، تقريبا، بالاتفاق العام ودون حاجة إلى تصويت.

وهكذا اثبت أحمد مختار أمبو، من خلال ما أظهره من براعة سياسية فائقة في نيروبي، أنه على مستوى الموقف من وجهة نظر السياسة الخارجية الأمريكية حينذاك، وأن دوره التوفيقي هذا مطلوب ومرغوب فيه. وأفرجت الولايات المتحدة بعد نيروبي عن التزاماتها المالية تجاه اليونسكو، والتي كانت قد جمدتها منذ عام 1974. لكن لأن أمبو ليس هو اليونسكو وأنه مهما كانت براعته السياسية فهو ليس أكثر من موظف عام ينفذ سياسة تقرها الدول، فقد كان عليه أن يوظف قدراته وبراعته السياسية في محاولة إقامة توازنات بين الأطراف المشتركة في صراع الشمال والجنوب، وصراع الشرق والغرب اللذين استحال تجنبهما تماما على ساحة اليونسكو.

وإذا كان الانطباع العام الذي ساد عن أحمد مختار أمبو عند ترشيحه لمنصب المدير العام الأول مرة عام 1974 هو أنه رجل تربية افريقي من السنغال صنعته الثقافة الفرنسية، ومن ثم فهو «فرانكفوني» من قمة رأسه إلى أخمص قدمه، فقد ثبت فيما بعد أنه شديد الحساسية تجاه مسألتين. التفرقة العنصرية والذاتية الثقافية. ولذلك فقد ارتبط وجدانيا أشد الارتباط بأهمية اليونسكو كملتقى لحوار الثقافات، وليس كأداة للسيطرة الثقافية من جانب دولة أو كتلة أو تيار فكري، وأهمية النضال في إطارها ضد كل أشكال التمييز والتفرقة العنصرية. وخلال إدارة الرئيسين فورد وكارتر لم يكن هناك ما يستوجب صداما أمريكيا مع الرجل. فرغم الانتقادات الحادة التي كان يوجهها كالعادة، منذ فترة، الممثلون الأمريكيون في أجهزة اليونسكو لسياسة هذه الأخيرة وبرامجها إلا أن الدور السياسي للمدير العام بقي مطلوبا بإلحاح من وجهة نظر السياسة الأمريكية، واستمر يحظى بثقة كاملة من جانب هذه الإدارة الأمريكية.

ولقد أعيد انتخاب أمبو بالإجماع في نوفمبر عام 1980، ربما لأول مرة في تاريخ اليونسكو، ولم تثر الولايات المتحدة أي تحفظات أو اعتراضات على شخصه أو تحاول إقامة عقبات على طريق ترشيحه، بل على العكس تحمست له أشد الحماس. ويكفي أن نسترجع كلمة المندوب البلجيكي في

هذا المؤتمر والذي تحدث بتكليف من المجموعة الانتخابية الأولى كلها «أوروبا والولايات المتحدة»، إذ قال معلقا على هذا الإجماع: «نحن سعداء بهذا الانتصار المظفر.. وسعداء لأننا ساهمنا من ناحيتنا فيه.. .». وفي معرض حديثه عن صفات وحسنات المدير العام أكد بصفة خاصة على «رفاهة حسه السياسي بأحسن ما يحمله هذا التعبير من معنى.. . والذي يجعله يرى أين تقع تحديدا نقطة التلاقي بين الاهتمامات المختلفة، بما يسمح له بالتدخل المثمر في الوقت الملائم»(9).

وإذا كانت الولايات المتحدة قد سعدت بالمواهب السياسية لمختار أمبو على هذا النحو، وشاركت بحماس في تحقيق الإجماع لانتخابه لفترة سبع سنوات أخرى تبدأ في نوفمبر 1980. إذاً فما هي حقيقة ما حدث بالضبط وأدى إلى قيام الولايات المتحدة بتفجير حملة التشهير باليونسكو بعد فترة وجيزة جدا من ذلك التاريخ لتنتهي بالانسحاب النهائي ؟

3- الأسباب الحقيقية وراء انسحاب الولايات المتحدة

تواكبت أزمة انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو، زمنيا، مع تولي إدارة رونالد ريغان للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم يبدأ التفكير بشكل جاد في الانسحاب الفعلي من المنظمة إلا بعد انتخاب رونالد ريغان رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية في نوفمبر 1980. وفي تقديري أن هناك علاقة سببية وثيقة بين الحدثين هي التي جعلتنا نبحث عن الدوافع الحقيقية وراء الانسحاب الأمريكي في طبيعة الإدارة الأمريكية الجديدة وكيفية إدراكها للدور الذي تقوم به اليونسكو على الساحة الدولية، ومدى اتساقه أو تعارضه مع التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية التي تعتزم هذه الإدارة انتهاجها.

لم يأت انتخاب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة في إطار عملية تناوب تقليدي للسلطة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي رجحت فيها بعض العوامل الثانوية والعارضة كفة الجمهوريين على حساب الديمقراطيين هذه المرة، وإنما كشفت هذه الانتخابات عن تغير جوهري في موازين القوى السياسية داخل الولايات المتحدة لصالح أكثر قوى اليمين تطرفا هناك. فهذه القوى أي أكثر قوى اليمين تطرفا في الولايات المتحدة-هي التي

حملت رونالد ريغان إلى السلطة وزودت إدارته بمعظم المستشارين الذين استقروا في البيت الأبيض.

ولسنا هنا بصدد تحليل العوامل التي أدت إلى تكتل قوى اليمين المتطرف في الولايات المتحدة أولا، ثم نجاحها في الحصول على ثقة أغلب الشعب الأمريكي ثانياً، فذلك موضوع يخرج عن نطاق دراستنا، وإنما من المهم جدا في هذا الصدد الإشارة، ولو بسرعة، إلى رؤية هذه القوى لليونسكو وللطريقة التي تم من خلالها «تمرير» قرار الانسحاب منها.

من المعروف أن روافد اليمين الأمريكي المتطرف عديدة. منها ما يستمد جذوره التاريخية من تلك القوى التي ناهضت إلغاء الرق والعبودية في الولايات المتحدة وقاومت الحقوق المدنية بكل ما تملك من وسائل، ومنها ما يستمد جذوره من القوى الاجتماعية المعادية لحركة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وبالذات للسياسة الاقتصادية الجديدة التي جسدها روزفلت بعد الكساد الاقتصادي العظيم، ومنها ما يستمد روافده من موقف العداء التقليدي للفكر الماركسي بوجه عام وللثورة البلشفية بوجه خاص، وهو الموقف الذي جسدته بعنف الحركة المكارثية في بداية الخمسينات. ورغم تعدد هذه الروافد إلا أنها تشترك جميعا في بعض السمات المشتركة التي من أهمها تمجيد كل ما هو أمريكي، واعتقاد دفين بتفوقه على كل ماعداه، واحتقار واضح للثقافة والمثقفين وبالذات للفكر الإنساني ولأي توجه نحو العالمية. وقد ساعدت عوامل عديدة على تداخل وامتزاج هذه الروافد مع بداية السبعينات كما ازدهرت المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الثقافي والاجتماعي والمهني التي ساعدت على إعادة تنظيم القوى الاجتماعية التي تنتمي إلى هذه الروافد وصياغة فكرها، واستغلال مشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو دينيه محددة لجلب مزيد من الأنصار الجدد إلى هذا التيار المتعاظم. وكان في مقدمة هذه المؤسسات والمنظمات:

The American Conservative Union &The Moral Majority & The National Conservative Political Action & Heritage Foundation..

وغيرها.

وقد ارتبطت هذه المؤسسة الأخيرة بصفة خاصة بالإدارة الأمريكية، وشكلت المخزون الفكري الرئيس لها وأمدتها بالعديد من المستشارين الذين

كان قد سبق لم أن شغلوا مناصب بارزة فيها أو ارتبطوا بها على نحو أو آخر[15].

وكان لليمين الأمريكي المتطرف بروافده المتعددة وموقفه العدائي من اليونسكو وبرامجها وأنشطتها منذ البداية والذي عبر عنه كل منها بأشكال وطرائق مختلفة. وكان أبرز موجات العداء هذه هو ما أفرزته وقتذاك ظاهرة المكارثية. فقد تعرضت اليونسكو وقت ذاك لحملة ضخمة على أساس أنها منظمة تتحكم فيها الشيوعية العالمية، وتشكل تهديدا للولايات المتحدة الأمريكية. والغريب أن مثل هذه الاتهامات راجت في وقت لم يكن فيه الاتحاد السوفيتي قد انضم بعد لليونسكو. وكانت المناسبة هي ما قاله السناتور وليام بنتونW.Benton في اللجنة الأمريكية لليونسكو: «نحن على بداية طريق طويل لإزاحة حواجز السيادة الوطنية.. وتستطيع اليونسكو أن تكون، بل يجب أن تكون طليعة هذا العمل». وقد اعتبر ذلك القول دليلا على أن اليونسكو بؤرة للأفكار الشيوعية التي تهدف إلى إلغاء الحواجز بين الدول، ومن ثم تهديد الوجود الأمريكي.. وقد وصلت الحملة التي قادتها بعض المنظمات الأمريكية المتطرفة، مثل The Beverly Hills Freedom Club و The American FIag وغيرهما إلى حد إنزال الرعب في قلوب المعلمين في بعض المدارس الحكومية التي كانت تقوم بتدريس كتيب عن «التربية في اليونسكو The E in UNESCO» وجاء في منشوراتها أن إدخال أفكار اليونسكو التربوية في المدارس الأمريكية سوف يساعد النشء على احترام العالمية واحتقار كل ما هو أمريكي، وأن كلمة اليونسكو تحمل ضمنيا أفكار تروج للإلحاد والشيوعية والتخريب..... [11].

وعلى الرغم من انكسار حدة هذه الحملة ضد اليونسكو مع انحسار موجة المكارثية نفسها في الولايات المتحدة إلا أن «المكارثيون» لم يختفوا من الحياة السياسية والفكرية في الولايات المتحدة، واستمرت الصورة النمطية نفسها عن اليونسكو في أذهان طبقات متعددة من اليمين الأمريكي المتطرف. ومع منتصف السبعينات بدأت الحملة ضد اليونسكو تشتد في الولايات المتحدة من جديد إما بسبب الجدل الذي دار حول اليونسكو في ذلك الوقت في أوساط ثقافية وفكرية مختلفة وخصوصا بمناسبة موقف اليونسكو من بعض القضايا المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي، وإما بسبب

توافر مناخ سياسي واجتماعي ملائم في الولايات المتحدة لعودة الروح إلى أكثر فرق اليمين التقليدي تطرفا هناك. وها هو رونالد ريغان يشارك بنفسه في هذه الحملة من خلال مقال كتبه في بداية عام 1978 حين كان حاكما لولاية كاليفورنيا يحيى فيه قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من منظمة العمل الدولية، ويحث الرئيس كارتر على إلقاء نظرة على ما يجري داخل اليونسكو التي كثر الحديث حول تحولها إلى عش للجاسوسية السوفيتية، وموقع معاد للفكر الغربي وللنظم الديمقراطية في العالم..[12].

ولم يكن مقال رونالد ريغان هذا سوى نقطة في بحر من هجوم متلاطم الأمواج لا ضد اليونسكو وحدها، ولكن ضد منظمة الأمم المتحدة ككل مع التركيز على اليونسكو[13]. غير أن أهمية مقال ريغان تكمن في أنه يفصح عن طبيعة إدراك الرجل، الذي أصبح بعد ذلك بثلاث سنوات بالضبط على أعلى قمة مؤسسة صنع القرار في الولايات المتحدة، لطبيعة اليونسكو وما تقوم به من نشاط، ومن ثم فإن كان مهيئا تماما لاتخاذ أكثر القرارات تطرفا ضد اليونسكو.

ولكي نعطي القارئ صورة واضحة ومؤكدة عن حقيقة إدراك قوى اليمين التي حملت ريغان إلى السلطة، لمنظمة الأمم المتحدة ككل، نورد فيما يلي نموذجا لحملة عدائية ضخمة قامت بها مؤسسة Heritage في صورة «استبيان» وزعته على ملايين المواطنين ونصه كالتالي:

1- تدفع الولايات المتحدة 25٪. من ميزانية الأمم المتحدة، أما الاتحاد السوفيتي فيساهم بنسبة 12٪ فقط وعليه متأخرات تبلغ 200 مليون دولار. هل تؤيد اقتراح النائب الجمهوري فيل كران بتخفيض كبير في مقدار المساهمة المالية للولايات المتحدة إلى أن تعود الأمم المتحدة كما كانت حصنا للحرية والأحرار؟

نعم □ لا □ لا رأي له □

2- يقدر الباحثون في مؤسسةHeritage أن الأمم المتحدة أنفقت أكثر من 300 مليون دولار لدعم المنظمات الإرهابية مثل منظمة التحرير «سوابو swapo». هل تعتقد أنه يجب على الحكومة الأمريكية الامتناع عن الإسهام في ميزانية المنظمات التي تقدم الدعم للإرهابيين ؟

نعم□ لا □ لا رأي له□

3- تأكدت مؤسسة من مصادر موثوق بها أن أكثر من ثلث موظفي الأمم المتحدة الذين يحملون جنسية إحدى دول الكتلة الشرقية مبعوثون من ال كي. جي. بي «جهاز المخابرات السوفيتي» وأنهم يقومون بجمع معلومات سياسية وعسكريه وتكنولوجية انطلاقا من قاعدتهم في نيويورك، ويجندون الجواسيس من بين موظفي الأمم المتحدة بل من المواطنين الأمريكيين أنفسهم. هل تعتقد أنه يجب على الحكومة الأمريكية تقليص عدد تأشيرات الدخول والإقامة الممنوحة لهذه الدول، ومنح مكتب التحقيقات الفيدرالية الدعم الذي يحتاجه لمراقبة نشاط هؤلاء؟

نعم □ لا □ لا رأي له □

4- أصبحت الأمم المتحدة معقلا للفكر المناهض للمبادئ الاقتصادية الليبرالية تحت دعوى «النظام الاقتصادي العالمي الجديد». وتستخدم الوكالات المتخصصة مواردها للترويج لهذا النظام الذي يعني أن من حق العالم الثالث الاستيلاء على ثروة العالم الأول بدلا من أن يتعلم كيف يزيد من ثروته. هل توافق على امتناع الولايات المتحدة عن الإسهام في ميزانية هذه الوكالات لإجبارها على الالتزام بأهدافها الأصلية والتراجع عن إقامة مثل هذا النظام المقترح؟

نعم □ لا □ لا رأي له □

5- تمكن الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الأخرى من تحويل الأمم المتحدة إلى منبر للدعاية والقرارات المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل والدول الديمقراطية الأخرى. هل تعتقد أن من واجب الولايات المتحدة استخدام إمكاناتها السياسية والاقتصادية للضغط على الدول التي تصوّت ضد المصالح الأمريكية بالأمم المتحدة؟

نعم □ لا □ لا رأي له □

ويعكس هذا الاستبيان بشكل جيد منطلقات اليمين الأمريكي المتطرف بكافة روافده فقريبا، كما يوضح بشكل بليغ ومركز طبيعة إدراك هذا اليمين للدور الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة، وهو دور عدائي ومناهض للمصالح الأمريكية.

غير أننا نعتقد أنه إذا كانت المنطلقات الأيديولوجية المعروفة لليمين الأمريكي المتطرف قد صبغت رؤية الإدارة الأمريكية لمنظمة الأمم المتحدة

بصبغة أيديولوجية لا تتطابق مع الحقائق الموضوعية بدقة فسوف يكون من السذاجة الاعتقاد بأن الإدارة الأمريكية اتخذت قرارها بالانسحاب من اليونسكو لأسباب أيديولوجية بحتة، ذلك أن هذا القرار جاء في سياق تصور شامل للسياسة الخارجية الأمريكية ينطلق من الاعتقاد بأن سياسة التعايش السلمي أفادت الاتحاد السوفيتي أكثر مما أفادت الولايات المتحدة، وأن النفوذ السوفيتي في كافة المواقع على الساحة الدولية قد ازداد أكثر مما تؤهله له إمكانات الاتحاد السوفيتي النسبية مقارنة بإمكانات الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذا المنطلق عقدت إدارة ريغان العزم على المواجهة النشطة للنفوذ السوفيتي في كل مكان، ومنعه أولا من الولوج إلى مناطق جديدة مهما كان الثمن ثم إجباره على الانسحاب من المناطق التي كان قد ولج إليها كلما أمكن ذلك.

وفي هذا الإطار مثلت منظمة الأمم المتحدة إحدى ساحات المواجهة التي تعين العمل على إضعاف النفوذ السوفيتي فيها. وكان تقدير الإدارة الأمريكية الجديدة أن منظمة الأمم المتحدة تنقسم، من هذه الزاوية، إلى مجموعتين متميزتين:

المجموعة الأولى. تضم منظمة الأمم المتحدة نفسها وبعض الوكالات المتخصصة المرتبطة بها والتي تأخذ بقاعدة المساواة في التصويت، مثل اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة.. . الخ. وفي هذه المنظمات تتمتع دول العالم الثالث بأغلبية عددية تمكنها من استصدار ما تريد من قرارات على الرغم من أن نسبة مساهمة هذه الدول في ميزانياتها محدودة جدا. ولما كان هناك تحالف موضوعي بين دول الكتلة الشيوعية ودول العالم الثالث حول عدد كبير جدا من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فقد تحولت هذه المنظمات إلى مسرح دولي معاد للمصالح الغربية، على الرغم من أن الغرب هو الذي يزود هذه المنظمات بالجزء الأكبر من مواردها. وكان يتعين حل هذا التناقض بوسيلة أو بأخرى، وأصبحت الإدارة الأمريكية الجديدة مؤهلة سياسيا وأيديولوجيا وعسكريا للذهاب إلى أبعد مدى ممكن في هذه المواجهة.

المجموعة الثانية. تضم الوكالات المتخصصة في النشاط الاقتصادي والتابعة إلى منظمة الأمم المتحدة أيضا، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك

الدولي للتعمير والتنمية وما تفرع عنهما من مؤسسات. وقد بقيت هذه المؤسسات بمنأى عن نفوذ الكتلة الشرقية والعالم الثالث نتيجة أن الدول الشيوعية لا تشارك فيها من ناحية، وأن قاعدة التصويت المعتمدة في هذه المنظمات من ناحية أخرى لا تقوم على المساواة بين الدول، وإنما على قاعدة التصويت الترجيحي الذي يحدد الوزن التصويتي لكل دولة وفقا لمقدار مساهمتها في ميزانية «أو رأسمال» هذه المنظمات. ولما كانت الدول الغربية عموما، والولايات المتحدة بصفة خاصة، هي التي تساهم بالنسبة الكبرى فقد بقيت السيطرة في عملية صنع القرارات داخل هذه المنظمات مكفولة لصالح الغرب، رغم التغير الكبير في معالم النظام الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. إذا فلا تمثل هذه المنظمات مشكلة، بل على العكس تمثل أداة من أدوات النفوذ الغربي في النظام العالمي.

في هذا السياق يمكن تصور أن الهدف الأمريكي الحقيقي من وراء تصعيد الهجوم الأمريكي على الأمم المتحدة ووكالاتها الديمقراطية هو إعادة إدخال هذه المنظمات في حظيرة النفوذ الغربي مثلما كان عليه الوضع بعد الحرب مباشرة، باستخدام أكثر الوسائل عنفا في هذا المجال وهو الانسحاب، وبعبارة أخرى فالهدف الحقيقي للولايات المتحدة ليس إصلاح منظمة انحرفت، ولكن تغيير قواعد التعامل الدولي ذاتها لكي تضمن أن من يدفع أكثر يجب أن يشارك بالقدر نفسه في الإشراف على كيفية إنفاق ما يدفعه أي على عملية صنع القرار. وهذا لا ينطبق بالطبع على اليونسكو وحدها، وإنما على كل المنظمات المشابهة الأخرى (14).

إذا فالسؤال الطبيعي الذي يمكن أن يثور في هذا السياق هو: لماذا اختارت الولايات المتحدة اليونسكو بالذات لتوجيه الضربة الأولى إليها؟ والجواب يبدو بسيطا وهو أن اليونسكو تشكل عقل منظمة الأمم المتحدة بأسرها. فهي التي تتولى في الواقع صك أيديولوجية النظام العالمي وصقلها، ثم هي تطمح ليس فقط إلى الدفاع عن هذه الأيديولوجية وإنما إلى الوصول بها إلى عقول البشر عبر وسائل الاتصال المختلفة من خلال الكتاب المدرسي، والصحافة، والإذاعة والتلفاز والسينما والمسرح.. . الخ.

ويمكن الاستدلال على صحة هذا التحليل بشواهد عديدة منها:

1- أن الولايات المتحدة لم تلجأ إلى الأجهزة السيادية في اليونسكو، أي

المؤتمر العام والمجلس التنفيذي، وتعرض عليها مشروعات محددة لإصلاح ما تراه معوجا في برنامج اليونسكو أو مخالفا لدستورها وميثاقها، قبل أن تتخذ قرارها بالانسحاب.

2- أن المدير العام والمجلس التنفيذي قد أقدما خلال عام 1984 على خطوات جادة لتخفيض نفقات المنظمة وإعادة النظر في العديد من برامجها بعد إخطار الولايات المتحدة عزمها على الانسحاب. ومع ذلك لم تعدل الولايات المتحدة عن قرارها في نهاية الفترة الزمنية التي يتعين انقضاؤها قبل أن يصبح الانسحاب نافذ المفعول، بل دفعت بريطانيا دفعا إلى الانسحاب رغم أن بريطانيا شاركت في اللجان التي انبثقت من المجلس التنفيذي ورحبت ترحيبا حارا بما اتخذته من قرارات.

3- أن الولايات المتحدة طرحت مشروعا لمنظمة بديلة تحل محل اليونسكو لا يعتمد قاعدة المساواة في التصويت بين الدول المشتركة فيه. وقد أطلقت على هذه المنظمة البديلة اسم: «صندوق الثقافة والعلوم والتربية[15](FOCUSED). وهذه الحقيقة الأخيرة وحدها تكشف بوضوح من أن المقصود هو تغيير قواعد التعامل الدولي في ميادين التعاون متعدد الأطراف.

والأرجح أن تكون إدارة الرئيس ريغان قد اتخذت قرارها بالانسحاب نهائيا من اليونسكو بعد فترة وجيزة من وصولها إلى السلطة، ولكن تعين عليها أن تمهد لهذا القرار جيدا سواء لتحييد أو إحكام السيطرة على المواقع التي يمكن أن تقاوم هذا القرار أو تعارض صدوره بشكل مؤثر، أو لإخراج القرار بالشكل الذي يؤدي إلى أكبر قدر ممكن من التأثير في الاتجاه المطلوب داخليا وخارجيا.

كان هناك موقعان يمكن أن يعوقا بفاعلية صدور قرار بالانسحاب من اليونسكو:

الأول: هو اللجنة الأمريكية لليونسكو والتي تضم بالإضافة إلى ممثلين عن الإدارة الأمريكية ممثلين عن المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظمها كان يعارض قرار الانسحاب رغم الانتقادات الموجهة إلى العديد من برامج اليونسكو كما أوضحنا. وقد أمكن السيطرة على هذا الموقع بإزاحة جون فوبز Fobes، رئيس اللجنة والنائب

السابق للمدير العام لليونسكو، وإحلال السناتور ستورم ترموند S.Thurmond، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية كارولينا الجنوبية محله، ورفض اعتماد المخصصات المالية الفيدرالية إلى اللجنة إلى درجة التعجيز الكامل، ثم الإحلال التدريجي للعديد من الشخصيات المعروفة بعدائها للمنظمات الدولية وبالذات من العاملين في مؤسسة Heritage, أو مؤسسات تابعة لها، «مثل زوجة ادموند ميس مستشار ريغان للأمن القومي، والسيدة/هالي, صاحبة إحدى دور النشر الأمريكية»، محل الشخصيات التي كانت تعارض قرار الانسحاب.

أما الموقع الآخر فهو وزارة الخارجية الأمريكية نفسها وبالذات كبار العاملين في قطاع المنظمات الدولية. وقد تمت السيطرة عليه هو الآخر بتعيين العديد من المستشارين العاملين في مؤسسة Heritage، وذلك بالتنسيق الكامل مع ابرامز، ثم مع نيويل، نائبي وزير الخارجية الأمريكي، وقد اتخذ قرار الانسحاب في البيت الأبيض [16].

أما عن كيفية إخراج القرار فقد تمت عملية تعبئة ضخمة لكل المؤسسات ذات التوجهات اليمينية المتطرفة التي سبقت الإشارة إليها، وأيضا لكافة وسائل الإعلام الأمريكية والغربية أيضا. وكان من السهل استنفار هذه الأخيرة بسبب الجدل الذي دار داخل اليونسكو حول تقرير ماكبرايد والنظام الإعلامي العالمي الجديد. فقد تم إظهار هذا النظام على أنه يعني إضعاف وكالات الأنباء الغربية، ويقضي على حرية تداول المعلومات، ويؤدي عمليا إلى فرض رقابة حكومية على عملية تدفق المعلومات.. الخ. وتم توجيه هذه الحملة العالمية بهدف توصيل رسالة ذات شقين إلى الرأي العام الأمريكي والغربي والعالمي في الوقت نفسه. الشق الأول: مضمونه أن اليونسكو قد أصبحت أداة في يد الكتلة الشرقية تسخرها لتحقير كل القيم الليبرالية، وتمجيد أو تبرير القيم الماركسية والشمولية. والشق الثاني: مضمونه أن إدارة اليونسكو تتسم بالسوء وعدم الكفاءة وتبديد أموال المنظمة في غير الأغراض المخصصة لها، وغير نزيهة ومنحازة.. الخ. وحول هذه النقطة الأخيرة يجب الاعتراف بأن الحملة قد استغلت ببراعة بعض الأخطاء الشخصية للمدير العام وحاشيته. والواقع أن العديد من مصادر اليونسكو المحايدة كانت قد أجمعت على أن المدير العام أصابه قدر لا يستهان به من

الغرور وخصوصا بعد انتخابه بالإجماع عام 1980. وجد الكثير من الحساسيات الشخصية وخصوصا في تعاملاته مع المندوبين الدائمين للدول. يضاف إلى ذلك أن سياسة التوازنات التي انتهجها المدير العام وآتت أكلها في البداية لتجنب انفجار المنظمة بعد عام 1974 كانت قد بدأت تستنفد أغراضها وتستهلكها وتثير حنقاً متزايداً لدى الكتل الثلاث التي اعتقد كل منها لفترة أنها وجدت في أمبو رجلها.. . كل هذا أعطى الفرصة للولايات المتحدة لكي يبدو هجومها على المدير العام كأن له أساسا من الموضوعية.

4- موقف المجموعة العربية من أزمة اليونسكو

إذا سلمنا بأن كل دولة أو مجموعة من الدول تسعى أساسا لتحقيق مصالحها الخاصة في إطار الأهداف العامة لسياستها أو سياساتها الخارجية فإن موقف المجموعة العربية من أزمة اليونسكو يتحدد من خلال إدراك المجموعة العربية لمدى تأثير هذه الأزمة في مصالح كل دولة منها على حدة أو في مصالح المجموعة ككل.

وكانت علاقة الدول العربية، كمجموعة إقليمية متميزة، باليونسكو قد وصلت ذروتها عام 1974 في الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام. فقد بدت المجموعة العربية في هذه الدورة كأنها قد تلاحمت مع الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء باليونسكو بحيث أصبح ممكناً إصدار قرارات في صالح المجموعة العربية، وخصوصا تلك التي تتعلق ببعض جوانب الصراع العربي-الإسرائيلي داخل اليونسكو. غير أن هذه القرارات تسببت مباشرة في إثارة رد فعل معاكس من جانب الكونجرس الأمريكي الذي قرر وقف دفع حصة الولايات المتحدة في ميزانية اليونسكو. وكان هذا القرار إيذاناً ببداية أزمة، مالية على الأقل، واجهت اليونسكو. في ذلك الوقت أدركت الدول العربية أن عليها واجب مساندة ودعم اليونسكو لمساعدتها على التغلب على صعوباتها المالية، وذلك إحساسا منها بأن موقف المنظمة من القضايا العربية هو الذي أدى مباشرة إلى تعرضها لهذه الصعوبات. وقد سارع العديد من الدول العربية وخصوصا الدول العربية النفطية بتقديم قروض من دون فوائد للمنظمة، استجابة للنداء الذي وجهه المدير العام للدول الأعضاء. وقد بلغ مجموع هذه القروض 23501300 (حوالي 5 ,23 مليون دولار) دفعت

الدول العربية أكثر من 90٪ منها. وكانت مساهمات الدول العربية كالتالي:.

الإمارات العربية المتحدة: 000 2400 دولار، البحرين: 000 250 دولار، المملكة العربية السعودية: 000 4600[17] دولار، العراق: أربعة ملايين دولار، عمان: 500000 دولار، قطر: 1601300 دولار، الكويت: ثلاثة ملايين دولار، ليبيا: 4400000 دولار، المغرب: (مليون دولار)، الجزائر: 1601300 دولار. ويعترف المدير العام «أنه لولا سخاء هذه الدول.. . لما أمكن تأمين سير أعمال أمانة السر وتنفيذ البرنامج، ولا يستوجب الأمر اجتماع المؤتمر العام في دورة استثنائية لاتخاذ تدابير طوارئ في ظروف متأزمة، وأعتقد أن لنا أن نغتبط لأننا استطعنا تجنب مثل هذه الدورة التي كانت تنذر على الأرجح بمناقشات صعبة ونتائج غير مؤكدة»[18].

غير أن بعض الفتور ما لبث أن شاب علاقات الدول العربية باليونسكو وخصوصا بعد الدورة الثامنة والتسعين للمجلس التنفيذي لليونسكو (15 / 9- 10 / 10 /1975)، والذي اتخذ قرارا متعلقا بالأنشطة الإقليمية اعتبر تراجعا عن قرار المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة. وقد عقدت المجموعة العربية اجتماعا طارئا بتاريخ 9 أكتوبر 1975 لمناقشة الموقف. ورغم تقييم المجموعة العربية لهذا القرار بأنه مجرد تراجع وقتي، وأن المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة (1976) هو الذي سيحسم الموقف، إلا أنها أبدت قلقاً بالغاً تجاه المغزى الذي ينطوي عليه هذا القرار وهو صدوره تحت تأثير ضغوط معينة، وبالذات أمريكية، ونجاح هذه الضغوط. غير أن أكثر من أثار القلق هو موقف المجموعة الافريقية الذي قاده بواسييه بالان ممثل داهومي في المجلس التنفيذي، وموقف المدير العام شخصياً «الذي أوضح خارج المجلس التنفيذي لبعض أعضاء المجلس التنفيذي العرب عن تأييده لمشروع القرار، وأنه قد دفع بعض ممثلي الدول الافريقية إلى تأييده والدعوة إليه......(اعتقاداً منه) أنه سوف يحمل الكونجرس الأمريكي على تغيير موقفه المضاد من اليونسكو، مما سيترتب عليه قيام الولايات المتحدة بدفع حصتها المالية في المنظمة[19]. ويبدو أن المجموعة العربية قد بحثت في هذا الاجتماع أو اجتماعات تالية فكرة التوقف عن دفع القروض للمنظمة، إلا أنه تم العدول عن هذه الفكرة على أساس أنها ستخدم الموقف الإسرائيلي- الأمريكي.

وعلى الرغم من تزايد الشكوك والريبة من جانب المجموعة العربية على ضوء ما جرى في المؤتمر العام التاسع عشر عام 1976، على النحو الذي أوضحناه، إلا أنه يبدو أن اقتناعا ساد المجموعة العربية مفاده أن ثمنا كان يجب أن يدفع لاحتواء الأزمة وعدم تفجرها، وأن من الضروري المحافظة على حد معقول من التضامن العربي-الافريقي، وعدم تصعيد الخلاف بين المجموعتين. والواقع أن المدير العام وضع المجموعة العربية في مأزق لأنه أصبح بالفعل هو المحرك الحقيقي للمجموعة الافريقية، وهو وضع جديد على المنظمة تعين على المجموعة العربية التعامل معها. ولذلك نجد أن الموقف الرسمي للمجموعة ككل كان هو تأييد المدير العام حتى لا تتأزم علاقاتها مع المجموعة الأفريقية، ولذلك أسهمت المجموعة العربية في الدعاية لإعادة انتخابه عام 1980.

ومع ذلك فقد يكون من المفيد التذكير بأن موقف الدول العربية من المدير العام قد تفاوت من حيث درجة التعاطف معه من دولة إلى أخرى، فمنها من نظر إليه من زاوية ارتباطاته الافريقية (الجزائر)، ومنها من نظر إليه من زاوية التزامه كمسلم وحساسيته تجاه القضايا الإسلامية (السعودية)، ومنها من حكمت علاقاته به حساسيات شخصية مع مندوبه الدائم أو موقفه من بعض جوانب الحرب العراقية-الإيرانية (العراق)....... الخ.

وهكذا فعندما تفجرت أزمة جديدة عنيفة بانسحاب الولايات المتحدة ثم بريطانيا كان الموقف يختلف اختلافا كبيرا عما كان عليه الوضع عام 1974. وطبقا لما توفر تحت أيدينا من وثائق المجموعة العربية[20] يمكن القول إن الدول العربية قد أدركت الأزمة على النحو التالي:

1- إن قرار الولايات المتحدة مدفوع باعتبارات سياسية تتجاوز نطاق اليونسكو وتتعلق بالنظام الدولي بشكل عام. وبرغبة الولايات المتحدة في إضعاف الأمم المتحدة بشكل خاص، والانفراد بزعامة العالم والسيطرة على المنظمات الدولية من خلال منطلق أن من «يدفع أكثر» يجب أن يحظى بمميزات أكبر وخصوصا في عملية التصويت.

2- إن هناك أخطاء وثغرات إدارية ومالية، لكن الولايات المتحدة تحاول استغلال هذه الأخطاء لغرض سياسي. لكن ذلك لا يمنع من ضرورة أن تدعم الدول العربية بعض المطالب الإصلاحية الرامية إلى علاج هذه الأخطاء

والثغرات، ومحاولة علاجها على النحو الذي يخدم المصالح والمطالب العربية في اليونسكو.

3- إن المعركة ليست معركة بين المدير العام وإدارة ريغان، وإنما هي معركة سياسية تختلط فيها صراعات الشرق بالغرب والشمال بالجنوب، وبالتالي يتعين الفصل بين الجوانب الذاتية والموضوعية في الأزمة.

وقد اقترحت المجموعة العربية اتخاذ الموقف التالي من الأزمة[21]:

1- أن يؤكد الجانب العربي في قراراته وتوصياته ومواقفه باستمرار دعمه لليونسكو ومديرها العام كرمز للشرعية وتأييد جميع الخطوات الإصلاحية، مع رفض جميع التنازلات التي تتم على حساب القضايا العربية أو على حساب مبادئ اليونسكو، ولاسيما مبدأ المساواة بين الدول، أو على حساب برامج الخطة الثانية متوسطة الآجل. ويجب أن يتضح للجميع سواء للمدير العام، أوالمجموعات الدولية بأن الدول العربية لن تقبل بأي إضعاف أو تفريط بالقضايا العربية الكبرى.

2- تنشيط الدبلوماسية العربية بين الدول الافريقية، ولاسيما الأعضاء في المجلس التنفيذي، من أجل إرساء قواعد سليمة للتضامن، والاتصال بدول العالم الثالث والدول الاشتراكية والدول الغربية المعتدلة لاتخاذ مواقف مشتركة والبحث عن حلول للمصاعب الراهنة.

وإذا كان هذا هو الموقف الرسمي للمجموعة العربية في اليونسكو كما عبر عنه المندوبون الدائمون العرب في إحدى اجتماعاتهم فإن الموقف الفعلي للدول العربية يبدو مختلفا عن ذلك كثيرا. وربما كان أفضل وصف لهذا الموقف هو وصف الدكتور عزيز الحاج، مندوب العراق لدى اليونسكو، إياه في إحدى مقالاته العديدة عن أزمة اليونسكو بالصحافة العربية في باريس.

يقول عزيز الحاج: «وقد تفجرت أزمة اليونسكو وتعقدت، وجرت بشأنها ولا تزال تجري، اتصالات ومشاورات ولقاءات إقليمية ودولية وثنائية، ولكن الدول العربية وحدها قد اجتهدت بأن لا حاجة لعقد حتى اجتماع رسمي واحد مكرس لهذه المشكلة، والاستئناس في ذلك ببيانات المجموعة العربية في المنظمة، وذلك لغرض التوصل إلى تصور مشترك للأسباب والحلول. صحيح أن قرارات معينة قد صدرت وأن تصريحات قد نشرت، ولكن ذلك

أقرب إلى الموقف الروتيني. ولم تجر مناقشات حقيقية حول أزمة اليونسكو على أي مستوى رفيع، وأنه لمن المحزن حقا ألا يكون للدول العربية مجتمعة تصور عام مشترك حول أوضاع المنظمة وسبل إنقاذها، والدور العربي المطلوب.. . بل إن بعض هذه الدول لم تعط التحليل والتصور المشتركين اللذين تخرج بهما المجموعة العربية لدى اليونسكو بين آونة وأخرى حقهما من النظر. فضلا عن وجود جهات عربية تعمل خلف ظهر المجموعة وتعمل على إضعافها وشق صفوفها»[22]

ويتضح من هذا الحديث أن هناك فجوة بين موقف المجموعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين والموقف العربي على المستويات العليا. صحيح أن مجلس الجامعة العربية أصدر عددا من القرارات استنكر فيها موقف الولايات المتحدة، وناشدها إعادة النظر في قرارها بالانسحاب، وأكد دعم الدول العربية للمنظمة وبرامجها وأهمية استمرارها في أداء رسالتها العالمية. وبعد أن تأكدت رغبة المدير العام في الاستمرار في رئاسة أمانة السر، لفترة ثالثة، اتخذ مجلس جامعة الدول العربية قرارا بالإجماع لتأييد إعادة ترشيحه [23]. لكن ليس هناك ما يقطع على الإطلاق بأنه كانت هناك استراتيجية عربية لمواجهة أزمة اليونسكو.

وفي تقديري أن غياب هذه الاستراتيجية يعود إلى أسباب عديدة بعضها خارج عن إرادة الدول العربية، بالإضافة طبعا إلى الصعوبة التقليدية المتمثلة في العجز العربي العام عن تبني استراتيجية موحدة وطويلة الأمد حول أي قضية، ويمكن إجمال هذه الأسباب على النحو التالي:

أولا: كان واضحا منذ البداية أن أزمة اليونسكو الأخيرة هي جزء من مواجهة كبرى على المستوى العالمي وبالذات في إطار الصراع بين الشرق والغرب، وقدرة العالم العربي على التأثير في مسار هذا الصراع محدودة، فضلا عن أن العالم العربي ليس موحد المواقف تجاهها بسبب حساسية بعض الدول العربية بالضغوط السوفيتية وحساسية بعضها الآخر بالضغوط الأمريكية.

ثانيا: عدم القدرة على الفصل بين الجانب الموضوعي المتعلق بحقيقة الصراع وطبيعته، والجانب الذاتي المتعلق بالموقف من المدير العام ومسألة إعادة ترشيحه. وقد أسهم المدير العام نفسه في تعقيد الوضع وغموضه

ومن ثم إرباك صفوف العالم الثالث. وكان المدير العام قد أعلن في مرحلة ما أنه «ليس طالبا» إعادة ترشيحه مرة ثالثة، وفسرت هذه العبارة من جانب العديد من الدول بأنه «ليس راغبا» في ذلك، ومن ثم فإن عليها أن تبحث عن مرشح آخر. لكن اتضح فيما بعد أن المدير العام يقصد مجرد تقرير حقيقة دستورية وهي أن الترشيح لشغل منصب المدير العام يتم من جانب الدول الأعضاء ومن خلال المجلس التنفيذي، وأنه لا يحق لأي شخص أن يرشح نفسه. ولو أن المدير العام كان قد حسم هذا الموقف، وبالذات في اتجاه إعلان عدم رغبته وبشكل قاطع في إعادة ترشيح نفسه، لكان قد ساعد موقفه هذا كثيرا كافة المساعي الرامية إلى تحقيق اتفاق دول العالم الثالث على مرشح يحظى بثقتهم، سواء من داخلهم أو من خارجهم. لكنه لم يفعل بل ربما ساهم عن عمد في إعطاء الأزمة بعدا شخصيا على أمل أن يرتبط مصير اليونسكو بمستقبله الشخصي، من منطلق أن القبول بعدم إعادة ترشيحه يمثل تنازلا لصالح الولايات المتحدة واستجابة لضغوطها، وأن يساعد على اتفاق. الكتلة الشرقية والعالم الثالث على إعادة ترشيحه. وكان ذلك تقديرا خاطئا للموقف. فقد أسهم غموض موقف المدير العام، ثم قيام بعض الدول الأفريقية بترشيحه في إرباك دول العالم الثالث، وأعطى الفرصة لدول الكتلة الشرقية للتضحية به قرباناً على مذبح التقارب السوفيتي-الأمريكي الجديد.

وعندما أعلن أحمد مختار أمبو انسحابه من الترشيح في المجلس التنفيذي بعد الجولة الثالثة من الانتخابات التي استحال فيها حصوله على الأغلبية المطلوبة، فقد كان ذلك في الواقع هزيمة لا لإفريقيا وحدها ولكن أيضا للعرب وللعالم الثالث ككل.

6 التجانس والتنافر في سلوك المجموعة العربية

مقدمة:

يحاول هذا الفصل إلقاء نظرة عن قرب على سلوك الدول العربية ككل داخل اليونسكو بهدف التعرف على درجة التجانس في سلوكها، وما إذا كانت تتحرك ككتلة واحدة تجمعها مصالح مشتركة، أو كوحدات متنافرة تتصادم أو تتعارض مصالحها القطرية.

وفي الأدب السياسي تعتبر دراسة الأنماط التصويتية للكتل والمجموعات الإقليمية هي الوسيلة الأكثر ذيوعا، إن لم تكن الوسيلة الوحيدة، لقياس درجة التجانس في سلوك هذه الكتل في المجموعات داخل المنظمات الدولية. ويمكن دراسة الأنماط التصويتية من خلال فحص سجلات التصويت على القرارات التي تتخذ داخل الأجهزة السيادية للمنظمة محل الدراسة بهدف التعرف على: من يصوت مع من ؟ وحول أي قضايا؟ وكلما زاد عدد القضايا التي تتشابه فيها المواقف التصويتية للمجموعة الإقليمية محل الدراسة سواء بالموافقة أو الرفض أو الامتناع عن التصويت، كان ذلك دليلا

ومؤشرا على وجود درجة عالية من التجانس في سلوك هذه المجموعة داخل المنظمة المعنية. ويمكن بهذه الطريقة معرفة أي المجموعات الإقليمية أكثر تجانسا، كما يمكن ترتيب درجة هذا التجانس ترتيبا تصاعديا أو تنازليا وفقا لطبيعة القضايا التي يجرى عليها التصويت بحيث يمكن تحديد خريطة واضحة المعالم لنوعية القضايا التي تستثير توحد المجموعة أو تكتلها وتلك التي تبعث على تشتتها أو تفرقها، كما يمكن في الوقت نفسه تتبع درجة التجانس أو التشتت عبر المراحل الزمنية المختلفة بهدف التعرف على العوامل الداخلية والخارجية الباعثة عليه.

وتتوقف كفاءة دراسة الأنماط التصويتية كمؤشر لقياس درجة التجانس بين المجموعات الإقليمية في المنظمات الدولية على عاملين.

الأول: نسبة القضايا المعروضة للتصويت مقارنة بحجم القضايا المطروحة للنقاش على ساحة المنظمة. فهناك منظمات دولية كثيرة يتم اعتماد معظم قراراتها عن طريق الاتفاق العام، ومن ثم لا يصلح مؤشر التصويت لقياس درجة التجانس في هذه الحالة.

الثاني: أن يكون نظام التصويت المتبع هو نظام التصويت بالاسم وليس نظام التصويت برفع الأيدي. ففي الحالة الأخيرة يصعب التعرف على مواقف الدول من القضايا التي طرحت للتصويت إلا من خلال التعليقات التي تتم بعد التصويت من جانب ممثلي الدول بهدف تفسير تصويتها أو إبداء تحفظاتها. لكن مثل هذه التعليقات لا تحدث دائما بشكل منظم، ومن ثم يستحيل التعرف على موقف كل دولة على حدة.

وفي اليونسكو يصعب، إن لم يكن من المستحيل، دراسة درجة تجانس المجموعة العربية من خلال الاعتماد على مؤشرات التصويت للأسباب الآتية:

أولا: إن طبيعة اليونسكو كمنظمة متخصصة في قضايا التربية والثقافة والعلوم والاتصال والإعلام تفرض صيغة معينة للقرارات والتوصيات التي يتخذها المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي، إذ تكتفي هذه القرارات والتوصيات بتحديد الاتجاهات العامة دون التفاصيل. وفي كثير من الأحيان تطمس الصياغات العامة كثيرا من الخلافات، التي تثور فيما بعد، أي حول تفسير هذه التوصيات والقرارات أو حول البرامج التي تضطلع أمانة السر

بتنفيذها تطبيقا لهذه التوصيات والقرارات.

ثانيا : إن نسبة التوصيات والقرارات التي تطرح للتصويت إلى مجموعة التوصيات والقرارات والبرامج التي تصدر عن المنظمة هي نسبة ضئيلة. كما أن عدد القرارات والتوصيات التي يتم التصويت عليها بالاسم أقل كثيرا من عدد القرارات التي يتم التصويت عليها برفع الأيدي. يضاف إلى ذلك أنه بعد عام 1974 استحدث المدير العام، كما سبق أن أشرنا، فريق التفاوض والصياغة الذي تحددت مهمة الأساسية في محاولة التقريب بين وجهات النظر في المسائل الخلافية إلى أن يتم التوصل إلى صيغة تحظى بالقبول العام. ومنذ ذلك الحين لم يتم اللجوء إلى التصويت إلا في حالات نادرة جدا . وإذا عرفنا أن المجموعة العربية لم تكتمل كمجموعة في اليونسكو إلا مع بداية السبعينات، يصبح اللجوء إلى مؤشرات التصويت هنا محدود الفائدة.

وأخيرا وليس أخرا فقد اتضح لنا، بعد بحث مضن في أرشيف اليونسكو ولدى العديد من إداراته الفنية، أنه لا توجد سجلات منظمة ومنتظمة لعمليات التصويت التي تتم في المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي حتى بالنسبة للفترات السابقة على اعتماد مبدأ الاتفاق العام، بعكس الحال لما يجري عليه العمل في الأمم المتحدة. وعلى الدارس أن يبحث بنفسه عن اتجاهات التصويت في محاضر جلسات اللجان التي تمت فيها مناقشة الموضوع.. . وتلك مهمة مستحيلة تستعصي على أي باحث فرد بكل المعايير. ومن الغريب أن يحدث هذا في منظمة تختص فيما تختص بالبحث في ميادين العلوم الإنسانية وبنظم الاتصال والمعلومات.. ..

من هنا فإنه عند دراسة تجانس المجموعات الإقليمية داخل اليونسكو لا بد من اللجوء إلى أساليب ووسائل أخرى. وعلى سبيل المثال يمكن اللجوء مثلا إلى دراسة موقف الدول من النشاط التقنيني للمنظمة (الاتفاقات الدولية التي تساهم في صياغتها وعقدها تحت رعايتها) كمؤشر لتحديد درجة هذا التجانس. هذا طبعا بالإضافة إلى قراءة نص الخطاب الرسمي للدول داخل أجهزة المنظمة للتعرف على حقيقة الاختلافات بين مواقف الدول حتى لان تشابهت اتجاهات التصويت.. .. الخ.

وفي محاولتنا للتعرف على درجة تجانس المجموعة العربية داخل

اليونسكو سوف نفرد مبحثا أولا لتحديد الملامح العامة لاتجاهات تصويت المجموعة العربية، وفي مبحث ثان نقوم بدراسة موقف الدول العربية من النشاط التقنيني، وفي مبحث ثالث نحاول التعرف على القضايا التي تثور حولها الخلافات الحادة بين دول المجموعة وتتغلب فيها النزعات القطرية على النزعات القومية.

١ - اتجاهات التصويت: مؤشر للتجانس ولكن..

نظرا لاستحالة إخضاع عملية التصويت على القرارات والتوصيات الصادرة عن الأجهزة السياسية في اليونسكو لدراسة علمية ومنهجية دقيقة بسبب عدم وجود سجلات خاصة بالتصويت، كما سبق أن أشرنا، ونظرا في الوقت نفسه لصعوبة تجاهل الحديث كليا عن اتجاهات تصويت المجموعة العربية فقد اضطررنا إلى اللجوء إلى حل وسط وهو الإشارة إلى هذه الاتجاهات من واقع استنتاجاتنا لها من خلال قراءة العديد من محاضر جلسات المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي لليونسكو.

وقد خلصنا من هذه القراءات إلى نتيجة عامة ورئيسة وهي أن دول المجموعة العربية تصوت غالبا إن لم يكن دائما في اتجاه واحد، وأنها تشكل بالفعل كتلة تصويتية واحدة بالنسبة لمعظم القضايا المطروحة للنقاش سواء تعلق الأمر بالقضايا الخاصة ببنية اليونسكو نفسها وكيفية قيامها بوظائفها، أو بالقضايا التي تدخل في إطار الصراع بين الشرق والغرب، أو تلك التي تدخل في إطار الصراع بين الشمال والجنوب، أو في القضايا التي تهم المجموعة العربية كمجموعة إقليمية تشكل نظاما ثقافيا-حضاريا متميزا

فإذا نظرنا إلى مجموعة القضايا الخاصة ببنية اليونسكو كمنظمة دولية نجد أن جميع الدول العربية كانت تصوت معا على كافة القرارات المتعلقة بالتأكيد على أهمية مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل عند شغل وظائف أمانة السر، والتي تطالب المدير العام بضرورة العمل على تحسين التوازن الجغرافي بين المناطق والأقاليم المختلفة والتي كانت قد اختلت لصالح الدول الأوروبية. كذلك نجد الدول العربية تصوت معا في الاتجاه المطالب بتوسيع مقاعد المجلس التنفيذي لليونسكو، وبتصحيح التوازن

بين عدد المقاعد التي تشغلها المجموعات الإقليمية المختلفة داخل المجلس التنفيذي. وقس على ذلك بقية القضايا التي تدخل ضمن هذه المجموعة.

وتفسير اتفاق الدول العربية حول هذه المجموعة من القضايا يحقق لها جميعا مصلحة مباشرة لأنه يتيح لكل منها إمكانية أكبر إما لزيادة فرص حصول مواطنيها على وظائف داخل أمانة السر وإما لزيادة فرصة كل منها في التمثيل داخل المجلس التنفيذي.

إن التصويت الموحد للمجموعة العربية فيما يتعلق بالقضايا التي من هذا النوع يؤكد إذاً تجانس المجموعة العربية إذا احتكمنا إلى مؤشر التصويت وحده باعتباره مؤشرا للتجانس. غير أننا لو أمعنا النظر حول ما يحدث فيما بعد عندما يتم الشروع في نقل هذه القرارات العامة إلى برامج تنفيذية يبدأ ظهور التنافس بين دول المجموعة العربية فيما بينها. فلا توجد سياسة عربية موحدة لشغل وظائف أمانة السر مثلا، وإنما تحاول كل دولة أن تحصل لمواطنيها على أكبر عدد ممكن من الوظائف خصوصا عندما يتعلق الأمر بشغل الوظائف الكبرى، وقد يأخذ الأمر شكل الحرب الفعلية. والأمر نفسه عند شغل المقاعد المخصصة للمجموعة العربية في المجلس التنفيذي «وهي تشكل مجموعة فرعية في إطار المجموعة الخامسة مع الدول الإفريقية كما سبق أن أوضحنا». فمن النادر أن تتفق الدول العربية فيما بينها على مرشحيها. ورغم محاولة المجموعة العربية في اجتماعاتها الخاصة وضع ضوابط ومعايير للترشيح لشغل المقاعد المخصصة لها في المجلس التنفيذي إلا أن معظم الدول العربية لم تحترم هذه المعايير والضوابط، ولذلك كان هناك دوما عدد من المرشحين العرب أكبر من العدد المخصص للدول العربية في مقاعد المجلس. ويعكس هذا الوضع حدة الصراع السياسي بين الدول العربية وخصوصا بين الدول التي تتنافس فيما بينها على لعب م دوار سياسية في النظام العربي، أو بين الدول التي تثور بينها نزاعات ثنائية.. الخ. والواقع أن درجة الصراع بين الدول العربية حول هذا النوع من القضايا تفوق مثيلاتها في المجموعات الإقليمية الأخرى التي غالبا ما تتفق على مرشحيها قبل أن تتوجه إلى المؤتمر العام.

فإذا ما نظرنا إلى القضايا التي تدخل في إطار الصراع بين الشرق والغرب نجد أن الدول العربية تصوت أيضا في الاتجاه نفسه وخصوصا

فيما يتعلق بالقرار الأساسي الذي يجسد هذا الصراع في اليونسكو، وهو القرار الخاص بدور اليونسكو فيما يتعلق بالإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين، والقضاء على الاستعمار ومقاومة العنصرية والتمييز العنصري. وقد يبدو مدهشا أن تصوّت الدول العربية في الاتجاه نفسه على هذا القرار بالذات وعلى القرارات التي تعكس الصراع بين الشرق والغرب في اليونسكو، على الرغم من أن فهم الدول العربية لطبيعة هذا الصراع ومواقفها منه ليست واحدة. وتفسير ذلك هو أن الصراع بين الشرق والغرب لم ينعكس داخل اليونسكو، وتترجمه قرارات جوهرية، إلا من خلال زاوية رئيسة محددة وهي دور اليونسكو في السلام العالمي، والذي انتهى إلى النص في بعض القرارات على أهمية قيام اليونسكو بإجراء دراسات معينة في هذا المجال، وبالذات بالنسبة لنزع السلاح كما سبق أن أوضحنا. وكان الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية هي التي قادت هذا الموضوع. ولكن نظرا لأن دول الكتلة الشرقية ما كانت لتستطيع تمرير وجهة نظرها كاملة في صورة قرارات تتبناها اليونسكو إلا إذا ضمنت جانبا كبيرا جدا من أصوات دول العالم الثالث فقد كان من الضروري أن تقدم هذه الكتلة تنازلات أيديولوجية عديدة وتربط هذا الموضوع بمصالح دول العالم الثالث. وهو ما حدث بالفعل من خلال تبني صياغات عامة حول ضرورة قيام اليونسكو بدراسات في هذا المجال دون تحديد مناهج وأساليب القيام بتلك الدراسات، كما كان يهدف الاتحاد السوفيتي، ثم بالتوسع التدريجي لدور اليونسكو في هذا المجال لكي يشمل دورها في مقاومة الاستعمار والعنصرية باعتبارهما خطرا على السلام.

في هذا الإطار لم يكن من المستغرب أن تصوت الدول العربية، ككتلة، على هذا القرار دون أن يعني ذلك على الإطلاق تبني الدول العربية، حتى أكثرها راديكالية، لوجهة نظر الاتحاد السوفيتي، والتي تعكس رؤية ماركسية لقضايا الحرب والسلام، وهو ما كان يتضح من خلال المناقشات التي احتدمت على ساحة اليونسكو عند التعليق على توجهات بعض الدراسات التي قامت بها اليونسكو في هذا الصدد. وكثيرا ما كانت الدول العربية تكتفي بالصمت تجاه مثل هذه المناقشات الأيديولوجية ولا تشارك فيها. أما موقف الدول العربية من بعض القضايا التي تعكس بعض جوانب الصراع

بين الشرق والغرب فقد اختلفت وجهة نظر الدول العربية حولها وفقا لاختلاف علاقة كل منها بالاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة. غير أن هذه القضايا وإن أثيرت بشكل أو بآخر في تلك المناسبة، ومن ثم كانت موضوعا للجدل على ساحة اليونسكو، إلا أنها نادرا ما كانت موضوعا للتصويت على قرارات محددة.

أما القضايا التي تدخل في إطار الصراع بين الشمال والجنوب فقد كان موقف الدول العربية منها موحدا أيضا. فقد صوتت معا في اتجاه رفع سقف الحد الأقصى للميزانية إلى أقصى حد ممكن، وتخصيص الجزء الأكبر من موارد الميزانية لخدمة مشروعات التنمية في العالم الثالث، وإسهام اليونسكو في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، وتقنين نشاط الشركات متعددة الجنسية وذلك في مجال اختصاص اليونسكو، والعمل على إقامة نظام عالمي إعلامي جديد.. الخ. ولا نعتقد أننا في حاجة إلى تفسير تصويت الدول العربية في هذا المجال، ذلك أن الدول العربية جميعها تشكل جزءا من العالم الثالث، ومصلحتها فيها واضحة لا تحتاج إلى برهان. وإذا كانت القرارات المتعلقة بكل هذه المسائل تصاغ بالطريقة التي تضمن موافقة الأغلبية العظمى لدول العالم الثالث، عليها فقد كان من الطبيعي أن تأتي هذه الصياغة من العمومية بالشكل الذي تطمس فيه ما يمكن أن يكون بين الدول العربية من خلافات أيديولوجية، أو حتى مصلحية بالنسبة لهذه القضايا وأولوياتها.

وتأتي أخيرا إلى مجموعة القضايا التي تهم الدول العربية كمجموعة سياسية أو كإقليم له سمات سياسية واقتصادية وثقافية متميزة. وكان من الطبيعي أن يتوحد الموقف التصويتي للدول العربية تماما في هذه القضايا. فقد صوتت جميعها في اتجاه واحد على القرارات التي اتخذت حول بعض القضايا الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي كما طرحت في اليونسكو. وطالبت جميعها باعتماد اللغة العربية كلغة عمل باليونسكو على قدم المساواة مع اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وبزيادة المكاتب والمراكز الإقليمية والمشروعات التنموية المخصصة للمنطقة العربية. كما طالبت باهتمام اليونسكو المتزايد بالثقافتين العربية والإسلامية والإسهام في عملية التعريف بهما تعريفا صحيحا في الأوساط العلمية والأدبية ولدى الرأي العام.. الخ.

وقد صوتت الدول العربية في الاتجاه نفسه على كل القرارات التي تناولت هذه الموضوعات. ولا يحتاج هذا الوضع بالطبع إلى تفسير لأنه يعبر عن خصوصية المجموعة العربية ومطالبها المتميزة، كمجموعة، في النظام الدولي الذي تعبر عنه اليونسكو. غير أن تصويت المجموعة العربية في الاتجاه نفسه على كافة القرارات التي تناولت هذه القضايا لا يعكس رؤية واحدة أو متجانسة. فهناك مثلا فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي دول عربية متشددة وأخرى معتدلة ودول ترى أنه يجب تصعيد الضغط على إسرائيل إلى أقصى مدى ممكن بما في ذلك توقيع العقوبات أو الطرد، ودول أخرى ترى أن الضغط مطلوب بالقدر الذي يؤدي إلى حلول عملية للمشكلات المطروحة. وقد رأينا مثلا أن سوريا كان لها موقف مختلف تماما عن الموقفين المصري والأردني من قضية محتوى الكتب المقررة على مدارس الاونرا. لكن لأن الدول العربية تحتاج إلى أوسع تأييد ممكن من الدول الأخرى لمشروعات القرارات التي تطرح متعلقة بهذه القضية فإن الصياغة لهذه القرارات تكون من العمومية بحيث تطمس الخلافات المحتملة بين الدول العربية في هذا الشأن. كذلك فإن توحد المجموعة العربية للمطالبة بزيادة المكاتب أو المراكز أو المشروعات الإقليمية الموجهة لخدمة المنطقة العربية ككل لم يحل دون أن تشتعل حرب حقيقية بين الدول العربية داخل اليونسكو حول استضافة مقار هذه المكاتب أو المراكز.. الخ. وأيضا لا يعني تجانس تصويت المجموعة العربية حول هذه القضايا أن دور الدول العربية في المبادرة بطرحها في اليونسكو أو في العمل على جلب التأييد الدولي لها هو دور متساو. وغالبا ما تكون القضايا التي من المفترض أنها تعبر عن وحدة المجموعة العربية وتميزها في مواجهة الآخرين في ذات القضايا التي تشكل أهم موضوعات الصراعات العربية-العربية داخل اليونسكو. وسنفرد البحث الثالث للحديث ببعض التفصيل عن هذه الصراعات.

2- الموقف من النشاط التقنيني.

مؤشر للتباين

تراكم الجهد التقنيني لليونسكو على مدى أربعين عاماً، وأصبح رصيدها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمت تحت إشرافها ثلاثين اتفاقية

وبروتوكولا في شتى الميادين التي تدخل في اختصاصها. وتعتبر هذه الاتفاقيات تقنينا للقضايا التربوية والثقافية والعلمية والإعلامية التي تحظى بأوسع قبول دولي ممكن، ومن ثم فهي تعكس نموذجا مصغرا «لمخرجات اليونسكو» ككل. ومن المعروف أنه، وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من دستور اليونسكو، يتعين الحصول على أغلبية الثلثين لإقرار مشروعات الاتفاقيات الدولية قبل أن تصبح هذه المشروعات صيغة نهائية قابلة للتصديق عليها بعد إقرارها من جانب الجهات الوطنية المختصة، وتلتزم الدول الأعضاء بعرض هذه الاتفاقيات على تلك الجهات خلال عام واحد يبدأ من تاريخ انتهاء دورة المؤتمر العام التي تمت خلالها الموافقة عليها.

وتعتبر عملية التصديق على الاتفاقيات الدولية المبرمة تحت رعاية اليونسكو أحد المؤشرات الأخرى التي يمكن الاستناد إليها لتحديد مدى تجانس المجموعات الإقليمية. إذ يفترض أن الدول التي تتشابه نظمها السياسية والثقافية والتربوية سوف تتخذ موقفا مشابها أو متقاربا من هذه الاتفاقيات، سواء بقبول التصديق عليها أو برفض التصديق عليها. والعكس صحيح أيضا حيث إن تباين موقف المجموعة الإقليمية محل الدراسة يعد مؤشرا على عدم تجانسها أو ضعف هذا التجانس في مرآة اليونسكو.

ويوضح الجدول التالي موقف الدول العربية من جميع الاتفاقيات التي اعتمدت تحت رعاية اليونسكو بالتصديق أو القبول أو الانضمام وذلك حتى 31/ 9/ 1987. وتشير الأرقام المسلسلة إلى الاتفاقيات التي نرفق قائمة بها أيضا حتى يسهل على القارئ تحديد طبيعة تلك الاتفاقيات. كما تشير العلامة «x» إلى أن الدولة قد صدقت أو قبلت أو انضمت إلى الاتفاقية المعنية.

موقف الدول العربية من الاتفاقيات و التوصيات التي اعتمدت تحت رعاية اليونسكو

رقم الاتفاقية

الدولة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	المجموع
الجزائر			x								x			x	x	x				x				x	x						8
مصر		x					x	x	x	x	x			x					x	x			x	x	x			x			15
العراق	x	x					x	x			x			x						x			x		x	x					11
الاردن	x	x					x	x			x			x						x					x				x		10
الكويت							x	x			x			x											x						5
لبنان	x		x	x	x	x	x	x			x									x											9
ليبيا		x					x	x	x	x	x		x	x						x					x						10
موريتانيا														x	x					x											3
المغرب	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x		x		x	x	x	x		x	x			x	x				x		21
عمان		x					x							x						x					x						5
قطر							x							x						x					x						4
السعودية							x				x			x						x											4
الصومال																															0
السودان							x													x								x			3
سوريا		x					x	x						x						x											5
تونس		x	x	x	x	x	x	x			x			x	x	x	x	x		x					x				x		16
الامارات العربية																									x						1
اليمن الشمالي																				x											1
اليمن الجنوبي																				x											3
البحرين																															0
المجموع	4	8	4	3	3	3	14	10	3	4	10	0	2	12	5	3	2	2	1	16	1	0	2	3	11	1	0	1	3	0	

قائمة الاتفاقيات والاتفاقات
الأعمدة.

١- اتفاق بشأن تداول المواد البصرية والسمعية ذات الطابع التربوي والعلمي والثقافي على النطاق الدولي. ومعه بروتوكول التوقيع ومحضر إيداع نموذج الشهادة المنصوص عليها في المادة الرابعة من الاتفاق سالف الذكر.

١٥ ديسمبر/ كانون الأول 1948.

2- اتفاق بشأن استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية. ومعه الملاحق أ و ب و ج و د و ه والبروتوكول الملحق.

17يوينو/ حزيران 1950

3- الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، ملحق بها إعلان بشأن المادة السابعة عشرة وقرار بشأن المادة الحادية عشرة.

6سبتمبر / ١ أيلول 1952.

4- البروتوكول رقم ١ الملحق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف والخاص بتطبيق الاتفاقية على أعمال الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين.

6 سبتمبر / ١ أيلول 1952.

5- البروتوكول رقم 2 الملحق بالاتفاقية المالية لحقوق المؤلف والخاص بتطبيق الاتفاقية على أعمال بعض المنظمات الدولية.

6سبتمبر / أيلول 1952.

6- البروتوكول رقم 3 الملحق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف والخاص بالتصديق أو القبول أو الانضمام المشروط.

6سبتمبر / أيلول 1952.

7- اتفاقية بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة قيام نزاع مسلح. ومعها اللائحة التنفيذية.

14مايو / أيار 1954.

8- بروتوكول بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة قيام نزاع مسلح. ١4 مايو / أيار 1954.

9- اتفاقية بشأن تبادل المطبوعات الرسمية والوثائق الحكومية بين الدول.

3 ديسمبر / كانون الأول 1958.

10- اتفاقية التبادل الدولي للمطبوعات.

3 ديسمبر / كانون الأول 1958.

11- اتفاقية بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم.

14 ديسمبر / كانون الأول 1960.

12- اتفاقية دولية بشأن حماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية.

26 أكتوبر / تشرين الأول 1961.

13- بروتوكول إنشاء لجنة للتوفيق والمساعي الحميدة يناط بها السعي لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم.

10 ديسمبر / كانون الأول 1963

14- اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرائق غير مشروعة.

14 نوفمبر / تشرين الثاني 1970

15- اتفاقية بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخصوصا بوصفها مآلف للطيور المائية.

2 فبراير / شباط 1971.

16 الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس في 24 يوليو/ تموز 1971، وملحق بها إعلان بشأن المادة السابعة عشرة، وقرار بشأن المادة الحادية عشرة.

24 يوليو/ تموز 1971

17- البروتوكول رقم 1 الملحق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس، في 24 يوليو/ تموز 1971، بشأن تطبيق الاتفاقية على أعمال الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين.

24 يوليو / تموز 1971.

18- البروتوكول رقم 2 الملحق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة بباريس، في 24 يوليو / تموز 1971، بشأن تطبيق الاتفاقية على أعمال بعض المنظمات الدولية.

24 يوليو/ تموز 1971.

19- اتفاقية بشأن حماية منتجي التسجيلات الصوتية من استنساخ تسجيلاتهم من دون ترخيص.

29 أكتوبر / تشرين الأول 1971.

20- اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.

16 نوفمبر / تشرين الثاني 1972.

21- اتفاقية بشأن الإشارات الحاملة للبرامج المرسلة عبر التوابع الصناعية.

21 مايو / أيار 1974

22- اتفاقية إقليمية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

19 يوليو/ تموز 1974.

23- بروتوكول للاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية،

26 نوفمبر / تشرين الثاني 1976.

24- اتفاقية دولية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية والأوروبية المطلة على البحر المتوسط.

17 ديسمبر / كانون الأول 1976.

25- اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول العربية.

22 ديسمبر / كانون الأول 1978.

26- اتفاقية متعددة الأطراف بشأن تلافي الازدواج الضريبي على جعائل حقوق المؤلف. والبروتوكول الملحق.

13 ديسمبر / كانون الأول 1979.

27- اتفاقية بشأن الاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول المنتمية إلى منطقة أوروبا.

21 ديسمبر / كانون الأول 1976.

28- الاتفاقية الإقليمية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في الدول الإفريقية.

5 ديسمبر / كانون الأول 1981.

29- بروتوكول تعديل الاتفاقية الخاصة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية

الدولية، وخصوصا بوصفها مآلف للطيور المائية.

3 ديسمبر / كانون الأول 1982.

30- الاتفاقية الإقليمية الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية في آسيا والمحيط الهادي.

16 ديسمبر / كانون الأول 1983.

وقبل أن نقوم بتحليل البيانات الواردة في الجدول والقائمة نود أن نلفت النظر إلى أن كافة هذه الاتفاقيات هي. اتفاقيات عالمية مفتوحة للتصديق أو الانضمام أو القبول أمام جميع الدول فيما عدا ست اتفاقيات إقليمية. منها واحدة تخص الدول العربية مجتمعة (الاتفاقية رقم 25)، وأخرى تخص الدول العربية والأوروبية المطلة على البحر المتوسط (الاتفاقية 24)، وثالثة تخص دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (الاتفاقية رقم 22)، ورابعة تخص الدول الأوروبية (الاتفاقية رقم 27)، وخامسة تخص الدول الافريقية (الاتفاقية رقم 28)، وسادسة تخص دول آسيا والمحيط الهادي (الاتفاقية رقم 30).

ومن هذا الجدول تتضح الحقائق التالية:

أولا: إن مدى التباين بين الدول العربية من حيث موقفها من النشاط التقنيني لليونسكو كبير جدا إذ يتراوح ما بين صفر (الصومال والبحرين) إلى 21 (المغرب).

ثانيا: إن حوالي نصف الدول العربية قد صدقت أو انضمت إلى أقل من خمس اتفاقيات، أي إلى أقل من 20٪ من مجموع الاتفاقيات التي صدقت عليها الدولة التي تأتي على رأس قائمة الدول العربية في هذا الصدد. وهو ما يتضح من الجدول التالي الذي يوضح ترتيب الدول العربية هرمياً حسب عدد الاتفاقيات التي صدقت عليها:

ثالثاً: إذا ما استبعدنا الدول العربية التي صدقت على أقل من خمس اتفاقيات واعتبرناها دولا هامشية بالنسبة للنظام العربي (وهي ليست كلها كذلك من الناحية السياسية)، ثم أخضعنا باقي العينة للاختبارات الإحصائية لقياس درجة التجانس فسوف نجد أن العينة الباقية غير متجانسة. وهذا يعني أن درجة عدم التجانس في المجموعة ككل هي درجة كبيرة جدا.

وللتعرف على الدلالة الحقيقية لهذا الوضع لا بد من دراسة متعمقة

لكل حالة على حدة لمعرفة الأسباب لتي أدت إلى إحجام الدول العربية عن (أو إقدامها على) التصديق على كل من هذه الاتفاقيات. ولا يتسع المقام لمثل هذه الدراسة هنا، وإن كان من المفيد إبداء عدد من الملاحظات التي قد تعين على تفهم هذا الوضع، أو التي يتعين أخذها في الاعتبار عند إجراء مثل هذه الدراسة[1]:

الملاحظة الأولى: تتصل ببحث العلاقة الارتباطية بين عدد الدول العربية التي صدقت على الاتفاقيات من ناحية وموضوع هذه الاتفاقيات من ناحية أخرى. إذ يلاحظ أن أكثر الاتفاقيات، التي حظيت بقبول الدول العربية، هي تلك المتعلقة بحماية وحفظ الممتلكات الثقافية أو التراث الثقافي. فقد حظيت الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي بقبول أكبر عدد من الدول العربية (16 دولة) تليها الاتفاقية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (14 دولة)، فالاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات

الدولـــة	عدد الاتفاقيات التي صدقت عليها
1- المغرب	21
2- تونس	16
3- مصر	15
4- العراق	11
5- الأردن	10
6- ليبيا	10
7- لبنان	9
8- الجزائر	8
9- الكويت	5
10- عُمان	5
11- سوريا	5
12- السعودية	4
13- قطر	4
14- موريتانيا	3

الدولــــة	عدد الاتفاقيات التي صدقت عليها
15- السودان	3
16- اليمن الجنوبي	3
17- الإمارات العربية المتحدة	1
18- اليمن الشمالي	1
19- الصومال	صفر
20- البحرين	صفر

الثقافية بطرائق غير مشروعة. ولهذا الوضع دلالته الخاصة حيث إن المنطقة العربية هي منطقة غنية بالتراث الثقافي، كما أنها منطقة تكثر فيها النزاعات المسلحة، التي يمكن أن تهدد هذا التراث، فضلا عن أن معظم الدول العربية الغنية بالآثار تعرضت لعمليات نهب منظم وغير مشروع. ومن شأن الاتفاقيات التي أبرمت تحت رعاية اليونسكو توفير بعض الحماية المفتقدة لهذا التراث. أما مجموعة الاتفاقيات التي تكاد تقابل برفض شبه إجماعي فهي الاتفاقيات المتعلقة بحماية حقوق بعض الفئات مثل الملحنين والمؤلفين.. . الخ. فلم توقع أي دولة عربية على الاتفاقية الخاصة بحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية، علي سبيل المثال بما يرجع هذا الوضع إلى أن الدول العربية تعتبر كلها دولا مستهلكة لهذا النوع من المنتجات أكثر منها دولا منتجة له، ومن ثم فقد يكلفها التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات عبئا ماديا كبيرا. وبين هذين الموقفين المتطرفين توجد مواقف وسطية حيث يقبل بعض الدول العربية الانضمام إلى بعض الاتفاقيات دون الدول الأخرى لأسباب يتعين استقصاؤها ببحث كل حالة على حدة.

الملاحظة الثانية: تجنب معظم الدول العربية الانضمام إلى الاتفاقيات أو البروتوكولات التي ترتب التزامات قانونية أكثر تحديدا، أو تؤدي إلى تشكيل هيئات دولية لها صلاحيات معينة. فقد صدقت عشر دول عربية على الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم. ولكن ثلاث دول عربية فقط هي التي صدقت على البروتوكول الخاص بإنشاء لجنة للتوفيق والمساعي الحميدة يناط بها السعي لتسوية الخلافات التي قد تنشأ بين

الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم. وربما كان المثال الأوضح من هذا هو أن أربع عشرة دولة عربية وافقت على الاتفاقية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة قيام نزاع مسلح، ولكن عشر دول فقط هي التي وافقت على البروتوكول الملحق بهذه الاتفاقية. هذا على الرغم من أن حماية الممتلكات الثقافية لها أولوية في اهتمامات معظم الدول العربية.

الملاحظة الثالثة. انقضاء فترات طويلة جدا أحيانا بين إبرام الاتفاقية وقبول أو تصديق بعض الدول العربية عليها. وقد تمتد هذه الفترة إلى أكثر من ثلاثين عاما دون سبب واضح. وعلى سبيل المثال فإن سوريا لم تصدق على الاتفاق الخاص باستيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية «اتفاقية رقم 2» المبرمة في 17 يونيو 1950 إلا في 16 سبتمبر1980. وهناك عشرات الأمثلة الأخرى على تأخير لا يبدو لأول وهلة مبررا. ويتعين البحث عن الأسباب في طبيعة الأجهزة الإدارية في الدول العربية، وتضارب الاختصاصات والتغيرات السريعة في البنى والهياكل الاجتماعية.. . الخ.

وأيا كان الوضع فإن عدم تجانس المجموعة العربية منظورا إليها من زاوية موقفها من النشاط التقنيني لليونسكو يعكس، في نهاية التحليل، تفاوتا في الرؤى السياسية، أو في البنى الاجتماعية أو الاقتصادية، أو في طبيعة الجهاز البيروقراطي بين دول المجموعة العربية.

3- السلوك العربي بين القطرية والقومية: مؤشر للصراع

من المعروف أن إحدى السمات الرئيسة التي تميز النظام العربي من بقية النظم الإقليمية الأخرى هي السمة القومية. فالنظام العربي هو نظام قومي يواجه مصيرا مشتركا، وتشكل شعوبه أمة واحدة تربطها روابط ثقافية وحضارية وتاريخية مشتركة وتتطلع إلى الوحدة. لكن ليس معنى ذلك أن تأثير السمة القومية للنظام في سلوك الوحدات الداخلة فيه هي في الاتجاه التعاوني دائما، فقد تكون هذه السمة في حد ذاتها أحد مصادر الصراع في النظام العربي. فالحكومات العربية تمثل مصالح قطرية وتتحدث باسم دول ذات سيادة، لكنها في الوقت نفسه ليست حرة طليقة في سلوكها.

فالبعد القومي للنظام هو أحد مكونات شرعية الحكومات العربية، ومن ثم فهو تارة يمثل قيدا على سلوك هذه الحكومات، وتارة أخرى يستخدم كمبرر لسياسات بعضها في مواجهة البعض الآخر. في هذا الإطار يصبح سلوك الدول العربية في بعض الأحيان غير مفهوم من جانب النظم الإقليمية الأخرى حيث تتسم العلاقات العربية-العربية بالتقلصات الحادة والفجائية سواء في بعدها التعاوني أو في بعدها الصراعي. وسوف نحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على الطريقة التي انعكست بها هذه السمة من سمات النظام العربي على سلوك المجموعة العربية في اليونسكو.

والواقع أن اليونسكو كمنظمة دولية مارست تأثيرا مزدوجا على المجموعة العربية فيها. فهي من ناحية ساعدت على إبراز ودعم الخصوصية الذاتية لكل دولة عربية على حدة، ولكنها من ناحية أخرى أتاحت الفرصة أمام الدول العربية في الوقت نفسه لكي تؤكد الطابع القومي للنظام الذي تنتمي إليه، ومهدت السبيل أمامها لزيادة أواصر التعاون فيما بينها لو أرادت.

وقد ساعدت اليونسكو على إبراز ودعم خصوصية كل دولة عربية من خلال وسائل عديدة. فمن الناحيتين الدستورية والقانونية ساعدت اليونسكو، شأنها في ذلك شأن كل المنظمات الدولية الأخرى وخصوصا المنظمات الديمقراطية، على دعم استقلال وسيادة كل دولة عربية على حدة ووضعها على قدم المساواة مع الدول الأخرى. وكانت هذه الأداة القانونية «السيادة» هي الوسيلة الرئيسة التي مكنت الدول، وخصوصا الصغيرة منها، من الدفاع عن مصالحها الخاصة. وتمثلت هذه المصالح أساسا في المصالح القطرية لكل دولة عربية على حدة. ومن ناحية أخرى ساعدت طبيعة الأنشطة التي تقوم بها اليونسكو على دعم الخصوصية القطرية لكل دولة عربية على حدة. فقد أسهمت اليونسكو في إحياء التراث الخاص بكل دولة، وساعدت على بناء مؤسساتها التعليمية والثقافية والعلمية، وتفريخ القيادات والكوادر اللازمة لبناء جهاز الدولة، ومساعدتها على إحياء تراثها الثقافي والتاريخي الخاص، عن طريق ترميم متاحفها أو اكتشاف كنوزها الأثرية وماضيها الضارب في أعماق التاريخ.. الخ، وفي هذا الإطار فقد تمثلت الأهداف الرئيسة لكل دولة عربية على حدة في الحصول على أكبر دعم ممكن من اليونسكو لدفع مشروعاتها القطرية في كافة الميادين التربوية

والثقافية والعلمية والإعلامية، وكذلك الدفاع، على منبر اليونسكو، عن وجهة نظرها في مختلف القضايا العالمية، والولوج إلى كل المواقع داخل أجهزة اليونسكو التي تمكنها من ممارسة التأثير المطلوب وفقا لما تتيحه لها قدراتها الذاتية.

لكن اليونسكو على صعيد آخر شجعت التقارب بين الدول الواقعة في نطاق إقليم معين سواء من خلال تشكيل مجموعات إقليمية لأغراض انتخابية «نظام المجموعات الانتخابية في المجلس التنفيذي»، أو من خلال توجيه جزء من نشاطها لخدمة أغراض التكامل على المستوى الإقليمي. وكان ذلك يتم عن طريقين: إما بإقامة مراكز إقليمية تابعة لليونسكو، وقد خص المنطقة العربية عدد منها كان أبرزها مركز الدول العربية لمحو الأمية الوظيفي «آسفك» الذي أنشئ في الخمسينات ومكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا «روستاس» الذي أنشئ في الستينات، ومكتب اليونسكو الإقليمي للتربية «يونيدباس» الذي أنشئ في السبعينات، وإما بتنظيم اجتماعات إقليمية دورية على مستوى الوزراء أو على مستويات أدنى، أو تنظيم دورات تدريبية إقليمية، أو اجتماعات دورية للجان الوطنية لليونسكو... الخ. ومن أهم المؤتمرات الوزارية العربية التي تعقد تحت إشراف اليونسكو مؤتمر وزراء التربية العرب، ومؤتمر وزراء الإعلام العرب «المؤتمر الدولي الحكومي بشأن سياسات الاتصال في الدول العربية»، ومؤتمر وزراء الثقافة العرب.. . الخ. وكان من شأن هذا النشاط الإقليمي إتاحة الفرصة أمام المجموعة العربية لمزيد من التلاحم وإبراز السمات المشتركة بينها، وتأكيد هويتها القومية إن أرادت.

إن الفحص المدقق والشامل لسلوك المجموعة العربية داخل اليونسكو، وهو سلوك يتضمن مواقف وسياسات تتجاوز كثيرا نطاق المسائل التي عادة ما تكون موضوعا للتصويت داخل المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي، يؤدي إلى نتيجة شديدة الوضوح وهي وجود قدر من التناغم في أداء المجموعة العربية منذ إنشاء اليونسكو وحتى منتصف الستينات، ثم تنافر هذا الأداء تنافرا وصل إلى درجة الصراع الحاد خلال السبعينات والثمانيات.

ويعزى التناغم في أداء المجموعة العربية داخل اليونسكو خلال المرحلة الأولى إلى الدور القائد الذي لعبته مصر. فقد أدى وجود دولة قائدة

للنظام العربي إلى الحفاظ على تماسك هذا النظام وعدم تبعثر جهود المجموعة. والحقيقة أن دور مصر القيادي للمجموعة العربية داخل اليونسكو كان واضحا أشد الوضوح منذ اللحظة الأولى لإنشاء اليونسكو، ومن ثم فهو لم ينشأ نتيجة تزعم مصرللحركة القومية العربية بعد ثورة يوليو 1952، وإن كانت زعامة مصر لهذه الحركة قد أكدت هذا الدور وأضفت عليه أبعادا جديدة. وقد تملكت مصر مقومات القيام بهذا الدور بشكل طبيعي ودون أي افتعال ليس فقط بسبب ثقلها الديموغرافي أو الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي بالمقارنة ببقية دول المجموعة العربية التي كانت محدودة العدد والتأثير عند نشأة اليونسكو، ولكن أيضا وعلى وجه الخصوص بسبب ما تمثله مصر ذاتها داخل منظمة مثل اليونسكو. فكما سبق أن أوضحنا كان لمصر خبرة طويلة في التعامل مع المعهد الدولي للتعاون الفكري الذي سبق إنشاء اليونسكو وساهمت الحكومة المصرية في ميزانية هذا المعهد على نحو لافت للنظر، وكان لمصر مؤسسات تربوية وثقافية وفنية ذات سمعة عالمية بالإضافة إلى قيمة ما تمثله مصر، كمستودع للحضارات، من منظور التراث الثقافي العالمي، وخصوصا ما تعلق منها بالحضارة الفرعونية التي تخصص في دراستها مراكز بحثية وأقسام أكاديمية في الجامعات في جميع أنحاء العالم. واتضح دور مصر الفريد في اليونسكو، بشكل لا مثيل له، إبان حملة إنقاذ آثار النوبة. فبسبب قيمة وأهمية ما تمثله حضارة مصر الفرعونية لدى الأوساط الثقافية والأكاديمية على اتساع العالم كله، سهل على اليونسكو تعبئة الرأي العام العالمي في أضخم حملة ناجحة من نوعها.

في هذا الإطار لم يكن غريبا أن تتقدم مصر لقيادة المجموعة العربية في اليونسكو، وأن تتقبل الدول العربية الأخرى هذه القيادة بصدر رحب خصوصا وأن ثقل مصر الاقتصادي بالنسبة للدول العربية كان كبيرا في ذلك الوقت، إذ بلغت حصة مصر في ميزانية اليونسكو في السنوات الأولى مجموع حصص الدول العربية الأخرى. وقد انعكس هذا الدور في تبوؤ مصر مكانة خاصة داخل أجهزة اليونسكو «أمانة السر، المجلس التنفيذي»، أو المجالس الحكومية المنوط بها تنفيذ بعض برامج اليونسكو الخاصة، وأصبحت مقرا للمراكز أو المكاتب الإقليمية التي تخدم المنطقة العربية مثل

مركز الدول العربية لمحو الأمية الوظيفي «سرس الليان»، أو مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا «القاهرة». كما تحملت مصر العبء الأساسي للدفاع عن القضايا القومية في اليونسكو، وقادت على الصعيدين الفكري والفني معارك اللغة العربية، والدفاع عن الثقافتين العربية والإسلامية ومواجهة اسرائيل على ساحة اليونسكو... الخ. غير أن دور مصر القيادي والتعبوي في النظام العربي بدأ يضعف بدرجة ملحوظة بعد هزيمة 1967، وبدأت عواصم عربية أخرى تتطلع إلى أن تلعب دورا متزايدا في النظام العربي. وازدادت هذه التطلعات كثيرا بعد حرب اكتوبر 1973، وبروز ثقل الدول النفطية في النظام العربي. وقد انعكست هذه التطورات على سياسات المجموعة العربية داخل اليونسكو في أكثر من زاوية:

أولا: بدأت دول عربية عديدة تعترض على تمركز أنشطة اليونسكو الإقليمية في القاهرة. وكان اختيار القاهرة كمقر لمعظم المراكز والمكاتب الاقليمية يعود إلى موقع مصر الجغرافي الذي يتوسط العالم العربي مشرقه ومغربه على نحو يسهم في توفير الكثير من النفقات، وإلى أن عروض مصر لإقامة مثل هذه المراكز كانت أكثر العروض جدية وإغراء من وجهة نظر اليونسكو حيث توفرت لدى مصر البنية الأساسية التي كان يمكن أن يعتمد عليها أي نشاط إقليمي لليونسكو، وبعكس الحال على كثير من الدول العربية والتي كان يتعين البدء فيها من نقطة الصفر تقريبا. لكن هذا الوضع بدأ يتغير بالتدريج. فقد خفت بريق مصر السياسي في الوقت الذي بدأت فيه البنى التربوية الأساسية في العالم العربي تنمو وتزدهر. وقد بدأت الدول العربية في إثارة هذا الموضوع بعد موافقة المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة (1972) على انشاء مركز إقليمي للتوثيق والدراسات في ميدان العلوم الاجتماعية. وكانت مصر هي التي اقترحت فكرة إنشاء هذا المركز وبذلت جهدا كبيرا حتى تمت الموافقة عليه، وكان في نيتها أن يصبح بعض إدارات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية هو النواة الأساسية لهذا المركز الإقليمي. غير أن بعض الدول العربية والاليكسو أثار الكثير من العراقيل للحيلولة دون أن تصبح القاهرة مقرا لهذا المركز[2].

صحيح أن مصر نجحت في تحقيق أهدافها لكن ذلك كان مؤشرا واضحا على أن دور مصر داخل مجموعة الدول العربية في اليونسكو بدأ

يهتز.

ثانيا: بدأت الدول العربية تثير الكثير من التحفظات حول عضوية مصر في المجلس التنفيذي والمجالس الحكومية الأخرى المنبثقة من المؤتمر العام لإدارة برامج بعينها، وطالبت بتطبيق قاعدة المساواة وإعمال مبدأ تكافؤ الفرص بينها عند الترشيح لشغل المقاعد المخصصة للمجموعة العربية في هذه الأجهزة.

وهكذا بدأت الصراعات العربية-العربية تأخذ طريقها داخل اليونسكو، وهي صراعات وصلت ذروتها بعد توقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد ثم على معاهدة السلام المنفردة مع إسرائيل عام 1979.

وربما يكون من المفيد هنا أن نوضح أن توقيع مصر على معاهدة الصلح المنفرد مع إسرائيل لم يغير من نمط التصويت المصري داخل اليونسكو حول القضايا المتعلقة بالصراع العربي-الإسرائيلي، وذلك في الحالات النادرة التي جرى فيها التصويت على هذه القضايا بعد إدخال مبدأ الاتفاق العام في اليونسكو. وليس هذا مثيرا للدهشة لأن الدبلوماسية المصرية حددت موقفا واضحا من هذه المسألة، سواء داخل الأمم المتحدة أو في غيرها من المنظمات الدولية، وهو ألا تصوت مصر ضد أي قرار يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي إلا إذا كان هذا القرار يدين الاتفاقيات التي تم التوفيق عليها صراحة أو يوجه انتقادات مباشرة إلى مصر، والامتناع عن التصويت في حالة تضمين مشروع القرار نصا يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. ولم يكن شيئا من هذا واردا أو مطروحا على ساحة اليونسكو. ولذلك فلم يكن هناك عمليا ما يحول دون أن تصوت مصر في اتجاه تصويت المجموعة العربية نفسه على القرارات التي اتخذها المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي الخاصة بالقدس، أو المؤسسات التربوية داخل الأرض المحتلة، أو بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية.

لكن ليس معنى ذلك أن مصر استمرت تلعب الدور نفسه في اليونسكو، وخصوصا فيما يتعلق بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي، فقد كانت مصر تتقدم الصفوف وتحشد وتتحرك وتقترح، لكنها بعد التوقيع على الاتفاقيات اكتفت بتسجيل موقفها المبدئي والذي لم يكن يختلف في جوهره، من الناحية البلاغية، عن موقف معظم الدول العربية الأخرى.

وعلى أي حال فقد أدى توقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد إلى تجميد عضوية مصر في المجموعة العربية لليونسكو، ولم تكتف المجموعة العربية برفض احتضان القاهرة لأي أنشطة إقليمية جديدة ترعاها اليونسكو، وإنما مارست ضغوطا هائلة لنقل مقار المراكز أو المكاتب الإقليمية التي كانت تمارس نشاطها بالفعل إلى خارج مصر. وقد أدى هذا من الناحية العملية إلى إصابة نشاط هذه المراكز بالشلل والارتباك، وأمام الخلافات العربية الرهيبة حول هذا الموضوع لم تجد اليونسكو مفرا من أن تحاول هذه المراكز مباشرة نشاطها من مقر المنظمة بباريس.

كذلك فقد استحال على اليونسكو عقد أي مؤتمرات حكومية عربية من المؤتمرات العديدة التي كان من المفروض أن تعقد في الفترة من 1981-1987، وتضمنتها برامج اليونسكو المعتمدة في السنوات 1981 و 1987 و1985 بسبب رفض الدول العربية حضور أي مؤتمر حكومي تدعى إليه مصر. وكان يستحيل على اليونسكو في الوقت نفسه أن تنظم مؤتمرا حكوميا يعقد تحت إشرافها دون أن توجه الدعوة إلى كافة الدول المدرجة على قائمة النشاطات الإقليمية. ولم يبدأ هذا الوضع في التغير إلا في عام 1987 عندما تمكنت اليونسكو من عقد المؤتمر الدولي الحكومي بشأن سياسات الاتصال في الدول العربية في الخرطوم في الفترة من 19- 25 يوليو 1987، وحضره ممثلون عن جميع الدول العربية فيما عدا سوريا وليبيا واليمن الجنوبي.

وقد وصلت محاولات بعض الدول العربية عزل مصر داخل اليونسكو إلى درجة محاولة وضع العراقيل أمامها للانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بمعادلة شهادات التعليم العالي في الدول العربية. فقد جاء في المشروع الأصلي للاتفاقية إنها «مفتوحة للتوقيع والتصديق عليها من جانب الدول العربية المدعوة للمشاركة في المؤتمر الديبلوماسي المكلف بصياغة هذه الاتفاقية».

لكن المندوب العراقي طلب، في اجتماع لجنة الخبراء التي عقدت لمناقشة المشروع، تعديل هذا النص إلى ما يلي: «هذه الاتفاقية مفتوحة للتوقيع والتصديق عليها من جانب الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية» ومغزى التعديل واضح. وقبل أن يقوم المدير العام لليونسكو بإحدى زياراته

لبغداد جاء في مذكرة عرضها عليه أحد مساعديه «وقد يرى المدير العام لفت نظر السلطات العراقية إلى الصعوبات التي يمكن أن تجرها مثل هذه الصياغة التي قد تؤدي إلى استبعاد دول أعضاء في اليونسكو وليست أعضاء حاليا في الجامعة العربية من الاستفادة من إمكانية التوقيع والتصديق على هذه الاتفاقية».

وربما يوضح هذا المثل المدى الذي يمكن أن تصل إليه الصراعات العربية-العربية بسبب حدة أنماط التفاعلات السياسية بين الدول العربية.

فصل ختامي

خطوط عامة لحساب ختامي وملاحظات ختامية نقدية

مقدمة:

ربما يكون مفيدا للقارئ حين يصل إلى هذا الفصل أن يعاود قراءة الفصل التمهيدي الذي شرحنا فيه موقع العالم العربي على خريطة المعهد الدولي للتعاون الفكري، وهو المنظمة المقابلة لليونسكو في فترة ما بين الحربين، لكي يتذكر بعض المسائل الأساسية التي تمكنه من قياس طول المسافة التي قطعها العالم العربي، ويقارن بين مكانته النسبية التي احتلها على ساحة النظام الدولي آنذاك ومكانته النسبية الآن. فلم يكن العالم العربي يزن مثقال ذرة عند صياغة سياسات المعهد الدولي، ولم يخصص هذا المعهد نشاطا موجها لأي قطر عربي يستحق الذكر. أما الآن فإن العالم العربي له ثقل تصويتي في اليونسكو يبالغ داخل المؤتمر العام حوالي 12,5 ٪ من جملة الأصوات، وداخل المجلس التنفيذي حوالي 14 ٪، وتشكل الوفود العربية لدى المؤتمر العام في بعض الأحيان حوالي 20 ٪ من جملة عدد أعضاء الوفود المشاركة من العالم كله، ويبلغ عدد أعضاء الوفود العربية الدائمة لدى

اليونسكو حوالي 15 ٪ من جملة الوفود الدائمة المعتمدة لدى اليونسكو... الخ. وفي الوقت نفسه تقوم اليونسكو بتنفيذ مئات المشروعات التربوية والثقافية والعلمية في العالم العربي، ويشترك آلاف الأشخاص من العالم العربي في أنشطة تتعلق باليونسكو في صورة برامج تدريبية أو منح أو دراسات أو مؤتمرات أو مشروعات ميدانية في كافة المجالات التي تدخل في إطار اختصاص اليونسكو.

ونظرا لأن موضوع هذا الكتاب هو«العرب واليونسكو» فقد ركزنا على دراسة وضع الدول العربية، كمجموعة إقليمية، داخل الأجهزة المختصة بصنع السياسات في منظمة اليونسكو العالمية، وكذلك على تحليل هذه السياسات سواء من حيث توجهاتها العامة أو مدى تجانسها أو تنافرها. في هذا الإطار لم يكن من الممكن أن تتسع الدراسة لعرض تفصيلي عن أنشطة اليونسكو داخل الدول العربية وما تقوم به هذه المنظمة العالمية من مشروعات في المنطقة العربية لأن ذلك يتطلب دراسة منفصلة تستخدم مناهج وتقنيات مختلفة تركز أساساً على تقويم هذه المشروعات. ومع ذلك فنحن نحس بالحاجة إلى توضيح بعض المعالم التي تعين على رسم ملامح صورة لحساب ختامي وتقويم لأداء المجموعة العربية داخل اليونسكو.

ونظرا للتشعب الكبير جدا في اختصاصات اليونسكو فسوف نحاول إبداء بعض الملاحظات النقدية حول أداء المجموعة العربية داخل اليونسكو منظورا إليها أولا كجهاز للمعونة الجماعية، وثانيا كمنتدى للحوار بين الثقافات والحضارات، وثالثا كحلبة أو ساحة للصراع السياسي.

1 - اليونسكو كجهاز للمعونة

كانت الدول العربية، كما سبق أن رأينا، في مقدمة دول العالم الثالث التي لفتت الأنظار إلى خصوصية المشكلات التي تعانيها الدول النامية، وطالبت من ثم أن تهتم اليونسكو، في ميادين اختصاصها، بهذه المشكلات. لكن الإحاطة بحقيقة الدور الذي تلعبه اليونسكو لخدمة قضايا التنمية في العالم الثالث يتطلب ربط هذا الدور بالدور الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة ككل، لأن اليونسكو ربما كانت من أقل منظمات الأمم المتحدة تخصيصا لمواردها الذاتية في خدمة قضايا التنمية في العالم الثالث. ومع ذلك فإنها

تقوم بدور ميداني هام جدا، ولكن اعتمادا في الأساس على موارد من خارج ميزانيتها العادية وبالذات من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف وبعض أموال الودائع والتبرعات الاختيارية الأخرى. وسنقوم فيما يلي بالإشارة إجمالا إلى أهم الأنشطة التي تقوم بها اليونسكو في المنطقة العربية سواء اعتمادا على مواردها المالية الذاتية أو على موارد من خارج ميزانيتها العادية.

أولا: في إطار الميزانية العادية «برنامج المساهمة».

وهو برنامج خصصته اليونسكو للإسهام في الأنشطة التي تقوم بها الدول الأعضاء وتكون مرتبطة بتحقيق أهداف وبرامج اليونسكو. وقد بدأ العمل بهذا البرنامج منذ منتصف الخمسينات، ولم يكن موجها للدول النامية وحدها، وإنما يمكن لكافة الدول الأعضاء أو الدول المنتسبة غنية أو فقيرة أن تستفيد منه. ولذلك فقد كان المعيار الأساسي لقبول أو رفض طلبات المساهمة التي تتقدم بها الدول الأعضاء إلى أمانة اليونسكو هو مدى تحقيق الطلب لأهداف اليونسكو ونشاطاتها المحددة في برنامجها. ثم أدخل استثناء هام على هذه القاعدة بعد أن طلب المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة «نيروبي» أن يعطي المدير العام أولوية للطلبات المقدمة من الدول النامية وبالذات من الدول التي اعتبرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأقل نموا. ومن بين هذه الدول أربع دول عربية هي السودان واليمن الشمالي واليمن الجنوبي وجيبوتي. وقد تراوحت نسبة المبالغ المخصصة لهذا البرنامج إلى إجمالي الميزانية العادية لليونسكو ما بين 7 و11٪. وبموجب هذا البرنامج تساهم اليونسكو في أنشطة الدول العربية المتعلقة بتنفيذ برنامج اليونسكو بمبالغ لا يتجاوز مجموعها نصف مليون دولار سنويا.

وفيما يلي بيان بالمبالغ التي حصلت عليها الدول العربية من برنامج المساهمة في الفترة (1977- 1983).

المبالغ التي حصلت عليها الدول العربية

من برنامج المساهمة عن الفترة (1977 – 1983) (بالدولار الأمريكي)

الدولـــة	1978 / 1977	1980 / 1979	1983 / 1981
الجزائر	66100	33320	81825
السعودية	36000	24750	56875
البحرين	23630	25900	45225
مصر	42930	74800	74100
الإمارات العربية المتحدة	10699	ــــ	ــــ
العراق	31600	31050	52100
الأردن	60300	38800	80700
الكويت	ــــ	21500	27500
لبنان	10700	59450	117215
ليبيا	36700	36600	57200
المغرب	58740	39694	95200
عُمان	39200	89850	74850
قطر	14500	10000	47250
اليمن الشمالي	89600	ــــ	92000
اليمن الجنوبي	110700	77400	113200
السودان	103300	64800	124150
سوريا	41150	37900	74930
تونس	55550	42100	93350
إقليمي	91940	114020	214710
مجموع الدول العربية	1020339	819054	1522380

المصدر : تقارير المدير العام عن الأعوام 1977 / 78 ، 1979 / 80 ، 1981 / 1983 .

ملاحظة : لا تشمل هذه البيانات المبالغ التي حصلت عليها كل من موريتانيا والصومال وجيبوتي .

هذا وقد قامت اليونسكو بتأسيس «صندوق خاص» يعتبر امتدادا لبرنامج المساهمة تم تمويله من فوائد القروض التي قدمتها الدول الأعضاء في اليونسكو بعد امتناع الولايات المتحدة عن دفع حصتها في ميزانية المنظمة خلال عامي 1975 و 1976. وقد كانت هذه القروض في معظمها قروضا عربية على النحو الذي أوضحناه[1]. طبقا لتقرير المدير العام عن الأعوام 1981 و1982 و1983 فقد استفادت الدول العربية من الحساب الخاص خلال تلك الفترة وذلك على النحو التالي:

المبالغ التي حصلت عليها الدول العربية من الحساب الخاص (1981 – 1983)

الدولــــة	المبلغ
الجزائر	65500
السعودية	22500
البحرين	65215
مصر	111588
الإمارات العربية المتحدة	24100
العراق	22222
ليبيا	27142
الأردن	49422
لبنان	46926
المغرب	222654
عمان	44200
قطر	75052
سوريا	20468

المبالغ التي حصلت عليها الدول العربية من الحساب
الخاص (1981 – 1983)

الدولـــة	المبلغ
السودان	89682
تونس	95902
اليمن الشمالي	222227
اليمن الجنوبي	152262
المشروعات الإقليمية	188100
(منظمة التحرير الفلسطينية)	
مجموع الدول العربية	1607335

ثانيا: الأنشطة الميدانية الممولة من موارد خارج الميزانية:

1 – برنامج الأمم المتحدة للتنمية

وهو برنامج مركزي يتم تشغيله في إطار منظمة الأمم المتحدة كلها ويشرف عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويهدف إلى مساعدة الدول النامية في تنفيذ خططها التنموية، ومدها بالمعدات أو الخبراء، أو تأهيل الكوادر الوطنية اللازمة لإنجاز المشروعات المدرجة في تلك الخطط. وتعمل اليونسكو، في إطار هذا البرنامج، كوكالة تنفيذية للأمم المتحدة للقيام بالمشروعات في ميادين التربية والثقافة والعلوم والإعلام.

وقد أنفقت هذه المبالغ على مشروعات عديدة لا مجال هنا لسردها تفصيلا، ولكن يمكن أن نذكر على سبيل المثال: إحياء حي القصبة ومشروع تقنيات التخطيط والاقتصاد التطبيقي في الجزائر، وإنشاء الكلية الجامعية للآداب والعلوم والتربية ومركز إعادة تأهيل المعوقين في البحرين، وإنشاء جامعة عدن، ومعهد التربية العالي في اليمن الجنوبي، ومعهد إعداد مدرسي التعليم الفني والمركز القومي لتعليم العلوم في مصر، ومعهد التكنولوجيا في العراق، وبرنامج مساندة الاتصال في مجال التنمية السكانية الشاملة في الأردن، وتطوير المتحف الوطني في الكويت، والتعليم التقني وكلية

الهندسة في لبنان، ومعهد التعريب والمدرسة الوطنية لصناعات المعادن في المغرب، ومشروع تخطيط التربية وتنميتها في عمان، ومعهد الجيولوجيا التطبيقية ومركز البيانات الإحصائية ومركز المعلومات المتكاملة ومركز البيانات الإحصائية في السعودية، ومحطات البحوث المائية في ليبيا.. . الخ. وكلها مشروعات كانت تقوم اليونسكو بتنفيذها، ويتم تمويلها من برنامج الأمم المتحدة للتنمية طبقا للتقارير المتاحة عن عام 1983على سبيل المثال.

من هذا يتضح أن اليونسكو تقوم بتنفيذ مشروعات ميدانية في الدول العربية في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية تتراوح تكلفتها ما بين 15 و 20 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنويا.

و فيما يلي بيان بإجمالي المبالغ التي أنفقت على الأنشطة الميدانية التي اضطلعت اليونسكو بتنفيذها في الدول العربية في إطار هذا البرنامج عن السنوات1983و1984 و1985 (بملايين الدولارات).

إجمالي الدول العربية	المستهدف	الفعلي	النسبة
1983	35.6	15.1	42 %
1984	39.3	24.6	63 %
1985	18.9	9.8	52 %

2- أموال الودائع:

وهي أموال تقوم الدول أو المنظمات والمؤسسات المالية الدولية بإيداعها في اليونسكو لتقوم هذه الأخيرة بتنفيذ أنشطة ميدانية في مجالات اختصاصها سواء لحساب الدول المودعة نفسها أو لحساب دول أخرى. في هذا الإطار تصبح اليونسكو بمثابة بيت خبرة دولي كبير، أو مشرف فني تنفيذي لمشروعات يتم التعاقد عليها مع الدول المودعة، وتعتبر الدول العربية أهم مصدر لأموال الودائع باليونسكو، لأن ودائع الدول العربية وخصوصا العراق وليبيا والبحرين وقطر وعمان والكويت والسعودية وبعض الصناديق العربية مثل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة للتنمية AGFUND, تشكل الشطر

الأعظم من الودائع لدى اليونسكو.

وقد بلغت التعاقدات الخاصة بأموال الودائع العربية في عام 1985 53550040 (أي أكثر قليلا من ثلاثة وخمسين مليون دولار ونصف). وكان أهمها التعاقد الذي أبرمته ليبيا مع اليونسكو لإنشاء المتحف الوطني الليبي (34344000 دولار)،. وفي عام 1981 بلغت جملة هذه التعاقدات أكثر من ثلاثة وأربعين مليون دولار 43236604 كان أهمها التعاقد الخاص بجامعة قاريونس (ليبيا) (23747080)، والمركز الثقافي الذي مولته مؤسسة الملك فيصل (السعودية) (9721600)، ثم بدأت أموال الودائع العربية تنخفض بعد ذلك نتيجة انخفاض العوائد النفطية فبلغت عام 1982 9290500 و 350000 ,6 عام 1983 و 9235000 عام 1984 و 26839240 عام 1985. وتتضمن الاتفاقيات الخاصة بهذه الودائع مشروعات عديدة تقوم اليونسكو بتنفيذها في دول عربية متلقية للمعونة أو دول غير عربية. وكان من بين الدول غير العربية التي حصلت على معونات من هذه الأموال وقامت اليونسكو بتنفيذ المشروعات الخاصة بها دول من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ويتضح من هذا العرض السريع أن المعونة المقدمة من موارد اليونسكو إلى الدول العربية هي معونة محدودة الحجم جداً بالقياس إلى ضخامة الاحتياجات، وخصوصا في الدول العربية غير النفطية، وعلى الأخص الدول العربية الأربع التي تدخل ضمن قائمة الأمم المتحدة الخاصة بالدول الأقل نموا، كما يتضح أيضا أن الجزء الأكبر من النشاط الميداني لليونسكو في الدول العربية يتم تمويله إما من موارد من خارج المنطقة، وبالذات من الموارد الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية، أو من موارد من داخل المنطقة ذاتها من خلال حسابات الودائع العربية لدى اليونسكو. وهكذا نجد أنه رغم تفاوت احتياجات الدول العربية للمعونة حيث تنقسم الدول العربية من هذه الزاوية إلى ثلاث مجموعات إحداها تقع ضمن مجموعة الدول الأقل نموا في العالم، والأخرى تقع ضمن مجموعة الدول النامية، والثالثة تقع ضمن مجموعة الدول ذات الفوائض المالية الكبيرة والدخول الفردية المرتفعة، إلا أنها تتفق جميعا حول حيوية الدور الذي تلعبه اليونسكو،إما باعتبارها بيتا عالميا للخبرة في مجال تخصصها، وإما باعتبارها منظمة قادرة على تعبئة وإعادة توزيع جزء من الموارد العالمية.

والواقع أن معظم الدول العربية، شأنها في ذلك شان بقية دول العالم الثالث، تنظر إلى اليونسكو باعتبارها منظمة إنمائية أساسا ومنظمة للمعونة الفنية. وساعد على دعم هذه الرؤية تعدد الأجهزة البيروقراطية التي تدخل في علاقات مع اليونسكو، وأصبحت مطالب هذه الأجهزة البيروقراطية نفسها عاملا من عوامل تفتيت برنامج اليونسكو إلى درجة خطيرة. ولو أمعنا النظر قليلا لوجدنا أن برنامج المساهمة ليس موجها لقضايا التنمية بقدر ما هو موجه لدعم وتشغيل الأجهزة البيروقراطية المنوط بها إدارة علاقة الدول الأعضاء باليونسكو. والمفروض أن تكون هذه مسؤولية الدول الأعضاء أصلا. هذا فضلا عن أن فعالية ما تقوم به المنظمة من برامج وأنشطة، بما في ذلك الأنشطة الميدانية الموجهة للتنمية، تتوقف إلى حد كبير على مدى كفاءة الأجهزة المحلية المعنية بتحديد الأولويات والإشراف على أو المشاركة في عملية التنفيذ. ومن ثم فإن تقويم الدور الذي لعبته اليونسكو، كجهاز للمعونة الفنية، في الدول العربية لا يعتمد فقط على معرفة حجم الموارد التي استطاعت الدول العربية أن تحصل عليها من اليونسكو، وقد رأينا أنها موارد محدودة بطبيعتها، وإنما يعتمد أيضا، وبالأساس، على فحص دقيق لأوجه إنفاق هذه الموارد على ضؤ الاحتياجات المجتمعية وهي مسألة تتوقف على عديد من الاعتبارات المتعلقة بكفاءة أداء النظم العربية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.. . ا لخ.

وأخيراً فربما تجدر الإشارة إلى أن الخبرة التاريخية تثبت أن اليونسكو قادرة في ظروف معينة على حشد وتعبئة موارد هامة من خارج ميزانيتها العامة، وأيضا من خارج شبكة مواردها المؤسسية التقليدية الأخرى. وقد استفادت بعض الدول العربية من هذه الميزة. وأبرز مثل على ذلك هو تصدر اليونسكو للحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة. فقد توافرت لهذه الحملة عناصر النجاح المؤكد وأبرزها:

1- إرادة سياسية مصرية مصممة وجهاز إداري مصري كفء وفعال تعامل مع قضية إنقاذ آثار النوبة كمعركة شأنها في ذلك شأن معركة السد العالي نفسها والتي تعين كسبها. وكان على رأس هذا الجهاز وزير الثقافة المصري ثروت عكاشة.

2- الأهمية التاريخية والحضارية القصوى للآثار المهددة واستعداد علماء

المصريات المنتشرين في جميع أنحاء العالم لبذل كل ما هو ممكن لإنقاذ تلك الآثار. وقد شكلت هذه الأوساط الأكاديمية جماعات ضغط لا يستهان بها على حكوماتهم وعلى مؤسسات التمويل والخبرة الفنية في بلادهم.

3- حاجة اليونسكو، كمنظمة دولية، للقيام بعمل دولي كبير ينتشلها من ركودها ويؤكد فكرة التضامن الدولي ويحول شعار التراث العالمي للإنسانية إلى حقيقة واقعة.

وقد أدى تضافر هذه العوامل الثلاثة إلى تمكن اليونسكو من قيادة أضخم حملة عالمية لجمع الموارد المالية وحشد الخبرة الفنية اللازمة لإنجاز عملية الإنقاذ التي خلدت اليونسكو. وقد نجحت هذه الحملة على الرغم من أن علاقات مصر السياسية بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وألمانيا الغربية كانت سيئة في ذلك الوقت [(2)].

وقد كان نجاح اليونسكو في إنقاذ آثار النوبة بداية لسلسلة من الحملات الدولية المشابهة لإنقاذ العديد من الآثار في مناطق مختلفة من العالم، إلا أنه لم يتوافر لأي منها عناصر النجاح نفسها التي توافرت لتجربة اليونسكو الأولى. وهناك عدد من الحملات التي تقودها اليونسكو الآن لإنقاذ عدد من الآثار في الدول العربية: فاس (بالمغرب)، صنعاء القديمة، وادي حضرموت (اليمن)، وصيدا (لبنان).

وأود أن أنهي هذا المبحث بملاحظة تتعلق بالدور الذي يمكن أن تسهم فيه المجموعة العربية في اليونسكو لإخراج هذه المنظمة من أزمتها الحالية وهي ملاحظة تتصل بموضوع هذا المبحث. فلقد ترهلت اليونسكو وتضخمت بيروقراطيا بسبب انهيال الطلبات الصغيرة من دول العالم الثالث، وتشعب برنامج اليونسكو وتشتته إلى درجة يمكن أن تقوض فاعليته تماما. وربما آن الأوان أن تتخلص الدول العربية، ومعها دول العالم الثالث، من هذه الرؤية العميقة لليونسكو كجهاز معونة وتنفيذ لمشروعات ميدانية. وفي اعتقادي أن اليونسكو يمكن أن تسهم بدور أكبر في التنمية في العالم الثالث لو أنها ركزت على تشجيع الدراسات الميدانية الجادة والرائدة لعوائق التنمية على الصعيدين المحلي والعالمي بدلا من أن تستغرق الجزء الأعظم من وقتها وجهدها لشراء آلات كاتبة أو آلات حاسبة أحيانا للجان الوطنية لليونسكو. وهو اتجاه يتعين على الدول العربية أن تلقي بثقلها لتشجيعه

وبلورته في شكل برامج عملية محددة.

2- اليونسكو كملتقى لحوار الثقافات والحضارات

لكي تضطلع اليونسكو بوظيفتها كمنتدى للحوار والتفاعل الخصب بين الثقافات والحضارات المختلفة وتسهم في إيجاد مناخ أفضل للتفاهم الدولي قامت بجهود متعددة ومتنوعة على أكثر من صعيد وفي أكثر من اتجاه وبالذات في اتجاهين:

الأول: محاولة إعادة كتابة التاريخ الحضاري للبشرية على نحو يسهم في ربط الثقافات المختلفة وإبراز التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بينها بما يعمق الإيمان والشعور بوحدة الإنسان والمصير المشترك للبشر. وكان أبرز ما قامت به اليونسكو في هذا الصدد تشكيلها لجنة دولية قامت بكتابة ونشر دراسة ضخمة في ستة مجلدات عن التطور الثقافي والعلمي للبشرية.

الثاني: الإسهام في التعريف بالثقافات والحضارات المختلفة التي تراجع الاهتمام العالمي بها في العصر الحديث لظروف تاريخية بسبب السيطرة المعاصرة للحضارة الغربية. ولليونسكو برامج متعددة في هذا الإطار من بينها البرنامج الخاص بترجمة الروائع الأدبية، وإحياء ذكرى كبار الفلاسفة أو العلماء أو الأدباء الذين ينتمون لمختلف الحضارات، والبرامج المتعلقة بالفلسفة.. . الخ.

وقد اتضح لنا من خلال فحص وتحليل مداخلات ممثلي الدول العربية في المؤتمر العام والمجلس التنفيذي أن هناك ترحيبا عربيا عاما وتشجيعا للتحرك النشط من جانب اليونسكو على هذين الصعيدين، لأنهما يشكلان استجابة لما طالبت به الدول العربية دوما من ضرورة الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالثقافتين العربية والإسلامية وتعريف الغرب بهما، والإسهام في إزالة الشوائب التي لحقت بهما نتيجة تعمد الإساءة إليهما في بعض الكتابات.

غير أن الملاحظة الرئيسة التي أود أن أبديها في هذا الفصل الختامي فيما يتعلق بهذه النقطة هو أنه يبدو أن جل اهتمام الأجهزة البيروقراطية العربية المنوط بها إدارة العلاقات باليونسكو قد انصرف إلى مسألة الإعانات والمنح وأهملت القضايا الثقافية إهمالا شديدا. ويفسر هذا ليس فقط ضحالة ما تم إنجازه على صعيد إسهام اليونسكو في إحياء وخدمة الثقافة

العربية على الصعيد العالمي، ولكن أيضا ردود الفعل الفجائية لبعض أوساط المثقفين العرب والمسلمين تجاه بعض الدراسات الصادرة عن اليونسكو، وكان المثال البارز لذلك تلك الحملة العنيفة التي شنتها الصحافة المصرية ثم العربية ضد الدراسة التي تمت تحت إشراف اليونسكو عن التطور العلمي والثقافي للبشرية التي أشرنا إليها آنفا. فقد وجه لهذه الدراسة اتهام، وهو اتهام صحيح، بأنها تحتوي على «مغالطات تشوه حقيقة الإسلام وجوهره». لكن كيف أمكن لدراسة قامت بها لجنة دولية تحت إشراف اليونسكو أن تصدر وفيها هذه المغالطات، إن استجلاء الحقيقة حول هذه المسألة له أهمية خاصة لأنه يلقي الضوء على طبيعة الأجهزة المنوط بها إدارة علاقة الدول العربية باليونسكو.

جاء قرار المؤتمر العام لليونسكو عام 1947 بالقيام بمحاولة لدراسة تاريخ التطور الثقافي والعلمي للبشرية على أثر المناقشات التي جرت حول أفكار جوليان هكسلي أول مدير عام لليونسكو والرامية لأن تعمل اليونسكو على صياغة «ثقافة عالمية موحدة تنطوي على تصور فلسفي خاص». فقد أسفرت هذه المناقشات عن أن مثل هذه المهمة قد تكون طموحا أكثر من اللازم، وأن وقتها لم يحن بعد، ولذلك فبدلا من اعتماد نظرية هكسلي عن «الاتفاقية الإنسانية» قرر المؤتمر العام أن تتبنى اليونسكو دراسة لتاريخ التطور الثقافي والعلمي للبشرية. وعقدت لهذا الغرض اجتماعات تمهيدية خلال عامي 1947 و 1948 شارك فيها علماء من مختلف المشارب كان من بينهم الدكتور طه حسين. وأسفرت هذه الاجتماعات عن تشكيل لجنة من الخبراء لإعداد مشروع خطة عمل اللجنة لعرضها على المؤتمر العام لليونسكو. وبعد مشاورات مع المجلس الدولي للاتحادات العلمية ICSU، المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية Cipsh شكلت لجنة دولية تتحمل مسؤولية تنفيذ هذا العمل الضخم. وضمت هذه اللجنة أساتذة من الهند وسويسرا والبرازيل وإنجلترا وفرنسا وإيطاليا والمكسيك وسوريا. وكان العضو السوري في هذه اللجنة هو الدكتور قسطنطين زريق الأستاذ بجامعة دمشق، ثم قررت اللجنة فيما بعد دعوة عدد من الأساتذة المرموقين في العالم ليصبحوا أعضاء مراسلين لها، ووقع الاختيار على كل من الأساتذة عزيز عطية «مصر»، عبد العزيز الدوري «العراق»، موريس شهاب وشارل

مالك «لبنان»، خليل مردم «سوريا» ليكونوا أعضاء مراسلين للجنة. وفي مراحل تالية تم التوسع في العضوية العاملة في اللجنة فتقرر ضم العالم الباكستاني محمود حسين، والعالم الإيراني على سياسي عضوين عاملين بها، وبعد انضمام دول الكتلة السوفيتية إلى اليونسكو ضمت اللجنة أعضاء من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا. وهكذا ضمت اللجنة أعضاء يمثلون كافة الاتجاهات والتيارات الثقافية والايديولوجية والدينية، ربما بطريقة غير متوازنة، لكنها عكست على أي حال المناخ السائد في اليونسكو في ذلك الوقت.

وقد قام المؤتمر العام لليونسكو في عام 1954 ببحث خطة عمل اللجنة. ويتضح من فحص محاضر جلسات المؤتمر أن الوفد المصري بالذات كان على وعي تام بأهمية وخطورة هذه الدراسة. وقد تركزت معظم تعليقات الوفد المصري على خطة المجلد الثالث «الذي ستوجه إليه الاتهامات فيما بعد». فقد لفت أحد المندوبين المصريين النظرإلى أن «خطة المجلد الثالث لا تفسح مكانا ملائما للأبعاد الأدبية والفلسفية لتاريخ الإسلام»[3]. وأوضح الدكتور حزين، الذي شارك في هذا المؤتمر أيضا، هذه النقطة بجلاء أكثر حين قال: «إن المجلد الثالث يغطي الفترة من 400-1300 بعد الميلاد، وهي الفترة التي وصل فيها الإسلام إلى قمة عظمته. إن الخطة الحالية تركز على التاريخين السياسي والمعماري. لكن الشعوب الإسلامية تعتقد أنها أضافت إضافات هامة إلى التاريخ الثقافي للبشرية في ميدان الفلسفة بالذات. ففي الفكر الإسلامي امتزجت فلسفات اليونان ، وفارس، والهند، والعالم العربي في نسق واحد متناغم. ومن ثم يعطي الفكر الإسلامي نموذجا متميزا للتبادل الخصب بين الشعوب والثقافات المختلفة والتاريخ الأدبي للإسلام هو أيضا تاريخ عظيم. فقذ أفرز الأدب العربي تحفا كثيرة خلال تلك الفترة، وربما لم يتجاوزه أي أدب آخر في ذلك الوقت سوى الأدب الصيني». وخلص الدكتور حزين من هذه المداخلة الهامة إلى أنه «مع كل تقديره لأعمال المؤرخين الأجانب حول الإسلام فإنه يرغب بشدة أن توجه الدعوة إلى ممثلين عن العالم العربي للمشاركة في هذا العمل»[4].

وقد فرغت اللجنة الدولية من اعتماد مخطوطات هذه الدراسة في الفترة ما بين 1957 و 1962، ونشرت تباعا في ستة مجلدات كل منها مرحلة

تاريخية معينة. فقد غطى المجلد الأول ماقبل التاريخ، وغطى المجلد الثاني الحضارات القديمة، وغطى المجلد الثالث الفترة الممتدة من القرن الخامس حتى القرن الرابع عشر الميلادي، واستكمل المجلد الرابع الفترة الممتدة حتى القرن الثامن عشر الميلادي. واختص المجلد الخامس بالقرن التاسع عشر والمجلد السادس بالقرن العشرين.

وكان المؤتمر العام قد اتخذ في عام 1956 قرارا بأن تقوم اللجنة الدولية المكلفة بالإشراف على هذا المشروع بإرسال مخطوطة الدراسات التي تفرغ منها إلى اللجان الوطنية لليونسكو في الدول الأعضاء مع منحها مهلة ثلاثة شهور لتلقي تعليقاتها وملاحظاتها على مضمون هذه الدراسات. ومن المؤكد أن هذه المخطوطات وصلت تباعا إلى كل اللجان الوطنية للدول العربية التي كانت أعضاء في اليونسكو. وفي حدود ما نملك من معلومات فقد كلفت اللجنة الوطنية المصرية «الشعبية القومية لليونسكو» الدكتور محمد شفيق غربال مدير المعهد العالي للدراسات العربية آنذاك ومقرر لجنة العلوم الاجتماعية بالشعبة بإعداد التعليقات والمقترحات بشأن ما ورد في هذه المجلدات، لكن لا يوجد لدينا ما يفيد بأن الدكتور غربال قد قبل هذه المهمة. لكن المؤكد أن اللجنة المصرية لم ترسل أي تعليق حول هذه الدراسات، وبالذات حول المجلد الثالث الذي أثار الزوبعة. وتدل التعليقات الواردة بهوامش المجلد الثالث على أن اللجنة الوطنية السورية كانت هي اللجنة العربية الوحيدة التي أرسلت تعليقات على هذا المجلد، بالإضافة إلى بعض العلماء المسلمين في اللجنة الوطنية السيلانية، كما وردت كذلك تعليقات على هذا المجلد من اللجان الوطنية في الولايات المتحدة، والهند، والاتحاد السوفيتي [5]. وقد أكد الأستاذ كارنيرو رئيس اللجنة أن كافة التعليقات والملاحظات والانتقادات قد أخذت في الاعتبار وأدت إما إلى إعادة كتابة بعض الأجزاء أو إدراج هذه التعليقات والملاحظات في هوامش الدراسة كوجهات نظر مخالفة[6].

ويلفت النظر أيضا أن الدكتور ثروت عكاشة اتصل باليونسكو عام 1961 حين كان وزيرا للثقافة والإرشاد بشأن ترجمة هذا العمل إلى اللغة العربية. وقد احتوى برنامج وميزانية. اليونسكو المعتمدين لعامي 1963 و 1964 على فقرة تقول إن «طبعة عربية لهذا العمل سوف تعد بمبادرة من حكومة

جمهورية مصر العربية وتحت إشرافها»[7]. لكن خلافات حدثت بعد ذلك حول بعض المسائل المالية والأجزاء المختارة للترجمة. وأخيرا قامت هيئة الكتاب بمبادرة خاصة منها ومن دون التنسيق مع اليونسكو بترجمة المجلد السادس من هذا العمل، ونشرت الترجمة عام 1971. وهذا في حد ذاته يقطع بأن كافة المخطوطات كانت بحوزة اللجان العربية قبل ذلك بسنوات طويلة.

غير أنه تعين الانتظار حتى مايو 1975 لكي تبدأ إثارة هذا الموضوع على صفحات الصحف. فقد نشرت صحيفة الأهرام في 27 مايو 1975 مقالا للدكتور عبد العزيز كامل يكشف فيه عن «وجود مغالطات عن الإسلام في أهم مؤلفات اليونسكو. واتضح بالفعل أن المجلد الثالث يحتوي بالفعل على بعض الفقرات التي يمكن أن تصدم مشاعر أي مسلم يعتز بإسلامه. ثم توالت سلسلة من ردود الأفعال العنيفة في مصر والعالم العربي وبعض الدول الإسلامية الأخرى تطالب بمنع هذا المجلد من التداول «وكان هذا المجلد قد صدر قبل ذلك بعدة سنوات».. . ودون الدخول في تفاصيل ردود الأفعال هذه فإنه يتضح مما سبق أن اكتشاف هذه «المغالطات» قد جاء من خارج الأجهزة الإدارية المنوط بها تنظيم العلاقة باليونسكو، وبعد خمسة عشر عاما من وصول المخطوط الأصلي إلى هذه الأجهزة.

وقد عالج المدير العام لليونسكو أحمد مختار أمبو هذه المسألة بحكمة وكياسة. فقد عالجها في إطار أن مؤلفا جرى الإعداد له منذ ثلاثين عاما لابد من أنه يحتاج إلى إعادة نظر على ضوء ما حدث من تقدم في ميادين المعرفة المختلفة وفي طرائق البحث، وبصرف النظر عن الانتقادات الموجهة إليه من جانب العالم الإسلامي، وقد تشكلت بناء على قرار من المؤتمر العام لجنة لفحص العمل ككل من أجل تنقيحه. لكن هذه اللجنة اكتشفت ثغرات وعيوب خطيرة ومتعددة بعضها يتعلق بالمنهج، وبعضها الآخر بموضوعية المادة العلمية ذاتها وتعميمها، وبعضها الثالث بالبنية الداخلية للمجلدات... الخ. وكان من أخطر ما جاء في تقرير اللجنة هو الإقرار بوجود «تحريف خطير للحقائق فيما يتعلق بإعداد المصنف وتصميم مادته». ويضيف التقرير فلا يسعنا مثلا ألا ندهش إزاء ما يجب تسميته رؤية لتاريخ البشرية تمركز حول أوروبا في المقام الأول. فسواء على صيد مشاركة

المختصين في إعداد المجلدات أو المكان المخصص لمختلف الثقافات في إطار المصنف يلاحظ أن العديد من مناطق العالم لم تمثل تمثيلا كافيا أو لم تقدر حق قدرها»[8] ولهذا تقررت إعادة كتابة التاريخ بدلا من تنقيحه. وتم تشكيل لجنة جديدة قررت إصدار سبعة مجلدات تضطلع هيئة إدارية بمسؤولية كل مجلد. ومن الجدير بالذكر أن الدكتور عبد العزيز كامل أصبح هو نفسه مديرا رئيسا مسؤولا عن المجلد الرابع «الذي يتناول القرن السابع-القرن السادس عشر»، بالاشتراك مع السيدة /هيلين أرويلير[9].

وتبرز من خلال هذا العرض حقيقة خطيرة تؤكد أن علاقات القوى في المنظمة تمارس تأثيرها بشكل واضح تماما حتى في مثل هذه المسائل التي تبدو كأنها ثقافية علمية محضة. فلا شك أن تشكيل اللجنة العلمية التي أصدرت الطبعة لهذه الدراسة عكس شكل النظام الدولي السائد في الخمسينات بالطريقة نفسها التي عكس بها تشكيل اللجنة التي ستشرف على الطبعة الثانية شكل النظام في الثمانينات. لكن الحقيقة الأخطر منها هي وضوح هذا الإهمال الجسيم للأجهزة البيروقراطية المنوط بها إدارة علاقات الدول العربية باليونسكو. إذ لا يكفي أن يكون ممثلو الدول العربية في المؤتمر العام أو المجلس التنفيذي مؤهلين للمشاركة بكفاءة في النقاش الدائر على ساحة اليونسكو ومدافعين أشداء عن المصالح العربية، ولكن إذا لم تكن الأجهزة المعنية كلها يقظة وعلى استعداد للمتابعة والتدخل المستمر فإن الإنجاز لا يمكن أن يكتمل. ولأن هذه الأجهزة البيروقراطية عكست طبيعة النظم السياسية في العالم العربي، وهي معادية في مجملها للثقافة والمثقفين فقد كان من الصعب أن تحظى الجوانب الثقافية في أنشطة اليونسكو بما تستحق من اهتمام من جانب الدول العربية.

وإذا كان لي أن أختتم بملاحظة عامة في هذا الصدد حول المستقبل فإنني أقول إن التحدي الرئيس الذي ستواجهه اليونسكو في الفترة القادمة، وفي ظل حالة الضعف والارتباك التي تمر بها حاليا، هو تحد ثقافي في الأساس يهدف إلى تقويض دعائم التوجه الذي أصبح سائدا في اليونسكو الآن وهو الخاص بالتأكيد على الذاتية الثقافية وخصوصية الثقافات والحضارات وأهمية قيام اليونسكو بمساعدة الشعوب على إحياء تراثها الثقافي والدفاع عن هويتها الثقافية كشرط لحوار مثمر ومتكافئ بين

الثقافات. وقد بدأ سيل الكتابات التي تحاول هدم هذه الأفكار من أساسها، وتعتبر أنها أفكار تنطوي على خطورة تغذية المشاعر المتطرفة والتعصب والعنصرية.. .. الخ [10]. وهو ما يقتضي درجة هائلة من الوعي في المرحلة القادمة وتسلح الدول النامية والشعوب المضطهدة، وفي مقدمتها الدول والشعوب العربية للتصدي لهذه الحملة بأسلحة من النوع نفسه ولن يتأن ذلك إلا إذا استعادت الثقافة والمثقفين أدوارهم الطبيعية في العالم الثالث بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة.

3- اليونسكو كساحة للصراع السياسي

إن ملاحظتنا الأساسية التي تدخل تحت هذا البند تتمحور حول فكرة أن الجوانب المتصلة بالصراع العربي-الإسرائيلي قد استحوذت على الجانب الأكبر من جهد المجموعة العربية داخل اليونسكو، وأثر ذلك سلبا على دور وأداء المجموعة العربية في قضايا الصراع الأخرى وبالذات ما يتصل بالجوانب الفكرية منها.

ومن الإنصاف أن نقول إن المجموعة العربية أبلت بلاء حسنا في المعارك المختلفة التي دارت على ساحة اليونسكو والمتصلة بأبعاد الصراع العربي-الإسرائيلي التي تدخل في نطاق اختصاص اليونسكو. واستطاعت بالفعل أن تستصدر من الأجهزة المختصة في اليونسكو قرارات تتفق إلى حد كبير مع وجهة النظر العربية. وتتمثل القيمة الأساسية لهذه القرارات في أنها تساعد معنويا على الحفاظ على الحقوق العربية من وجهة نظر القانون الدولي. وفيما عدا بعض القرارات ذات النتائج العملية المباشرة مثل قبول منظمة التحرير الفلسطينية وتمتعها بوضع المراقب في اليونسكو، وهو قرار أسهم في دعم الشخصية الدولية للمنظمة، وقوى من موقفها كمتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وقيام اليونسكو بتقديم بعض الدعم للشعب الفلسطيني في ميادين التربية والثقافة والعلوم، فإن معظم القرارات الأخرى ظلت بلا فاعلية لأن إسرائيل رفضت تنفيذها، وليس العيب هنا هو عيب اليونسكو وإنما يتعلق الأمر بسمة عامة من سمات ضعف المنظمات الدولية عموما، وافتقار هذه المنظمات إلى الوسائل والآليات التي تمتهنها من إجبار الدول الخارجة على إرادة المجتمع الدولي على الانصياع إلى هذه الإرادة.

ولأن النظام الدولي مازال محكوما بتوازنات القوى، وليس بالقانون، تصبح المنظمات الدولية ملجأ للضعفاء ولغير القادرين على فرض الأمر الواقع بالقوة.

من ناحية أخرى فقد اتضحت لنا من خلال هذه الدراسة حقيقة أساسية وهي أن الصراع العربي-الإسرائيلي هو عامل مثير للتعاون والصراع بين العرب في الوقت نفسه على كافة الساحات الدولية. فالإجماع العربي على رفض إسرائيل والإصرار على عدم الدخول معها في علاقات تعاون على أي صعيد من الأصعدة هو الذي أدى، بل ربما يكون مسؤولا بشكل مباشر عن تشكل نظام إقليمي عربي متميز داخل اليونسكو واعتراف المنظمة بخصوصية الإقليم العربي من الناحية الثقافية. ولو لم يكن هناك صراع عربي-إسرائيلي فلربما تشكلت مجموعة إقليمية باسم الشرق الأوسط دون أن يثير ذلك اعتراض الدول العربية. لكن عدم استمرار الاتفاق العربي على استراتيجية موحدة للتعامل مع إسرائيل، حتى ولو كانت هذه الاستراتيجية تقوم على الدفاع السلبي فقط، والمتمثل في عزل إسرائيل وعدم الدخول في علاقة معها، أدى إلى تفجر الصراعات العربية. وقد انعكست هذه الصراعات سلبا على نشاط المجموعة العربية داخل اليونسكو حتى في المسائل التي لا علاقة لها بالصراع العربي-الإسرائيلي. فقد أدى توقيع مصر على اتفاقيات كامب ديفيد إلى تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، ومن ثم لم يكن بمقدور مصر أن تشارك في اجتماعات المجموعة العربية في اليونسكو. وحاولت المجموعة العربية قدر المستطاع منع مصر شغل أي من المقاعد التمثيلية سواء في المجلس التنفيذي لليونسكو، أو في المجالس الحكومية التي تضطلع بإدارة برامج محددة مثل «البرنامج العام للمعلومات»، أو برنامج الإنسان والمحيط الحيوي»، أو «البرنامج الهيدرولوجي الدولي»... الخ. وقامت بمطالبة اليونسكو بنقل مقار المكاتب الإقليمية من القاهرة فتعرضت أنشطة هذه المكاتب للشلل والجمود، وحال هذا الوضع دون تمكن اليونسكو من تنفيذ الأنشطة الإقليمية الخاصة بالمجموعة العربية والواردة بالبرنامج والميزانية المعتمدين منذ 1979 حتى الآن.

وهكذا فإن أنشطة اليونسكو الإقليمية، والتي كانت مناسبة لتحقيق مزيد من التلاحم والتكامل بين دول المجموعة العربية، قد تجمدت خلال

هذه الفترة، وأصبحت المجموعة العربية، والتي من المفترض أن تكون أكثر المجموعات الإقليمية تماسكا ووحدة، في الواقع أكثرها تشرذما وصراعا.

ومن المؤكد أن اندفاع مصر وراء تسوية منفردة مع إسرائيل لم تتوافر لها شروط تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة أدى إلى إصابة النظام العربي كله بحالة من الارتباك والفوضى لا مثيل لهما من قبل. فبانسحاب مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي غاب عن النظام العربي عقله المفكر وعموده الفقري. صحيح أن نمط التصويت المصري في اليونسكو على المسائل الخاصة بالصراع العربي-الإسرائيلي لم يتغير حتى بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل، لكن مصر لم تعد كما كانت صاحبة المبادرات ومنسقة الموقف العربي، ولم يستطع أي من الأطراف العربية أن يلعب الدور التوفيقي أو التوحيدي نفسه الذي كانت تقوم به مصر من قبل. فانفرط العقد العربي، وأصيب العالم العربي من جراء ذلك بالطبع بأضرار جسيمة لا يمكن إنكارها.

غير أنه في الوقت نفسه لا مناص من الاعتراف بأن رد الفعل العربي تجاه السلوك المصري اتسم هو الآخر بالتهور الشديد، وبلغ العداء لمصر حدا نسيت معه الدول العربية أن هناك حدا أدنى من المصالح العربية المشتركة يتعين الحفاظ عليه مهما كان الثمن. لكن الحقيقة أن الخطوط الفاصلة التي تميز بين المواقف الرامية لرفض النهج المصري الجديد في التعامل مع الصراع العربي-الإسرائيلي، وهي مواقف مشروعة، والمواقف الهادمة لأسس النظام العربي ذاته والمصادرة على مستقبله، تاهت بحيث أسهم رد فعل العربي، مثلما أسهم رد الفعل المصري من قبل، في الإضرار بالنظام العربي ككل. فعندما يصل الأمر إلى حد أن تحاول إحدى الدول العربية وضع العراقيل أمام إمكانية انضمام مصر إلى اتفاقية خاصة بمعادلة الشهادات بين الدول العربية فإن ذلك يعني ببساطة أن خللا قد أصاب عقل الأمة ذاته وحل الانفعال والغضب محل الاتزان والعقلانية والدراسة المتأنية. وبعد عشر سنوات من التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد وما حدث خلالها من إنهاك متبادل لمعسكر التسوية والصمود والتصدي ترتب عليه إنهاك الجسد العربي كله، يبدو العالم العربي في حاجة ماسة إلى وضع قواعد جديدة للتعامل والسلوك توفق بين المصالح القطرية الخالصة،

والتي يتعين أن تحترم بشأنها سيادة الدول العربية واستقلالها، والمصالح القومية التي تؤثر في مصير الأمة العربية ومستقبلها ككل دولا وشعوبا، والتي يتعين أن تلتزم كل الدول العربية بخصوصها بسلوك محدد وفقا لقواعد يتم الاتفاق عليها. ومن دون ذلك سوف يستمر التردي العربي، وسوف ينعكس هذا التردي على موقف العالم العربي ووضعه على كل الساحات الدولية.

لقد أوضحت هذه الدراسة أن الحضور العربي على ساحة اليونسكو هائل من حيث الكم أو الحجم، لكن الإنجاز الفعلي قد لا يتناسب مع هذا الكم الهائل. وهو ما يعني أن هناك إمكانات عربية كثيرة مهدرة يمكن استغلالها على نحو أفضل لو أمكن التزام العالم العربي بقواعد للسلوك توضح الحدود الفاصلة بين ما هو قطري وما هو قومي.

الهوامش

هوامش الفصل التمهيدي

(1) انظر نص خطاب الحكومة الفرنسية في ملفات المعهد الموجودة بأرشيف اليونسكو. ملف رقم.

A.I.I (A.T) Statute organique de L'l.l.C. I (1924-1925)

(2) انظر هذا التقرير الذي تبنته جمعية العصبة بتاريخ 24 / 9 / 1931 في:

Le Journal offcieil ،de la S.D.N supplement special No92, Geneve1931p .23 et suivantes،

(*)يبدو أن الدول الأعضاء في العصبة لم تكن متحمسة لإدراج قضايا التربية والتعليم في نطاق اختصاصات المعهد على أساس أن هذه القضايا هي من صميم الاختصاصات الداخلية للدول. ولذلك فإن معهد جان جاك روسو التابع لجامعة جنيف قد طرح نفسه اعتبارا من عام 1929 «كمكتب دولي للتربية»

(3) انظر: L'I.I.C.I (1925 - 1946) pp.66-67

(4) للتعرف على نشاط المعهد بشكل مفصل انظر:

L'I.I.C.I. (1925- 1946) op.cit.

(5) انظر: خطاب السيد/ لوشير إلى الملك فؤاد بتاريخ 29 ديسمبر 1927. مراسلات المعهد الدولي للتعاون الفكري A.XL.31، أرشيف اليونسكو.

(6) مذكرة لوشير إلى الملك فؤاد بتاريخ 31 أكتوبر 1927. ص 6- الملف السابق.

(7) خطاب بتاريخ 13 مارس 1935 في ملف A.III-39.

(8) خطاب بتاريخ 27-مايو 1935- الملف السابق.

(9) انظر ملف رقم 182الخاص بالعلاقة باللجنة الوطنية المصرية .

(10) انظر ملف 39 III الخاص بالعلاقة بالحكومة المصرية.

(11) المصدر (1946- 1925) I.I.C.I مرجع سبق ذكره.

(12) المصدر نفسه-ص 26

(13) انظر مذكرة مدير المعهد المرفوعة إلى الملك فؤاد بتاريخ 31 اكتوبر 1927، ملفAXI31

(14) انظر الملف A.I.61 الخاص بعلاقات المعهد بمكتب المندوب السامي الفرنسي لسوريا

(15) انظر الملف الخاص بعلاقات المعهد باللجنة الوطنية السوريةA.III38

(16) انظر ملف المعهد الخاص بالعلاقات باللجنة الوطنية اللبنانيةA.III.40

(17) انظر الملف.A.III.53

(18) انظر الملف A.XI.34

(19) الملف A.III. 53

(20) المصدر نفسه.

(21) خطاب من جولدماد إلى مونتيناك بتاريخ 19 ديسمبر 1935. المصدر نفسه.

(22) انظر خطاب الأميرة / جابرييل إلى السيد / مونتيناك بتاريخ 25 يناير 1936. المصدر نفسه
(23) ملف B.X.62
(24) ملف A.IV.14
(25) ملف A.III.38
(26)صحيفة البورصة المصرية الصادرة في 16 مارس 1936.
(27) محاضر المؤتمر التأسيسي لليونسكو، لندن 1945، ص 88.

هوامش الفصل الأول

(1) انظر:
Unesco: On the Eve of its Fotieth Anniversary Unesco,1985, P. K 5
(2)انظر د. حسن نافعه، اليونسكو في مهب الريح، الأهرام، 1 / 2 / 1985، ص 3، وانظر تحليلا أكثر تفصيلا عن هذا الموضوع في سلسلة مقالات المؤلف نفسه في صحيفة الخليج خلال شهر يناير 1986 (3, 5, 21, 24، يناير 1986) تحت عنوان الحرب المعلنة على اليونسكو والحرب الخفية ضد العالم الثالث. لماذا انسحبت الولايات المتحدة وبريطانيا من المنظمة الدولية؟
(3) انظر الميثاق التأسيسي لليونسكو، المادة الرابعة، ومرجع المؤتمر العام، طبعة 1986.
(4) المجلس التنفيذي لليونسكو، اليونسكو، طبعة 1986، ص 10.
(5) تقرر في المؤتمر العام الثالث والعشرين، 1985، (القرار 23 م / 30) تخفيض حصة المجموعة الأولى إلى تسعة مقاعد وزيادة حصة المجموعة الرابعة إلى تسعة مقاعد.
(6) مرجع المجلس التنفيذي، اليونسكو، طبعة 1986 ص 12
(7) المجلس التنفيذي لليونسكو، مرجع سابق، ص 10
(8) انظر مرجع المجلس التنفيذي، طبعة 1986، ص 20، وانظر أيضا مرجع المؤتمر العام، طبعة 1986، ص 62.
(9) انظر على سبيل المثال الوثائق: م ت 49 / 32 بتاريخ 31 أكتوبر 1957, 10 م / 32 بتاريخ أكتوبر 1958, 14 م / 53 بتاريخ 30 أغسطس 1966.
(10) لمزيد من التفاصيل عن هذا النظام انظر Hassan Nafaa L,Egypte et I,U.N.E.S.C. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السوربون (باريس 1) 1977، ص 93- 98.
(11) انظر لائحة الموظفين التي اعتمدها المؤتمر العام، عام 1946، ص 257-261
(12) حول قضية المؤثرات الوطنية في الوظيفة الدولية العامة-انظر: محمد بدجاوي:
Fonction, Publique lnternationale et lnfluence NatiIonal, London, Stevens and Sons1958.
(13)انظر jean Thomas: L, ،UNESCO, Paris, Gallimard 1962, وانظر أيضا حسن نافعة: المرجع السابق، ص 106- 115.
(14) انظر:. jean Thomas ،L ،UNESCO, op. cit 69
(15) تقرير المدير العام، 1947، ص 76.
(16) انظر الوثيقة، 2 م ت / 7، بتاريخ 28 مارس 1947، ص 2- 3.
(17) انظر نص هذا الاتفاق في مرجع المؤتمر العام، طبعة 1986 ص 151، والاقتباس من ص 154-157.

(18) الوثيقة 2 م ت / 7، مرجع سبق ذكره، ص 3

(19) انظر

M.VIRAILY, P. GERBET et j. SALMON: Les Missions Permanentes aupres des Organisations InternationaIes, Dotation Carnegie, 1971. p327 et Suivantes.

(20) انظر حسن نافعة-مرجع سابق-ص 178- 179.

(21) انظر الوثيقة 92 م ت / 2- ص 12 , (9 أبريل 1973).

(22) انظر الوثيقة 94 م ت / 2، والوثيقة 97 م ت / 6 على سبيل المثال.

(23) انظر مناقشات ومداخلات المدير العام في الجلسة السابعة والتسعين للمجلس التنفيذي- محاضر المجلس، 97EX /SR6، ص 56-61.

(24) انظر نص التوجهات الخاصة بعلاقات اليونسكو بالمنظمات الدولية الحكومية في مرجع المؤتمر العام، طبعة 1986 ص 165- 175.

(25) انظر الوثائق. PEX / ACE / 22. A, B, C أغسطس 1986. وانظر أيضا قائمة المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية التي تربطها علاقات مع اليونسكو، فبراير 1986.

(26) انظر وثيقة المؤتمر العام 3 م / 8 الملحق رقم (1)، وانظر أيضا المحاضر الحرفية لجلسات المؤتمر العام الثالث وخصوصا ص 41 وما بعدها.

(27) انظر وثيقة المجلس التنفيذي 15 م ت / 31، ومحاضر اجتماعات المجلس التنفيذي في دورته رقم (115)، الجلسة 34 34. ll5 EX/SR, ص 419 وما بعدها.

هوامش الفصل الثاني

(1) انظر الأرقام الواردة في تقرير المدير العام عن عامي 84 و85. ص 135، والشكل رقم (1) ص 317.

(2)راجع الصفحات 68- 77 من هذا الكتاب.

(3) انظر نص هذا القرار في 9,4 44Ex /Decisions

(4)انظر محاضر جلسات المجلس التنفيذي الدورة 48، 48EX/SR12، «النص الفرنسي»

(5) انظر الوثيقة 90EX/33

(6) انظر محاضر المجلس التنفيذي، الدورة 90، الجلستان 17 , 18.

(7) راجع الصفحات (132- 137) من هذا الكتاب.

(8) انظر مثلا صفحتي 171 و 172 وانظر البحث الثالث من الفصل الرابع وكذلك بعض الملاحظات الختامية من هذا الكتاب.

(9) انظر تقرير المدير العام 1984/ 1985، ص 170 , 171

هوامش الفصل الثالث

(1) محاضر جلسات المؤتمر التأسيسي لليونسكو، لندن 1945، ص 70.

(2) المصدر نفسه، ص 61.

(3) انظر كلمة عبد الفتاح عمرو رئيس الوفد المصري في المصدر نفسه، ص 45 وما بعدها، وكلمة

ناجي العازل ممثل العراق، ص 68 وما بعدها.

(4)julien Huxley, I, UNESCO: Ses buts et sa philosophie, Commission Prepra). toire de I‘ UNESCO, 1946, p70.

(5)Jean Thomas, I‘ Unesco, op. ciy. p51.

(6) انظر المصدر نفسه، ص 188 .Jean Thomas

(7) انظر، Vadim SOBAKINE, L‘UNESCO: Problemes et Perspectives, Novosti Moscou, 1972, p. 20

(8) انظر محاضر جلسات المؤتمر التأسيسي لليونسكو، لندن 1945، ص 45 وما بعدها.

(9) انظر محاضر جلسات دورة المؤتمر العام، رقم 12 , 1962، ص 421.

(10) انظر هذا التقرير، الذي نشرته اليونسكو تحت عنوان: أصوات متعددة وعالم واحد، اليونسكو،1976.

(11) انظر القرارات 3ام / 21 , 6 , 4ام / 10 , 5ام / 1 , 11.

(12) لمزيد من التفصيلات حول مشكلات الاتصال والإعلام انظر تقرير لجنة ماكبرايد الذي نشرته اليونسكو تحت عنوان: عالم واحد، أصوات متعددة، 1986، وانظر أيضاً.

UNESCO: On the Eve of its Fourtieth Anniversary, Unesco,1985 p.163.

هوامش الفصل الرابع

(1) انظر الوثيقة رقم 8 (ضميمه 1) من وثائق المؤتمر العام الثالث3.C /8:Annex I

(2) انظر مداخلات الوفود العربية حول هذا الموضوع في المحاضر الحرفية للمؤتمر، ص 42 وما بعدها.

(3) محاضر جلسات المجلس التنفيذي، الدورة رقم 26، الجلسة العاشرة، ص 64.

(4) انظر القرار رقم 91- 5، قرارات الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر العام 1964، ص 88.

(5) انظر المحاضر الحرفية للمؤتمر العام، الدورة 19، الجلسة 22، الجزء الثاني، ص 65.

(6) انظر المصدر نفسه، الصفحات 197 , 198 , 199 .

(7) انظر المحاضر الحرفية للمؤتمر العام، رقم 20، ص 994.

(8)انظر وثيقة المجلس التنفيذي رقم 34، الدورة 77.

(9) انظر الوثيقة نفسها، ملحق (2).

(10) انظر الوثيقة رقم 16 من وثائق المجلس التنفيذي، الدورة رقم 78، ص 2.

(11) انظر وثيقة المجلس التنفيذي رقم 3 في دورته الواحدة والثمانين، ص 2.

(12) انظر الوثيقة رقم 8 من وثائق المجلس التنفيذي في دورته رقم 82.

(13) انظر المحاضر الحرفية لجلسة المجلس التنفيذي رقم 13 في الدورة رقم 82، ص 137.

(14) انظر هذا التقرير في الوثيقة 18 م / 16، أي الوثيقة رقم 16 من وثائق المؤتمر العام في دورته رقم 18).

(15) انظر محاضر الجلسات الحرفية للمؤتمر العام في دورته رقم 18 (الجلسة 32، ص 31).

(16) انظر تقرير المدير العام لعامي 1975 و 1976، الوثيقة 20 م / 3، ص 29.

(17) الوثيقة 99 م ت / 50 ص 24 (أي الوثيقة رقم 50 دورة المجلس التنفيذي رقم 99).

(18) انظر الوثيقة 104 م ت / 52.
(19) الوثيقة 20 م / 113، ص 7.
(20) المصدر نفسه.
(21) انظر الوثيقة، 20 م / 113.
(22) المصدر نفسه، ص 23.
(23) لمزيد من التفاصيل عن آخر تطورات هذا الموضوع، وعما تضمنه تقرير الأب بونيه انظر الوثيقة 24 م / 21 وملحقاتها.
(24) صدقت عليها مصر في 17 أغسطس 1955، والأردن في 2 أكتوبر 1957، وإسرائيل في 3 أكتوبر 1957، وسوريا في 6 مارس 1958 ولبنان في 1 يونيو 1966.
(25) انظر وثيقة المجلس التنفيذي رقم 32 في الدورة 77، ص 4.
(26) انظر وثيقة المجلس التنفيذي رقم 12، الدورة 83، الصفحات 1، 2، 3.
(27) محاضر جلسات المجلس التنفيذي، الدورة 83، ص 315 «الجلسة 28».
(28) انظر تصريحات المؤرخ الإسرائيلي في مجلة «تايم» عدد 30 يونيو 67 وانظر محاضر جلسات دورة المجلس التنفيذي رقم 83، ص 262.
(29) من مذكرة داخلية للمجموعة العربية باليونسكو بتاريخ 12 / 9 / 1986
(30) انظر محاضر جلسات المجلس التنفيذي في الدورة رقم 88، ص 69، (31) انظر قرارات المؤتمر العام.
(32) انظر الوثيقة 127 م ث / 12 بتاريخ 20 أسطس 1987 وخصوصا الصفحات من 23- 26، «النص الفرنسي».
(33) انظر نص مشروع القرار في الوثيقة 95 م ت / م ق 11 معدل.
(34) انظر محاضر جلسات المجلس التنفيذي في الدورة 95 وخصوصا الجلسة 14، الصفحات من 125 إلى 132.
(35) المصدر نفسه، ص 143.
(36) انظر نص القرار 18 م / 1 و 11، من قرارات المؤتمر العام، الدورة 18، عام 1974.
(37) محاضر جلسات المؤتمر العام، الدورة 19، نيروبي، 1976 ص 494.
(38) انظر المصدر نفسه، ص 495- 500.
(39) انظر الوثيقة 20 م / عامة م ق 23 معدل. وانظر أيضا مداخلة المندوبين الليبي والعراقي حول هذا الموضوع في محاضر جلسات المؤتمر العشرين 1978 ص 1129.
(40) الإشارة الوحيدة إلى هذا القرار وردت في مؤتمر للخبراء الحكوميين حول دور وسائل الإعلام، ديسمبر 1975، ثم سقطت هذه الإشارة في الإعلان نفسه الذي صدر عن المؤتمر العام فيما بعد.

هوامش الفصل الخامس

(1) انظر الوثيقة 33 م ت / 20 وملحقاتها.
(2) انظر الوثيقة 4 د أ/ م ت / 2 (أي الوثيقة رقم 2 من وثائق دورة المجلس التنفيذي الاستثنائية الرابعة والتي خصصت لمناقشة عواقب انسحاب الولايات المتحدة من اليونسكو)، يناير 1985.

(3) انظر محاضر جلسات المؤتمر العام، الدورة السابعة عشرة (1972)، الجلسة السابقة عشرة، ص 509.

(4) الثغرة الأساسية التي ركزت عليها اللجنة في تقريرها هي عدم شغل مئات من الوظائف الشاغرة في مواعيدها. وقد دافع المدير العام عن هذا الوضع بأنه بعد أن أحس بعزم الولايات المتحدة على الانسحاب استعان بموظفين مؤقتين لتنفيذ البرنامج حتى لا يواجه
بكارثة مالية بعد الانسحاب. انظر حديث أمبو مع مجلة الحرس الوطني السعودية، أكتوبر 1986. ومع ذلك فإن ما نشرته الصحافة العالمية عن تقرير هذه اللجنة الذي تسرب إليها عمدا بدا كأنه يدين ليس فقط إدارة اليونسكو وإنما أجهزتها السيادية أيضا. انظر صحيفة لوموند الفرنسية الصادرة في 22 / 11 / 84، انظر أيضا صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية الصادرة في اليوم نفسه.

(5) انظر مثلا مقال أوبن هاريس بتاريخ 26 / 12 / 1983، ومقالات عديدة في الصحيفة نفسها قبل ذلك التاريخ.

(6) من مقابلة مع أحد المندوبين باليونسكو، والذي لم يعرف عنه وجود أي خصومة أو خلاف شخصي بينه وبين السيد / أحمد مختار أمبو، بتاريخ 25 يوليو 1987.

(7) المصدر نفسه.

(8) انظر بعض التفصيلات الأخرى في الفصل، السابق الخاص بالصراع العربي-الإسرائيلي في اليونسكو.

(9) انظر محاضر جلسات المؤتمر العشرين، بلغراد الجلسة رقم 21، ص 602.

(10) انظر على وجه الخصوص:

T.R.Forstenzer. The Anti-Internationalist TraditionBehind Heritage from. the League of Nations to Irangateدراسة غير منشورة، باريس، يونيو.1987

(11) انظر المصدر نفسه ص 8- 9 وانظر أيضا تفاصيل وأصداء بعض جوانب هذه الحملة في:

Congressional Records: Proceedings and Debates of the 82nd Congress .

وانظر في محضر هذه الجلسة شهادة John Wood بتاريخ 18 أكتوبر 1951.

(12) Ronald Reagan ; Taking a Look at UNESCO, Human Events ,عدد 7 يناير 1978، ص.21

(13) انظر على سبيل المثال المطبوعات والمنشورات المختلفة لمؤسسة Heritage في تلك الفترة وخصوصاً الكتيب الذي صدر أثناء الأزمة، وساهم فيه بعض كبار كوادرها بعنوان Why The U. S. Should Get of UNESCO وهو من أعداد The Rosalind Kress Haley. Library,Inc وأيضا سلسلة I Backgrounder التي نشرت فيها المؤسسة عدة دراسات في إطار مشروعها البحثي لتقييم الأمم المتحدة. ومنه دراسة عن «الولايات المتحدة واليونسكو عند مفترق طرق» بقلم: أوين هاريس، بتاريخ 19 أكتوبر 1983.

(14) انظر عرضا أكثر تفصيلا لهذه النقطة في سلسلة المقالات التي نشرها المؤلف في صحيفة الخليج تحت عنوان «الحرب المعلنة على اليونسكو والحرب الخفية ضد العالم الثالث»، ابتداء من 3 يناير 1986.

(15) انظر نص هذا المشروع في محاضر جلسات الكونجرس 150.

Hearings. 98 th Congress. 2 nd Session. July 26. Sept. 13- Dec. 6. 1984. p. 150 The U.S. Gov. Print Office1985.

(16)Forstenzerانظر مرجع سبق ذكره ص 31 وما بعدها.

(17) اخبرني دودو ديان Dienne المتحدث الرسمي باسم المنظمة أثناء مقابلة معه في مكتبه، أغسطس 1987، أن السعودية قدمت للمدير العام شيكا بمبلغ 50 مليون دولار في بداية 1975 في موقف يعبر عن الاستعداد الكامل لدعم المنظمة ماليا. لكن لم تكن هناك حاجة لصرف هذا الشيك.
(18) تقرير المدير العام 75 / 1976، ص 9- 11.
(19) من تقرير عن نتائج اجتماع المجموعة العربية لدى اليونسكو، بتاريخ 9/ 10 / 1975، ص 4.
(20) وثيقة عمل للاجتماع الوزاري المقترح (من دون تاريخ محدد)، أوائل 1985.
(*)سبقت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ضخمت من هذه الأخطاء والثغرات علاوة على أنها حاولت التشكيك في نزاهة المدير العام نفسه. ومن الواضح من هذه الفقرة أن ممثلي الدول العربية يتقيدون بوجود أخطاء وثغرات مالية وإدارية لكنهم لم يمسوا نزاهة المدير العام.
(21) المصدر نفسه، ص 7- 8.
(22) عزيز الحاج: ملاحظات شخصية حول الدور العربي تجاه منظمة اليونسكو، الطليعة العربية، العدد 183، 10 تشرين الثاني. 1986
(23) خطاب المندوب الدائم للجامعة لدى اليونسكو الى المدير العام بتاريخ 22 / 1 / 1986 (خطاب رقم 560/86).

هوامش الفصل السادس

(1) حول موقف مصر من بعض الاتفاقيات الدولية المبرمة تحت إشراف اليونسكو. انظر Hassan, Nafaa: L,Eqypte et l'UNESCO رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باريس 1، (السوربون)، 1977، ص 380-420.
(2) انظر بعض مراسلات اليونسكو الداخلية في هذا الشأن وخصوصا المذكرة رقم /ADG/DG MEMO 32.442 بتاريخ 25 يونيو 1973، والمذكرة 81/ 2,3 /ADG/ SHC بتاريخ 10 أغسطس 1973.

هوامش الفصل الختامي

(1)انظر الفصل الخاص بالعرب وززمة اليونسكو.
(2) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: حسن نافعة: مصر واليونسكو، رسالة دكتوراه غير منشورة (بالفرنسية)، السوربون، 1977، ص 555 وما بعدها.
(3) الوثيقة 8 م / برنامج / 27 ص 2
(4) محاضر جلسات الدورة الثامنة للمؤتمر العام، ص 491.
(5) انظر النسخة الفرنسية من هذا المجلد:

Histoire du Developpment Culturel et Scientifique de l'Humanite, R-Laffont

1967, Vol / III, p15

(6) المصدر نفسه ص 13.
(7) انظر البرنامج والميزانية المعتمدين لليونسكو 3691 و 1964، الفقرة 4036، ص 28
(8) إعداد تاريخ للتطور العلمي والثقافي للإنسانية، اليونسكو، 1985، ص 8.

(9) لمزيد من التفاصيل حول تشكيل اللجنة الجديدة ومجالس إدارة المجلدات أنظر المصدر نفسه، والذي يحتوي أيضا على خلاصة جامعة للانتقادات التي وجهت للطبعة الأولى.

(10) ربما كان من أهم ما صدر في فرنسا في الفترة الأخيرة تعبيرا عن هذا الاتجاه كتاب:

Alain Finkielkraut: La defaite de La Pensee, Gallimard,1987.

المؤلف في سطور:

د. حسن السيد نافعة

* ولد بالبحيرة (جمهورية مصر العربية) 1947.
* حصل على بكالوريوس التجارة من جامعة الإسكندرية 1977.
- شغل رئيس قسم المنظمات الدولية بالشعبة المصرية لليونسكو.
* عمل أستاذاً زائراً ببعض الجامعات الأمريكية.
* ألف العديد من الكتب منها: الاشتراكية الديمقراطية في فرنسا، مصر والصراع العربي الإسرائيلي.
* ترجم كتاب «سوسيولوجيا العلاقات الدولية»
* نشر عدداً من الدراسات والأبحاث من كتب ودوريات متخصصة بالإضافة إلى عشرات المقالات التحليلية والدراسات القصيرة في الصحف المصرية والعربية حول التطورات السياسية الجارية على الساحتين العربية والدولية.
* يعمل حالياً أستاذاً مساعداً بقسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة.



اليابانيون

تأليف: أدوين أو رايشاور

ترجمة: ليلى الجبالي

ترجمة: شوقي جلال

هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب إلى تعريف القارئ العربي بآليات عمل وسلوك مجموعة الدول العربية داخل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو». وتنبع أهمية هذه الدراسة من أمرين:

الأمر الأول: هو أن دراسة سلوك الدول العربية داخل المنظمات الدولية العالمية لم يحظ باهتمام يذكر من جانب الباحثين العرب في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية والإنسانية. وهذا النوع من الدراسات هام لأنه يلقي بضوء مطلوب على صورة العرب في مرآة النظام العالمي والتي تعكسها هذه المنظمات. ومن هذه الزاوية يعتبر هذا الكتاب أول دراسة عربية من نوعها تشرح وتحلل وزن آليات عمل وسياسات الدول العربية داخل اليونسكو.

الأمر الثاني: هو أن اليونسكو تعرضت في الآونة الأخيرة لحملة هجوم ضارية. شنتها الولايات المتحدة وأجهزة الإعلام الغربية قبل وبعد انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا من هذه المنظمة. ويلقي هذا الكتاب بالضوء على بعض جوانب أزمة اليونسكو، كما يتناول علاقة الدول العربية بالمعهد الدولي للتعاون الفكري.

وتتناول هذه الدراسة الإطار المؤسسي والشبكة التنظيمية التي تتدفق من خلالها تفاعلات الدول الأعضاء في اليونسكو، كما يبين سياسات الدول العربية داخل اليونسكو، محاولاً بلورة رؤية نقدية لموقف هذه الدول من اليونسكو كجهاز للمعونة الفنية، وكملتقى للحوار بين الثقافات والحضارات، وكساحة للصراع ا لسياسي.